

# المدخل إلى المذهب الإمام أحمد بن حنبل

للشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى  
المروف بابن بدران الدمشقي  
عفي الله عنه  
أمين

عبد الحكيم الفارسي



مؤسسة دار العلوم

لخدمة الكتاب الإسلامي

بيروت - ص. ب. ٥٧٧٩ / ١٤



# المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل

للشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى  
المعروف بابن بدران الدمشقي  
عفي الله عنه  
أمين

قوله  
أَعْلَى الْمَلِكِ الْفَارِسِيِّ



مؤسسة دارالعلوم

لخدمة الكتاب الإسلامي

بيروت - ص. ب. ٥٧٧٩/١٤



مقدمة لكتاب المدخل

بقلم : أسامة عبد الكريم الرفاعي

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمداً طيباً مباركاً يوافي نعمه ويكافئ مزيده ، وأصلي  
وأسلم على خير خلق الله تعالى وخاتم أنبيائه ورسله ، وآله وصحبه  
ومن اهتدى بهديه •

وبعد فإنّ البشر منذ أن خلقهم الباري تبارك وتعالى يسعون  
بجدهم ونشاطهم وراء تأمين احتياجاتهم في حياتهم الشخصية ، وقضت  
إرادة الله تعالى أن لا يستطيع الفرد وحده القيام بشأن نفسه وسد حاجاته  
وإشباع رغباته فهو في أشد الحاجة وأمسها إلى معاونة بني جنسه حتى  
تتم له مآربه ويصل إلى ما يبتغيه من عيشة هنية وسعادة وطمأنينة بال ،  
وبذلك تكمل له أسباب معيشته مما تقصر عنه يداه ويحتمل بفضل  
الجباعة ما لا تحتمله بمفرده قواه ، وبهذا كانت الحياة في المجتمع البشري  
يسد كل فرد ثغرة فيها وتتظم من جهود المجموعة كاملة " الحياة"  
السميدة الهائلة •

فالناس للناس من بدور ومن حضر

بعض لبعض وإن لم يشعروا خدّم

والناس في هذا الخضم من معتركات الحياة وأوجه نشاطها يقعون  
تحت تأثير ميول فطرية مختلفة ، واتجاهات شتى تشد كلالاً منهم نحو  
مصلحة خاصة تغلب عليه ، ثم هي قد تملك لبه ومشاعره ، فإذا أرخى

لها العنان واسترسل جارياً وراء أهوائه انعكست على تصرفاته ومعاملاته وأضحى من يعامله ويبايعه أشبه بمن يعامل ذئباً ضارياً لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً • ذلك أن الأثرة قد جبلت عليها النفوس ، وحب الذات قد أفسد بها كل الناس إلا من رحم ربي •

ولو أن الخلق تركوا على ما هم عليه من الهوى ، يستبد كل منهم برأيه ، ويصل بأية وسيلة يستطيعها إلى كل متطلباته ويشبع كل رغبة تجنح إليها نفسه عن أية طريق ، لأسبغت الحياة جحيماً لا يطاق ولكانت هذه الدنيا ساحة لصراع وحشي بين البشر لا نهاية له ، ثم كان — بعد ذلك — الحق والعدالة ، والصدق والأمانة ، والخير والاستقامة ألقاباً يملكها الأقوياء ملك اليمين يتصرفون بها كما يريدون يصفون بها من شاءوا وبأضدادها من أرادوا •

لذلك كله كان التشريع الذي يضع لكل فرد حدوداً تصطدم بها رغباته إذا جنت عن سواء السبيل ، وتنتهي عندها تطلعاته قبل أن تصل إلى الإضرار بالآخرين •

كان ذلك التشريع ضرورة فطرية مثلحة لبني البشر تميز مجتمعهم عن مجتمع البهائم ، وضرورة فطرية ملحة توصل إلى كل ذي حق حقه ، وضرورة فطرية ملحة تجعل حياة البشر بعضهم مع بعض ضمن حدود الإمكان ، وضرورة فطرية ملحة تحلهم على عون الضعيف والأخذ بيد المسكين ، وضرورة فطرية ملحة تمنع الأشرار من ارتكاب حماقات يندم معها الأمن على النفوس والأموال والأعراض •

وإذا كان الظلم من شيم النفوس ، والأنافة من غرائزها والأثرة غالبية عليها — وذلك لا يختلف فيه اثنان ولا ينتطح عليه عزان — فإن تكليف فرد أو أفراد من المجموعة البشرية أو تنطعمهم لهذه المهمة

— مهمة التشريع لبني البشر — هو تكريس لذلك الظلم وترسيخ تلك الأنانية ودعوة تلك الأثرة أن تخبط بين الناس خبط عشواء .

فالبشر أعجز من أن يشرع بعضهم لبعض لما جبلوا عليه من الطباع وأجهل من أن يرسموا خطة للحياة التي لا يدرون ماذا سيحدث فيها بعد لحظة قد أسدل دون إدراكاتهم سجاف الغيب ، ينقض احدهم اليوم ما فعله بالأمس اعترافاً بالخطأ ، ويلوم نفسه ويؤنبها على ما كان قد أصر عليه إصرار من يعتقد العصمة فيما يذهب إليه .

لذلك كله لا بد من أن يكون التشريع كله وبرئته صادراً عن لا تأخذه سنة ولا نوم ويتلقاه الناس بالتسليم التام عن يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ، ولا بد أن تكون الخطة التي ينبغي أن يسير الخلق عليها ليدوقوا طعم السعادة ويعرفوا طمأنينة القلب وصلاح البال من وضع من لا يحابي أحداً على حساب أحد والخليفة كلها بحاجة إليه وليس هو بحاجة إلى أحد سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

تناول — إن شئت — أية شريعة من أية شريعة أرضية وضعها البشر واشتتم منها شئت أم لم تشأ راحة التن والفساد على أي وجه قكبتها وبأي منظار فطرت إليها .

ألا ترى معي أن النزوة الخبيثة التي تمكنت من نفس واضع ذلك التشريع حين كان شارباً للخمر قد سيطرت عليه حتى جعلته يستهين بكل الأفراد الذين يشرع لهم فلا يعبأ بما يضني أجسادهم ويدمر أعصابهم طالما أن الخمرة قد أفسدت حبه قلبه وسرت في عروقه واختلطت بلحمه ودمه ، فأباح لهم شرب الخمر وتفضل عليهم بالسماح ببيعه وشراؤه بل وحرّم على أي منهم كائناً من كان أن يتعرض لشاربها بالسوء أو ان يريق كأساً منها بدون إذن صاحبها . .

ألا ترى معي أن الحمأة الدنيئة والوحل الآسن الذي تلتطخ به حين كان زانياً قد جعله يبيع .. لعبيده !! الذين يشرع لهم أن ينحدروا إلى ما انحدر إليه ، وأن يستبيح بعضهم أعراض بعض وأن يكونوا بهائم ينزو ذكورها على إناثها دون أدنى اكتراب بأية قيمة من القيم أو مبدأ من مبادئ الأخلاق !! .. نعم ولا يجوز الاعتراض لأبيها أو أخيها أو ولدها ولا أن يسوها بسوء قولاً أو فعلاً .. إذا تراضى الطرفان .. انظر إلى هذه الشناعة والبشاعة .. والفظاظة والغلاظة .. « إذا تراضى الطرفان » .. كل ذلك وأكثر .. من ضياع الأنساب وتخريب الليوت وهدم لكيان الأسر .. لا بأس به بل لا مانع منه إذا كان واضح هذا التشريع يشبع لذة عارمة سيطرت عليه في ليلة حمراء يذبح فيها شرف الأمة وأخلاقها وعرضها على نصب .. أهوائه .. ولذاته .. وتآلهه .. وتجره ..

ألا ترى معي أن أية فقرة فيها - إن وجد فيها خير فهي إنما - تهدف إلى النهي عن الضرر وإيقاع الأذى فحسب ، أمّا أن ترى فيها روحاً تدفع إلى الخير أو دعوة تحمل على محاسن الأخلاق فهذا مالا وجود له ولا حساب إلا نزرأ يسيراً وبالتبع لا بالقصد .

ولذلك تبقى نفوس الناس في ظلالها وتحت رعايتها خاوية من معاني الخير وإن تلبست بلبوس الامتثال لما يفرض عليها وتؤمر به ، وتبقى قلوبهم مضطربة بالشر تنتهز الفرصة وتختلسها اختلاساً للتحايل على ما شرع لها وفرض عليها .

بينما ترى شريعة السماء تعنى بجلاء القلوب وتنقيتها وتطهير النفوس وتزكيتها ، وتخلص الناس بالتوجيه الناعم اللين الذي ينساب إلى النفوس بلطف يعهده ويعرفه الذين يتلون القرآن العظيم آثاء الليل



وأطراف النهار - تخلصهم بهذا التوجيه - من أو ضار الطباع  
البشرية السيئة وشوائبها ، وتنقي نفوسهم من الأثرة والأنانية التي  
تتحول بالحمل الوديع حين تستولي على مشاعره إلى وحش ضار  
لا يفرق بين فضيلة ورذيلة .

ذلك هو أثر التشريع الساموي في أتباعه ، يحصلهم باللطف  
والتربيع والأنس والتحبب على الصلة بآرائهم وخالفهم الذي وضع  
لهم نظام حياتهم صلة دائمة مستمرة يقفون فيها بين يديه كل يوم  
خمس مرات يعرضون فيها قلوبهم على الله سبحانه فإذا قضوا كل  
صلاة منها جهدوا وأجهدوا أنفسهم أن لا يعكروا صفو هذه القلوب  
شائبة من شوائب الظلم والعدوان لتكون مستعدة لمرضاها في الصلاة  
الأخرى على ربها وهي ما تزال على صفائها وتقاها .

وهكذا دواليك خمس مرات في كل أربع وعشرين ساعة لا يطول  
الفصل بين صلاتين منها إلا العشاء والفجر لانصراف الناس فيما بينهما  
كل إلى مأواه لا يحتك الناس خلال ذلك بعضهم ببعض ولا يقوم  
احتمال الظلم والتعدي في المعاملات إلا قليلا .

هذه الصلاة ... وهو الحديث العابر عنها ووقوف المستعجل عند  
بعض معانيها ، وترى مثل ذلك وأعظم وأكبر إذا وقفت على شروطها  
وأركانها وسننها ومقدماتها من طهارة وما في معناها وما يتبعها من أذكار  
وأوراد وقفة المتمهل المترث ثم على باقي تعليمات هذا التشريع الساموي  
من زكاة وصوم وحج ، ودعوة إلى الفضائل بكل معانيها ، فمن شكر  
الله تعالى إلى شكر للوالدين ، ومن إيمان بالله سبحانه إلى العمل الصالح  
الدؤوب ، ومن صلة للأرحام وبر بهم إلى انعطاف نحو اليتيم وعناية  
به واهتمام بشأته ، ومن سعي على الفقراء والمساكين إلى وصية بالجار

بالغة مبلغاً عظيماً ظن معه نبي الإسلام ﷺ أنه سيورثه ومن عيادة المريض إلى إقضاء السلام... وإطعام الطعام... وتشميت العاطس... وتشيع الجنائز... وإمالة الأذى... وتبسمك في وجه أخيك... إلى... » وتكفف شركاءك عن الناس صدقة منك على نفسك » .

ثم بعد هذا وذاك إذا بقيت بقية وترسبت حثالة إلى قاع المجتمع فتمسكت بأهداب الشر والتزمت سبيل الشيطان وأصغت إلى إغوائه وإضلاله ، وأبرمت معه عقداً على أن تعيث في الأرض فساداً ، وأعرضت عن ترغيب القرآن بمنازل الأبرار ، ورضوان الله وجناته ، واستهانت برهيبه ووعيده من سخط الله وغضبه ، والنار وجحيمها ، وعذابها وسعيرها .

فذلك استعصاء من تلك البقية والحثالة على التوجيه الطيب المبارك بترغيه وترهيبه ، ولا مجال بعدئذ إلا أن يتدخل التشريع بسطوته وقوته ، ولا بأس عليه أن يأمر بعد ذلك بقتل قاتل متعد أو تارك لدينه مفارق للجماعة مرتد على عقبه ، أو قطع يد سارق خائن ، أو جلد زان أو رجمه ، أو جلد شارب خمر إذ بهذه الحدود تعيش الكثرة الكثيرة في أمن عريض يسرح فيه الناس مطمئنين .

آمنين على حياتهم أن يتعدى عليها حاقد موتور .

آمنين على دينهم وعقيدتهم أن يتلاعب بها هواة القوضى والفساد أو يعرضوها للخطر .

آمنين على أموالهم أن يسطو عليها المستجيعون الذين لا يعرف الشبع إلى بطونهم سيلاً .

آمنين على أعراضهم أن يختلس شرفها العاشون الذين فقدوا المعاني الإنسانية برمتها .

آمنين على عقولهم أن يفتالها المارقون من عبدة الأهواء والذات •

فسمهم العقوبة في الإسلام بتلك الحدود وإن كان سهماً قوياً قاطعاً  
بتأراً ، لكنه في الحقيقة هو آخر سهم في كنانة الإصلاح إذ لا ينفع حين  
الحاجة إلى استعماله إلا إنفاذه وتبقى فلسفات المتفلسفين وتحليلات  
المتفكرين وبطر أشباه الباحثين حبراً على ورق ، أو صيحة في واد ،  
ونفخة في رماد بينما يستمر الغواية والبغاة ويستمرى العصاة والطغاة  
تحطيم المجتمع وتدمير آخر معازل الفضيلة فيه ، هذا إذا حملنا تفكير  
من يعارضون الحدود ويجاربونها على المحمل الطيب وأحسن الظن  
فيما يقولون ، والواقع أن من سبر أغوار قوسهم واستكنه خفايا  
ما يظنون علم أن غايتهم الأولى والأخيرة هدم كيان الأمة حجراً حجراً  
ونقض غزلها من بعد قوة أنكاثا •

وعوداً على بدء أقول : إن شريعة السماء دين يتعبد به ويتقرب  
إلى الله فيه فامتنال ما أمرت به طاعة تحقق الثواب ، ومخالفتها معصية  
تستحق الجزاء إن لم يستبجها توبة صادقة فالأصل في الجزاء فيها ثواباً  
كان أم عقاباً أنه أخروي يملك على الإنسان السوي المستقيم قلبه ولبه  
ويحمل على الخير أحاسيسه ومشاعره وتبقى العقوبات الدنيوية ردعاً  
للجماحين الذين لا يثنيهم عن العيث في الأرض فساداً إلا أن يروا  
العذاب الأليم رأي العين •

بعد هذا كله فإن الشريعة السماوية من وضع الله وحده لا شريك  
له وهي عبارة عن مجموعة من الأحكام والتوجيهات والقواعد شرعها  
الله سبحانه للأمة على لسان رسوله يدعوها إلى العمل بمقتضاها مرغباً  
بالثواب للطائعين مرهباً من العذاب للعصاة المارقين •

والتشريع على هذا لم يقع إلا في حياته ﷺ ومن طريقه فقط سواء  
بأنكنا ذلك بما يتلوه علينا من القرآن الكريم وآياته أو بما يلهمه الله إياه

من المعاني العامة والقواعد الكلية التي يتكيف هو ﷺ بتطبيقاتها على ما يقع من الحوادث وبالتمييز عنها بأسلوبه عليه الصلاة والسلام فيما نسميه بالسنة النبوية المطهرة ، وبتمام الشريعة الإسلامية وكمالها انتقل النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى ، بمعنى أن تخصيص العام من النصوص وتقييد المطلق منها وتبيين مجملها ونسخ ما شاء الله النسخ منها قد تم ذلك كله في حياته المباركة عليه الصلاة والسلام وبلغه تاماً غير منقوص ، وظهر جلال قول الله تعالى :

« اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً » .

وبناء على هذا فإن من أوضح الواضحات أن فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين ، لم يجرؤ ولن يجرؤ أحد منهم على التشريع من عند نفسه ، بل كلهم يعتقدون أن من تعدى وتجراً على هذا المقام فقد خرج من ملة الإسلام ، وارتكب بفعله كفراً بواحاً ، وإذا كان القرآن الكريم قد خاطب النبي الأعظم ﷺ فقال : « وأزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » قاصراً مهمته على التبيين بعد التبليغ وأمره بتعريف الناس مهمته تلك بكل صراحة ووضوح « وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله ، قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي ، إن أتبع إلا ما يوحى إلي ، إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم » . إذا كان الأمر كذلك والنبي ﷺ هو أكرم خلق الله على الله وأقربهم وأحبهم إليه علمنا أن البشر جميعاً بلا استثناء هم دون مرتبة التشريع ليس لهم في هذه الحياة إلا أن يؤمروا فيطيعوا ويدعوا فيستجيبوا والفقهاء رضي الله عنهم على مر الأزمان وانطواء الأيام يدورون في فلك هذه النصوص ولا يخرجون عنها وأقربهم إلى الحق أقربهم إلى النصوص وأشدهم لصوقاً بها .

وكل ما يثبت باجتهاد هؤلاء الفقهاء وأقيستهم واستنباطاتهم ليس  
بتشريع بحال من الأحوال ، غاية ما هنالك أنه بسط للقواعد الكلية  
التي جاء بها الكتاب والسنة ، وتطبيق للحوادث الجزئية المتجددة عليها ،  
واستنباط للأحكام من النصوص بما تحتمله من المعاني وقياس منضبط  
محدد عليها فيما لم يرد نص فيه ، وكل ما صدر عن النبي ﷺ من  
الاجتهادات في بعض الأحداث فإنما مرده حقيقة إلى الله سبحانه وتعالى .

ولقد كان ﷺ يجتهد حين تسع الحاجة الى الاجتهاد في بعض  
المواطن ولا يلبث الوحي بعدها أن ينزل مؤيداً له فيما اجتهد فيه أو  
منبهاً على ما كان الأولى والأجدر فعله .

فقد اجتهد ﷺ في الإذن للمعتذرين من المنافقين أن يتخلفوا عن  
غزوة تبوك وفي ذلك نزل قول الله سبحانه « عفا الله عنك لم أذنت لهم  
حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين » .

ولقد كان في كثير من أمثلة اجتهاده دلالة قوية واضحة على طرائق  
الاجتهاد التي ينبغي أن يسلكها الفقهاء من بعده فلقد جاءته امرأة فقالت:  
يا رسول الله إن أمة قد ماتت وعليها صوم نذر أقاصوم عنها ؟ فقال :  
أرأيت لو كان على أمك دين فقضيته ، أكان يجزىء عنها ؟ قالت : نعم .  
قال : فدين الله أحق أن يقضى .

ثم كان منه ﷺ أن أذن إذ ذاك صريحاً بيناً لعالم فقيه جليل من فقهاء  
الصحابه رضي الله عنهم بالاجتهاد فيما يرد من الحوادث الطارئة برده  
إلى النصوص التي وردت في القرآن الكريم أو صدرت عن المعصوم  
عليه الصلاة والسلام .

فقد قال لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن يعلمهم ويقوم على بعض  
شؤونهم قال له : كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟ قال : أقضي بما في

كتاب الله • قال : فإن لم يكن في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله •  
 قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله قال : اجتهد رأيي لا آلو ، قال :  
 فضرب رسول الله ﷺ بيده على صدره وقال : « الحمد لله الذي وفق  
 رسول رسول الله لما يرضي رسول الله » •

ولقد خرج صحبايان في سفر فحضرت الصلاة ولم يكن معهما ماء ،  
 فصليا ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما ، ولم يعد الآخر فصوب  
 فعمليهما وأقر كلاهما منهما على ما فعل ، وقال للذي لم يعد صلاته « أصبت  
 السنة وأجزأتك صلاتك » ، وقال للذي أعاد : « لك الأجر مرتين » •  
 وإقراره ﷺ في هذا - ومثله كثير - شريعة ما ضية إلى  
 يوم القيامة •

وهكذا انطلق فقهاء الصحابة على هدي من الرسول الكريم ﷺ  
 يرددون كل واقعة طارئة جديدة فيما بينهم ويقلبونها على كل وجه من  
 وجوهها مستقرئين ما يعلمونه من النصوص التي بين أيديهم من كتاب  
 وسنة حتى يصلوا إلى الرأي الذي يطمثون إليه • وما كان شيء أسهل  
 عليهم وأقرب إلى نفوسهم من الرجوع إلى الحق والوقوف عند حدوده  
 طالما أن مرضاة الله سبحانه وتعالى هي مقصدهم في كل شأن وحال •

رفعت إلى سيدنا عمر قصة رجل قتلته امرأة أبيه وخليها فتردد  
 عمر ، هل يقتل الكثير بالواحد؟ فقال له علي : أرايت لو أن نفراً اشتركوا في  
 سرقة جزور فأخذ هذا عضواً وهذا عضواً ، أكنت قاطعهم ؟ قال : نعم ،  
 قال : فكذلك ، فعمل عمر برأيه ، وكتب إلى عامله أن اقتلهم فلو اشترك  
 فيه أهل صنعاء كلهم اقتلتهم •

وتوفيت امرأة عن زوج ، وأم ، وأخوة لأم ، وإخوة أشقاء ، ولما  
 اختلفوا في ذلك كان عمر يعطي لأصحاب الفروض سهامهم فلا يبقى

شيء للإخوة الأشقاء — وهم العصبة — فقالوا له : هب أن أبانا كان حجراً ملقى في اليم ما زادنا إلا قرباً وعليه تشاور مع عدد من الصحابة رضي الله عنهم ثم قضى بالتشريك مع الإخوة لأُم بالثلث •

والناظر في سلوك فقهاء الصحابة يرى كثيراً منهم يعنون عناية فائقة بالرأي ولا يتخرجون من إبدائه والخوض فيه إذا كانت النصوص دائماً هي المرجع وإذا كانوا يدورون دائماً في فلك هذه النصوص ولا يخرجون عن مقتضاها فهذا سيدنا عمر رضي الله عنه بفضل ما أوتي من تهاذ البصيرة ورجاحة العقل وجودة الرأي حرم المؤلف قلوبهم ما كانوا يأخذونه بنص الكتاب لزوال ما كان يقتضي استحقاقهم فإن الله سبحانه أعر الإسلام وأغناه عنهم وكذا فقد أعمل الرأي حتى في الحدود فلم يقطع السارق في عام المجاعة لما قام لديه من الدليل على الاضطرار الذي ألجأ السارق إلى جريمته •

ولكنهم رضي الله عنهم كانوا يجعلون الرأي تابعا لا متبوعا على أن يكون مجرداً من الهوى قولاً واحداً لأنهم يعلمون أن قطرة واحدة من الهوى تفسد بحراً من العلم •

إن هذا الكلام لا يعني إشارة خضراء تفسح المجال لكل عابث أو لاهٍ خطر في باله يوماً أن يمارس جهله وحمقه على نصوص الشرائع وأن يمد يده إليها فيعبث بها كما يشاء إنما الاجتهاد رتبة عليا ومنزلة دونها خرط القتاد •

ولقد أحسن كل الإحسان الإمام العلامة ابن قيم الجوزية في أوائل كتابه أعلام الموقعين حين الحديث عما يشترط فيمن يوقع عن الله ورسوله قال : ( ولما كان التبليغ عن الله سبحانه يعتمد العلم بما يبلغ ، والصدق فيه ، لم تصلح مرتبة التبليغ بالرواية والفتيا إلا لمن اتصف بالعلم والصدق فيكون عالماً بما يبلغ ، صادقاً فيه ، ويكون مع ذلك

حسن الطريقة ، مرضي السيرة ، عدلاً في أقواله وأفعاله متشابه السر والعلانية في مدخله ومخرجه وأحواله ، وإذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالمحل الذي لا ينكر فضله ولا يجهل قدره وهو من أعلى المراتب السنيات ، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسموات ؟ فحقيق بمن أقيم في هذا المنصب أن يُعَدَّ له عُدته ، وأن يتأهب له أهْبته ، وأن يعلم قدر المقام الذي أقيم فيه ، ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدع به ، فإن الله ناصره وهاديه ، وكيف وهو المنصب الذي تولاه بنفسه رب الأرباب فقال : « يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب » • وكفى بما تولاه الله تعالى بنفسه شرفاً وجلالة إذ يقول في كتابه : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله » وليعلم المفتي عن ينوب في فتواه وليوقن أنه مسؤول غداً وموقوف بين يدي الله (١) •

على هذا النسق كان اجتهاد الصحابة رضي الله عنهم ما بين مقل في الفتاوي ومكثر بحسب غزارة العلم والاطلاع على النصوص والظروف التي أتاحت لكل منهم بحسبه ، فحفظت الفتوى عن مائة وثيف وثلاثين نفساً منهم ما بين رجل وامرأة وكان المكثرون منهم سبعة والمتوسطون منهم عشرين والباقون مقلين •

ثم صار الفقه والفتوى في نخبة جليلة من الجيل الثاني الذي ورث عن الصحابة خيراً يعقم الزمان عن مثله فكان علماؤهم وفقهاؤهم خير خلف لخير سلف ، وانتشر عدد لا بأس به من الصحابة في الأمصار ثم انتشر كذلك فقهاء التابعين في كل قطر من أقطار الإسلام ينشرون دين الله تعالى ويعلمون العلم الذي جاء به سيدنا محمد ﷺ ، ثم أخذ الفقه بعدها يسير بخطى فتية قوية ويخطو في رحاب واسعة وغدا العلم متسع



الدائرة في استيفاب وضبط ، مرتب الأشتات في تركيز وترتيب ، حتى أصبح بارز المكتونات ، مدعم القواعد ، تغذوه ثروة طائلة من النصوص نقلها ذلك العصر للأجيال المتعاقبة بأمانة. وصدق ولم يعد العلماء من بعد الأئمة الأربعة — الذين كانوا نجوم هذه الحقبة من الزمن وماء عيون المسلمين فيها — لم يعودوا بحاجة إلى عناء كبير للإلام بالجزئيات وضبط الكلبيات في جميع أبواب الفقه الإسلامي •

إن هذا العصر المبارك الذي حفته عناية الله تعالى وحفظه سبحانه برعايته ، قد برع فيه مجتهدون كانوا على قدم راسخة في العلم تدعمها صلة بالله متينة وروحانية عالية ممتازة • وخوف من الله ومراقبة له وورع لم تعرف له الدنيا نظيراً •

ولقد أنجب هذا العصر من هؤلاء المجتهدين ثلاثة عشر علماً نالوا الصدارة في أصقاع الإسلام فكانوا أساتذة الخير وحملة راية العلم • فاعترف لهم المسلمون بالإمامة وأصبحوا قدوة صالحة للمسلمين في كل زمان ومكان فسفيان بن عيينة بمكة ومالك بن أنس بالمدينة وأحمد بن حنبل وأبو ثور وداود بن علي وابن جرير ببغداد والأوزاعي بالشام والحسن البصري بالبصرة وأبو حنيفة وسفيان الثوري بالكوفة والشافعي والليث بن سعد بمصر. واسحق بن راهويه بنيسابور •

فكانت حركة علمية واسعة الانتشار تصطبغ في كل خطوة من خطواتها بالإخلاص والصدق ، لأن رجالها ما كانوا يبتغون من علمهم دنيا يصيبنها أو مستمراً يتلهمون بها إنما كانوا يسعون جادين لحمل أكبر زاد ممكن من العلم الخالص والتقى والنقاء والصلة بالله سبحانه من دار التعب والنصب والعناء إلى دار وعدهم الله فيها الجميل من مرضاته جزاء ما قدموا من عمل صالح •

ثم كان أن قضت إرادة الله سبحانه أن تنقرض مذاهب هؤلاء المجتهدين وأن تبقى منهم مذاهب أربعة نقلت بأصولها وفروعها عن أصحابها نقلاً متواتراً لا شك فيه ولا ريب، ثم هيا الله لهذه المذاهب رجالاتاً في كل عصر يحملون الأمانة بجدارة وحماس وسيبقى ذلك إن شاء الله إلى قيام الساعة وليس من شك أن هؤلاء الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب كانوا جميعاً على باع طويل ومعرفة ثرة غزيرة بعلوم الإسلام جعلتهم أهلاً للاجتهاد والفتيا والقدوة الصالحة .

ولقد ألفت في بيان فروع هذه المذاهب وأصولها مؤلفات أكثر من أن تحصر ، وقضى الله لكل منها رجالاتاً صدقوا العزيمة في خدمة هذا التراث الطيب المبارك ، وكان لكتب الحنابلة التي ألفوها في خدمة مذهبهم دور واسع عريض في إيراد المسلمين مواردهم على تلك المنابع الثرة التي صدر عنها الإمام أحمد رضي الله عنه من حفظ وتمكن في كتاب الله ، وعلم غزير واسع لا يضارع في سنة النبي ﷺ ، وفهم ثاقب وذكاء نادر وغوص على المعاني بلغ فيها مرتبة يكاد أصحابها في تاريخنا يعدون على الأصابع ثم ألهم الله تعالى العلامة الشيخ عبد القادر بدران الدمشقي الدومي أن يؤلف هذا المدخل لينظم الحديث عن المذهب ورجاله وأصوله وقواعده ، وما ألف فيه من الكتب في عقد واحد رصين متآلف تجعل قارئه يصدر عنه وقد ألقى على المذهب برمته نظرة فاحصة تبين له عظمة هذا الإسلام ... وعظمة تراثه ... وعظمة رجاله ..

هذا وما يلتفت النظر ويؤسف القلب ويدمع العين أن نرى مذهب الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه وأرضاه قد بدأ في بلاد الشام يزوي ويقل العلماء فيه إلى درجة تذهل الدارس لتاريخ الفقه الإسلامي وتطوره في الحواضر الإسلامية .

ولست مبالغاً إذا قلت إنك لو بحثت في كل مدن الشام قد لا تجد فيها عالماً ضليعاً في فقه الحنابلة إلا ما أكرم الله به هذه البلاد من عين عيون علمائها ومهوى أفئدة طلاب العلم فيها سيدنا ومولانا العلامة الحبر الجليل شيخنا الشيخ أحمد الشامي متع الله المسلمين بحياته وبارك في أيامه. ومهما يكن من أمر فإن عدد المتخرجين على يد الشيخ والمتفقهين في مجالسه العامة هم قلة قليلة إذا ما نظرنا إلى حاجة المسلمين في بلاد الشام إلى فقهاء حنابلة يتشرون فيها هذا التراث العظيم ويحافظون فيها على هذا الميراث الوافر من علم الإمام أحمد الذي ملأ الأرض علماً وحديثاً وفقهاً وسنة .

وختاماً : فإني إذ طُلب إليّ أن أكتب هذه المقدمة لكتاب المدخل ، إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، أشعر بتقصيري وتقصير المسلمين في هذا الزمن حيال تراثنا الدفين الذي أقطع ويقطع كل مطلع أن أمة من أمم الأرض لم تبلغ في خدمتها للعلم والمعرفة عشر معشار ما بلغت أمتنا ، مما سترى - جزءاً يسيراً .. ويسيراً جداً منه فيما سيحدثك عنه هذا الكتاب المبارك الذي أسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بغيره من كتب هذا المذهب الجليل وكتب المذاهب الإسلامية جميعاً وأن يوفقنا والمسلمين إلى نصرة دينه ورفع رايته والدعوة إليه وأن يتوفانا على ذلك إنه نعم المولى ونعم النصير وصلى الله على سيدنا محمد خير خلقه وآله وصحبه ومن اهتدى بهديه والحمد لله رب العالمين .

دمشق في ٧ ربيع الأول ١٤٠٠ هـ

١٩٨٠/١/٢٤ م

اسامة عبد الكريم الرفاعي

★ ★ ★

— م —

## ( نبذة من ترجمة المؤلف وطرف من أخباره )

هو الشيخ العلامة المحقق المفسر المحدث الاصولي الكبير الفقيه المتبحر النحوي المتفنن عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بن عبدالرحيم بن محمد بن عبدالرحيم الانري الحنبلي الدومي ثم الدمشقي المعروف لقباً بابن بدران ولد ببلدة دوما (١) من أعمال دمشق وتلقى العلوم في مدة لا تزيد عن ست سنوات عن جهازة المشايخ (أشهرهم) الشيخ العلامة محمد بن عثمان الحنبلي المشهور بخطيب دوما المتوفى بالمدينة المنورة سنة ١٣٠٨ ثم بعد تلك المدة عكف على المطالعة لنفسه حتى برع في الكتاب والسنة والاصولين والمذهب ومعرفة الخلاف وسائر العلوم العقلية والادبية والرياضية وتوفي بمدينة دمشق في شهر ربيع الثاني عام ست وأربعين وثلاثمائة والف كان رحمه الله شيخاً جليلاً مقتنياً لطريقة السلف الصالح مدافعاً عنها صابراً على اذى الاعداء فيها تاركاً للتعصب مع الدين والتقوى والعفة والصالح زاهداً في عظام الدنيا متقللاً منها متقشفاً في ملبسه ومسكنه ومعيشته كثير التنقل بين قرى غوطة الشام لتبليغ العلم للامة وتعليمه الطلبة الذين لا يستطيعون الرحلة لأن أكثر أهل هذه القرى حنابلة المذهب وارثي اليه آخرون من القازان وغيرها فكانوا يسألونه عن المشكلات فيحلها لهم باجوبة مفصلة كان فيما مضى يدرس تحت قبة النسر في الجامع الاموي التفسير والحديث والفقه ثم انتقل أخيراً الى مدرسة عبد الله باشا العظام المشرفة على القلعة الفرنسية وكان شافعياً ثم حنبلياً. وسبب ذلك كما قاله بعض الخواص كنت في أول عمري ملازماً لمذهب الامام الشافعي رحمه الله سالكا فيه سبيل التقليد ثم من الله على حبيبالي الاطلاع على كتب التفسير والحديث وشروحها وأمهاث كتب المذاهب الاربعة وعلى مصنفات شيخ الاسلام وتليذه الحافظ ابن القيم وعلى كتب الحنابلة فنا هو الا أن فتح الله بصيرتي وهداني للبحث عن الحق من غير تحزب لمذهب دون مذهب فرأيت أن مذهب الحنابلة أشد تمسكاً بمطوق الكتاب العزيز والسنة المطهرة ومفهومها فكنت حنلياً من

(١) بالألف المتصورة والنسبة اليها دومي على القياس ودوماني على غير القياس

كما بخط المؤلف

( ب ) المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل

ذلك الوقت. اهـ وألف المؤلفات النافعة التي تشهد له بالفضل وسعة الاطلاع غير أن بعضها لم يكمل ووجهه فيما يظهر ما أصيب به من ذاء الفالج في آخر عمره حتى خدرت يماه عن الكتابة واستعان عليها باليسري فيها كتابه جواهر الافكار ومعادن الاسرار في التفسير لم يكمل وكتاب شرح سنن النسائي لم يكمل وشرح العمدة سماه مورد الافهام من سلسلة عمدة الاحكام جزآن وشرح ثلاثيات مسند الامام أحمد وشرح الاربعين حديثا المنذرية في جزء وشرح الشهاب القضاعي في الحديث في جزء وشرح التونية لابن القيم في التوحيد وشرح روضة الاصول (١) للشيخ المذهب موفق الدين في مجلدين وله كتاب المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل في الاصلين والمجلد وبعض أسماء الكتب المشهورة لمشاهير الاصحاب وهو هذا وحاشية على شرح للمنتهى جزءان بلغ فيها الى باب السلم وحاشية على شرح انزاد وحاشية على أخضر المختصرات (٢) وتعليق على مختصر الافادات وكلاهما للشيخ بدر الدين البلباني ودررة الفواص في حكم الزكاة بالرصاص وحاشية على رسالة الشيخ موفق في ذم الموسوسين وشرحان على منظومتى الفرائض وله كتاب طبقات الخلفاء لم يكمل وكتاب سبيل الرشاد الى حقيقة الوعظ والارشاد جزآن وتمذيب (٣) تاريخ دمشق للحافظ ابن عساكر في ثلاثة عشر مجلدا اعتنى فيه بتحريرج أحاديثه وكتاب الآثار الدمشقية والمعاهد العلمية في جزء وإيضاح المعالم من شرح الالفية لابن التاطلم جزآن ولخص الفرائد السنية في الفوائد النحوية للشيخ أحمد المينيقي الدمشقي في رسالة سماها آداب المطالعة وله شرح الكافي في العروض والقوافي جزء لطيف والمقود الدرية في الفتاوي الكونية في مجلد والعقود المرجانية في جيد الاسئلة الفازانية كبري وصغرى في مجلد وتلخيص كتاب (الدارس في المدارس) للتبعي ورسالتان في أعمال الربيعين المحجب والمقنطر ودنوان خطبة منبرية ودنوان

(١) قد طبع بالسلفية في القاهرة على نفقة ملك العرب الامام ابن السعود  
(٢) وهى نقيصة وقد طبعت بدمشق في حياة المؤلف وكذا درة الفواص  
وشرحاه على الفرائض

(٣) قد طبع منه خمسة أجزاء في دمشق في حياته ولا تزال الثانية مخطوطة  
كثيرة الخطأ لما في هامش أصلها من التحريف

شعر اسمه تسليمة الكتيب عن ذكرى الحبيب هذا سوي مألدي من الرسائل  
وافتتاري في أصناف العلوم مما لو جمع ليبلغ مجلدات ولما كان منها مايقع في كراس  
وكراسين أضربنا عنه خوف الاطالة وبالجملة فقد كان غرة عصره ونادرة دهره  
ذا مزايا حميدة لا يمكن استقصاؤها الا بتأليف خاص رحمه الله رحمة واسعة وقد  
وفاه بعض معاصريه بآيات اثبتناها بتمامها وهي قوله

نار الجوي قد سرت في الجسم بالسقم \* فالدمع ماين مسجون ومنسجم  
عمّ لامي وعلا السيل الزى وريا \* وكدت لولا الحيا اصبو من الالم  
أحسب القمر أن العمر لا يحس \* به فيا قرب هذا الوم (١) للوم  
يا عين جودي دما سحا على آدم (٢) \* واستنزي عبرا أدهى من الدم  
لام العذول بالطح فقلت له \* اليك عنى فلو أصبت لم تلم  
أني كفاني من أمر دهمت به \* فاطزن منى ودائي غير منحسم  
بالله دعني أنوح هائلا وأقل \* والطف نفسى لفقد البدر في الظلم  
بحر العلوم بحور العلم تقبطه \* وابن الكريم قتل ماشئت من كرم  
لاح اسمه (٣) قمرآ في اللاحدمنضفا \* حسا ومعنى خال القلب في ضرم  
هو الذي تشرق الدنيا بطائنه \* لاشمسها وأبو اسحاق ذو الشيم  
سقي ضريع حماء صوب مغفرة \* من الاله مزيل الكرب والنقم  
يا نفس لا تجزعى مما دعي فلنكم \* لله من فرج يشفيك من ألم  
فاستسلى ودعي الاقدار جارية \* فانت صائرة لاشك في العدم  
وانهى (٤) صلاة بتسليم يقارنها \* على شفيح الوري في مجمع الاعم  
محمد بن سعيد الحنبل الباني

(١) الوم مسكنا الظن ومحركا الفلظ

(٢) اي جلد الحدين

(٣) أي في لفظة البدر الموافق لقبه في أكثر الحروف

(٤) بإسقاط الهمزة للوزن

﴿ فهرست كتاب المدخل الى مذهب الامام احمد بن حنبل ﴾

صحيفة	صحيفة
٢٣ روضة في كلمات للامام في مسائل من أصول الدين	٢ خطبة الكتاب
٢٥ شذرة في كلامه في الاصول	٦ بيان عقود الكتاب وهي ثمانية وما اشتمل عليه على وجه الاجمال
٣١ ذكر أسماء والقاب أصحاب البدع وبيان معتقداتهم على التفصيل	٧ (العقد الاول) في العقائد التي نقلت عن الامام أحمد بن حنبل
٣٦ (العقد الثاني) في السبب الذي لاجله اختار كثير من كبار العلماء مذهب الامام أحمد على مذهب غيره	٩ صورة كتاب كتبه الامام أحمد بن حنبل الى مسدد بن مسرهد في القول بخلق القرآن والقدر والرفض والاعتزال الى غير ذلك من الاشياء التي حصلت بسببها الفتن
٤١ (العقد الثالث) في ذكر أصول مذهبه في استنباط الفروع وبيان طريقته في ذلك وقد ذكر أن تلك الاصول خمسة واليك بيانها	١٢ الموضع الاول قول الامام في قدم القرآن وما في المصحف وتلاوة الناس غير مخلوق الخ
٤٥ الاصل الاول النص كان إذا وجد النص أفتى بموجبه ولم يلتفت الى ما خالفه ولا الى من خالفه كائناً من كان	١٣ الموضع الثاني في قوله واحذروا رأيي بهم وبيان ذلك على التفصيل
٤٦ الاصل الثاني ما أفتى به الصحابة	١٤ الموضع الثالث في بيان المعزلة وتقسيمهم الى طوائف وبيان مذهب كل طائفة
٤٧ الاصل الثالث. كان اذا اختلف الصحابة تخير من أقوالهم ما كان أقربها الى الكتاب والسنة ولم يخرج عن قولهم	١٥ الموضع الرابع في بيان الرافضة وفرقهم وبيان مذهب كل فرقة
٤٨ الاصل الرابع الاخذ بالمرسل والحديث الضيف اذا لم يكن في الباب شيء يدفعه	١٧ الموضع الخامس قول الامام كنا نقول أبو بكر وعمر وعثمان ونسكت عن علي حتى صح لنا حديث ابن عمر بالتفصيل وذكر الروايات الواردة في ذلك وأسانيدها وبيان

صحيفة	صحيفة
٤٣ الاصل الخامس القياس	٥٧ مقدمة ذكر فيها تلك الاصول علي وجه الاجمال
٤٦ (العقد الرابع) في مسلك كبار اصحابه في ترتيب مذهبه واستنباطه من فتياه والروايات عنه وتصرفهم في ذلك	٥٨ بنط هذا الاجمال
الارث الحمدي الاحمدى	٥٩ فصل في أحكام التكليف
٤٧ شذرة في بيان طريقة الاصحاب في فهم كلام الامام احمد وطريق تصرفهم في الروايات عنه	٦١ فصل في مسألة ما لا يتم الواجب الا به وذكر فيه جملة فصول بسيطة في معاني الاحكام الخمسة
٥١ فصل واذا قال الامام أحب كذا أو يعجبني أو أعجب الى قيل يحمل على التدب وقيل يحمل على الوجوب ويان الاقوال الواردة في ذلك على التفصيل	٦٥ فصل في خطاب الوضع
٥٣ فصل ذكر فيه جملا من كلام الباحثين في الاصول التي بنى الامام مذهبه عليها	٧٢ فصل في اللغات
٥٥ فصل ذكر فيه بيان المراد من لفظ الروايات المطلقة والتنبيهات والوجه في مذهب الامام احمد	٨٦ فصل في الاصول
٥٦ فصل في قول الشافعي رضي الله عنه إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ فقولوا بسنة ودعوا ما قلت	٨٧ الكتاب العزيز الذي هو أصل الاصول
٥ (العقد الخامس) في الاصول الفقهية التي دونها الاصحاب	٨٩ الاصل الثاني السنة
	٩٠ فصل في شذرات من مباحث السنة وفيه جملة من المسائل النفيسة
	٩٧ باب النسخ وفيه بيان التامخ والمنسوخ وأقسام المنسوخ واختلاف العلماء فيه
	١٠١ الاوامر والتواهي
	١٠٧ العموم والخصوص
	١٢١ فصل في حد الجمل وبيان ممانه
	١٢٤ فصل في المتطوق والمفهوم
	١٢٨ الاصل الثالث الاجماع



صحيفة	صحيفة
تعريف النقد التعذري	١٣٣ الاصل الرابع من الاصول
١٤٩ فصل في بيان أن العلة لا تشترط	المتفق عليها استصحاب الحال
أن تكون أمراً ثبوتياً	١٣٤ الاصول المختلف فيها عند العلماء
١٥٠ فصل في بيان أن لمفسدات القياس	وهي أربعة شرع من قبلنا
وجوها	وقول الصحابي والاستصحاب
١٥١ مرجوع أدلة الشرع الى نص	والاستصلاح وبيان ذلك مفصلاً
أو إجماع أو استنباط وثبت العلة	١٣٧ بيان ما كان من ضروريات سياسة
بشكل منها على سبيل البدل	السلم وبقائه وانتظام أحواله
١٥٢ بيان أن للإلغاء أنواعاً	١٣٨ الفرق بين المصلحة والمرسلة والقياس
١٥٣ إثبات العلة بالإجماع	» تعريف سد القرائع وأقوال
١٥٤ فصل في بيان إثبات العلة بالاستنباط	العلماء فيها
وهو على أنواع	١٤٠ الاصل الخامس من الاصول
١٥٦ إثبات العلة بالسبر والتقسيم	القياس
١٥٧ طريق ثبوت حصر السبر وجهين	» تعريف القياس لغة وشرعاً
١٥٨ النوع الثالث إثبات العلة بالدوران	١٤١ أركان القياس أربعة وبيانها مفصلة
١٥٩ بيان الطرق التي تدل على فساد العلة	١٤٣ تعريف تخريج المناط
١٦٠ فصل في تعريف قياس الشبه	١٤٤ فصل في شرائط أركان القياس
١٦١ فصل في تقسيم القياس إلى مناسب	ومصاحباته
وشبهي وطردى	١٤٦ بيان أن حكم الفرع له شرطان
١٦٣ تنبيه في أن العلة الشرعية أمارة	١٤٧ فصل في بيان شرط الفرع
» فصل في الاستسئلة الواردة	» بيان أن للعلة الشرعية أسماء كثيرة
على القياس	١٤٨ بيان قول الفقهاء أن هذا الحكم
١٦٤ فساد الاعتبار	مستثنى من قاعدة القياس أو خارج
١٦٦ تعريف فساد الوضع	عن القياس أو ثبت على خلاف
١٦٧ تقسيم المنع إلى أربعة أضرب	القياس

المدخل الى مذهب الامام احمد بن حنبل ( ز )

صحيفة	صحيفة
١٦٨ تعريف التقسيم	المؤلف تتعلق بالاجتهاد والتقليد
١٦٩ تعريف سؤال المطالبة ومثال ذلك	١٩٦ عقد نفيس في ترتيب الادلة
١٧٠ تعريف النقض	والترجيح وقد بسط الكلام
١٧٢ تعريف الكسر والقلب	في ذلك
١٧٣ تقسيم المعارضة الى قسمين	٢٠٢ (المقد السادس) فيها اصطلاح عليه
وتعريف كل منهما	المؤلفون في فقه الامام أحمد بما
١٧٥ بيان المعارضة في الفرع	يحتاج اليه المبتدئ وهو نفيس
تعريف التأثير وعدمه	جدا يبنى لارباب المذاهب الاخر
١٨٦ مثال القياس المركب	أن يطلعوا عليه
١٧٧ تعريف القول بالموجب	٢٠٤ بيان أسماء المؤلفين في مذهب
١٧٩ عقد نفيد في الاجتهاد والتقليد	أحمد بن حنبل وأسماءهم وترجمهم
وقد أطنب فيه المؤلف وأجاد	وم أئمة أعلام تبني ممرتهم
١٨٣ شروط المجتهد المطلق	٢١٠ أسماء الكتبة المؤلفة في مذهب
١٨٤ أقسام المجتهدين خمسة مراتب	أحمد بن حنبل أصولا وفروعا
وبينها مفصلة	وضبطها وبيان مؤلفيها
١٨٦ مسائل يوردها الاصوليون في	٢١٣ (العقد السابع) في ذكر الكتب
هذا المقام	المشهورة في المذهب وبيان طريقة
١٨٧ مسألة مهمة ينبغي التنبيه عليها	بعضها وما عليه من التعليقات
١٨٩ يجوز للعامة تقليد بشرطه المجتهد	والخواشي وقد ابتدأ المؤلف
بالاقتناع بخلاف المجتهد	بتمديد مفيد
١٩٠ لا ينقض حكم الحاكم في مسألة	٢١٤ تعريف كتاب المفني ومختصر الخرق في
اجتهادية عند الامة الاربعة	٢١٧ كتاب المستوعب
بحث في أنه هل يجوز خلو	٢١٨ تعريف كتاب الكافي والمعدة
العصر من المجتهدين	٢١٩ تعريف كتاب مختصر ابن تيم
تعريف التقليد وهنما مسائل أوردها	ورؤس المسائل والهداية

صحيفة	صحيفة
٢٣٧ بيان الكتب المؤلفة في الاحكام السلطانية	٢٢٠ تعريف كتاب التذكرة والمحرو والمقنع
٢٤٣ بيان الكتب المؤلفة في الاحكام اطلع عليها المؤلف	٢٢٣ تعريف كتاب الفروع
٢٤٤ بيان الامور التي منعت من الاشتغال بسند الامام أحمد	٢٢٤ تعريف كتاب معنى ذوى الافهام
٢٤٨ بيان كتب التفسير التي للائمة الحنابلة	عن الكتب الكثيرة في الاحكام
٢٤٩ بيان أسماء الكتب الخاصة بتراجم أصحاب الامام أحمد بن حنبل	٢٢٥ تعريف كتاب منتهى الارادات في جمع المقنع مع التقيح وزيادات
٢٥٠ بيان أمور تلزم من يريد التفقه على مذهب من مذاهب الائمة وهو يبحث مهم جداً ينبغي لطالب العلم مطالعته	٢٢٦ تعريف كتاب الاقتناع لطالب الاقتناع ودليل الطالب
٢٥٣ ذكر قواعد لطيفة تفيد طالب العلم وتعمله نايبة أقرانه	٢٢٧ غاية المنى
٢٥٧ رد العجز على الصمد وهو كالخاتمة للكتاب وفيه بيان كتب التوحيد التي تنفع أهل العلم	٢٢٨ تعريف كتاب عمدة الراغب وكافي المبتدي وأخصر المختصرات ومختصر الاقادات
٢٦٥ ترجمة مؤلف هذا الكتاب	٢٢٩ الرايان ومختصر الشرح الكبير
	٢٣٠ (المقد الثامن) في أقسام الفقه عند أصحابنا وما ألف في هذا النوع وفيه درر
	٢٣١ تعريف فن الخلاف
	٢٣٦ بيان الكتب المؤلفة في القواعد الاصولية

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من هو محمود بكل لسان \* حمد من اتصف بالايان بقوله وعمله  
والجنان \* ونزهك يا من ليس كمنه شيء فلا يشغله شأن عن شأن \* ولا يحلو من  
علمه مكان \* عن كل ما يصفك به أولو الزيف والطغيان \* والافتراء والبهتان \*  
نصفك بما وصفت به نفسك في كتابك المنزل \* وبما باقنا عن نيك المصطفى  
المرسل \* من غير تشبيه ولا تمثيل \* ولا تأويل ولا تعطيل \* ونكل علم حقيقة  
ذلك اليك يا واجب الوجود \* ويا مفيض الكرم على عبادك والجلود \* سبحانه  
لا تشك العقول بالتفكير \* ولا توهمك القلوب بالتصوير \* فالحاق عاجزون عن  
كنه الحقيقة \* ولو خبروا العلم بأجمه عليه ودقيقه \*

ونشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك شهادة مقر بالعبودية لا يجعل  
بينك وبينه أنداداً \* ولا يتفاد الا الى شرعك القى أوجيته الى نبيك إقباداً \*  
ويجتهد فيما يرضيك من الاعتقاد والعمل اجتهاداً \* عله أن يبلغ من رضك  
ورحمته مراداً \* وأن ترزقه في دنياه وأخراه ايماداً \* ونشهد أن محمداً عبدك  
ورسولك خير خلقك ومهبط وحيك والمبلغ لشرعك والامين على ما أنزلت عليه  
من كتابك ودينك (أن الدين عند الله الاسلام) \* صلى الله عليه وعلى آله وصحبه  
عموماً البررة الكرام السادة الاعلام \* ماسرت في ميادين الطروس وعلى حياهم  
الاقلام \* وما غردت حمام الايك على النصوص \* وأطرب العيس حادي العيس بالعطف  
الالفاظ وأعذب اللحن \* واستنبط من الكتاب الزبر وما صح عن المصطفى  
الختار أدق المعاني المستبطلون وسلم تسليماً \*

(أما بعد) فيقول الفقير لمغفور به المذنب عبدالقادر بن محمد بن مصطفى بن عبد الرحيم

ابن محمد المشهور كسلافه بن بدران أتىنا من الله على يطلب العلم هجرت له الوطن والوسن (١) وكنت أبكر فيه بكور الثراب وأطوف الماهد لتحصيله وأذهب فيه كل مذهب وأنتع فيه كل شعب ولو كان عسراً أشرف على كل بفاع (٢) وأأمل كل غور (٣) فتارة أطوح بنفسى فيما سلكه ابن سينا في الشفا والاشارات \* وتارة اتلف ما سبكه أبو نصر الفارابي من صناعة المنطق وتلك العبارات \* وتارة أجول في مواقف المفاصد والمواقف \* وأحياناً أطلب الهداية فلما نيت أنها تهدي لي رشد. فأضرم اليها ما سلكه ابن رشد. ثم أردد في الطيمى والألهى نظراً. وفي تشرريح الافلاك أطلب خيراً أو خيراً. ثم أجول في ميادين العلوم مدة كمد السبع البقرات المجاف فارتد إلى الطرف خامثا وهو حسير ولم أحصل من معرفة الله جل جلاله إلا على أوهام وخطرات وسوس وأشكال نشأ من البحث والدقيق فادفعه بما أفتع نفسي بنفسى فلما همت في تلك الليداء التي هي على حد قول أبي الطيب يتلون الخريت من خوف النوى \* فيها كما تتلون الحرباء

ناداني منادى المهدي الحقيقي هلم إلى الشرف والكمال ودخ نجاه ابن سينا الموهومة إلى النجاة الحقيقية وما ذلك إلا بأن تكون على ما كان عليه السلف السكرام من الصحابة والتابعين والتابعين لهم بأحسن فإن الأمر ليس على ما توهم وحقيقة الرب لا يمكن أن يدركها المربوب وما السلامة إلا بالتسليم وكتاب الله حق وليس بعد الحق إلا الضلال فهذه لك هداً روعى وجملت عقيدتي كتاب الله أكل علم صفاته إليه بلا تجسيم ولا تأويل ولا تشبيه ولا تعطيل وأنجلي ما كان على قاي من دين أودته قواعد أرسطوطاليس وقلت ما كان إلا من التظرفي تلك الوسوس والبذع والساسس فمن أين لعباد الكواكب أن يرشدونا إلى الصراط المستقيم وما كانوا مهتدين. ومن أين لأصحاب المقالات أن يعلموا حقيقة قيوم الأرض والسماوات ولو كانت حقيقة صفات الله تعالى تدرك بالقول لوصل أصحاب رسائل أخوان الصفا إلى الصفا ولا تصل صاحب النجاء، والشفاء إلى النجاة

(١) هو يفتح النامى (٢) هو ما ارتفع من الأرض

(٣) النور في كل شيء تهره يقال غار في الأمر إذا دق النظر فيه

وغير له شفاولسكن ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء وما آوتيتهم من العلم  
إلا قليلا وأين هم من قوله صلى الله عليه وسلم «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين  
المهتدين من بعدي عضوا عايها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فان كل محدثة  
بدعة وكل بدعة ضلالة» (١) لكن من اتبع هواه هام في كل واد ولم يبال بأي شعب  
سلك ولا بأي طريق هلك . فمن تم جعلت شغلي كتاب الله تدرسا وتفسيرا وبسنة  
نبيه المختار قراءة أيضا وشرحا وتحريرا فله الحمد على هذه المنة وأسأله التثبيت على  
ذلك وازدياد النعمة ثم اني زججت نفسي في بحار الاصول والقروع والبحث  
عن الأدلة حتى لا أكون متقادا لكل قائد ولا مقلداً تقليد أعمى لمن يقوده  
فان هذه حالة لا يرضى بها الصبيان فضلا عن أوتي شيئا من العقل ثم سرت  
للمذاهب المنبوعة الآن وكثيراً من غير المنبوعة فوجدت كلا منهم قدس الله  
أمرارهم وجعل في علبين منازلهم قد اجتهد في طلب الحق ولم يأل جهداً في طلبه  
ولا قصر في اجتهاده بل قام بما عهد اليه حق القيام وانصح الأمة واجتنب كل ما  
يشين غير ان الامام احمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه كان أوسعهم معرفة  
بحديث رسول الله ﷺ كما يعلم ذلك من اطلع على مسنده المشهور وأكثرهم  
تنبهاً لمذاهب الصحابة والتابعين فلذلك كان مذهبه مؤيداً بالأدلة السمعية حتى  
كانه ظهر في القرن الأول لشدة إتباعه للقرآن والسنة الا انه كان رحمه الله  
تمسأ لشدة ورعه ينهي عن كتابة كلامه ليجي باب الاجتهاد لمن هو أهل له  
مقتوحا وليعلم القوم أن فضل الله لا ينقطع وان خزانته لم تنفذ على عكس ما يدعيه  
القاصرون وينتجحه المبطلون ولحسن نيته فيض الله من دونه فتاواه وجمعها  
ورثها حتى صار له مذهب مستقل ممدود بين الأئمة الذين دونوا وانفوا ثم هيا  
الله له أنبأ وأصحابا سلكوا في رواياته سلك الاجتهاد كما تعدى عباسياً وأفروا  
في ذلك المطولات والمتوسطات والمختصرات فجزأهم الله خيراً غير أنهم تركوا

(١) هذا بعض حديث وأوله قال وعظما رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة الخ  
رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح ورواه أيضاً الامام احمد وابن ماجه  
وابو نعيم. ومذكور في الاربعين النووية

اصطلاحات متفرقة في غضون الكتب لا يعلمها الا المتقنون وسمكوا مسالك لا يدرها الا المحصلون وأصاب هذا المذهب ما أصاب غيره من تشتت كتبه حتى آلت الى الاندراش وأكب الناس على الدنيا فنظروا اليه فاذا هو منهل سنة وفقه صحيح لا مورد مال فهجروه كثير ممن كان متبعا له رجاء طلب قضاء أو وظيفة فن ثم قلص ظله من بلادنا السورية وخصوصاً في دمشق الا قليلا وأشرق نوره في البلاد النجدية من جزيرة العرب وهب قوم كرام منهم لطبع كتبه وأنفقوا الاموال الطائلة لاجل هذا المذهب لا يطلبون بذلك الا وجه الله تعالى ولا يقصدون الا احياء مذهب السلف وما كان عليه الصحابة والتابعون فجزاهم الله خيراً وأحسن اليهم على أن قوما من أولى التقليد الاغنى أسراه الوهم والخيالات الفاسدة والجهل المركب يطعنون في أولئك وينفرون الناس منهم وما ذلك الا أن الله أراد باولئك القوم خيراً فأنظر لهم أعداء لينشروا فضلهم من حيث لا يملكون (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) وما هؤلاء الا على حد محاكاة الحافظ أبو القاسم علي بن عساكر الدمشقي في أوائل تاريخه عن أبي يحيى السكري قال دخلت مسجد دمشق فرأيت به حلقاً فقلت هذا بلد دخله جماعة من الصحابة فلت الى حلقة في صدرها شيخ جالس فجلست اليه فقال له رجل امامه من علي بن أبي طالب فقال خفاق يعني ضعيفاً كان بالعراق اجتمعت عليه جماعة فقصد أمير المؤمنين أن يجاربه فنصره الله عليه قال فاستعظمت ذلك وقت فرأيت في جانب المسجد شيخاً يصل الى سارية حسن السموت والصلاة والهيئة فقلت له يا شيخ أنا رجل من اهل العراق جلست الى تلك الحلقة وقصصت عليه القصة فقال في هذا المسجد عجائب يفتي ان بعضهم يظن على أبي محمد الحجاج بن يوسف فعلي بن أبي طالب من هو ثم جمل يكي انتهى . فهو لاه ماعرفوا الا خلياً للركون في مخيلتهم ولم يملوا عالياً الحقيقى وكذلك الذين يطعنون على المتبعين لمذهب السلف يطعنون على قوم لا وجود لهم الا في مخيلتهم الفاسدة وتصوراتهم الختلة ولو فهموا حقيقة القوم لاقادوا اليهم وجعلوهم أمة هذا هم ولنتلك وضمت كتابي خدمة لهذا المذهب

الحق ومشاركة لهم في حياته عليه ينالني من الاجر ما ينالون ومن الخير والبركة ما يؤملون \* ولا رتبة وأتمته وسمته بالمدخل الى مذهب الامام احمد بن محمد بن حنبل وضمنته جل ما يحتاج الى معرفته المشتغل بهذا المذهب وسلكت به مسلكا لم أجد غيري سلكه حتي صار بحيث يستحق أن يكون مدخلا لسائر المذاهب وليس على المخترع أن يستوفي جميع الاقسام بل عليه ان يفتح الباب ثم لا يخلو فيها بعد من مستحسن له يقف عند ما وونه او مستدرك عليه بذكر ما اخل به أو مختصر له يحذف ما يراه من الزيادات بزعمه على انه لا يمكن الانسان ان يأتي بما يستحسنه جميع البشرفان هذا شأن البلي الأعلى جل وعلا \* ورتبت هذا المدخل على ثمانية عقود عدد أبواب الجنان رجاء ان يدخلنا الله يوم القيامة منها كلها : وهذه فهرست تلك العقود :

(المقد الاول) في العقائد التي قلمت عن الامام المجل احمد بن محمد بن حنبل  
(المقد الثاني) في السبب الذي لأجله اختار كثير من كبار العلماء مذهب الامام احمد علي مذهب غيره

(المقد الثالث) في ذكر أصول مذهب في استنباط القروع وبيان طريقته  
(المقد الرابع) في مسلك كبار أصحابه في ترتيب مذهب واستنباطه من كتابه والروايات عنه وتصرفهم في ذلك الارث الحمدى الاحمدى  
(المقد الخامس) في الاصول الفقهية التي دونها الاصحاب وفي فن الجدل  
(المقد السادس) فيها اطلع عليه المؤلفون في فقه الامام احمد بما يحتاج

اليه المبتدى

(المقد السابع) في ذكر الكتب المشهورة في المذهب وبيان طريقة بعضها وما عليه من التملقات والحواشي حسب الامكان  
(المقد الثامن) في أقسام الفقه عند أصحابنا وما اتف في هذا النوع وفي هذا المقعد دور ورد المجز على الصدر

وهذه ملامح تلك العقود وما أودع فيها من الفقر والبرر والله المعين



### ❦ العقد الاول ❦

( في العقائد التي نقلت عن الامام الميجل احمد بن محمد بن حنبل )

اعلم أننا اذا كرون ان شاء الله ما كان عليه الامام أحمد بن الاعتقاد الذي هو مذهب الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين والسادة المحدثين رضوان الله عليهم ولسنا نذكر الا ما نقله لنا الثقات من كلامه في هذا النوع ليستفي بذلك اتباعه عما ائب في علم العقائد عموما مما دخله التأويل والتعطيل والتشبيه والتشيل أو حام حول الحلول والاتحاد أو كان من قبيل مفاظة الخصم في الجدل فظنه التي مذهبنا لقائله فقلده به تقليدا أعمى فضل وأضل حيث أن مسالك الجدل غير مسالك الاعتقاد وأنت اذا طرحت التعصب ونظرت في كتب علماء الكلام الموثوق بهم بانصاف وسبرت غورهم في عقائدهم تجدوها راجعة الى عقيدة السلف إما بالاضطرار واما بصريح التصريح أو التلويح كما جرى لأبي الحسن الاشعري فانه لما ائب الكتب في الرد على المعتزلة على طريقة فن الجدل أعلن أخيرا ببيان عقيدته في كتابه المسمى بالابانة عن مذهب أهل الحق وصرح فيه بأن مذهبه مذهب الصحابة والتابعين بأحسن فن فهم مقاصده أصبح سلفياً محتثاً ومن لم يفهم موارده التفت مسائل كتبه التي رد بها على المعتزلة على علاقتها وجعلها مذهباً له ونسبها الى الاشعري وما رأيت أحداً من الاشاعرة كشف هذا المسمى وقادي بالصواب سوى الشيخ محمد بن يوسف النوسى فانه قال في شرح له صغير على عقيدته المشهورة المسماة بأمر البراهين عند الكلام على صفة الكلام مانصه . وكنه هذه الصفة يعني صفة الكلام وسائر صفات الله جل وعز محجوب عن العقل كالذات العلمية فليس لاحد أن يخوض في الكنه بمد ما يجب لذاته سبحانه أو لصفاته وما يوجد في الكتب من التشيل بالكمل النفسى أننا هو الرد على المعتزلة حيث قالوا ان الكلام لا يوجد من غير حرف ولا صوت فقال أهل السنة انا نجد لنا كلاماً نفسياً بلا حرف ولا صوت وفيه من كلام الفصحاح ( ان الكلام لفي

الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً) وما قصدوا إلا التمثيل من حيث الحرف والصوت فقط. أما الحقيقة فجعلت صفات الله أن يماثلها شيء من صفات خلقه فإن كلامنا النفسي فيه حروف متعاقبة تنعدم وتحدث ويوجد فيه تقديم وتأخير وترتيب وغير ذلك فالعرف هذا فقد زلت هنا أقدام لم تؤيد بنور من الملك الملام. هذا كلامه فقد صرح بالحق ولم يخش فيه لومة لائم ولما في هذا مسلك آخر وهو أن الأعيان إما جواهر وأما أعراض والكلام لا شك في أنه عرض يحتاج إلى محل يقوم به وهو الجوهر وهو يقتضي أن وجود الجوهر سابق على وجود العرض فإذا قلنا بالكلام النفسي لزم أن يكون ذلك العرض قائماً بالجوهر وهو النفس ولزم منه إثبات النفس لله تعالى وحدوث الكلام ضرورة أن العرض حادث لا محالة وحينئذ قلنا إن بقي الكلام على ظاهره وندعى حدوث كلامه تعالى وثبوت النفسية له تعالى وهو خلاف المطلوب لأن المطلوب تزيمه تعالى عن سمات الحوادث ويلزم منه أن الكلام صفة لله تعالى قائمة بذاته وهو حادث والمركب من الحادث والتقديم حادث وينتج الدليل أنه تعالى حادث وهو خلاف المدعى لأنه إقامة الدليل على قدم الصفات والذات معا وأما أن نخرج إلى التأويل فنقول: كلام نفسي يليق بذاته فيقال عليه حينئذ قل من أول الأمر وكلم الله موسى تكليماً بكلام. يليق بذاته تعالى واقتصر على هذا ودع عنك ذلك التطويل الذي ليس هو من شأن البهائم والمقلاء ومثل هذا يقال في تأويل اليد بالقدرة والاستواء بالاستيلاء فإن القدرة صفة مشتركة بين الخالق والمخلوق فإذا قلت بها لزمك أن تقول قدرة تليق بذاته تعالى فاطرح هذا وقل يد تليق بذاته تعالى وأيضاً فالقدرة عرض يحتاج إلى أن تقوم بالجوهر وبإزاء في ذلك ما لزم في صفة الكلام من الحدوث لله تعالى وأما الاستيلاء فإن مادته تقتضي سبق مستولي سابق وأن الثاني قهر الأول واستولى على ما كان مستولياً عليه فليت شعري من كان المستولي أولاً على العرش حتى أن الله تعالى قهره واستولى عليه ألا يرى أن قولهم استوى بشر على العراق ينادى على أن العراق لم يكن يد بشر بل كان في يد غيره ثم إن بشراً غلب ذلك المستولى وضم العراق إليه أفيلق

بشأن عاقل ان يصف به تلك الصفات تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . وحيث  
 تبين ان الحق الصراح هو مذهب السلف وان هذا المذهب ظهر على لسان الانبياء  
 واخصهم بذلك الامام احمد بن حنبل وجب علينا ان ننقل لطلاب اليقين كلامه  
 بنصه ليهتدوا به الى الصراط المستقيم فنقول . روى القاضي أبو يعلى محمد بن محمد  
 ابن الحسين بن خلف القراء في الطبقات والحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي  
 ابن الجوزي الحنبل في كتابه مناقب الامام احمد وذكر القاضي يرهان الدين  
 ابراهيم بن مفلح في كتابه المقصد الارشد ان أبا بكر أحمد بن محمد البردعي  
 التميمي قال لما أشكل علي مسدد بن مسرهد امر الفتنة يعني في القول بمقتضى القرآن  
 وما وقع فيه الناس من الاختلاف في القدر والرفض والإعزال وخلق القرآن  
 والارجاه كتب الي أحمد بن حنبل ان اكتب الي سنة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فلما ورد الكتاب على أحمد بن حنبل بكى وقال لما لله وانا اليه  
 راجعون يزعم هذا البصري انه قد اتفق على العلم مالا عظيما وهو لا يهتدى الى سنة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب اليه \*

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل في كل زمان بقايا من اهل العلم يدعون من ضل الى  
 الهدى وينهون عن الردى ويحيون بكتاب الله الموتى وبسنة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اهل الجاهلية والردى فك من قيل لا بليس قد أحياه وك من ضال  
 تائه قد هده فاحسن آثارهم على الناس ينقون عن دين الله تحريف الغالين  
 واتحال المبطلين وتأويل الضالين الذين عقدوا ألوية البدع واطلقوا عنان الفتنة  
 مخالفين في الكتاب يقولون على الله وفي الله تعالى الله عما يقول الظالمون علواً  
 كبيراً في كتابه بغير علم فعموذ بالله من كل فتنة مضلة وصلي الله على محمد النبي  
 وآله وسلم تسليماً (أما بعد) وقفنا الله وأياكم لتسكلوا به رضاء وطاعته وجنبنا  
 وأياكم ما فيه سخطه واستعمانا وأياكم عمل الحاشين له العارفين به الخائفين منه  
 فإنه المسؤول ذلك وأوصيكم ونهي بقوى الله العظيم وازوم السنة والجماعة فقد  
 علمتم ما حل بمن خالفها وما جاء فيمن اتبعها فإنه بلغنا عن النبي صلى الله عليه وآله





خروج في غزوة وحجة والصلاة خلف كل يروفاجر صلاة الجمعة والعيد والعداء  
 لأنمة المسلمين بالصلاح ولا تخرج عليهم بالسيف ولا تقاتل في الفتنة ولا تنال على  
 أحد من المسلمين أن يقول فلان في الجنة وفلان في النار الا العشرة الذين شهد لهم  
 النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة والكف عن مساوى أصحاب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم تحدثوا بفضائلهم وأمسكوا عما شجر بينهم ولا تشاور اهل البدع في  
 دينك ولا ترافق أحدا منهم في سفرك وصفوا الله بما وصف به نفسه واتقوا عن  
 الله ما فاه عن نفسه واحذروا الجدل مع أصحاب الاهواء ولا تكاح الا بولي  
 وخطب وشاهدى عدل والتمتع حرام الى يوم القيامة والتكبير على الجنائز أربع فان  
 كبر الامام خسا فكبر معه كفعل علي بن أبى طالب قال عبد الله بن مسعود  
 كبر ما كبر أمالك قال احمد خالفني الشافعي فقال ان زاد على أربع تكبيرات  
 تمام الصلاة واحتج على بحديث النبي صلى الله عليه وسلم «انه صلى على جنازة  
 فكبر أربعاً» وفي رواية «صلى على الجاشي فكبر أربعاً» وزاد ابن مفلح في المقصد  
 الارشد ومن طلق ثلاثا في لفظ واحد فقد جهل وحرمت عليه زوجته ولم أجد  
 هذه الزيادة في رواية الحافظ ابن الجوزي والمسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام  
 وليلتين ولله يوم وليلة وصلاة الليل والنهار مني منى ولا صلاة قبل العيد وإذا  
 دخلت المسجد فلا تجلس حتى تصل ركعتين تحية المسجد والوتر ركعة والاقامة  
 فرادي أحبوا أهل السنة على ما كان منهم أماتا الله واياكم على الامام  
 والسنة وورقنا واياكم العام ووقنا واياكم لا يحب ويرضى \* هذا آخر  
 ما اتصل بنا مما كتبه الامام الى مسيّد رحمة الله تعالى . وفي  
 الأصول التي قلنا عنها خلاف في بعض المسائل بحيث توجد المسألة في رواية  
 ابن الجوزي ولم توجد فيما نقله صاحب المقصد وقد ضمننا زيادة بعض الي بعض  
 ولما التصريح بأن لم نجد الا فيما نقله البرهان بن مفلح من زيادة الرواة  
 فان ورع الامام وزهده يأتي له ذلك وفي هذه الرسالة مواضع تحتاج الى  
 بيان لا بأس بإبراده فلذلك ذكره على شريطة التامخض فنقول \*

(الموضع الأول) قول الامام في قدم القرآن وما في المصحف وتلاوة الناس  
 غير مخلوق معناه ان القرآن مهمما تكليف بكيفية فهو كلام الله وكلامه تعالى غير

مخلوق سواء كتب في المصاحف او تكلم به التالى فانه لا يخرج عن كونه كلام الله تعالى واياك انت تذهب في كلامه مذهب سعد الدين مسعود التفازانى في شرحه لعقائد التسنى حيث نسب الى بعض الاصحاب انهم يقولون يقدم جلد المصحف والكاغد والحبر الذى كتب به الكاغد فتكون قد اعظمت الاقتراء على القوم ونسبت اليهم ما لم يقل به عاقل فضلاً عن أئمة أعلام ولم تدبر أن مرادهم تنزيه كلام الله تعالى عن أن ينسب اليه كونه مخلوقاً فانه مهماقري أو كتب فلا يخرج عن كونه كلام الله تعالى ولا يليق باحد لك يدعى أن كلامه تعالى مخلوق فعحق هذا المقام والطرح التعصب ينور الله قلبك بنور الايمان والمرقان \*

(الموضع الثانى) قوله واحذروا رأى جهم أراد به جهما بن صفوان وهو من الجبرية الخالصة ظهرت بدعته بترمز وقته سالم بن أحوز المازنى بمرى فى آخر ملك بنى أمية ووافق المعتزلة فى نفى الصفات الاولية وزاد عليهم باشياء (منها) قوله لا يجوز أن يوصف البارى تعالى بصفة تكون مشتركة بينه وبين خلقه لان ذلك يقتضى تشبيها فقال لا يجوز أن يوصف تعالى بكونه حياً عالماً وأثبت كونه قادراً فاعللاً لانه لا يوصف شئ من خلقه بالقدرة والفعل والخلق (ومنها) أنه أثبت لله تعالى علوماً حادثة لافى محل قال لا يجوز أن يعلم الشئ قبل خلقه لانه لو علم ثم خلق أفيتقى علمه على ما كان أو لم يبق فان بقى فهو جهل فان العلم بان سيوجد غير العلم بان قد وجد وان لم يبق فقه د تغير والتغير مخلوق ليس بقديم ووافق فى هذا مذهب هشام بن الحكم قال واذا ثبت حدوث العلم فليس يخلو إما أن يحدث فى ذاته تعالى وذلك يؤدى الى التغير فى ذاته وان يكون محلاً للحوادث وأما أن يحدث فى محل فيكون المحل موصوفاً به لا البارى تعالى فتعين انه لا محل له فاثبت علوماً حادثة بعدد المعلومات الموجودة (ومنها) قوله فى القدرة الحادثة ان الانسان ليس يقدر على شئ ولا يوصف بالاستطاعة وانما هو مجبور فى افعاله لاقدرة له ولا ارادة ولا اختيار وانما يخلق الله تعالى الافعال فيه على حسب ما يخلق فى سائر الجملادات وينسب اليه الافعال مجازاً كما ينسب الى الجملادات كما يقال اثمرت الشجرة وجري الماء وتحرك الحجر وطلعت الشمس وغربت ونبتت السماء وامطرت وازهرت الارض وانبتت الي غير ذلك والاثواب







أصولية هي ركن الدين لا يجوز للرسول عليه الصلاة والسلام إغفالها وإهمالها ولا تقويضه إلى العامة وإرساله وقالوا بثبوت خصمة الأئمة وجوبا عن السكابر والصغار والقول بالتولي والتبري قولاً وفعلًا وعقدًا إلا في حال التقية ومخالفهم بعض الزيدية في ذلك والإمام رضي الله عنه رد على المفضلة فقط وترفع عن أن يذكر منهم من ينسب الشيخين للاتفاق على قبيح مقاصدهم ولقد أحسن ابن حزم حيث قال في كتابه (الفصل في الملل والأهواء والنحل) بعد أن أتم الكلام على المرجئة: والاصل في أكثر خروج هذه الطوائف عن ديانة الإسلام أن الفرس كانوا من سعة الملك وعلو اليد على جميع الأمم وجمالة الخطير في أنفسهم حتى أنهم كانوا يسمون أنفسهم الأحرار والابناء وكانوا يعدون سائر الناس عبيدًا لهم فلما امتحنوا بزوال الدولة عنهم على أيدي العرب وكانت العرب أقل الأمم عند الفرس خطرًا تعاضلهم الأمر وتضاعفت لديهم المصيبة وراموا تأكيد الإسلام بالحاربة في أوقات شتى وفي كل ذلك يظهر الله سبحانه وتعالى الحق وكان من فائتهم ستادة واستأسيس والمنع وبالك وغيرهم قبل هؤلاء رما ذلك عمار المنقب بخدش وأبو سلم السراج فرأوا أن كيد الإسلام على الطلبة أنجح فظهر قوم منهم الإسلام واستمالوا أهل التشيع بإظهار محبة أهل بيت رسول الله ﷺ واستنشاع ظلم على رضي الله عنه ثم سلكوا بهم مسالك شتى حتى أخرجوهم عن الإسلام فقوم منهم أدخلوهم إلى القول بأن رجلاً ينتظر يدعى المهدي عنده حقيقة الدين إذ لا يجوز أن يؤخذ الدين من هؤلاء الكفار إذ نسبوا أصحاب رسول الله ﷺ إلى الكفر وقوم خرجوا إلى نبوة من ادعوا له النبوة وقوم سلكوا بهم المسلك القاتل صاحبه بالحلل وسقوط الشرائع وآخرون تلاعبوا فأوجبوا عليهم خمسين صلاة في كل يوم وليلة وآخرون قالوا بل هي سبع عشرة صلاة في كل صلاة خمس عشرة ركعة وهذا قول عبد الله بن عمر بن الخطاب السكندري قبل أن يصير خاو جيا صفريا وقد سلك هذا المسلك أيضاً عبد الله بن سبا الحميري اليهودي فإنه لعنه الله أظهر الإسلام لسكيد أهله فهو كان أصل إثارة الناس على عثمان رضي الله عنه وأحرق على بن أبي طالب رضي الله عنه منهم طوائف أعتلوا بالالهية ومن هذه الأصول الملوثة حدثت الإسماعيلية والقرامطة

وهما طائفتان مجاهرتان بترك الاسلام جملة قائلتان بالمجوسية المحضة ثم مذهب مردك الموبد الذي كان على عهد أنوشروان ابن قباد ملك الفرس وكان يقول بوجوب تأسي الناس في النساء والاموال قال ابن حزم فاذا بلغ الناس الى هذين الشيعين أخرجوه عن الاسلام كيف شاءوا اذ هذا هو غرضهم فقط قاله الله عباد الله اتقوا الله في أنفسكم ولا يضركم اهل الكفر والالحاد ومن موه كلامه بنير برهان لكن تمويهات ووعظ على خلاف ما اتاكم به كتاب ربكم وكلام نبيكم ﷺ فلا خير فيما سواهما . واعلموا أن دين الله ظاهر لا باطن فيه وجهر لا سر تحته كله برهان ولا مسامحة فيه وأنهموا كل من يدعو أن يتبع بلا برهان وكل من ادعى للديانة سراو باطنا فهي دعاوي ومخارق واعلموا ان رسول الله ﷺ لم يكتف من الشريعة كلمة فما فوقها ولا اطلع أخص الناس به من زوجة أو ابنة أو عم أو ابن عم أو صاحب على شيء من الشريعة كتمه عن الاحمر والاسود ورعاة الغنم ولا كان عنده عليه الصلاة والسلام سر ولا رمز ولا باطن غير ما دعى الناس كلهم اليه ولو كتمهم شيئا لما بلغ كما أمر ومن قال هذا فهو كافر قايما وكل قول لم يبين سبيله ولا وضع دليله ولا تتوجا عن ما مضى عليه نبيكم ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم قال وحجة الحدير كله أن تلزموا ما قص عليكم ربكم تعالى في القرآن بلسان عربي مبين لم يفرط فيه من شيء تبيانا اسكل شيء وماصح عن نبيكم ﷺ برواية الثقات من أئمة أصحاب الحديث رضي الله عنهم مسندا اليه ﷺ فهما طريقتان يوصلانكم الي رضاه ربكم عز وجل : هذا كلامه فقد نادى بالحق علنا وأبان عن عقيدة الفرقة الناجية فرحمه الله تعالى \*

(الموضع الخامس) قول الامام رضي الله عنه كنا نقول أبو بكر وعمر وعثمان ونسكت عن علي حتى صح لنا حديث ابن عمر بالفضل يشير الي انه رضي الله عنه كان يدور مع الدليل الصحيح كيفما دار فاذا أشكل عليه سكت إلى أن يتجلى له الحق ولما كان عنده تردد في حديث ابن عمر من حيث الصحة وعدمها أ طرح الميل القاي ولم يصبأ به فلما تبين له صحته باح بمضمونه وليس مكروته أيضاً إلا عن دليل فقد قال في مسنده حدثنا أبو معاوية حدثنا سويل بن أبي صالح

عن أبيه عن ابن عمر قال: كنا نكذب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى لو أطلعنا به  
 مؤثرون أنو بكر وعمر وعثمان ثم نسكت ورواه الأثرمدي وقال: هذا الحديث  
 حسن صحيح عريب من هذا الوجه يستغوب أن أصله من أبي بكر بن محمد  
 وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن ابن عمر (أو قوله) من غير وجه  
 أشار به إلى ما رواه الإمام أحمد فليس يفرق من هذا الوجه (أو إليه) الخلفاء  
 التي أشار إليه الإمام فاني كتبت عليه في المسند فلم أجده ولست بأدرى هل  
 هو فيه فإن عنة الصبر ما هو مفقود منه وكذلك قد كتبت عليه في المسند  
 فلم أجده سأكتفي بوجدك أن الحافظ أبو القاسم علي بن عيسى ذكره في المسند  
 في ترجمة أبي بكر الصديق رضي الله عنه من تاريخه السمرقاني ابن عمر قال: كنا  
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يدرى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ثم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينكره وفي  
 لفظهم نذكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نقول فيهم ولا يحسن  
 أن الإمام أشار إلى صحة هذه الحديث في كلامه عليه السلام كقوله: لا يدرى  
 الحديث وقد أخرج ابن عساق في تاريخه رضي الله عنه أنه قال: من غلبني على أبي بكر  
 بكر وعمر جلدته جلد المقرئ ونقل أنا الاستحسان من حديث أبي بكر وعمر  
 وفي كلام غير هذا فيكون في كتابي عليه السلام تاريخه ابن عمر رضي الله  
 رضي الله عنهما ابن الجوزي والفاطمي أبو إسحاق في كتابه في مناقبهم  
 مخرج في المسند الأثرمدي عن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي العباس الإمام أحمد بن حنبل  
 المؤرخين أن ما في المسند والجماعة على علمه أن لا إله إلا الله ومحمد لا نبي بعده  
 محمد عبده ورسوله وأقر جميع ما أتى بالإنبياء والرسول وعقد قلبه على هذه الأمور  
 لسانه ولم يشك في الجاهلية ولم يكفر أحدا من أهل الكوفة بدينه وأما جلدته عليه  
 من الأثرمدي إلى الله عز وجل وأقرض أهل مالي عليه لم يفرط في الغنم ولا في  
 عند الله أعلم أن كل شيء لله لا يفرط في الجاهلية ولا في الكوفة ولا في  
 محمد وعمر رضي الله عنهما في ذلك أخذ من أعاجيبه الخلفاء بالاحسان ولا في  
 بدلتهم حتى يكون الله الذي يقول فيهم: لا يدرى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الذي أحاط الله به حجة نبيه وولده أبي بكر وعمر وعثمان وعمر بن الخطاب رضي الله  
 عنهما



واحكم له فضله الايمان به والتسليم له مثل حديث الصادق المصدق ومثل ما كان  
مثله في القضاء والقدر ومثل أحاديث الرؤية كلها وإثبتت عن الاسماع  
واستوحش منها المستمع فأتى عليه الايمان بها وأن لا يرد فيها حرفاً واحداً أو غيرها  
من الاحاديث الماثورات عن الثقات وأن لا يخاصم أحداً ولا يناظره ولا يتعلم  
الجدال فان الكلام في القدر والرؤية والقرآن وغيرها من السنن مكروه انتهى  
عنه لا يكون صاحبه وإن أصاب بكلامه السنة من أهل السنة حتى يدع الجدال  
ويسلم ويؤثر من الآثار \* والقرآن كلام الله وليس بمخلوق ولا يصف أن يقول  
القرآن ليس بمخلوق فان كلام الله ليس يأتى منه وليس منه شيء مخلوق \*  
وإليك ومناظرة من أحدث فيه ومن قال باللفظ وغيره ومن وقف فيه فقال لا  
أدري أمخلوق أو ليس بمخلوق وإنما هو كلام الله فهذا صاحب بدعة مثل من  
قال هو مخلوق وإنما هو كلام الله وليس بمخلوق . والايمان بالرؤية يوم القيامة  
كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الاحاديث الصحاح وأن النبي صلى  
الله عليه وسلم قد رأي ربه فانه ما ثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صحيح رواه قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ورواه الحاكم بن أبان عن عكرمة  
عن ابن عباس ورواه علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس والحديث  
عندنا على ظاهره كما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والكلام فيه بدعة  
ولكن يؤمن به على ظاهره ولا يناظر فيه أحداً . والايمان بالميزان يوم القيامة  
كما جاء يوم المديوم القيامة فلا يزن جناح بموضوعة وتوزن أعمال العباد كما جاء في  
الآثار والتصديق به والاعراض عن رد ذلك وترك مجادته . وإن الله يكلم  
العباد يوم القيامة ليس بينهم ترجمان والايمان به والتصديق . والايمان بالحوض  
وأن لرسول الله صلى الله عليه وسلم حوضاً يوم القيامة ترد عليه أمته عرضه مثل  
طوله مسيرة شهر آفته كهدد نجوم السماء على ما صحت به الاخبار من غير وجه .  
والايمان بعذاب القبر وأن هذه الأمة تقتن في قبورها وتسال عن الايمان  
والاسلام ومن ربه ومن نبىه وبآيته منكر ونكير كيف شاء الله وكيف اراد .  
والايمان به والتصديق به . والايمان بشفاعته التي صلى الله عليه وسلم ويقوم  
بخرجون من النار بعد ما احترقوا وصاروا فحماً فيؤمر بهم إلى نهر على باب الجنة

كما جاء الا<sup>\*</sup> تركيف شاه وكا يشاء إما هو الا<sup>\*</sup> بان به والتصديق به . والايان  
بأن المسيح الدجال خارج مكتوب بين عيذه كافر والاحاديث التي جاءت فيه  
والايان بأن ذلك كائن وأن عيسى بن مريم عليه السلام ينزل فيقنله يباب لد .  
والايان قول وعمل يزيد وينقص كما جاء في الخبر « أكل المؤمن إيماناً أحسنهم  
خلفاً » ومن ترك الصلاة قد كفر وليس من الاعمال شيء تركه كفر إلا الصلاة  
من تركها فهو كافر وقد أحل الله قتله ، والنفاق هو الكفر أن يكفر بالله وبعد  
غيره ويظهر الاسلام في العلانية مثل المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم « ثلاث من كن فيه فهو منافق » على التعليل يروونها كما جاءت ولا  
نفسرها . وقوله لا ترجعوا بعدى كفراً ضلالاً يضرب بعضهم رقاب بعض . ومثل  
« إذا اتى المسلمان بسيفهما فاقاتل والمقتول في النار » ومثل « سباب المؤمن  
فسوق وقتاله كفر » ومثل من قال لاخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما . ومثل  
كفر بالله تعالى من تبرأ من نسب وأن دق ونحو هذه الاحاديث مما قد صح  
وحفظ وأنا نسلم له وان لم نعلم تفسيرها ولا يتكلم فيه ولا نجداد فيه ولا نفسر  
هذه الاحاديث إلا بمثل ما جاءت لا نردها إلا بأحق منها . والرجم حق على  
من زنا وقد أحصن إذا اعترف أو قامت عليه اليينة قد رجم رسول الله ﷺ  
وبرجت الحفلة الراشدون : قال ولا تشهد على أحد من أهل القبلة بعمل يعمل  
بجنة ولا نار نرجو للصالح ونخاف على المذنب ونرجو له رحمة الله . ومن  
لحق الله بذنب نجب له به النار تائباً غير مصر عليه فإن الله يتوب عليه ( ويقبل  
التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ) ومن لقيه وقد أقبح عليه حد ذلك في الدنيا  
من الذنوب التي قد استوجب بها العقوبة فأمره إلى الله أن شاء عذبه وإن شاء  
غفر له . قال ومن الايمان الاعتقاد بأن الجنة والنار مخلوقتان قد خلقتا كما جاء عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم « دخلت الجنة فرأيت قصرأ ورأيت فيها الكوثر  
واطلت في الجنة فرأيت أكثر أهلها كذا واطلت في النار فرأيت أكثر أهلها  
كذا وكذا فن زعم أنهم لم يخلقا فهو مكذب بالقرآن وأحاديث رسول الله ولا  
أحسبه يؤمن بالجنة والنار . ومن مات من أهل القبلة موحداً فصلب عليه ولست غفر  
له ولا يجنب عنه الاستغفار ولا ترك الصلاة عليه لمذنب أذنبه صغيراً كان أو كبيراً





وَاسْمُكَ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْبَلُ الْفَرَضَ بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَالتَّسْلِيمَ لِأَمْرِهِ وَهُوَ الضَّرِ  
 نَحْضُ حُكْمِهِ وَالْإِجَابَةُ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَالْإِثْبَاتُ بِمَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَاتِّخَاذُ الْأَمْرِ لِلَّهِ  
 وَالتَّاجِزَانِ بِالْقَبُولِ وَخِيَرَةُ وَتَوْكِيدُ الْإِجَابِ وَالْجَنَابِلُ وَالتَّخَضُّعُ مَا يَتَّبَعُ فِي الْبَيْنِ وَالْمَصِح  
 حُجِّي الْخَلْقِينَ وَالْمُطَاعُ كُلُّ خَلْقٍ قَائِمٍ وَقَاضٍ وَالْعَلَاةُ عَلَى مَا عَنِ الْعَلَى وَالْعَلِيَّةُ  
 وَالْمُؤَلَّاهُ عَلَى قَوْلِ أَوْعَى الْإِبْرَاهِيمِيَّةُ وَالْمُتَقَرِّقُ بِالْمَصِصَةِ وَالْقُرْآنُ أَكْرَمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى  
 رَقَابِ رَيْفَاتِ الْجَلِي عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا سَمِعْتُمْ مِنْ قَوْلِ مَنْ أَحْبَبْتُمْ عَلَى الْأَصْلِ قِيَمَتْ قَوْلُهُ السَّيِّدُ الْإِ  
 مَامُ عَلَى مَا كَانَ مِنْ عَيْدِكَ لَوْ كُنْتُمْ تَوَلَّوْا لَمْ تَخْرُجْ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَصِصَةِ ثَوَانِي خَلَاوَتَا وَلَا  
 تَكْفُرًا أَحَقَّتْ بِالْمُتَقَرِّقِ الْقَوْصِدُ وَاجْتِزَتْ عَمَلُ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ وَالْعَلَاةُ عَمَلُ الْبُخَارِي  
 رَاجِعًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَصْلُ الْبَاسِ بِمَا سَمِعْتُمْ مِنْ قَوْلِ الْعَلَاةِ وَتَكْر  
 رُ الْمَجْدُ عَيْنُكَ عَلَى لَيْفِ تَعْلَمَ دَعَاؤُهُ الْإِمَامُ الْقَائِمُ عَلَى رَجْعِ أَحْجَابِ الْبَيْنِ عَلَى اللَّهِ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَوْ لَا دَعَاؤُهُ أَجْمَلُ مَقْصُودِي بِاللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْإِجَابَةُ عَلَيْهِ مَا هِيَ السَّعَةِ  
 الْمُنْ وَهِيَ تَعْلَمُ وَأَخْبَرَهُ بِالْإِكْبَادِ تَرْتِيبًا لَكُمْ لَمْ تَكُنْ لَكُمْ قَدْرًا دَعَاؤُهُ بِاللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

أشار به إلى الفاظ القارئ وهذا أشد الغلط وحاشا أن يجمل لفظه بالقرآن  
غير مخلوق فلفهم . وكان يقول في أحاديث الصفات زوبها كما جاءت وكان  
يقول علماء المعتزلة زنادقة وقال لابنه عبد الله لا تصل خلف من قال القرآن  
مخلوق فإن صلى رجل خلفه أعاد الصلاة وقال للميموني يا أبا الحسن إذا رأيت  
رجلاً يذكر أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء فانهمه  
على الاسلام . وقال لما مرض رسول الله ﷺ قدم أبا بكر ليصلي بالناس وقد  
سكان في القوم من هو أقرأ منه وأما أراد الخلافة وأخرج ابن الجوزي  
في المناقب وأبو يعلى في طبقاته عن عبدوس بن مالك العطار قال سمعت أبا  
عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل يقول خير هذه الامة بعد نبيها أبو بكر الصديق  
ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان تقدم هؤلاء الثلاثة كما قدمهم أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا في ذلك ثم من بعد هؤلاء الثلاثة  
أصحاب الشورى الحسنة علي والزبير وطلحة وعبد الرحمن بن عوف وسعد  
وكاهم يصالح للخلافة وكاهم إمام نذهب في ذلك إلى حديث ابن عمر . كنا  
نمد ورسول الله حي وأصحابه متوافرون أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ولسكت ثم  
نمد أصحاب الشورى أهل بدر من المهاجرين وأهل بدر من الانصار من  
أصحاب رسول الله على قدر الهجرة والسابقة أولاً فالأول أفضل الناس بعد هؤلاء  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين الذي بحث فيهم كل من صحبه  
سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه له من الصفة على قدر  
ما صحبه وكانت سابقته معه وسبع منه ونظر إليه نظرة فادناهم صفة هو أفضل  
من الذين لم يروه ولو لقوا الله بجميع الأعمال كان هؤلاء الذين صحبوا  
النبي صلى الله عليه وسلم ورواه وسمعوا منه ورآه ببينه وأمن به ولو ساعة أفضل  
لصحبته من التابعين ولو عملوا كل أعمال الخير ومن انتقص أحداً من أصحاب  
رسول الله وأفضسه لحدث كلف منه أو ذكر مساويه كان مبتدعاً حتى  
يترحم عليهم جميعاً ويكون قلبه سليماً (تنبه) أدرج أبو يعلى هذه الرواية  
في رواية عبدوس السابقة وأفردها ابن الجوزي ونحن تبعناه في أفرادها  
وكان يقول قدموا عثمان على علي وقال من قدم علياً على عثمان فقد

أزرى باصحاب الشورى . وقال أيضا من فضل علياً على أبي بكر فقد طعن على رسول الله ومن قدم علياً على عمر فقد طعن على رسول الله وعلى أبي بكر ومن قدم علياً على عثمان فقد طعن على رسول الله وأبي بكر وعمر وعلى المهاجرين ولا أحسب يصلح له عمل . روي ابن الجوزي ذلك عن محمد بن عوف عن أحمد وروي أيضا من عبد الله بن الامام أحمد قال كنت بين يدي أبي جالساً ذات يوم فجدات طائفة من السركنية فذكروا خلافة أبي بكر وخلافة عمر وخلافة عثمان فاكثروا وذكروا خلافة علي بن أبي طالب فزادوا وأطالوا فرفع أبي رأسه إليهم فقال يهؤلاء قد أكرمتم القول في علي والخلافة إن الخلافة لا ترين علياً بل علي يزنيها قال البشاري فحدثت بهذا بعض الشيعة فقال لي قد أخرجت نصف ما كان في قلبي على أحمد بن حنبل من البغض . وكان الامام أحمد يقول ملاحظ من الصحابة من الفضائل بالاسانيد الصحاح ما لم يرضي الله عنه . وقال من لم يثبت الامامة لعلي فهو أضل من حمار أهله . وروي ابن الجوزي عن حنبل قال قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل هل خلافة علي ثابتة فقال سبحانه الله يقيم على الحدود ويقطع يأخذ الصدقة ويقسمها بلا حق وجب له أعوذ بالله من هذه المقالة نعم هو خليفة رضى أصحاب رسول الله وصلوا خلفه وغزوا معه وجاهدوا وحجوا وكانوا يسمونه أمير المؤمنين راضين بذلك غير منكرين فدعنا تبع لهم . وقال له رسل الخليفة ما تقول فيما كان من علي ومعاوية فقال لا أقول إلا الحسني . وسأله رجل من بني هاشم عن مثل ذلك فقرأ قوله تعالى ( تلك أمة قد خلت لها ما كسبت وليسمي ما كسبت ولا تسألون عما كانوا يعملون ) وقال له ابنه عبد الله من الرافضي فقال الذي يشتم ويسب أبا بكر وعمر . وقال عبد الله سألت أبي عن رجل شتم رجلاً من أصحاب رسول الله فقال ما أراه على الاسلام \*

— شذرة أيضا في كلامه في الاصول —

أخرج ابن الجوزي عن أحمد بن محمد بن هاني الطائي المعروف بالانرم قال سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول إنما هو السنة والاتباع وإنما القياس يقيس على أصل ثم يهجي إلى الأصل فيهدمه ثم يقول هذا قياس فعلى أي شيء كان

هذا القياس . وقيل له لا ينبغي أن يقيس إلا الرجل عالم كبير يعرف نسبة الشيء بالشيء معرفة كثيرة فقال أجل لا ينبغي . قال الاثرم وسمعت أبا عبد الله يقول إذا كان في المسألة عن النبي ﷺ حديث لم نأخذ فيها بقول أحد من الصحابة ولا يقول من بعدهم وإذا كان في المسألة عن أصحاب رسول الله قول يختلف تتخير من أقاويلهم ولا نأخذ بقول من بعدهم وإذا لم يكن فيها حديث ولا قول لأحد من الصحابة تتخير من أقوال التابعين وربما كان الحديث عن النبي ﷺ وفي إسناده شيء فتأخذ به إذ لم يحجّ خلافة قال وربما أخذنا بالحديث المرسل إذ لم يحجّ خلافة . وروى محمد بن عوف بن سفيان الطائي الحمصي عن الامام أحمد مقالة طويلة في الاعتقاد حكاهما عنه أبو يعلى في الطبقات لكنها لما كانت مسائلها قد تضمنتها رسالتي مسدد وعبدوس أضربنا عن ذكرها خوف التطويل \*

وروى أبو يعلى في ترجمة أحمد بن جعفر بن يعقوب الفارسي الاصبخري عنه رسالة مطولة عن الامام أحمد ونحن نقلناها وإن كان فيها تكرير لما هي فان المسكر أحلى \*

قال الاصبخري قال أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الاثر وأهل السنة المتمسكين بمروقاتهم وفيها المتقدم منهم فيها من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا وأدركت من أدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها فمن خالف شيئا من هذه المذاهب أو طعن فيها أو أعاب قائلها فهو مبتدع خارج من الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق وكان قولهم إن الايمان قول وعمل ونية ونحوك بالسنة والايمان يزيد وينقص ويستثنى في الايمان غير أن لا يكون الاستثناء شكا إنما هي سنة عند العلماء ماضية قال وإذا سئل الرجل أمؤمن أمئنه فانه يقول أنا مؤمن إن شاء الله أو مؤمن أرجو أو يقول آمئت بالله وملائكته وكتبه ورسله . ومن زعم أن الايمان قول بلا عمل فهو مرجيء . ومن زعم أن الايمان هو القول والاعمال شرائع فهو مرجيء . ومن زعم أن الايمان لا يزيد ولا ينقص فقد قال بقول المرجئة . ومن لم ير الاستثناء في الايمان فهو مرجيء . ومن زعم أن ايمانه كإيمان جبريل والملائكة فهو مرجيء قال ومن زعم أن المعرفة تنفع في القلب لا يتكلم بها فهو مرجيء . قال والقدر خير . وشبهه بقليله وكثيره وظاهره وباطنه وحلوه ومره ومحبوه ومكرهه وحسنه

وقيهه وأرله وآخره من الله قضاء وقدره عليه لا يمدو أحد منهم  
مشيئة الله عز وجل ولا يجاوز قضاء بل هم كلهم صائرون الى ما خلقهم له واقنون  
فيما قدر عليهم لافعله وهو عدل منه عز وجل . والزنا والسرقة وشرب الخمر  
وقتل النفس وأكل المال الحرام والشرك بالله والمعاصي كلها بقضاء وقدر من غير  
أن يكون لأحد من الخلق على الله حجة بل لله الحجة البالغة على خلقه ( لا  
يسئل عما يفعل وهم يسئلون ) علم الله تعالى ماض في خلقه بمشيئة منه قد علم من  
إبليس ومن غيره ممن عصاه من لدن أن عصي تبارك وتعالى إلى أن تقوم  
الساعة المصيبة وخاتمت لها وتعلم الطاعة من أهل الطاعة وخلقهم لها وكل  
يعمل لما خلق له وصائر إلى ما قضى عليه وعلم منه لا يمدو أحد منهم قدر الله  
ومشيئته والله الفاعل لما يريد الفاعل لما يشاء ومن زعم أن الله شاء لعباده الذين عصوه  
الخير والطاعة وإن العباد شاءوا لأنفسهم الشر والمصيبة فعدلوا على مشيئتهم فقد  
زعم أن مشيئة العباد أغلظ من مشيئة الله تبارك وتعالى فاي افتراء أ كبر على الله  
عز وجل من هذا : ومن زعم أن الزنا ليس بقدر قبل له : أرأيت هذه المرأة  
إن حملت من الزنا وجاءت بولد هل شاء الله عز وجل أن يخلق هذا الولد وهل  
مضى في سابق علمه فان قال لا فقد زعم أن مع الله خالفا وهذا هو الشرك صراحا  
ومن زعم أن السرقة وشرب الخمر وأكل المال الحرام ليس بقضاء وقدر فقد  
زعم أن هذا الانسان قادر على أن يأكل رزق غيره وهذا صراح قول الجحوسية  
بل أكل رزقه وتضى الله أن يأكله من الوجه الذي أكله . ومن زعم أن قتل  
النفس ليس بقدر من الله عز وجل فقد زعم أن المقتول مات بغير أجله وأي كفر  
أوضح من هذا بل ذلك بقضاء الله عز وجل وذلك بمشيئته في خلقه وتديره فيهم وما  
جري من سابق علمه فيهم وهو العدل الحق الذي يفعل ما يريد ومن أقر بالعلم  
لزمه الاقرار بالقدرة والمشيئة على الصنم والتفأ (١) ولا تشهد على أحد من أهل القبلة  
أنه في النار لذنب عمله ولا الكبيرة أنها إلا أن يكون في ذلك حديث كما جاء على ما روي  
بصدقه ونعلم انه كما جاء ولا ننص الشهادة والخلافة في قريش ما بقي من الناس اثنان ليس لاحد  
من الناس ان ينادعهم فيها ولا يخرج عليهم ولا يقر لعيرهم بها إلى قيام الساعة  
والجهاد ماض قائم مع الأئمة بهروا أو فجعروا لا يظلم جور جائر ولا عدل عادل

والجمعة والعيدين والحج مع السلطان وإن لم يكونوا بررة ولا أتقاء ولا عدولا  
ودفع الصدقات والخراج والاعشار والفتى والغنائم إلى الامراء عدلوا فيها أم  
جاروا والانقياد إلى من ولاه الله أمرهم لا تنزع يداً من طاعته ولا تخرج عليه  
بسيق حتى يجعل الله لك فرجاً ومخرجاً ولا تخرج على السلطان وتسمع  
وتطيع . ولا تنسك بعة فمن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف مفارق للجماعة .  
وإن أمرك السلطان بأمر هو لله معصية فإيس لك أن تطيعه البتة وليس لك أن  
تخرج عليه ولا تنعه حقه . والامساك في الفتنة سنة ماضية واجب لزومها فإن  
ابتليت فقدم نفسك دون دينك ولا تكن على الفتنة ولا بلسان ولكن أكف  
يدك ولسانك وهواك والله المبين . والكف عن أهل القبلة ولا تكفر أحداً  
منهم بذهب ولا تخرجه من الاسلام بعمل إلا أن يكون في ذلك حديث فيروى  
الحديث كما جاء وكاروى ونصده وقبلة ونعلم أنه كما روى نحو ترك الصلاة  
وشرب الخمر وما أشبه ذلك أو يتدع بدعة ينسب صاحبها إلى الكفر  
والخروج من الاسلام قاتبع الأثر في ذلك ولا تجاوزه والاعور الدجال خارج لاشك  
في ذلك ولا ارتياب وهو أكذب الكاذبين . وعذاب القبر حق يسئل العبد  
عن دينه وعن ربه وعن الجنة وعن النار ومنكر ونكير حق وهما فتانا القبر  
ففسأل الله الثبات . وحوض محمد صلى الله عليه وسلم حق ترده أمته وله آنية  
يشربون بها منه . والصراط حق وضع على سواء جهنم وعمر الناس عليه والجنة  
من وراء ذلك نسأل الله السلامة . والميزان حق توزن به الحسنات والسيئات  
كما شاء الله أن توزن . والصور حق ينفخ فيه اسرافيل فيموت الخلق ثم ينفخ  
فيه الأخرى فيقومون لرب المالمين . والحساب والقضاء والثواب والعقاب والجنة  
والنار والألواح المحفوظة تكتب منه أعمال العباد لما سبق فيه من المقادير والقضاء  
والقلم حق كتب الله به مقادير كل شيء وأحصاه في الذكر تبارك وتعالى .  
والشفاعة يوم القيامة حق يشفع قوم في قوم فلا يصيرون إلى النار ويخرج قوم  
من النار بعد ما دخلوها بشفاعة الشافعين ويخرج قوم من النار بعد ما دخلوها  
وليثوا فيها ما شاء الله ثم يخرجهم من النار وقوم يخلدون فيها أبداً وهم أهل  
الشرك والكذب والجحود والكفر بالله عز وجل ويذبح الموت يوم القيامة

بين الجنة والنار . وقد خلقت الجنة وما فيها والنار وما فيها خلقهما الله عز وجل  
وخلق الخلق لهم ولا يفنيان ولا يفني ما فيهما أبداً . فان احتج مبتدع أو زنديق  
بقول الله عز وجل ( كل شيء هالك إلا وجهه ) ونحو هذا من متشابه القرآن  
قيل له كل شيء مما كتب الله عليه الفناء والهلاك هالك والجنة والنار خلقا للبقاء  
لا للفناء ولا للهلاك وهما من الآخرة لامن الدنيا . والطور العين لا يمتنع عند  
قيام الساعة ولا عند التفحفة ولا أبداً لان الله عز وجل خالقهم للبقاء لا للفناء  
ولم يكتب عليهم الموت فن قال خلاف هذا فهو مبتدع وقد ضل عن سواء  
السبيل وخلق سبع سموات بعضها فوق بعض وسبع أراضين بعضها أسفل من  
بعض وبين الأرض العلياء والسماء الدنيا مسيرة خمسمائة عام وبين كل سماء الى  
سماء مسيرة خمسمائة عام والماء فوق السماء السابعة وعرش الرحمن عز وجل  
فوق الماء والله عز وجل على العرش والكرسي موضع قدميه وهو يعلم ما في  
السموات والأرضين السبع وما بينهما وما تحت الثرى وما في قبر البحار ومنبت  
كل شجرة وكل زرع وكل نبات ومسقط كل ورقة وعدد كل كلة وعدد  
الحصا والرمل والتراب ومناقب الجبال وأعمال العباد وآثارهم وكلامهم وأنفاسهم  
ويعلم كل شيء لا يخفى عليه من ذلك شيء وهو على العرش فوق السماء السابعة  
ودونه حجب من نار ونور وظلمة وما هو أعلم بها . فان احتج مبتدع ومخالف  
بقول الله عز وجل ( وهو معكم ايها كنتم ) وقوله ( ما يكون من نحوى ثلاثة  
الا وهو رابعهم ) ونحو هذا من متشابه القرآن فقل انما يعنى بذلك العلم لان الله  
تعالى على العرش فوق السماء السابعة العليا يعلم ذلك كله وهو باين من خلقه  
لا يخلو من علمه مكان والله عز وجل عرش والعرش حلة يحملونه والله عز  
وجل على عرشه وليس له حد والله أعلم بحده والله عز وجل سميع لا يشك  
بصير لا يرتاب عليم لا يجهل حواد لا يجهل حليم لا يجهل حفيظ لا ينسى يقظان  
لا يسهو قريب لا ينفل يحرك ويتكلم وينظر وينسط ويضحك ويفرح ويحب  
ويكره ويمض ويبرى ويغضب ويسخط ويرحم ويسفو ويغفر ويعطي ويعنع  
ويزل كل ليلة الى سماء الدنيا كيف يشاء ( ليس كمثل شيء ) وهو السميع البصير  
وقلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء ويوعبها ما أراد

وخلق آدم بيده على صورته والسموات والأرض يوم القيامة في كفه . ويضع قدمه في النار فتزول ويخرج قوماً من النار بيده . وينظر إلى وجهه أهل الجنة برونه فيكرمهم ويتجلى لهم فيعطيم . وتعرض عليه العباد يوم القيامة ويتولي حسابهم بنفسه لا يلى ذلك غيره عز وجل . والقرآن كلام الله تسكلم به ليس بمخلوق ومن زعم أن القرآن مخلوق فهو جهى كافر . ومن زعم أن القرآن كلام الله ولم يزل ليس بمخلوق فهو أثبت من قول الأول ومن زعم أن القرآن به وتلا وتلا مخلوقة والقرآن كلام الله فهو جهى ومن لم يفره هؤلاء القوم كلام فهو منهم ( وكلم الله موسى تكليماً ) من فيه وأوله التوراة من يده إلى يده ولم يزل الله عز وجل متكليماً ( فتبارك الله أحسن الخالقين ) والرؤيا من الله عز وجل وهي حق إذا رأى صاحبها شيئاً في منامه ما ليس هو صعب فقهها على عالم وصدق فيها وأولها العالم على أصل تأويلها الصحيح ولم يحرف فلرؤيا تأويلها حينئذ حق : وقد كانت الرؤيا من الأنبياء عليهم السلام وحيأ فأي جاهل أجهل عن يطن في الرؤيا وزعم أنها ليست بشئ وبلطف أن قال هذا القول لا يرى الاغتسال من الاحتلام وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن رؤيا المؤمن كلام يكلم الرب عبده » وقال إن الرؤيا من الله عز وجل وبالله التوفيق \* ومن الحججة الواضحة الناجية اليقينة المعروفة ذكر محاسن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم أجمعين والكشف عن ذكر مساوئهم التي شجرت بينهم فمن سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحداً منهم أو تنقص أو طعن عليهم أو عرض بعيهم أو عاب واحداً منهم فهو مبتدع وانضى حيث يخالف لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً بل جبههم سنة والدعاء لهم قرينة والاعتداء بهم وسيلة والأخذ بآثارهم فضيلة وخير الأمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر بعد أبي بكر وعثمان بعد عمر وعلي بعد عثمان ووقف قوم على عثمان . وم خلفاء راشدون مهديون هم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هؤلاء الأربعة خير الناس لا يجوز لأحد أن يذكر شيئاً من مساوئهم ولا يطن على أحد منهم بيب ولا ينقص فمن فعل ذلك فقد وجب على السلطان تأديبه وعقوبه ليس له أن يصفو عنه بل يباقيه ويستتبه فإن تاب قبل



منه وإن ثبت أعاد عليه العقوبة وخلده في الحبس حتي يموت أو يراجع . ونعرف للعرب حقها وفضلها وسابقتها ونحبهم لحديث النبي ﷺ فإن حبهم لِمَا نال وبغضهم لِمَا نال بقول الشعبي وأراذل الموالى الذين لا يحبون العرب ولا يقرون لها بـفضل فإن لم بدعة وثقافا وخلاقا . ومن حرم من المكاسب والتجارات وطيب المال من وجهه فقد جهل وأخطأ وخالف بل المكاسب من وجهها حلال قد أحلها الله عز وجل ورسول الله ﷺ والرجل ينبغي له أن يسعى على نفسه وعياله من فضل ربه فإن ترك ذلك على أنه لا يرى الكسب فهو مخالف وكل أحد أحق بماله الذى ورثه واستفاده أو أوصى به أو كسبه لا كما يقول المتكلمون المخالفون . والدين إنما هو كتاب الله عز وجل وآثار وسنن وروايات صحاح عن الثقات الصحيحة القوية المعروفة يصدق بعضها بمضاً حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم والثابطين وتابع الثابطين أو من بعدهم من الأئمة المعروفين المقتدى بهم المتسكين بالسنة والمتقليين بالآثار لا يعرفون بدعة ولا يطمعن فيهم بكذب ولا يرمون بخلاف ولبسوا أصحاب قياس ولا رأي لأن القياس فى الدين باطل والرأى كذلك وأبطل منه وأصحاب الرأى والقياس فى الدين مبتدعة ضلال إلا أن يكون فى ذلك أثر عن سلف من الأئمة الثقات ومن زعم أنه لا يرى التقليد ولا يقلد دينه أحداً فهو قول فاسق عند الله ورسوله ﷺ إنما يريد بذلك إبطال الآثار وتعطيل العلم والسنة والفرد بالرأى والكلام والبدعة والخلاف وهذه المذاهب والأقاويل التى وصفت مذاهب أهل السنة والجماعة والآثار وأصحاب الروايات وحمله العلم الذين أدركناهم وأخذنا عنهم الحديث وتعلمنا منهم السنن وكانوا أئمة معروفين ثقات أصحاب صدق يقتدى بهم ويؤخذ عنهم ولم يكونوا أصحاب بدعة ولا خلاف ولا تخليط وهو قول أئمتهم وعلمائهم الذين كانوا قبلهم فتمسكوا بذلك رحمكم الله وتعلموه وعلومه وبالله التوفيق \*

ولأصحاب البدع القاب وأسماء لانتشبه أسماء الصالحين ولا العلماء من أمة محمد صلى الله عليه وسلم . ومن أسمائهم المرجئة وهم الذين يزعمون أن الإيمان قول ولا عمل وأن الإيمان قول والأعمال شرائع وأن الإيمان بمجرد وأن الناس

لا يفاضلون في إيمانهم وأن إيمان الملائكة والأنبياء واحد وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص وأن الإيمان ليس فيه استثناء وأن من آمن بلسانه ولم يعمل فهو مؤمن حقاً . هذا قول المرجئة وهو أخذ الأقاويل وأضاهها وأبدعها من الهدي . والقدرية وم الذين يزعمون أن اليهم الاستطاعة والمشية والقدرة وأنهم يملكون لأنفسهم الخير والشر والنفع والطاعة والمصية والهدي والضلالة وأن العباد يعلمون بديان من غير أن يكون سبق لهم ذلك من الله عز وجل أو في علم وقولهم بضارح الجوسية والنصرانية وهو أصل الزندقة \* والمعتزلة \* وم يقولون قول القدرية ويدعون بدنيهم ويكذبون بعباد القبر والنفاعة والحوض . ولا يرون الصلاة خلف أحد من أهل القبلة ولا الجمعة إلا من كان على هواهم يزعمون أن أعمال العباد ليست في اللوح المحفوظ \* والنصيرية وم قدرية وم أصحاب الحجة والقيراط والذين يزعمون أن من أخذ حجة أو قيراطاً أو دافعا حراما فهو كافر وقولهم يضاهي قول الخوارج \* والجهمية أعداء الله وم الذين يزعمون أن القرآن مخلوق وإن الله لم يكلم موسى وإن الله ليس يتكلم ولا يتكلم ولا ينطق وكلاما كثيراً أكره حكايته وم كفار زنادقة أعداء الله . والواقفة يزعمون أن القرآن كلام الله ولكن الله قلنا بالقرآن وقرأنا الله مخلوقة وم جبهة فساق \* والرافضة وم الذين يتبرعون من أصحاب محمد ﷺ ويسبونهم وينقصونهم ويكفرون الأئمة الأربعة . على . زعمار . والمقداد . وسليمان : وابست الرافضة من الاسلام في شيء \* والمنصورية وم رافضة أخذت من الروافض وم الذين يقولون من قتل اربعين نفساً عن خائف هوام دخل الجنة وم الذين يخيفون الناس ويستحلون أموالهم وم الذين يقولون خطأ جبريل عليه السلام بالرسالة وهذا هو الكفر الواضح الذي لا يشوبه إيمان فتعوذ بالله منه \* والسائية وم رافضة وم قريب ممن ذكرت يخالفون الأئمة كذابون وصنف منهم يقولون على في السحاب وعلى يمت قبل يوم القيامة وهذا كذب وزور وبهتان \* والزيدية وم رافضة وم الذين يتبرؤون من عثمان وطلحة والزبير وعائشة ويرون القتال مع كل من خرج من ولد على رضي الله عنه برآ كان أو قاجراً حتى يثلب أو يقتل \* والحشوية وم يقولون بقول الزيدية وم فيما يزعمون يتحلون آل محمد ﷺ وكذبوا بل هم

المبغضون لآل محمد ﷺ دون الناس إنما الشيعة لآل محمد المبغضون أهل السنة والأثر من كانوا وحيث كانوا الذين يحبون آل محمد ﷺ وجميع أصحاب محمد لا يذكرون أحداً منهم بسوء ولا عيب ولا منقصة . فمن ذكر أحداً من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بسوء أو طعن عليهم أو تبرأ من أحد منهم أو سبهم أو عرّض بشتمهم فهو رافضى خبيث مخبث \*

وأما الخوارج ففرقوا من الدين وفارقوا الملة ونمردوا عن الاسلام وشذوا عن الجماعة فضلوا عن السبيل والهدى وخرجوا على السلطان وسلوا السيف على الأئمة واستحلوا دماءهم وأموالهم وأبعدوا من خالفهم إلا من قال يقولهم وكان على مثل قولهم ورأيهم وثبت معهم في بث ضلالتهم وم يشتمون أصحاب محمد ﷺ وأسهاره وأختانه ويترهون منهم ويرمونهم بالكفر والعظائم ويرون خلافهم في شرايع الاسلام ولا يؤمنون بعذاب القبر ولا الحوض ولا الشفاعة ولا خروج أحد من النار ويقولون من كذب كذبة أو آتى صغيرة أو كبيرة من الذنوب فأت من غير توبة فهو في النار خالداً مخلداً أبداً : وم يقولون بقول البكرية في الحبة والقيراط . وم قدرية جهمية مرجئة رافضة لا يرون الجماعة إلا خلف إمامهم وم يرون الصوم قبل رؤية الهلال والقطر قبل رؤيته وم يرون النكاح بغير ولي ولا سلطان ويرون المتعة ديتهم ويرون الدم بدرهمين يداً بيد ولا يرون الصلاة في الاخفاف ولا المسح عليها ولا يرون للسلطان عليهم طاعة ولا لفرشى عليهم خلافة وأشياء كثيرة يخالفون عليها الاسلام وأهله وكفى بقوم ضلالة يكون هذا رأيهم ومذهبهم وديتهم وليسوا من الاسلام في شيء \*

ومن أسماء الخوارج الحرورية وم أصحاب حرورا . والأزارقة وم أصحاب نافع بن الأزرق وقولهم أخبت الأقاويل وأبعده من الاسلام والسنة \* والتجدية وم أصحاب نجدة بن عامر الحرورى \* والاباضية وم أصحاب عبد الله بن أباض والصفرية وم أصحاب داود بن النعمان \* والمهليلة والحارثية والحازمية كل هؤلاء خوارج فساق مخالفون للسنة خارجون من الملة أهل بدعة وضلالة \* والشعمية أو الشعوية وم أصحاب بدعة وضلالة وم يقولون إن العرب والموالي عندنا وأحد لا يرون للرب حقاً ولا يعرفون لهم فضلاً ولا يحبونهم بل يبغضون العرب

ويظهرون لهم النمل والحسد والبغضة في قلوبهم وهذا قول فيح ابتدعه رجل من أهل العراق فتابعه يسير فقتل عليه \*.

وأصحاب الرأي وهم مبتدعة ضلال أعداء السنة والآثر يطلون الحديث ويردون على الرسول صلى الله عليه وسلم ويتخذون صاحب الرأي ومن قال بقوله إماماً ويتدينون بدينهم وأى ضلالة أئين ممن قال بهذا وترك قول الرسول وأصحابه ويتبع صاحب الرأي وأصحابه فيكفي بهذا غياً مردياً وطغياناً . والولاية بدعة والبراءة بدعة وهم الذين يقولون تنولي فلاناً وتتبرء من فلان وهذا القول بدعة فأخذوه فمن قال بشئ من هذه الأقاويل أو رآها أو صوبها أو رضيها أو أحبها فقد خالف السنة وخرج من الجماعة وترك الآثر وقال بالخلاف ودخل في البدعة وذل عن الطريق وما نوفيئنا إلا بالله \*

وقد رأيت لاهل البدع والاهواء والخلاف أسماء مشتمة فيبعة يسمون بها اهل السنة يريدون بذلك عيهم والطنن عليهم والوقية فيهم والازراء بهم عند السفهاء والجهال (فأما) المرجئة فانهم يسمون اهل السنة شكاً وكذبت المرجئة بل م بالمشك اولى وبالتكذيب اشبه (وأما) القدرية فانهم يسمون اهل السنة والايان مجرمة وكذبت القدرية بل م اولى بالتكذيب والخلاف النوا قدر الله عز وجل عن خلقه وقالوا ليس له بأهل تبارك وتعالى (وأما) الجهمية فانهم يسمون اهل السنة المشبهة وكذبت الجهمية أعداء الله بل م اولى بالنسبة والتكذيب افتروا على الله عز وجل الكذب وقالوا الافك والزور وكفروا بقولهم (وأما) الرافضة فانهم يسمون اهل السنة الناصبة وكذبت بل م اولى بهذا لانصاهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسب والشتم وقالوا فيهم بغير الحق ونسبوا إلى غير العدل كفراً وظلماً وجرأة على الله تعالى واستخفافاً بحق الرسول صلى الله عليه وسلم م والله اولى بالتعمير والانتقام منهم (وأما) الخوارج فانهم يسمون اهل السنة والجماعة مرجئة وكذبت الخوارج في قولهم بل م المرجئة يزعمون أنهم علي إمامت وحق دون الناس ومن خالفهم كافر (وأما) أصحاب الرأي فانهم يسمون أصحاب السنة ثابتية وحشوية وكذب أصحاب الرأي أعداء الله بل م الثابتية والحشوية تركوا آثار الرسول وحديثه

وقالوا بالرأي وقاسوا الدين بالاستحسان وحكوا خلاف الكتاب والسنة وم  
أصحاب بدعة جهلة ضلال وطلاب دنيا بالكذب والبهتان رحم الله عبداً قال  
بالحق وتابع الأثر وتمسك بالسنة واقتدي بالصالحين . اللهم أدحض باطل المرجئة  
وأوهن كيد القدرية وأزل دولة الرافضة وامحق سنة أصحاب الرأي واكفنا  
مؤنة الخارجية وعجل الانتقام من الجهمية \*

اتهى مارواه ابو يعلى في طبقاته عن الاصطخري ولم أجد هذه الرسالة في  
المناقب لابن الجوزي وذ كر البرهان ابن مفلح صدرها في طبقاته وفي هذه الرسالة  
حط على بعض الأئمة ولم يقصد بذلك تنقيصهم ولكن سبيله في ذلك على  
ماقاله الحافظ ابن الجوزي . وقد كان الامام احمد لشدة تمسكه بالسنة ونهيه عن  
البدعة يتكلم في جماعة من الاختيار إذا صدر منهم ما يخالف السنة وكلامه في  
ذلك محمول على النصيحة في الدين ثم روي عنه أنه طلب من اسماعيل بن اسحاق  
السراج أن يسمعه كلام الحارث المحاسبي فأحضر اسماعيل بشرأ وأجلسه في مكان  
مع أصحابه بحيث يسمعه الامام أحمد وكان ذلك ليلاً فتكلم من نصف  
الليل إلى الصباح فلما انقضى كلامه قال له اسماعيل كيف رأيت هؤلاء يا أبا عبد الله  
فقال ما أعلم أي رأيت مثل هؤلاء في علوم الحقائق ولا سمعت مثل كلام هذا  
الرجل وعلى ما وصفت من أحوالهم ولا أرى لك صحبتهم . وروي عنه ابن  
الجوزي انه قال من رد حديث رسول الله فهو على شفا هلكة . وإنما كان ينهى  
عن الرأي ليتوفر الناس على النقل وقال لعثمان بن سعيد لا تنظر في كتب أبي عبيد  
ولا فيما وضع اسحاق ولا سفيان ولا الشافعي ولا مالك وعليك بالأصل . وقال  
اسحاق بن ابراهيم بن هاني سأنته عن كتب أبي ثور فقال : كتاب ابتدع فيه  
بدعة عليكم بالحديث . وقال له رجل اكتب كتب الرأي فقال لا قال عليه  
المبارك قد كتبها فقال لأن ابن المبارك لم يزل من السماء إنما أمرنا أن نأخذ العلم  
من فوق . قال ابن الجوزي وكان ينهى عن كتابة كلامه فنظر الله الى حسن  
قصده فنقلت الفاظه وحفظت قل أن تقع مسألة الاوله فيها نص من الفروع  
والاصول وربما عدمت في تلك المسألة نصوص الفقهاء الذين صنفوا وجمعوا فرفض  
الله عنه وأرضاه آمين \*

### المقد الثاني

( في السبب الذي لأجله اختار كثير من كبار العلماء  
مذهب الإمام أحمد على مذهب غيره )

هذا المقد له مدخل عظيم لمن يريد التعمد بمذهب أحمد وماذا كان إلا لأن  
الداخل على بصيرة في شيء أعقل من الداخل فيه على غير بصيرة وأبعد عن  
عن التصب والتقليد الخوض وكل إنسان يختار لمطعمه وملبسه وحوائجه الضرورية  
فلأن يختار ويختار لدينه أولى ولما كان المقلد لا رأي له ولا ترجيح وإنما نصيبه  
من العلم أن يقول قالوا قتلنا أثبتنا له هذا المقد لينزي به ونصبت له هذا السلم  
أملأ بأنه إن ترك التصب القديم والجلل الماركي أو حتى قليلا إلى درجات أوائل العلم  
ولاح له لمان من نور الهدي فيجره اختيار المذهب إلى اختيار بعض الفروع  
بالدليل والبرهان فيكون حينئذ من المقاضين ويتزحزح عن نار الغفلة والتقليد الاعمي  
المذموم على لسان كل عاقل له قلب أو القى السمع وهو شهيد . واليك بيان ما نوهنا  
به وأشارنا إليه .

قال الإمام الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي أحد المجتهدين في مذهب  
أحمد في كتاب المناقب في الباب السابع والتسعين منه : اعلم وفقك الله أنه بما يتبين  
الصواب في الأمور المشتبهة لمن اعرض عن الهوى والتفت عن العصبية وتصد الخلق  
بطريقه ولم ينظر في أسماء الرجال ولا في صيتهم فذلك الذي ينبغي له غمض المشتبه  
قاما من مال به الهوى فمسير قومه واعلم أنا نظرننا في أدلة الشرع وأصول  
الفقه وسبرنا أحوال الإعلام المجتهدين فرأينا هذا الرجل يعنى الإمام أحمد أوفرهم  
حظاً من تلك العلوم فانه كان من الحفاظين لكتاب الله عز وجل وقرأه على  
أساطين أهل زمانه وكان لا يمل شيئاً في القرآن ويروي قوله ﷺ ( أنزل القرآن  
فخفا ففخضوه ) وكان لا يدغم شيئاً في القرآن إلا اتخذتم ويابه كأي عمر وعبد مدأ  
متوسلاً : وكان رضى الله عنه من المصنفين في قنون علوم القرآن من التفسير  
والتاسخ والنسوخ والمقدم والمؤخر في القرآن وجوابات القرآن والمسند وهو ثلاثون ألف  
حديث وكان يقول لابنه عبد الله احتفظ بهذا المسند فانه سيكون للناس إماماً .

والتاريخ وحديث شعبة والنسك الكبير والصغير وأشياء أخر . وقال عبد الله قرأ علينا أبي المسند وما سمعه منه غيرنا وقال لنا هذا كتاب قد جمعته وانقيته من أكثر من سيمائة ألف حديث فما اختلف المسحون فيه من حديث رسول الله فأوجعوا اليه فان وجدتموه في ولافليس بحجة \* قال ابن الجوزي وأما النقل فقد سلم السكل له باقراده فيه بما لم يفرد به سواه من الاثمة من كثرة محفوظه منه ومعرفة صحيحه من سقينه وفنون علومه وقد ثبت أنه ليس في الاثمة إلا أعلام قبله من له حظ في الحديث كحظ مالك ومن أراد مقام معرفة احمد في ذلك من مقام مالك فلينظر فرق ما بين المسند والموطأ . وقال ابنه عبد الله سمعت أبا زرعة يقول : كان احمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث (بتكرير الالف مرتين) قليل له وما يدريك قال ذاكرته فأخذت عليه الابواب \* وقيل لأبي زرعة من رأيت من المشايخ الحديثين أحفظ فقال احمد بن حنبل حزمت كتبه في اليوم الذي مات فيه قبلت اثني عشر حملاً وعزل ما كان على ظهر كتاب مما أحدثت في أيامها حدثنا فلان وكل ذلك كان يحفظه أحمد عن ظهر قلبه \* قال ابن الجوزي وقد كان احمد يذكر الجرح والتعديل من حفظه اذا سئل عنه كما يقرأ الفاتحة ومن نظري في كتاب الملل لأبي بكر الخلال عرف ذلك ولم يكن هذا لأحمد من بنية الاثمة . وكذلك انفرادي في علم النقل بفتاوى الصحابة وقضاياهم وإجماعهم وأخلافهم لانتازع في ذلك (وأما علم العربية فقد قال احمد كتبت من العربية أكثر مما كتبت أبو عمرو الشيباني . وأما القياس فله من الاستنباط ما يطول شرحه قال أبو القاسم ابن الحنبل أكثر الناس يظنون أن أحمد انما كان أكثر ذكره لموضع الحبة وليس هو كذلك كان احمد بن حنبل اذا سئل عن المسألة كان علم الدينانيين عينيه . وقال ابراهيم الحاربي أدركت ثلاثة من يرى الناس منهم أبداً وتقعز النساء أن يلدن مثلهم رأيت أبا عبيد القاسم ابن سلام فما مثله إلا بحبل نفخ فيه روح ورأيت بشر بن الحارث فما شبهته إلا برجل عرج من قرنه إلى قدمه عقلا ورأيت أحمد بن حنبل فرأيت أنه كان الله جمع له علم الاولين والآخرين من كل صنف يقول ماشاء ويمسك ماشاء \* وقال احمد بن سعيد الرازي ما رأيت أسود رأس أحفظ لحديث رسول الله ولا أعلم بفتحهم وممانيه من أحمد . قال الخلال

كان أحمد قد كتب كتب الرأي وحفظها ثم لم يلتفت إليها وكان إذا تسكلم في  
الفقه نكلم كلام رجل قد اتقن العلوم فتسكلم عن معرفة. قال الإمام أبو الوفاء  
على بن عقيل الحنبلي البغدادي : ومن عجب ما نسمعه عن هؤلاء الجهال أنهم  
يقولون أحمد ليس بفقير لكتبه محدث وهذا غاية الجهل لأنه قد خرج عنه  
اختيارات بناها على الأحاديث بناء لا يعرفه أكثر من وخرج عنه من دقيق الفقه  
ما ليس نراه لأحد منهم وانفرد بما سلموه له من الحفظ وشاركهم وربما زاد على  
كبارهم ثم ذكر ابن عقيل مسائل دقيقة مما استنطبه الإمام ثم قال وبما وجدنا  
من فقه الإمام أحمد ودقة علمه أنه سئل عن رجل نذر أن يطوف بالبيت على  
أربع قال يطوف طوافين ولا يطوف على أربع فانظروا إلى هذا الفقه كأنه  
نظر إلى المشي على أربع فرآه مثله وخروجا عن صورة الحيوان الناطق إلى  
التشبيه بالإنسان فصان البيت والمسجد عن الشهرة ولم يطل حكم القضية  
في المشي على الأربع بل أبدلها بالرجلين اللتان هما آلة المشي \* ثم ذكر مسائل  
من هذا القبيل ثم قال . ولقد كانت نوادر أحمد نوادر بالغة في الفهم إلى أقصى  
طبقة قال ومن هذا فقهه واختياراته لا يحسن بالمنصف أن ينض منه في هذا  
العلم وما يقصد هذا الا مبتدع قد تمزق فؤاده من خمول كتبه وانتشار علم أحمد  
حتى إن أكثر العلماء يقولون : أصلي أصل أحمد وفرعي فرع فلان فحبسك  
عن يرضى به في الأصول قدوة \* قال ابن الجوزي إن أحمد ضم إلي ماله من  
العلم ما عجز عنه القوم من الزهد في الدنيا وقوة الورع ولم ينقل عن أحد من  
الأئمة أنه امتنع من قبول أوقاف السلاطين وهدايا الإخوان كما تمتنع ولولا  
خدش وجوه فضائلهم رضى الله عنهم لذكرنا عنهم ما قبلوا ووخصوا بأخذه .  
وقد عقد ابن الجوزي في مناقبه بابا خاصا في بيان زهده في المباحات ثم أنه ضم  
إلى ذلك الصبر على الامتحان وبذل المهجة في نصرة الحق ولم يكن ذلك لغيره  
وقد أخرج أبو نعيم الحافظ عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال . قال لي محمد  
ابن الحسن صاحبنا أعلم أم صاحبكم قلت تريد المسكارة أم الانصاف قال بل  
الانصاف فقلت له فما الحججة عندكم قال الكتاب والسنة والاجماع والقياس قال  
قلت انشدك الله صاحبنا أعلم بكتاب الله أم صاحبكم فقال إذا أنشدني بالله



فصاحبكم قلت فصاحبنا أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أم صاحبكم  
قال صاحبكم قلت فصاحبكم أعلم بأقوال أصحاب رسول الله أم صاحبكم قال  
صاحبكم قلت فبقي شيء غير القياس قال لا قلت فنحن ندعي القياس أكثر مما  
ندعونه وإنما يقاس على الأصول فيعرف القياس قال ويريد بصاحبكم مالك  
قال ابن الجوزي فقد كفانا الشافعي رضي الله عنه بهذه الحكاية المناظرة  
لأصحاب أبي حنيفة وقد عرف فضل صاحبنا على مالك فانه حصل ما حصل  
مالك وزاد عليه كثيراً وقد ذكرنا شاهد هذا باعتبار المسند مع الموطأ : وقد  
كان الشافعي مالكا بفنون العلوم الا أنه سلم لاحمد علم الثقل الذي عليه مدار  
الفقه . وقد روي ابن الجوزي عن عبد الله بن أحمد قال سمعت أبي يقول قال  
لي الشافعي أنتم أعلم بالحديث منا فإذا صح الحديث فقولوا لنا حتى نذهب اليه .  
وأخرج هذه الحكاية الطبراني وأبو لعيم الحافظ . وروي الطبراني أن أحمد  
كان يقول استفاد منا الشافعي ما لم نستفد منه وأخرج الحافظ ابن عساكر عن  
الحسن بن الربيع أنه قال أحمد إمام الدنيا وقال لولا أحمد لأحدثوا في الدين  
وقال إن لاحد اعظم منة على جميع المسلمين وحق على كل مسلم أن يستغفر  
له (قلت) وقد ذكرنا كثيراً من مناقبه في كتابنا تهذيب تاريخ ابن عساكر قال  
ابن الجوزي قلت فهذا بيان طريق المجتهدين من اصحاب أحمد لقوة علمه وفضله  
الذي حث على اتباعه طامة المتبعين يعني - يفتح الباء الموحدة - فأما المجتهد من  
أصحابه فانه تتبع دليله من غير تقليد له ولهذا يدل إلى إحدى الروايتين عنه  
دون الأخرى وربما اختار ما ليس في المذهب أصلاً لانه تابع للدليل وإنما ينسب  
هذا إلى مذهبه لميله لمعوم أقواله ثم قال ( فان ) قال أصحاب أبي حنيفة إن أبا  
حنيفة قد لقي الصحابة ( فالجواب ) من وجهين ( أحدهما ) ان الدارقطني قال  
لم يلق أبو حنيفة أحداً من الصحابة وقال أبو بكر الخطيب رأي أنس بن مالك  
( والثاني ) ان سعيد بن المسيب وغيره من التابعين لقوا الصحابة فان كان الفضل  
بالتي فلم لم يقدموا عليه ( وإن ) قال أصحاب مالك إن مالكاً لقي التابعين  
فلنا هذا يوجب تقديم التابعين لرؤيتهم الصحابة ( وإث ) قال الشافعية ان  
الشافعي نسب أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيره ( قلنا ) النسب

لا يوجب التقديم في العلم فإن الحسن وابن سيرين وعطاء وطاوس وعكرمة ومكحول وغيرهم بل عموم التابعين كانوا من الموالي وقدموا على خلق كثير من أهل الشرف بالنسب لأن تقدمهم كان بكثرة العلم لا يقرب النسب وقد أخذ الناس بقول ابن مسعود وزيد مالم يأخذوا بقول ابن عباس (قلت) وهذا باب واسع جداً. وذكر ابن الجوزي من هذا كثيراً ثم قال: هذا قدر الاختصار لاختيارنا لمذهب أحمد ورحمة الله على الكل والناس فيها يشقون مذاهب \*

وكان الإمام أبو الوفاء علي بن عقیل البندادي يقول هذا المذهب يعني مذهب أحمد إنما ظلمه أصحابه لأن أصحاب أبي حنيفة والشافعي إذا برع أحد منهم في العلم تولى القضاء وغيره من الولايات فكانت الولاية سبباً لتدريسه واشتغاله بالعلم (فأما) أصحاب أحمد فإنه قل فيهم من يعلم بطرف من العلم إلا ويخرجه ذلك إلى التبع والزهة لتلبة الخير على القوم فينقطعون عن التشاغل بالعلم انتهى \*

وهذا غاية ما وقع اختيارنا عليه من القول في هذا الموضوع ليعلم المتبع لمذهب ما لا ينفى اتبعه ولا يبرهان اختاره دون غيره فلا يكون متبعاً للهوى والتقليد الاعمى الضار والتعصب القديم والله المستعان \*

(تنبيه) لا يذهب بك اليوم ما قدمنا إلى أن الذين اختاروا مذهب أحمد وقدموه على غيره من الأئمة وهم من كبار أصحابه أنهم اختاروا تقليده على تقليد غيره في الفروع فإن مثل هؤلاء يأتون ذلك مسلكهم في كتبهم ومصنفاتهم بل المراد باختيار مذهبهم إنما هو السلوك على طريقة أصوله في استنباط الأحكام وإن شئت قل السلوك في طريق الاجتهاد مسلكه دون مسلك غيره على الطريقة التي سبقتها فيما بعد إن شاء الله (وأما) التقليد في الفروع فإنه يترفع عنه كل من له ذكاء وفطنة وقدرة على تأليف الدليل ومعرفة وما التقليد إلا للضعفاء الجامدين الذين لا يفرقون بين الثابت والسمين وكيف يظن بمثل أحمد بن حنبل ابن المنادي وأبي بكر التيجاد ومحمد بن الحسن أبو بكر الأجري والحسن بن حامد والقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء أبي الوفاء علي بن عقیل البندادي وأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني وعلي بن عبيد الله

الزاغوني، وموفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي، وشيخ الاسلام المجد ابن تيمية وحفيده الامام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، والمحقق شمس الدين محمد بن القيم وغيرهم أنهم مقلدون في الفروع وكتبهم الممتلئة بالإدلة طقت الآفاق ومداركهم وسالكهم سارت بمدحها الركان وكتبهم ملأت قلوب كل منصف من الايمان والايقان فتنبه أيها الالمى ولا تسكن من المقلدين الغافلين \*

### ❦ العقد الثالث ❦

( في ذكر أصول مذهبه في استنباط الفروع وبيان طريقته في ذلك )

أما طريقة الامام في الاصول العقوبة فقد كانت طريقة الصحابة والتابعين لهم باحسان لا يشعدي طريقته ولا يتجاوزها إلى غيرها كما هي عادته في مسالكه في التوحيد والفتيا في الفقه وفي جميع حركاته وسكناته وكما تقدم لك آتاهما، كان عليه من الاعتقاد وكما سنيته من مسالكه في الاجتهاد، وحيث علمت ذلك فاعلم انه قد صرخ المجتهدون من أهل مذهبه التابعين له في الاصول أن فتاواه رضى الله عنه مبنية على خمسة أصول \*

( الاصل الاول النص ) : كان اذا وجد النص أفتى بموجبه ولم يلتفت إلى ما خالفه ولا إلى من خالفه كما تأمن كان ولهذا لم يلتفت إلى خلاف عمر في المبتوتة لحديث فاطمة بنت قيس ولا إلى خلافه في التيمم للجنب لحديث عمار بن ياسر المصريح بصحة تيمم الجنب وكذلك لم يلتفت إلى قول علي وعثمان وطلحة وأبي أيوب وأبي بن كعب في ترك الفصل من الاكسال لصحة حديث عائشة أنها فعلته هي ورسول الله ﷺ فأغتنموا إلى غير ذلك مما هو كثير جداً ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأياً ولا قياساً ولا قول صاحب ولا عدم علمه بالخالف الذي يسميه كثير من الناس بالاجماع ويقدمونه على الحديث الصحيح \* وقال الامام ابن القيم وغيره من علماء الاصول قد كذب أحمد من ادعى هذا الاجماع ولم يسبق تقديمه على الحديث الثابت وكذلك الشافعي أيضاً نص في رسالته الجديدة على أن ما لم يعلم فيه خلاف لا يقال له إجماع ولفظه ( ما لم يعلم فيه خلاف فليس إجماعاً )

وقال عبد الله ابن الامام أحمد سمعت أبي يقول : ما يدعى فيه الرجل الاجماع فهو ككذب ومن ادعى الاجماع فهو كاذب لعل الناس اختلفوا ما يدريه ولم ينته اليه فليل لا تعلم الناس اختلفوا . هذه دعوي بشر المربي والاصم ولكنه يقول لا تعلم الناس اختلفوا أو لم يبلني ذلك هذا لفظه \* ونصوص رسول الله أجل عند الامام أحمد وسائر أئمة الحديث من أن يقدموا عليها توم اجماع مضمونه عدم العلم بالخالف ولو ساغ لتعطلت النصوص وساغ لكل من لم يعلم مخالفاً في حكم مسألة أن يقدم جهله بالخالف على النصوص فهذا هو الذي أنكره الامام أحمد والشافعي من دعوي الاجماع لا ما يظنه بعض الناس أنه استبعاد لوجوده \*

( الاصل الثاني ) من أصول فتاوى الامام أحمد ما أنفي به الصحابة فكان رضي الله عنه إذا وجد لبعضهم فتوى لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يتجاوزها إلى غيرها ولم يقل إن ذلك اجماع بل من ورعه في الصابة يقول لأعلم شيئاً يدفعه أو نحو هذا . وكان إذا وجد هذا النوع عن الصحابة لم يقدم عليه عملاً ولا رأياً ولا قياساً فكانت فتاواه لذلك من تأملها وتأمل فتاوى الصحابة رأي مطابقة كل منهما على الاخرى ورأي الجميع كأنها تخرج من مشكاة واحدة حتى إن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عنه في المسألة روايتان وكان تحريره لفتاوى الصحابة كتنحري أصحابه لفتاواه ونصوصه بل أعظم حتى إنه ليفند فتاوام على الحديث المرسل . قال اسحق بن ابراهيم بن هاني في مسائله : قلت لأبي عبد الله حديث عن رسول الله مرسل برجال ثبت أحب اليك أو حديث عن الصحابة والتابعين متصل برجال ثبت قال أبو عبد الله رحمه الله عن الصحابة أعجب إلى من ثم صارت فتاواه إماماً وقدوة لأهل السنة على اخلاف طبقاتهم حتى أن الخالفين لمذهبه في الاجتهاد والمقلدين لغيره لبعضهم نصوصه وفتاواه ويعرفون لها حقها وقربها من النصوص وفتاوى الصحابة \*

( الاصل الثالث ) من أصوله إذا اختلفت الصحابة بتخير من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة ولم يخرج عن أقوالهم فإن لم يتبين له موافقة أحد الأقوال حكى الخلاف فيها ولم يجزم بقول . قال اسحق بن ابراهيم بن هاني في مسائله : قيل لأبي عبد الله يكون الرجل في قومه فيسأل عن الشيء فيه اختلاف

قال يفتي بما وافق الكتاب والسنة وما لم يوافق الكتاب والسنة أمسك عنه  
 قيل له أفيجاب عليه قال لا \*

(الاصل الرابع) الاخذ بالمرسل والحديث الضعيف اذا لم يكن في الباب  
 شيء يدفعه وهو الذي وجهه على القياس وليس المراد بالضعيف عنده الباطل  
 ولا المنكر ولا في روايته منهم بحيث لا يسوغ الذهاب اليه فالعمل به  
 بل الحديث الضعيف عنده قسم الصحيح وقسم من أقسام الحسن ولم  
 يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بل إلى صحيح  
 وضعيف والضعيف عنده مراتب فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه ولا قول  
 صحابي ولا إجماع على خلافه كان العمل به عنده أولى من القياس وليس أحد  
 من الأئمة إلا وهو موافق له على هذا الاصل من حيث الجملة فانه ما منهم أحد  
 إلا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس فلو خيفة قدم حديث التهمة في  
 الصلاة على بعض القياس على ما فيه من المقال بحيث إنه أجمع أهل الحديث على  
 ضعفه وقدم حديث الوضوء بنيذ التمر على القياس وأكث أهل الحديث يصفه  
 وقدم حديث أكثر الحيز عشرة أيام وهو ضعيف باتفاقهم على بعض القياس  
 فان الذي تراه في اليوم الثالث عشر مساو في الحد والحقيقة والصفة لدم اليوم  
 العاشر وقدم حديث لامرأى من عشرة دراهم وأجمعوا على ضعفه بل بإطلانه  
 على بعض القياس فان بذل الصداق معاوضة في مقابلة بذل البضع فما تراضيا عليه  
 جاز قليلا كان أو كثيراً وقدم الشافعي خبر تحریم صيد دج مع ضعفه على القياس  
 وقدم خبر جواز الصلاة بمكة في وقت النهي مع ضعفه ومخالفته لقياس غيره من  
 البلاد وقدم في أحد قوله حديث من قام أو رجع فليتوضأ أو لين على صلاته  
 على القياس مع ضعف الخبر وإرساله (وأما ما لاك فانه يقدم الحديث المرسل والمتقطع  
 والبلاغات وقول الصحابي على القياس فإذا لم يكن عند الامام أحمد في المسألة  
 نص ولا قول الصحابة أو واحد منهم ولا أثر مرسل أو ضعيف عدل إلى الاصل  
 الحاسن الذي سنذكره \*

(الاصل الخامس) القياس : كان الامام أحمد يستعمله للضرورة على ما علمت  
 مما سبق ففي كتاب الحلال عن احمد قال سألت الشافعي عن القياس فقال أنا بصار

اليه عند الضرورة أو ما هذا معناه فهذه الاصول الخمسة من أصول فتاوى الامام احمد وعليها مدارها \* وكان رضى الله عنه يتوقف أحياناً في الفتوى لتعارض الأدلة عنده أو لاختلاف الصحابة فيها أو لعدم اطلاعه فيها على أثر أو قول أحد من الصحابة والتابعين وكان شديد الكراهة والمنع للافتاء بمسألة ليس فيها أثر عن السلف كما قال لبعض أصحابه إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها امام وكان يسوغ إستفتاء فقهاء الحديث وأصحاب مالك ويدل عليهم ويمنع من استفتاء من يعرض عن الحديث ولا يبنى مذهبه عليه ولا يسوغ العمل بفتواه قال ابن هاني سألت أبا عبد الله عن الذي جاء في الحديث أجروكم على الفتيا أجروكم على النار قال أبو عبد الله يفتي بما لم يسمع قال وسألته عن أفتى فتيا يبي فيها قال فاتها على من أفتاها قلت على أي وجه يفتي حتى يعلم ما فيها قال يفتي بالبحث لا يدري إيش أصلها \* وقال أبو داود في مسأله ما أحصى ما سمعت أحمد سئل عن كثير مما فيه الاختلاف في العلم فيقول لا أدري قال وسمعت يقول ما رأيت مثل ابن عيينة في الفتوى أحسن فتيا منه كان أهون عليه أن يقول لا أدري \* وقال عبد الله ابنه في مسأله سمعت أبي يقول وقال عبد الرحمن بن مهدي سألت رجلاً من أهل الغرب مالك ابن أنس عن مسألة فقال لا أدري فقال يا أبا عبد الله تقول لا أدري قال نعم فابغ من ورائك أني لا أدري. وقال عبد الله كنت أسمع أبي كثيراً يسأل عن المسائل فيقول لا أدري ويقف إذا كانت مسألة فيها اختلاف وكثيراً ما كان يقول سل غيري فان قيل له من نسأل قال سلوا العلماء ولا يكاد يسمى رجلاً بعينه قال وسمعت أبي يقول كان ابن عيينة لا يفتي في الطلاق ويقول من يحسن هذا قال ابن القيم قلت الجراءة على الفتيا تكون من قلة العلم ومن غزارته وسعته فإذا قل عليه أفتى عن كل ما يسأل عنه بغير علم وإذا اتسع علمه اتسعت فتياه ولهذا كان ابن عباس من أوسع الصحابة فتياً فقد جمع أبو بكر محمد ابن موسى بن يعقوب ابن أمير المؤمنين المأمون فتيا ابن عباس في عشرين كتاباً وأبو بكر محمد المذكوراً حدة العلم \* وكان سعيد بن المسيب واسع الفتيا ومع ذلك كانوا يسمونه الجري. هذا مجمل مسائل الامام احمد في الفتيا والاجتهاد واستنباط الكلام (تمة) ورأيت للحافظ عبد الرحمن بن رجب الحنبلي محدث الشام كلاماً حسناً

في هذا الموضوع في كتابه جامع العلوم والحكم عند كلامه على الحديث التاسع من الاربعين النواوية قال قال الميموني سمعت أبا عبد الله يعني احمد يسأل عن مسألة فقال وقعت هذه المسألة بليغ بها بعد قال ابن رجب وقد انقسم الناس في هذا اقساماً فمن أتباع أهل الحديث من سد باب المسائل حتى قل فقهم وعلمه بمحدود ما أنزل الله على رسوله وصار حامل فقه غير فقيه ومن فقهاء أهل الرأي من توسع في توليد المسائل قبل وقوعها ما يقع في العادة منها وما لا يقع واشتغلوا بتكثيف الجواب عن ذلك وكثرة الخصومات فيه والجبدال عليه حتى يتولد من ذلك افتراق القلوب ويستقر فيها بسببه الاهواء والشحناء والمداواة والبعضاء ويفترق ذلك كثيراً بنية المطالبة وطلب العلو والمباهاة وصرف وجوه الناس وهذا مما ذمه العلماء الربانيون ودلت السنة على قبجه وتحريمه وأما فقهاء أهل الحديث العاملون به فان معظم همهم البحث عن معاني كتاب الله عز وجل وما يفسره من السنن الصحيحة وكلام الصحابة والتابعين لهم باحسان وعن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحبه وسقيهم ثم الفقه فيها وتقييمها والوقوف على معانيها ثم معرفة كلام الصحابة والتابعين لهم باحسان في انواع العلوم من التفسير والحديث ومسائل الحلال والحرام وأصول السنة والزهد والرقائق وغير ذلك وهذا هو طريقة الامام احمد ومن وافقه من أهل الحديث الربانيين وفي معرفة هذا شغل شاغل عن التشاغل بما أحدث من الرأي مما لا ينتفع به ولا يقع وإنما يورث التجادل فيه الخصومات والجبدال وكثرة القيل والقال \* وكان الامام احمد كثيراً إذا سئل عن شيء من المسائل المولدة التي لا تقع بقول دعونا من هذه المسائل الحديثة \* قال ابن رجب ومن سلك طريقة طلب العلم على ما ذكرناه يمكن من فهم جواب الحوادث الواقعة غالباً لأن أصولها توجد في تلك الاصول المشار اليها ولا بد أن يكون سلوك هذا الطريق خلف أئمة أهله الجمع على هدايتهم ودرائتهم كالشافعي وأحمد واسحاق وأبي عبيد ومن سلك مسلكتهم فان من ادعى سلوك هذا الطريق على غير طريقهم وقع في مفاوز ومهالك وأخذ بما لا يجوز الاخذ به وترك ما يجب العمل به انتهى \* ومن هنا تردد علما بمسالك الامام احمد رضي الله عنه \*

### المقد الرابع

( في مسالك كبار أصحابه في ترتيب مذهبه واستنباطه من فنياء  
والروايات عنه وتصرفهم في ذلك الاثر المحمدي الاحمدي )

اعلم ان الامام أحمد رضى الله عنه كان يكره وضع الكتب التي تشتمل على  
التفريع والرأي وما ذلك إلا ليتوفر الالتفات إلى النقل ويذرع في القلوب  
التمسك بالاثار وقال يوما لعلمان بن سعيد لا تنظر في كتب أبي عبيد ولا فيما وضع  
اسحاق ولا سفيان ولا الشافعي ولا مالك وعليك بالاصل . وقال اسحاق بن  
ابراهيم بن هاني سألت أحمد عن كتب أبي نور فقال كتاب ابتدع فيه بدعة  
ولم يعجبه وضع الكتب وكذلك كان يكره أن يكتب شي من رأيه وفتواه  
وروي الحافظ ابن الجوزي في مناقبه عن أحمد انه قال القلائس من السماء  
تنزل على رؤس قوم يقولون رؤسهم هكذا وهكذا . قال ابن الجوزي المعنى  
لا يريدونها وقوله هكذا وهكذا أى يقولون رؤسهم عن أن تتمكن منها ومعنى  
الكلام أنهم لا يريدون الرياسة وهي تقع عليهم ويحتمل أن يريد أنهم بطاطون  
رؤسهم تواضعا فلذلك كان أحمد ينهى عن كتب كلامه تواضعا فقدر الله له  
أن دون ورتب وشاع انتهى . قلت ( والمعنى الثاني هو الاقرب فقد روي عنه  
انه كان يقول طوبى لمن أدخل الله عز وجل ذكره وكان لا يدع احدا يتبعه في  
مشيه وربما كان ماشيا فيتبعه احد من الناس فيقف حتى ينصرف الذي يتبعه  
وكان يمشى وحده متواضعا \* وحيث إن الامام أحمد كان يحب توفر الالتفات  
إلى النقل ويختار التواضع أشغل أوقاته في جمع السنة والاثار وتفسير كتاب الله  
تعالى ولم يؤلف كتابا في الفقه وكان غاية ما كتب فيه رسالة في الصلاة كتبها  
إلى امام صلى ورااه فاساء في صلاته وهي رسالة قد طبعت ونشرت في أيامنا  
فلم الله من حسن نيته وقصده فكاتب عنه أصحابه من كلامه وفتواه أكثر  
من ثلاثين سفرا انتشرت كلها في الآفاق ثم جاء أحمد بن محمد بن هارون  
أبو بكر الخلال فنصرف عنايته إلى جميع علوم أحمد بن حنبل وإلى كتابة



ماروى عنه وطاف لاجل ذلك البلاد وسافر للاجتماع باصحاب أحمد وكتب  
ملوحي عنه بالاسناد وتبع في ذلك طرقة من العلو والزلول وصنف كتابا  
في ذلك (منها) كتاب الجامع وهو في نحو مائتي جزء ولم يقارنه احد من أصحاب  
الامام أحمد في ذلك وكانت وفاته سنة احدى عشرة وثلاثمائة هـ هذا ما ذكره  
ابن الجوزي في المناقب من أن جامع الحلال في نحو من مائتي جزء. وقال ابن القيم  
في أعلام الموقعين وجمع الحلال نصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سقراً  
أو أكثر انتهى\* ولا معارضة بين قوليهما لان المتقدمين كانوا يطلقون علي الكراس  
وعلي ما يقرب من الكراسين جزءاً وأما السفر فهو ما جمع اجزاء فتنه. ومن ثم  
كان جامع الحلال هو الاصل لمذهب أحمد فظفر الاصحاب فيه والفوا كتب الفقه  
منه وكان من جملة من سلك في مذهبه مسالك الاجتهاد في ترجيح الروايات  
المنقولة عنه بعضها على بعض عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد أبو القاسم  
الخرقي فانه صنف في مذهب أحمد مختصره المشهور الذي شرحه القاضي أبو يعلى  
وشيخه ابن حامد وموفق الدين المقدسي في كتابه المعنى وغيرهم قال أبو اسحاق  
البرمكي عدد مسائل الخرقى الثمان وثلاثمائة مسألة. وكتب أبو بكر عبد العزيز  
على نسخة مختصر الخرقى خالفني الخرقى في مختصره في ستين مسألة ولم يسمها قال القاضي  
أبو الحسين قتبعتها فوجدتها ثمانية وتسعين مسألة وكانت وفاة الخرقى في دمشق  
سنة اربع وثلاثين وثلاثمائة (وأما) أبو بكر فهو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد  
بن دارا كان يعرف بفلام الحلال فهو صاحب كتابي الشافى والتنبه في فقه  
المذهب الاحمدي وصاحب الخلاف مع الشافى وكانت وفاته سنة ثلاث وستين  
وثلاثمائة وعلي الجملة فان الحلال لما جمع الروايات عن أحمد ومهدا في كتبه اخذ  
الاصحاب في الجمع وتدوين المذهب وتأليف كتب الفقه فجزام الله خيراً \*

هو شذرة في بيان طريقة الأصحاب في فهم كلام الامام

أحمد وطريق تصرفهم في الروايات عنه

أظنك أيها السامع لما علمت أن فتاوي الامام أحمد كانت هي وفتاوي

الاصحاب كأنها تخرج من مشكاة واحدة حتى إن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عنه في المسئلة روايتان وقد يكون له في المسئلة الواحدة روايتان ثم انك تنظر في كتب الاصحاب فتجد غالبها مبنيًا على قول واحد ورواية واحدة أخذك الشوق إلى أن تعلم كيف كان تصرف الاصحاب في ذلك وما هي طريقة المرجحين لاحدي الروايات علي الاخرى وكيف كانت طريقتهم في المسائل التي ليس فيها رواية عن الامام فاذا ساء بك الشوق إلي هذا فاستمع لما اتلو عليك لتجلى لك الحقائق وتكون من أمرك على يقين \*

لأنفك ان الاصحاب أخذوا مذهب احمد من أقواله وأفعاله وأجوبته وغير ذلك فكفوا اذا وجدوا عن الامام في مسألة قولين عدلوا أولاً إلى الجمع بينهما بطريقة من طرق الاصول أما يحمل عام على خاص أو مطلق على مقيد فاذا أمكن ذلك كان القولان مذهباً وأن تميز الجمع بينهما وعلم التاريخ باختلاف الاصحاب (نقال) قوم الثاني مذهبه (وقال) آخرون الثاني والاو وقالت طائفة الاوول ولورجع عنه \* وصحح القول الاوول الشيخ علاء الدين المرادوي في كتابه تصحيح الفروع وتبع غيره في ذلك فان جهل التاريخ فذهب أقرب الاقوال من الأدلة أو قواعد مذهبه ويخص عام كلامه بمخاصه في مسألة واحدة . قال ابن مفلح في الاصح والمقبس على كلامه مذهبه في الاشم . فان أنفي في مسائلين متشابهتين يحكيان مختلفين في وقتين قال بعضهم وبعد الزمن فني جواز النقل والتخريج ولا مانع وجهان بقوله لا ينبغي أو لا يصح أو استقبحه أو هو قبيح أو لا أراه يحمله الاصحاب على التحريم قاله ابن مفلح في فروعه ثم قال وقد ذكروا أنه يستحب فراق غير التفقة واحتجوا بقوله احمد لا ينبغي أن يسكها وسأله أبو طالب عن الرجل يصل إلى القبر والحمام والحش فقال لا ينبغي أن يكون لا يصل إليه قال أبو طالب قلت فان كان قال يحزبه وتقل عنه أبو طالب فيمن يقرأ في الاربع كلها بالحد وسورة انه قال لا ينبغي أن يفعل وقال في رواية الحسين بن حسان في الامام يقصر في الاوول ويطول في الثانية لا ينبغي هذا قال القاضي أبو يعلى كره ذلك لخالفه السنة انتهى \* وهذا يدل على أنه ليس جميع الاصحاب يحملون قول الامام لا ينبغي ونحوه على التحريم بل في ذلك الحمل

خلاف فان بعضهم حمل قوله لا ينيى في مواضع من كلامه على الكراهة كما رأيت آتقاً وقدم في الرعاية أن قوله لا ينيى يحمل على الكراهة وقوله اكرهه أو لا يعجبني أو لأجبه أو لا استحسنه للنسب واختاره هذا المالك شيخ الاسلام أحمد بن حنبل في تيمية الحراني وحمل غيرهما في ذلك وجهان وجعلوا قوله للسائل يفعل كذا احتياطاً للوجوب قدمه في الرعاية والحاوى الكبير. وقال في الراتين والحاوى الكبير وآداب المستفي الاوى النظر إلى القرائن في الكل فان دلت على وجوب أو ندم أو تحريم أو كراهة أو إباحة حمل قوله عليه سواء قدمت أو تأخرت أو توسطت قال في تصحيح الفروع وهو الصواب وكلام احمد يدل على ذلك انتهى وقال الامام ابن القيم في كتابه اعلام الموقعين قد غلط كثير من المتأخرين من اتباع الأئمة على أنهم حيث تورع الأئمة من إطلاق لفظ التحريم وأطلقوا لفظ الكراهة فنفي المتأخرون التحريم عما أطلق عليه الأئمة الكراهة ثم سهل عليهم لفظ الكراهة وخفت مؤتة عليهم فحمله بعضهم على التنزيه وتجاوز به آخرون إلى كراهة ترك الاولى وهذا كثير جداً في تصرفاتهم فحصل بسببه غلط عظيم على الشريعة وعلى الأئمة وقد قال الامام أحمد في الجمع بين الاختين يملك اليمين اكرهه ولا أقول هو حرام ومذهبه تحريمه وإنما تورع عن إطلاق لفظ التحريم لاجل قول عثمان يعني يجوزاه وقال أبو القاسم الحرقى فيما نقله عن الامام أحمد ويكره أن يتوضأ في آنية الذهب والفضة ومذهبه انه لا يجوز وقال في رواية أبي داود يستحب أن لا يدخل الحمام إلا بمنزلة وهذا استعجاب وجوب وقال في رواية اسحاق بن منصور إذا كان أكثر مال الرجل حراماً فلا يعجبني أن يؤكل ماله وهذا على سبيل التحريم ثم إن ابن القيم أطال النفس في هذا الموضوع فنقل روايات كثيرة عن الامام أحمد جاءت بلفظ الكراهة والمقصود التحريم ثم حكى عن محمد بن الحسن انه قال ان كل مكروه فهو حرام إلا أنه لما لم يجد فيه نصاً قاطعاً لم يطلق عليه لفظ الحرام وروى محمد أيضاً عن أبي حنيفة وأبي يوسف انه الي الحرام أقرب انتهى (قلت) ومراده بذلك ما وقع في كلام الأئمة من أن هذا مكروه لا بالنظر الي ما اصطالحوا عليه من بعدم من التقسيمات التي يذكرونها في كتب الاصول والفروع فان هذا اصطلاح حادث لا ينزل عليه كلام الأئمة (وأما) المالكية فقد

حملوا قول مالك أكره كذا وشبهه على جملة مرتبة متوسطة بين الحرام والمباح ولا يطلقون عليه اسم الجواز على أن مالكاً قال في كثير من أجوبته أكره كذا وهو حرام (فمنها) أن مالكاً نص على كراهة الشطرنج وهذا عند أكثر أصحابه على التحريم وحمله بعضهم على الكراهة التي هي دون التحريم (وأما) الشافعي فإنه قال في اللب بالشطرنج إنه لو شبه الباطل أكرهه ولا يثبت لي تحريمه فقد نص على كراهته وتوقف في تحريمه فلا يجوز أن ينسب إليه ولا إلى مذهبه أن اللب بهاجز وأنه مباح فإنه لم يقل هذا ولا ما يدل عليه والحق أن يقال إنه كرهها وتوقف في تحريمها فإن هذا من أن يقال إن مذهبه جواز اللب بها وإباحته (ومن) هذا أيضاً أنه نص على كراهة تزوج الرجل ابنته من ماء الزنا ولم يقل قط إنه مباح ولا جاز والذي يليق بجلالته وإمامته ومنصبه الذي أحله الله به من الدين إن هذه الكراهة منه على وجه التحريم وأطلق لفظ الكراهة لأن الحرام يكرهه الله ورسوله قال تعالى (كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروهاً) وفي الصحيح «إن الله عز وجل كره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال» فالسلف كانوا يستعملون الكراهة في معناها الذي استعملت فيه في كلام الله تعالى ورسوله ولكن المتأخرون اصطاحوا على تخصيص الكراهة بما ليس بمحرم وتركه أرجح من فعله ثم حمل من حمل كلام الأئمة على الاصطلاح الحادث فغلط وأقبح غلطاً منه من حمل لفظ الكراهة أو لفظ لا يثبت في كلام الله ورسوله على المعنى الاصطلاحى الحادث وقد أورد في كلام الله ورسوله استعمال لا يثبت في المحذور شرعاً أو قدراً وفي المستحيل الممتنع كقوله تعالى (وما يبنى للرحمن أن يتخذ ولداً) وقوله (وما علمناه الشعر وما ينبغي له وقوله (وما تنزل به الشياطين وما ينبغي له) وقوله على لسان نبيه «كذبني ابن آدم وما ينبغي له وشتمني ابن آدم وما ينبغي له» وقوله ﷺ «أن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام» وقوله في لباس الحرير «لا ينبغي هذا للمتقين» وأمثال ذلك والمقصود من ذلك أن المجتهد إذا رأى دليلاً قطعياً بحل أو حرمة صرح بلفظ الحل أو التحريم وإذا لم يجد نصاً قطعياً فاجتهد واستفرغ وسمه في معرفة الحق فأداه اجتهاده إلى استنباط حكم تخشى إطلاق لفظ التحريم وأبدله بقوله أكره ونحوه ويقصد بذلك معناه المفهوم من الكتاب والسنة لا معناه الذي اصطلاح عليه المتأخرون

وكذلك لا يجوز تنزيل كلام الله ورسوله على الاصطلاحات الحادثة وإنما تنزل على مقتضى ما كان يفهمه الصحابة من المعنى القوي لا غير وعلى الحقيقة الشرعية فافهم هذا فانه هداية واستبصار وبيان لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد\* وروي أبو عمر بن عبد البر أن ما لسكا كان إذا اجتهد في مسألة واستبسط لها حكماً يقول ان نطقنا لإظنا وما نحن بمستيقنين \*

( فصل ) وإذا قال الامام احب كذا أو يبغيني أو أعجب الى فعند الأكثر يحمل على التذنب وقدمه في الفروع وغيره وقيل يحمل على الوجوب قيل وكذا إذا قال هذا حسن أو احسن وقوله أخشى أو أخاف أن يكون أو الا يجوز أو لا يجوز وأجبن عنه فقيل يحمل على التوقف لتعارض الأدلة وقيل هو على ظاهره وإن أجاب عن شيء ثم قال عن غيره أهون أو أشد أو أشنع أو أقل مما سواه وقيل بالفرق قاله في الفروع \* وقال الشيخ عبد الحليم بن تيسية والد شيخ الاسلام في مسودة الاصول إذا سئل الامام احمد عن مسألة فاجاب فيها بحظر أو بإباحة ثم سئل عن غيرها فقال ذلك أسهل أو ذلك أشد أو قال كذا أسهل من كذا فهل يتضمن ذلك المساواة بينهما في الحكم أم لا اختلف في ذلك الاصحاب فذهب أبو بكر غلام الحلال إلى المساواة يشهما في الحكم وقال أبو عبد الله بن حامد يقتضي ذلك الاختلاف انتهى \* وإذا قال أحمد أجبن عنه فقيه خلاف ذهب فيه صاحب الرعاية إلى الجواز وجماعه في الفروع في القوة كقوة كلام لم يعارضه أقوى منه وذهب بعض الاصحاب به إلى الكراهة وقول أحد من أصحاب الامام أحمد في تفسير مذهبه واخبره عن رأيه ومفهوم كلامه وفعله ينزل منزل مذهبه في الاصح كاجابته في شيء بدليل والاشهر انه كاجابته بقول صحابي واختار ابن حامد أنه كقول فقيه يعني مجتهداً قال في تصحيح الفروع وهو أقرب إلى الصواب ويعضده منع الامام أحمد من اتباع آراء الرجال وإن أجاب الامام بقول فقيه فقيه وجهان ( أحدهما ) أنه مذهبه ( والثاني ) لا وما انفرد به واحد وقوى دليله أو صحيح الامام خبراً أو حسنه أو دونه ولم يرد في كونه مذهبه وجهان قال في الرعاية وما انفرد به بعض الرواة عنه وقوى دليله فهو مذهبه وقيل بل ما رواه جماعة بخلافه وإن ذكر قولين وحسن

أحدهما أو علله ففيه خلاف فقال في الروضة الأصولية ومختصرها للطوفي ومختصر  
التحريم أن الحكم يتبع العلة فما وجدت فيه العلة فهو قوله سواء قيل بتخصيص  
العلة أو لم يقل وقيل لا يكون ذلك مذهباً له وإن ذكر قولين وفرع على أحدهما  
فقل هو مذهبه لتحسينه إياه أو تعليقه وقدم هنا في الرعايتين والحاوي وغيرهم  
وهو مذهب الأثرم والحرثي وغيرهما . قاله ابن حامد في تهذيب الاجوبة وقيل  
لا يكون مذهبه واختاره جماعة . قال ابن حامد والافضل أن يفصل فما كان من  
جواب له في أصل يحتوي مسائل خرج جوابه على بعضها فانه جائز أن ينسب  
اليه نفسه ذلك الأصل من حيث القياس ومن ثم قال في التحريم مفرعا على هذا  
فلو اتفق في مسألتين متشابهتين مختلفتين لم يجوز نقل الحكم من كل منهما إلى  
الأخرى ولو نص على حكم مسألة ثم قال لو قال قائل بكذا أو ذهب ذاهب اليه  
يريد خلافاً كان مذهباً لم يكن ذلك مذهباً له وإذا سئل عن مسألة فتوقف فيها  
كان مذهبه فيها الوقف انتهى \* وقال في تصحيح الفروع فيها لو ذكر قولين  
وفرع على أحدهما المذهب لا يكون بالاحتمال وإلا فذهب أقربهما من الدليل  
وإذا اتفق بحكم فسكت ونحوه لم يكن وجوها قدمه ابن حامد في تهذيب الاجوبة  
وتابعه الشيخ تقي الدين أحمد بن تيمية . قال المرداوي في تصحيح الفروع وهو  
أولى . وقال في الفروع وفي سكوته رجوعاً وجهان وما علله بعله توجد في مسائل  
فلا كثر أن مذهبه فيها كالملة وقيل لا ويلحق مانوقف فيه بما يشبهه وإن  
اشتبهت مسألتان أو أكثر مختلفة بالخفة والثقل فقال في الرأية الكبرى وتيمه في  
الحاوي الكبير الأولى العمل بكل منهما كمن هو أصح له والأظهر عنه هنا  
التخير وقال نجم الدين الطوفي في مختصر الروضة الأصولية إذا نص المجتهد على  
حكم في مسألة لملة فينبها فمذهبه في كل مسألة وجدت فيها تلك العلة كمذهبه  
فيها إذ الحكم يتبع العلة وإن لم يبين العلة فلا وإن اشتبهتا إذ هو اثبات مذهب  
بالقياس ولجواز ظهور الفرق له لو عرضت عليه ولو نص في مسألتين مشبهتين  
على حكمين مختلفين لم يجوز أن يحمل فيهما روايتان بالثقل والتخريج كما لو سكت  
عن إحداها وأولى والأولى جواز ذلك بعد الجدل والبحث من أهله إذ خفاء  
الفرق مع ذلك وإن رقى ممتع عادة وقد وقع في مذهبنا فقال في الحرر ومن

لم يجد إلا توباً نجساً صلى فيه وأعاد نص عليه ونص فيمن حبس في موضع نجس فصلى أنه لا يبعد فيخرج فيها روايتان وذكر مثل ذلك في الوصايا والنفذ ومثله في مذهب الشافعي كثير ثم التخريج قد قبل تقريراً لتصين. وقد لا قبل وإذا نص على حكيمين مختلفين في مسألة فمذهبه اخرهما ان علم التاريخ كتناسخ أخبار الشارع وإلا فاشبههما باصوله وقواعد مذهبه وأقربهما إلى الدليل الشرعي وقبل كلاهما مذهب له إذ لا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد فان اريد ظاهره فمستوع وان أريد ان ماعمل بالاول لا ينقض فليس مما نحن فيه ثم يطل بما لو صرح برجوعه عنه فكيف يجعل مذهباً له مع تصريحه باعتقاد بطلانه ولو خالغ مجتهد زوجته ثلاث مرات يعتقد الخلع فسحاً ثم تغير اجتهاده فاعتقده طلاقاً لزمه فراقها ولو حكم بصحة نكاح مختلف فيه حاكم ثم تغير اجتهاده لم ينتقض للزوم التسلسل بنقض التقض واضطراب الاحكام ولو نكح مقلد بفتوي مجتهد ثم تغير اجتهاده فالظاهر لا يلزمه فراقها اذ عمله بالفتوي جري حكم الحاكم هذا كلامه وبسطه تسكف به العلامة نجم الدين الطوفي في شرحه فلا يطيل به وحاصل ما تقدم أن نصوص الأئمة بالإضافة إلى مقلديهم كنصوص الشارع بالإضافة إلى الأئمة \* واعلم أيضاً ان بين التخريج والنقل فرقا من حيث أن الاول أعم من الثاني لان التخريج يكون من القواعد الكلية للامام أو الشرع أو العقل لان حاصل معناه بناء فرع على أصل بجامع مشترك كتخريجنا على تفريق الصفقة فروعاً كثيرة وعلى قاعدة تكليف مالا يطاق أيضاً فروعاً كثيرة في أصول الفقه وفروعه وقد جعل فقهاؤنا ذلك كأنه فن مستقل قال في الحافظ كتابه المسمى بالقواعد الفقهية والف بعده في ذلك ابن اللحام كما ستمله فيما سيأتي ان شاء الله تعالى لكنهما لم يتجاوزا في التخريج القواعد السككية الاصولية \* وأما النقل فهو أن ينقل النص عن الامام ثم يخرج عليه فروعاً فيجعل كلام الامام أصلاً وما يخرجه فرعاً وذلك الاصل مختص بنصوص الامام فظهر الفرق بينهما \*

(فصل) أراك أي الناظر قد علمت عما رقمناه آنفاً مسالك تصرف الاصحاب في روايات الامام وأنهم أنبتوا لها أصولاً كما أثبت الأئمة أصولاً لمسالك الاجتهاد

المطلق وإن ذلك التصرف مفرع على أصول الفقه عامة وعلت أن هذه التصرفات لا تنحصر بمذهب بعينه بالإضافة إلى التصرف في كلام الأئمة وإن المتبع للأصول المطلقة يقال له مجتهد مطلق والمتبع للأصول الخاصة بكلام الإمام يقال مجتهد المذهب مما بك الشوق للنفع أن نذكر جملاً من كلام الباحثين في تلك الأصول الخاصة لتسكون كالاتيات لما تقدم وكالتفصيل ولا تسأم مما وقع فيه مكرراً فإن المكرر أحلى واليك الموعود به مثوراً \*

مذهب الانسان ما قاله أو دل عليه بما يجري مجرى القول من تنبيه أو غيره . فان عدم ذلك لم يحز إضافته إليه ذكره أبو الخطاب . وقال أيضاً مذهبه ما نص أو نبه عليه أو شملته علته التي علل بها . وقال الشيخ عبد الحلیم والشيخ الاسلام ابن تيمية اختلف أصحابنا في إضافة المذهب اليه من جهة القياس على قوله فذهب الخلال وأبو بكر عبد العزيز إلى أنه لا يجوز ذلك ونصره الحلواني وذهب الاثرم والحرقى وابن حامد إلى جواز ذلك . وقال الشيخ مجد الدين بن تيمية إذا نص الإمام على مسألة وكانت الاخرى تشبهها شبهاً يجوز أن يخفى على مجتهد لم يحز أن تجعل الاخرى مذهبه بذلك هنا قول أبي الخطاب قاما ما لا يخفى على بعض المجتهدين فلا يفرق الإمام بينهما وهذا في ظاهره متناقض فيحمل على مسألتين يتردد فيها هل هما مما يخفى الشبه بينهما على بعض المجتهدين أولاً بخفى وقد ذكر في المسألة بعد هذه إنه لو قال الشفعة لجار الدار ولا شفعة في الدكان فلا ينقل حكم أحدهما إلى الاخرى قاما إذا لم يصرح في الاخرى بحكم فالظاهر حملها على نظيرتها وهذا يقتضي القياس على قوله إذا لم يصرح بالمعرفة وانما تكون هذه فيما يخفى على بعض المجتهدين وإذا لم يصرح في الاخرى بحكم فالظاهر حملها على نظيرتها وقال ابن حمدان ما قيس على كلامه فهو مذهبه وقيل لا وقيل أن جاز تخصيص العلة والا فهو مذهبه . وقال أيضاً وهو من عنده ان نص عليها أو ما إليها أو علل الاصل بها فهو مذهبه والا فلا الا أن تشهد أقواله أو أفعاله أو أحواله العلة المستنبطة بالصحة والتعيين . قال ابن حمدان فليقل قوله ان ما قيس على كلامه مذهبه . وقال من عنده أيضاً ان أفق في مسألتين متشابهتين يحكمين مختلفين في وقتين جاز نقل الحكم وتخريجهم من كل واحدة الى الاخرى وقيل لا يجوز كما لو فرق هو بينهما



أو قرب الزمن واختار أيضاً أن علم التاريخ ولم يجعل أول قوله في مسألة واحدة مذهباً له جاز نقل الثانية إلى الأولى في الاقيس ولا عكس إلا أن يجعل أول قوله في مسألة واحدة مذهباً له مع معرفة التاريخ وإن جهل التاريخ جاز نقل أقربها من كتاب أو سنة أو اجماع أو أثر أو قواعد الامام ونحو ذلك إلى الأخرى في الاقيس ولا عكس إلا أن يجعل أول قوله في مسألة واحدة مذهباً له مع معرفة التاريخ وأولى لجواز كونها الأخيرة دون الراجعة \*

(نصل) قال الامام شيخ الاسلام احمد بن حنبل تيمية قدس الله روحه في مسودة الاصول الروايات المطلقة بصرص الامام احمد وكذا قولنا وعنه\* وأما التنبهات بلفظه فتقولنا أولاً إليه أحد وأشار إليه أو دل كلامه عليه أو توقف \*

وأما الأوجه فاقوال الاصحاب وتخرجهم إن كانت مأخوذة من كلام الامام احمد وإيمانه أو دليله أو تمليله أو سياق كلامه وقوته وإن كانت مأخوذة من نصوص الامام ومخرجة منها فهي روايات مخرجة له أو منقولة من نصوصه إلى ما يشبهها من المسائل إن قلنا ما قيس على كلامه مذهب له (وإن) قلنا لا فهي أوجه لمن خرجها وقاسها فإن تخرج من نص ونقل إلى مسألة فيها نص يخالف ما خرج فيها صار فيها رواية منصوطة ورواية مخرجة وإن لم يكن فيها ما يخالف النص المخرج فيها من نص في غيرها فهو وجه لمن خرجها فإن خالفه غيره من الاصحاب في الحكم دون طريق التخريج ففيها لها وجهان ويمكن جعلها مذهباً لا أحمد بالتخريج دون النقل لعدم أخذها من نصه وإن جهلنا مستندهما فليس أحدهما قولاً مخرجاً للامام ولا مذهباً له بحال فن قال من الاصحاب هنا هذه المسألة رواية واحدة أراد نصه ومن قال فيها روايتان فاحدهما نص والأخرى بإعاء أو تخريج من نص آخر له أو بنص جهله ومنكره ومن قال فيها وجهان أراد عدم نص عليهما سواء جهل مستنده أم لا ولم يحطه مذهباً لا أحمد فلا يعمل إلا بالصحيح الوجهين وأرجحهما سواء وقما معاً أولاً من واحد أو أكثر وسواء علم التاريخ أو جهل (وأما) القولان هنا فقد يكون الامام نص عليها كما ذكره أبو بكر عبد العزيز في زاد المسافر أو نص على أحدهما وأوياً إلى الآخر وقد يكون مع أحدهما وجه أو تخريج أو احتمال بخلافه (وأما) الاحتمال

فقد يكون الدليل مرجوحاً بالنسبة إلى ما خالفه وأدليل مساو له (وأما) التخرج فهو مثل حكم مسألة إلى ما يشبهها والتسوية بينهما فيه (وأما) التوقف فهو ترك العمل بالأول والثاني والنفي والاثبات أن لم يكن فيها قول لتعارض الأدلة وتمازها عنده فله حكم ما قبل الشرع من حظر وإباحة ووقف \*

(فصل) في قول الشافعي رضي الله عنه إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله فقولوا بسننه ودعوا ما قلت اختلف العلماء في تفسيره والانصاف فيه ما قاله أبو عمرو ابن الصلاح مفناه من وجد من الشافعية حديثاً يخالف مذهبه فإن تكلم فيه آلات الاجتهاد مطلقاً أو في ذلك الباب أو في تلك المسألة كان له الاستقلال بالعمل بذلك الحديث وإن لم تكمل آله ووجد في قلبه حزازة من مخالفة الحديث بعد أن بحث فلم يجد لمخالفته عنه جواباً شافياً فإن كان قد عمل بذلك الحديث أمام مستقل فله أن يتمذهب بمذهبه في العمل بذلك الحديث ويكون ذلك عفراً له في ترك مذهب إمامه في ذلك هذا كلامه قلت ويجوز أن يسلك هذا المسلك في مذهب أحمد أيضاً \*

### ❦ العقد الخامس ❦

( في الاصول الفقهية التي دونها الاصحاب )

لذلك إذا اطلمت على ما رقمناه سابقاً من الاصول السككية التي تدور عليها فتاوي الإمام أحمد ولا تمدداً حدالك الشوق إلى زيادة بيان عن تفضيلها مما أسسه فطاحل الاصحاب ونظارهم فبنوا بها الفروع على أساس متين وجمعوا ما أصله الإمام أصلاً لقواعدهم وما كفى به تصريحاً بعوائدهم فما أنا أشقى منك غلة الصدي وأريحك من التعب في تنقيب الاسفار وأقدم لديك اعتذارى بأن كتب الاصول قد دونت فانا مستقلاً بنت قواعده على الدليل وسلكت بهامساك الخلاف والجدل وناقش الواحد منهم من خالف مسالكه الحساب وأظهر كل مؤلف منهم ما لديه من البراعة ودقة الفهم فمن مسهب جعل كتابه أسفاراً. ومن متوسط غث فوائده أصبح مدراراً. من موجز كادت كلماته أن تعد يحتاج متهمها إلى أعمال الفكر والتوغل في الجدل وأكثر هذه قد كثرت ظهورها طبعاً وعم

نوالها فاخذ بها من المترمين بها قلباً وسمعاً وإن كنت تعرضت لهذا البحر الزاخر ونصبت نفسي هنا خادماً لتلك المآثر والمفاخر إلا أني لست الآن بصدد تأليف مستقل أقول في خطبته هذا جهد المقل لكنني رمت بيان قواعد مجردة عن دليلها وفوائدها أصحها بتعليقها ألميتها تذكرة وقد كادراً وهذا بها جاعلاً لها التصحيح مسباراً وقد وفق الله أن ابتدأت بشرح روضة الناظر وجنة المناظر لموفق الدين المقدسي فبنت اختيار ما هو المختار وناقشت في الدليل حسبما سلكه النظار وحيث ظننت أن عندي وقع موقع القبول ساغ لي أن أتجاسر فأقول \*

### مقدمة

اعلم ان أصول الفقه وأدلة الشرع ثلاثة أضرب. أصل ومفهوم أصل واستصحاب حال والأصل ثلاثة أضرب الكتاب والسنة وإجماع الامة والكتاب ضربان مجمل ومفصل والسنة ضربان مسموع من النبي ﷺ ومنقول عنه والكلام في المنقول في سنده من حيث التواتر والآحاد وفي ممتنه من حيث هو قول أو فعل والاقترار قسم من أقسام الفعل والقول لانه اقرار على واحد منهما والإجماع سكوت وقولي . ومفهوم الأصل ثلاثة أضرب مفهوم الخطاب ودليله ومعناه واستصحاب الحال ضربان أحدهما استصحاب براءة الذمة والثاني استصحاب حكم الإجماع بعد الخلاف ولك الإجمال آخر يمكنك معه أن تقول ان أصول الفقه وأدلة الشرع على ضربين (أحدهما) ما طريقه الأقوال (والثاني) الاستخراج فأما الأقوال فهي النص والعموم والظاهر ومفهوم الخطاب وفجواه والإجماع وأما الاستخراج فهو التقياس والإجمال الاول اصح لانه اعم لوجود دليل الخطاب واستصحاب الحال وذلك حجة عند أصحاب احمد وما قول الصحابي اذا لم يخالف غيره فمختلف فيه عند احمد وهذا الضبط تقريبي حدانا اليه الاختصار \*

### بسط هذا الإجمال

اعلم ان المركب لا يمكن معرفته الا بعد معرفة مفرداته ولما كان اصول الفقه مركب من كليتين مضاف ومضاف اليه كان لاصول الفقه تعريفان لانه ان نظر ايه من

حيث اعتبار مجموع لفظه الذي "تركب منه سمي في الاصطلاح إجمالياً" لقباً وكان تعريفه العلم بالقواعد الذي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية وإن نظر إليه باعتبار كل واحد من مفرداته الأصول كان تعريفه بأنه الأدلة لأن المادة التي تركيب منها لفظ أصول الفقه هي الأصول والفقه فيها مفرد ذلك المركب فيحتاج في تعريفه التفصيل إلى تعريف كل واحد منها على حدته فالأصول الأدلة الآتي ذكرها يعني الكتاب والسنة والاجماع والنياس وما في خلال ذلك من القواعد ، والأصول جمع أصل وأصل الشيء ما يستند لتحقيق ذلك الشيء إليه تأثيراً وإنما زدنا تأثيراً احترازاً من استناد الممكن إلى المؤثر مع أنه ليس أصلاً له ولا شك أن الفقه مستند في تحقق وجوده إلى الأدلة فهو كالفن من الشجرة والفقه في اللغة الفهم واصطلاحاً قيل العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال وقيل ظن جملة من الأحكام الشرعية الفرعية باستنباطها من أدلة تفصيلية وعلى كل من التعريفين "وإذ أخذت ولكن القول الثاني أخف إشكالا" \*

### ﴿ فصل في التكليف ﴾

هو لئلا الزام ما فيه كلفة أي مشقة وشرعاً الزام مقتضى خطاب الشرع وعلى هذا تكون الإباحة تكليفاً لأنها من مقتضيات الخطاب المذكور ومن قال إن الإباحة ليست تكليفاً يقول التكليف هو الخطاب بأمر أو نهى وله شروط يتعلق بعضها بالمكلف وبعضها بالمكلف به فاما الذي يتعلق بالمكلف فالمقتضى وفهم الخطاب فلا تكليف على صبي ولا مجنون لعدم المصحح للامتناع منها وهو قصد الطاعة والميزان مثل الصبي في عدم التكليف فإن قيل كيف أوجبتم الزكاة والغرامات في مال الصبي والمجنون ونفيم عنهما التكليف قلنا الوجوب ليس على نفسه بل هو ربط الأحكام بالمسببات لوجود الضمان يعض أفعال البهائم ولا تكليف على التائب والناسي والسكران الذي لا يعقل لعدم الفهم والحق أن المسكر إذا بلغ به الإكراه إلى حد الإلجاء سقط عنه التكليف والكفار مخاطبون بفروع الإسلام على أصح التولين\* وأما ما يتعلق بالمكلف به فهو أن يكون المكلف به معلوماً الحقيقة للمكلف

والا لم يتوجه قصده اليه وان يكون معلوما كونه مأمورا به والا لم يتصور منه قصد الطاعة والامثال معدوم إذ إيجاد الموجود محال وينقطع التكليف حال حدوث الفعل وان يكون المكلف به ممكنا لأن المكلف به يستدعي حصوله وذلك يستلزم تصور وقوعه والحال لا يتصور وقوعه فلا يستدعي حصوله فلا تكليف به ولا تكليف الا بفعل لان متعلق التكليف الامر والتهي وكلاهما لا يكون الا فعلا أما في الامر فظاهر لان مقتضاه إيجاد فعل مأمور به كالصلاة والصيام وأما في التهي فتعلق التكليف فيه كف النفس عن المنهى منه كالكف عن الزنا وهو أيضاً فعل \*

### ٥- (فصل في أحكام التكليف) -

الحكم في اللغة المنع وفي اصطلاح الأصوليين مقتضي خطاب الشرع المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخييراً ثم ان ذلك الخطاب اما أن يرد باقتضاء الفعل مع الجزم وهو الوجوب أو يرد باقتضاء الفعل لكن ليس مع الجزم وهو الندب أو باقتضاء الترك مع الجزم وهو التحريم أولاً مع الجزم وهو الكراهة أو التخيير وهي الإباحة وعندنا ان الإباحة من خطاب الشرع فهي حكم شرعي خلافاً للمعزلة . فالواجب ماذم شرعاً تاركه مطلقاً أي في كل الأزمان فقولنا مطلقاً احتراز من الواجب الموسع والتخير وفرض الكفاية فان الترك يلحقها في الجملة وهو ترك الموسع في بعض أجزاء وقته وترك بعض أعيان التخير وترك بعض المكلفين لفرض الكفاية لكن ذلك ليس تركاً مطلقاً إذ الموسع ان ترك في بعض أجزاء وقته فعل في البعض الآخر والتخير ان ترك بعض أعيانه فعل البعض الآخر وفرض الكفاية ان تركه بعض المكلفين فعله البعض الآخر وكلهم فيه كالشخص الواحد فلا يتعلق بهذا الترك ذم لانه ليس تركاً مطلقاً بمعنى خلو محل التكليف عن إتيان المكلف به . والواجب مرادف للفرض عندنا على الاصح من أقوال الأصوليين \* ثم اعلم أن الواجب الشامل للفرض ينقسم إلى معين وإلى مبهم في أقسام محصورة وتلخيص القول فيه ان الواجب اما أن يكون معيناً كأن يندرج عتق هذا العبد المعين أو عتق سالم من عبيده فيكون مخاطباً بعينه على التبيين

وكذا لو نذر الصدقة بمال يعينه كذه الدنانير أو الأبل ونحو ذلك وأما أن يكون  
مبهما في أقسام محصورة كاحدي خصال الكفارة ككفارة اليمين المذكورة في  
قوله تعالى ( فـكـفـارـتـه لـطـعام عـشـرة مـسا كـين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو  
كسوتهم أو تحرير رقبة ) وهذه المسألة تعرف بمسألة الواجب الخير ( وأما ) وقت  
الوجوب فاما أن يكون مقدراً بقدر الفعل بحيث ضيق على المكلف فيه حتى  
لا يجد سعة يؤخر فيها الفعل أو بعضه ثم يتداركه إذا بل من ترك شيئاً منه لم  
يمكن تداركه الا قضاء وذلك كاليوم بالنسبة إلى الصوم ويسمى هذا بالواجب  
المضيق ( وأما ) أن يكون وقت الوجوب اقل من قدر فعله كإيجاب عشرين ركعة  
في زمن لا يسع أكثر من ركعتين وهذا فرد من افراد التكليف بالحال المسمى  
بتكليف مالا يطاق وفي جوازه خلاف بين العلماء والصحيح منه ( وأما ) أن  
يكون وقت الواجب أكثر من وقت فعله وهذا يقال له الواجب الموسع وذلك  
كلوقات الصلوات وهذا فيه خلاف فنعدينا وعند المالكية والشافعية والاكثر  
للكلف فعل الواجب من الصلوات في أي أجزاء الوقت شاء في أوله أو آخره أو  
وسطه وما بين ذلك منه وأوجب أكثر أصحابنا والمالكية النعم على الفعل إذا  
أخر إلى آخر الوقت ويتمين آخره وهو قول الأشعرية والجبالي وابنه من المعتزلة  
ولم يوجه من أصحابنا أبو الخطاب ومجد الدين بن تيمية وجمع ومن المعتزلة  
أبو الحسين . وأنكر أكثر الحنفية الواجب الموسع وقالوا وقت الوجوب هو  
آخر الوقت وإذا فعل قبل الآخر فقال بعضهم هو نفل يسقط به الفرض وتردد  
الكرخي منهم فتارة قال يتمين الواجب في أي أجزاء الوقت كان وتارة قال إن  
بقي الفاعل مكلفاً إلى آخر الوقت كان بما فعله قبل ذلك واجباً وإلا فهو نفل  
انتهى \* قلت واختار قول الجمهور المتقدم وهو الذي تدل عليه السنة وإذا مات  
المكلف في أثناء وقت الواجب الموسع قبل فعله وضيق وقته مثل أن مات بعد  
زوال الشمس وقد بقي من وقت الظهر ما يتسع لفعله ولم يصلها لم يمت عاصياً  
لأنه فعل مباحاً وهو التأخير الجائز بحكم توسيع الوقت ( أما ) لو أخره حتى  
ضاق الوقت عن فعله مثل أن مات ولم يبق ما يتسع الا لاقبل من أربع ركعات  
فانه يموت عاصياً هذا ما قاله الاكثر والتحقق أن عاصيانه يكون مقدراً بقدر ما

آخره حتى ضاق الوقت عنه فان ضاق عن ركعة أو ركعتين أو ثلاث كان عاصيا بحسب ذلك ولا يحجل في معصيته كمن آخر الواجب كله \*

○ فصل في مسألة ما لا يتم الواجب إلا به ○

اعلم ان هذه المسألة لها ملحظان (أولهما) ما يتوقف على وجوب الواجب وهذا لا يجب إجماعا سواء كان سببا أو شرطا أو انقضاء مانع فالسبب كالنصاب يتوقف عليه وجوب الزكاة فلا يجب تحصيله على المكلف لتجب عليه الزكاة والشرط كالإقامة في البلد إذ هي شرط لوجوب أداء الصوم فلا يجب تحصيلها إذا عارض مقتضى السفر ليجب عليه فعل الصوم والمانع كالدين فلا يجب نفقه لتجب الزكاة (وثانيهما) ما يتوقف عليه إيقاع الواجب أي الذي لا يتم الواجب إلا به وهو نوعان (أحدهما) ما ليس في قدرة المكلف ووسعه وطاقته تحصيله ولا هو إليه كالقدرة واليد في الكتابة فانهما شرط فيها وهما مخلوقتان لله في المكلف لا قدرة له على إيجادهما ولحضور الامام والعدد المشترط في الجمعة للجمعة فانها شرط لها وليس إلى أحاد المكلفين بالجمعة إحضار الخطيب ليصل الجمعة ولا إحضار أحاد الناس ليم بهم العدد فهذا النوع غير واجب إلا على القول بتكليف الحال (ثانيهما) ما هو مقدور للمكلف وهو أن يكون شرطا لوقوع الفعل أو غير شرط فان كان شرطا كالطهارة وسائر الشروط للصلاة وكالسمعي إلى الجمعة فان صرح بعدم إيجابه كقوله صل ولا أو جب عليك الوضوء لم يجب عملا بموجب التصريح وان صرح بإيجابه وجب لذلك وان لم يصرح بإيجاب ولا عدمه بل أطلق وجب أيضا عندنا وهو قول الأشعرية والمعتزلة وقيل لا يجب وان لم يكن الذي لا يتم الواجب إلا به شرطا كسح جزء من الرأس في غسل الوجه في الوضوء وأمسك جزء من الليل مع النهار في الصوم فمثل هذا لا يجب خلافا للأكثرين حيث قالوا بوجوبه (قلت) المختار الوجوب لأن ما لا بد منه في الواجب هو من لوازمه والامر بالملزوم أمر باللازم ويتفرع على هذه المسألة فرعان (أحدهما) إذا اشتبكت أخته أو زوجته باجنية أو ميتة بمذكاة حرمتا إحداها بالاصالة والآخرى ببارض الاشتباه (ثانيهما) الزيادة على الواجب أما أن تكون متميزة عنه أولا فان تميزت عنه كصلاة التطوع بالنسبة إلى المكتوبات فتلك الزيادة ندب اتفاقا وان لم تميز عن الواجب بان

لا تفصل حقيقتها من حقيقته حسا كالزيادة في الطلأ بينة والركوع والسجود ومدة القيام والقعود على أقل الواجب وهو مالا يطلق عليه اسم هذه الأفعال تلك الزيادة التي هذا شأنها واجبة عند القاضي أبي يعلى نذب عند أبي الخطاب وهو الصواب \*

( تنبيه ) الواجب هو الماء، و به جزما وشرط ترتب الثواب عليه نية التقرب بفعله والحرام هو المنهي عنه جزما وشرط ترتب الثواب على تركه نية التقرب به فترتب الثواب وعدمه في فعل الواجب وترك الحرام وعدمهما راجع إلى وجود شرط الثواب وعدمه وهو النية لا إلى اتسام الواجب والحرام في نفسها \*

( فصل ) وأما النذب فهو لغة الدعاء إلى الفعل وقيل الدعاء إلى أمر مبهم وشرعا ما أئيب فاعله ولم يماقب تاركه مطلقا سواء تركه إلى بدل أولا وهو مرادف للسنة والمستحب فالسواك والمبالغة في المضضعة والاستشاق وتغليل الاصابع ونحو هذا يقال له مندوب وسنة ومستحب والمندوب مأمور به لقوله ﷺ « أولاً أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك » \*

( تنبيه ) توسع أصحابنا في ألفاظ المندوب فاشتهر ما تقدم من أنه يسمى سنة وهستجا وقال ابن حمدان في المنع ويسمى تطوعا وطاعة ونفلا وقرية إجماعا وقال ابن قاضي الحليل ويسمى أيضا مرغبا فيه واحسانا . وقال مدرس المستصيرية في الحاروي أعلاه سنة ثم فضيلة ثم نافلة وقال أصحابنا والمالكية والشافعية العبادة الطاعة وقال بذلك الحنفية ولكن اشترطوا النية . والطاعة موافقة الأمر والمعصية عند الفقهاء مخالفة الأمر وعند المعتزلة مخالفة الإرادة وكل قرية طاعة ولا عكس \*

( فصل ) الحرام ضد الواجب مأخوذ من الحرمة وهي مالا يحل انتهاكه وشرعا ما ذم فاعله ولو قولا أو عمل قلب ويسمى محظورا ومنعوا ومنعوا وحرما ومعصية وذنباً وقبيحا وسيئة وفاحشة وأثما ومن الحرام نوع يقال له الخير ومثاله إن يقال لكسك هذه المرأة أو أختها أو بنت أختها أو بنت أخيها فيكون منيأ عنها على التحخير فإيهما شاء اجتنب ونكح الاخرى كما إنه إذا أسلم عليها



قول له طلق أحدهما وامسك الأخرى أيها شئت وأعلم أن القمل الواحد المنهي عنه إما أن يلاحظ من حيث كونه جنساً أو يلاحظ من حيث كونه نوعاً فإن لوحظ من حيث الجنسية جاز أن يكون مورداً للأمر والنهي وأن يتوجه كل منهما إليه باعتبار أنواعه وإن لوحظ من حيث النوعية جاز أن يتوجه الأمر إليه باعتبار شخص من أفرادها والنهي إليه باعتبار شخص آخر فمثال الأول العبادة وتحتها نوعان عبادة لله وعبادة لغيره وقد تعلق الأمر بالنوع الأول وتعلق النهي بالثاني ثم إن عبادة الله تعالى تصير جنساً باعتبار ما تحتها من الأنواع كالصلاة والزكاة وغيرهما فالأمر تعلق بالصلاة والنهي تعلق بها من جهة إيقاعها في مكان منصوب أو من جهة إيقاعها بلا طهارة وحاصله أن الأمر والنهي يتوجهان إلى الجنس باعتبار تعدد أنواعه وإلى النوع باعتبار تعدد أشخاصه (وأما) القمل الواحد بالشخص فله جهة واحدة إذ يستحيل كونه واجباً حراماً كما لو قال صل هذه الظهر لاتصل هذه الظهر وتعلينا بإيقاع الصلاة في مكان منصوب مبنى على القول بأنها لا تصح فيه ولا يسقط الطلب بها ولا عندها وإليه ذهب أحمد وأكثرو أصحابه والظاهرية والزيديّة والحليّة وقيل يسقط الفرض عندها لا بها وهذا قول الباقلاني والرازي وذهب أحمد في رواية عنه ومالك والشافعي والحلال وابن عقيل والطوفي إلى أنها تحرم وتصح ومعناه أنها تصح بمعنى تسقط الطلب لكن لا ثواب بها وإلى هذا صح الأكثر وقيل إن لفاعلهما ثواباً وقالت الحنفية ذكره قال نجم الدين الطوفي مذهب الحنفية في هذا الأصل أدخل في التدقيق وأشبه بالتحقيق \*

(فصل) المكروه ضد المندوب إذ المندوب المأمور به غير الجازم والمكروه المنهى عنه غير الجازم فالمندوب قسم الواجب في الأمر والمكروه قسم الحرام في النهي وشرعاً ما مدح تاركه ولم يذم فاعله وهو داخل تحت النهي فيقال إنه منهي عنه ولا يتناول الأمر المطلق إذ الأمر المطلق بالصلاة لا يتناول الصلاة المشتملة على السدل والتحضر ورفع البصر إلى السماء وأتمال العمامة والالتفات ونحو ذلك من المكروهات فيها وأطلق بعض أصحابنا المكروه على الحرام فقد قال الحارثي في مختصره ويكره أن يتوضأ في أية الذهب والفضة انتهى \* مع أن التوضؤ فيها حرام بلا خلاف في ذلك في المذهب وقد تطلق على ترك الأولى كقول الحارثي

أيضاً ومن صلى بلا أذان ولا إقامة كرهناه ذلك ولا يسيد وأراد أن الأولى أن يصلي بإذان وإقامة أو بأحدهما وإن أدخل بهما ترك ذلك الأولى وقال الآمدي قد يطلق المكروه على الحرام وعلى ما فيه شبهة وتردد وعلى ترك ما فعله راجح وإن لم يكن منهيًا عنه انتهى \* (قلت) أما إطلاقه على الحرام فقد سبق لك بيانه في أن الإمامين أحمد ومالكاً يطلقانه على الحرام الذي يكون دليله ظنيًا تورطاً منهما (وأما) الباقي فهو يعني ترك الأولى . قال الطوفي في مختصر الروضة وإطلاق الكراهة ينصرف إلى التنزيه وقال المرداوي في التحرير المكروه إلى الحرام أقرب وهو في عرف المتأخرين للتنزيه ويقال لفاعله مخالف وغير ممثل ومسمى نصاً وقيل يختص الحرام وقال القاضي أبو يعلى وابن عقيل يأتى بترك السنن أكثر عمره قال الإمام أحمد من ترك الوتر فهو رجل سوء \*

(فصل المباح) هو لغة المعلن والمأذون وشرعاً ما اقتضى خطاب الشرع التسوية بين فعله وتركه من غير مدح يترتب على فعله ولا ذم يترتب على تركه والمباح غير مأثور به عند الجمهور . وقال الكشي المعتزلي وأتباعه هو مأثور به وليس منه فعل غير مكلف ويسمى طلقاً وحلالاً ويطلق هو والحلال على غير الحرام وليس بتكليف عند الأئمة الأربعة . وقال مجد الدين بن تيمية الإباحة تكليف وقصد بذلك أنها مختصة بالمكلف \*

(تكملة) اختلف العلماء في الأعيان المنتفع بها قبل ورود الشرع فقال أبو الحسن التيمي وأبو الخطاب وكلاهما من الحنابلة والحنفية هي على الإباحة فاجاء في الشرع الحكم عليه بشئ عتائاً ومالم يرد فهو باق على إباحته . وقال ابن حامد والقاضي أبو يعلى وبعض المعتزلة أنها على الحظر أي المتع فما لم يرد شرع بالحكم عليه فهو محظور . وقال أبو الحسن الخريزي من الحنابلة والواقفية وم الذين يقفون في الأحكام عند تحاذب الأدلة لها أنها على الوقف أي لا يدري هل هي مباحة أو محظورة (وأما) المعتزلة فقد قسموا الأفعال الاختيارية إلى ما حسنه العقل فنه واجب ومنه مندوب ومنه مباح وإلى ما قبحه العقل فنه حرام ومنه مكروه وإلى ما لم يقض العقل فيه بحسن ولا قبح فهذا اختلفوا فيه فنه من قال أنه واجب ومنهم من قال أنه محرم ومنهم من توقف فيه هذا ما حققه عنهم

الآمدي والمختار الإباحة وفائدة هذا الخلاف استصحاب كل واحد من الثائلين حال أصله قبل الشرع فيما جهل دليله سمعا بمد ورود الشرع \*

(فائدة) الجائز لنة السار بالعين المهمة واصطلاحاً يطلق على المباح وعلى ما لا يمتنع شرعاً فيم غير الحرام أو عقلاً فيم الواجب والراجح والمساوي والمرجوح وعلى ما استوي فيه الأمران شرعاً كالإباحة أو عقلاً كفعل الصغير وعلى المشكوك فيه باعتبار الشرع أو العقل (وأما) الممكن فهو ما جاز وقوعه حساً أو وهماً أو شرعاً \*

(تنبيه) إذا نسخ الوجوب بقى الجواز وقال المجد والاكث وحكي عن أصحابنا أن الباقي مشترك بين الندب والإباحة وقال أبو يعلى وأبو الخطاب وابن عقيل وابن حمدان بقى الندب وقيل تبي الإباحة وهو مثل القول بالجواز وهو المختار وقال الحنفية والشيعة والنزالي يعود الباقي إلى أصله قبل ورود الشرع وهذا نظير قول الفقهاء إذا بطل المخصوص بقى العموم ولو صرف انتهى عن التحريم بقيت الكراهة قاله ابن عقيل وغيره \*

### (فصل في خطاب الوضع)

خطاب الوضع هو ما استفيد بواسطة نصب الشارع علماً معرفاً لحكمه ليمتد معرفة خطابه في كل حال هكذا عرّفه أكثر علماء الأصول ولما كان هذا الحد فيه غرض يمسر حله على كثير من المطالعين لهذا الكتاب قربنا معناه بقولنا معناه إن الشرع وضع أى شرع أموراً سميت أسباباً وشروطاً وموانع تعرف عند وجودها أحكام الشرع من إثبات أو نفي فالحكم توجد بوجود الأسباب والشروط وتنفي بوجود المانع وإتفاء الأسباب والشروط ثم إن الشرع يضع هذه الأمور أخبرنا بوجود أحكامه وإتفائها عند وجود تلك الأمور أو انتفائها فكانه قال مثلاً إذا وجد النصاب الذي هو سبب وجوب الزكاة والحول الذي هو شرطه فاسألوا أتى أوجب عليكم أداء الزكاة وإن وجد الدين الذي هو مانع وجوبها أو اتقى السوم الذي هو شرط الوجوب في السائمة فاسألوا أي لم أوجب عليكم الزكاة وكذا الكلام في التقصص والسرقة والزنا وكثير من

الاحكام بالنظر إلى وجود أسبابها وشروطها واتقاء موانعها وعكس ذلك وهذا  
 البيان فهم المقصود من خطاب الوضع وتخلص الناظر من حل التعقيد الذي تضمنه  
 التعريف وحيث علمت ذلك فاعلم أن هنا العلم المنصوب أصناف \*  
 (أحدها العلة) وهي في أصل الوضع العرض الموجب لخروج البدن  
 الحيواني عن الاعتدال الطبيعي ثم استعيرت عقلا لما أوجب الحكم العقلي لقائه  
 كالسكر للاهتزاز والتسويد للدواد ونحوه ثم استعيرت شرعا لمعان ثلاثة  
 (أحدها) ما أوجب الحكم الشرعي لاحالة وهو المجموع المركب من مقتضى  
 الحكم وشروطه ومحلّه وأهله تشبيهاً بالأجزاء العلة العقلية وذلك كما يقال وجوب  
 الصلاة حكم شرعي ومقتضيه أمر الشارع بالصلاة وشروطه أهلية المصلي لتوجه  
 الخطاب إليه بأن يكون بالغاً عاقلاً ومحلّه الصلاة وأهله المصلي فالعلة هنا المجموع  
 للمركب من هذه الأمور والاهل والمحل ركنان من أركانها وبالجملة فهذه الاشياء  
 الاربعة تسمى علة ومقتضى الحكم هو المعنى الطالب له وشروطه بأن ياتيه وأهله  
 هو المخاطب به ومحلّه ما يتعلق به (ثانيها) مقتضى الحكم وأن تحلف نفوات  
 شرط أو وجود مانع ويأتى أن اليمين هو المقتضى لوجوب الكفارة فيسمى علة  
 له وإن كان وجوب الكفارة إنما يتحقق بمجموع أمرين الحلف الذي هو اليمين  
 والحنث فيها لكن الحنث شرط في الوجوب والحلف هو السبب للمقتضى له فقالوا  
 هو علة فإذا حلف الانسان على فعل شيء أو تركه قيل قد وجدت منه علة  
 وجوب الكفارة وإن كان الوجوب لا يوجد حتى يحنث وإنما هو بمجرد الحلف  
 انعقد سببه (ثالثها) حكمة الحكم وهي المعنى المناسب الذي ينشأ عنه الحكم  
 كمشقة السفر للقصر والفطر والدين لمنع الزكاة والابوة لمنع القصاص فيقال  
 مشقة السفر هي علة استباحة الفطر والفطر للسافر والدين في ذمة مالك التصاب  
 علة لمنع وجوب الزكاة وكون القتال أباعلة لمنع وجوب القصاص والمعنى المناسب  
 هو كون حصول المشقة على المسافر معنى مناسب لتخفيف الصلاة بتقصيرها والتخفيف  
 عنه بالفطر وإقهار مالك التصاب بالدين الذي عليه معنى مناسب لاسقاط وجوب  
 الزكاة عنه وكون الاب سبب وجود الولد معنى مناسب لسقوط القصاص لانه لما  
 كان سبب إجماده لم يقتض الحكمة ان يكون الولد سبب اعدامه وهلاكه لحض

حقه واعلم بان الفقهاء كثيراً ما يذكرون في كتبهم مثل هذه العال ومن هنا نشأت  
الفروق بحيث صارت كأنها فن مستقل كما سنبين فيها بعد إن شاء الله تعالى: فيقال  
ما الفرق بين أن لا يقتل الأب بانه إذا قتله وبين وجوب رجمه إذا زنى بابنته  
فيجاب بالفرق بين الاول بكونه سبب لإنجاده وبين الثاني من حيث إن الرجم إنما  
هو لحض حق الله تعالى والاول لحض حق الولد \*

(ثانيها السبب) وهو لغة ما يوصل به إلى النرض المقصود وشرعاً ما يلزم  
من وجوده الوجود ومن غنمه العدم لذاته فيوجد الحكم عنده لابه وذلك  
لانه ليس مؤثراً في الوجود بل هو صلة وسيلة اليه كالجبل مثلاً فانه يتوصل  
به إلى اخراج الماء من البئر وليس هو المؤثر في الاخراج وإنما المؤثر حركة  
المستقى للماء ثم استعير السبب شرعاً لمعان (أحدها) ما يقابل المباشرة تخفف البئر  
مع التردية فيها فاذا حفر شخص بئراً ودفع آخر انساناً لتردى فيها فهلك  
فالاول وهو الحافر متسبب إلى هلاكه والثاني وهو الدافع مباشر له  
فاطلق الفقهاء السبب على ما يقابل المباشرة فقالوا إذا اجتمع التسبب والمباشر  
غلبت المباشرة ووجب الضمان على المباشر واقطع حكم التسبب وله أمثلة أخرى  
عملها كتب الفروع (الذي) علة العلة كالرمي سمي سبباً للقتل وهو علة الاصابة  
والاصابة علة لزهوق النفس الذي هو القتل فالرمي هو علة علة القتل وقد سموه  
سبباً (الثالث) العلة بدون شرطها كالنصاب بدون حولان الحول سمي سبباً  
لوجوب الزكاة (الرابع) العلة الشرعية كاملة وهي المجموع المركب من المتقضى  
والشرط وانقضاء المانع ووجود الاهل والحل يسمى سبباً ثم إن هذه العلة قد  
تكون وقتاً كالزوال للظهور وقد تكون معني يستلزم حكمة باعثة كالاسكار للتحريم  
ونحوه وسميت هذه العلة سبباً فرقاً بينها وبين العلة العقلية لان العقلية موجبة  
لوجود ملولها كالسكر للانكسار وسائر الافعال مع الانفعالات فانه حتى وجد  
الفعل القابل وانقضى المانع وجد الانفعال بخلاف الاسباب فانه لا يلزم من  
وجودها وجود مسمياتها وأما العلة الشرعية الكاملة فانها وإن كان يلزم من  
وجودها وجود ملولها سبباً مع أن السبب لا يلزم من وجوده وجود مسببه  
لكن لما كان تأثيرها ليس لذاتها بل بواسطة نصب الشارع لها ضفت لذلك

عن العلة العقلية فاشبهت السبب الذي حكمه أن يحصل عنده لا به فلذلك سميت سبباً \*  
 (ثانيها الشرط) وهو في اللغة العلامة ومنه قوله تعالى (فقد جاء أشراطها)  
 أي علاماتها وفي الشرع ما يلزم من عدمه المدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا  
 عدم لذاته وذلك كالأحصان الذي هو شرط وجوب رجم الزاني فإن وجوب  
 الرجم ينتفي بانتفاء الحصان فلا يرجم إلا حصن وكالحول الذي هو شرط وجوب  
 الزكاة ينتفي وجوبها لا انتفائه فلا تجب إلا بعد تمام الحول . ثم إن الشرط إن أدخل  
 عدمه بحكمة السبب فهو شرط السبب وذلك كالقدرة على تسليم المبيع فإن تلك  
 القدرة شرط لصحة البيع الذي هو سبب ثبوت المالك المشتعل على مصلحة وهو  
 حاجة الاتباع لعله الانتفاع بالمبيع وهي متوقفة على القدرة على التسليم فكان  
 عدمه مخلاً بحكمة المصلحة التي شرع لها البيع وإن استلزم عدم الشرط حكمة  
 تقتضي قبض الحكم فهو شرط الحكم كالطهارة للصلاة فإن عدم الطهارة حال  
 التذرة عليها مع الاتيان بالصلاة يقتضي قبض حكمة الصلاة وهو العقاب فإنه  
 قبض وصول الثواب . وأعلم أن الشرط منحصر في أربعة أنواع (الأول) علقى  
 كالحياة للعلم فإنه إذا انتفت الحياة انتفى العلم ولا يلزم من وجودها وجوده (الثاني)  
 شرعى كالطهارة للصلاة (الثالث) لغوى كعبدى حر إن قت . وهذا النوع كالسبب  
 فإنه يلزم من وجود القيام وجود العتق ومن عدم القيام عدم العتق المعلق عليه  
 (الرابع) مادي كالغذاء للحيوان إذ العادة الغالبة أنه يلزم من انتفاء الغذاء انتفاء  
 الحياة ومن وجوده وجودها إذ لا يتغذى إلا على فلي هذا يكون الشرط  
 المادي مطرداً منعكساً كالشرط اللغوى ويكونان من قبيل الأسباب لا من  
 قبيل الشروط وما جعل قيداً لشيء في معنى كالشرط في العقد فالأصح أنه  
 كالشرط الشرعى وقيل كاللغوى واللغوى أغلب استعماله في السببية العقلية كقولك  
 إذا طلعت الشمس فالعالم مضي وفي الشرعية كقوله تعالى (وإن كنتم جنابا طهروا)  
 واستعمل اللغوى لئلا في شرط لم يبق للسبب شرط سواء نحو أن تأتي أكرمك  
 فإن الاتيان شرط لم يبق للأكرام سواء لأنه إذا دخل الشرط اللغوى عليه علم  
 أن أسباب الأكرام حاصلة لكن متوقفة على حصول الاتيان \*  
 (رابعها المانع) وهو ما يلزم من وجوده المدم ولا يلزم من عدمه وجود

ولا عدم لذاته فهو عكس الشرط وهو أما للحكم كالأبوة في القصاص مع القتل العمد ويعرف بأنه وصف وجودي ظاهر منضبط مستلزم لحكمة تقضي قبيض حكم السبب مع بقاء حكم المسبب وأما لسبب الحكم كالدين للزكاة مع ملك نصاب ويعرف بأنه وصف بخلي وجوده بحكم السبب ونصب العلة والسبب والشرط والمانع لتفيد ما اقتضته من الأحكام حكم شرعي فجعل الزنا سببا لوجوب الحد حكم شرعي وهكذا يقال في نظائره \*

(تنبيه) أعلم أن ما ذكرناه هنا من انقسام خطاب الوضع الى الأنواع الأربعة إنما هو تقسيم لسكلياته وبقي له أقسام جزئية تعد كالأواحق له واليك بيانها \*

(أحدها الصحة) وعرفها الفقهاء بأنها وقوع الفعل كافيا في سقوط القضاء كالصلاة الواقعة بشروطها وأركانها مع اشتقاء موانعها فإذا وقعت كذلك سقط الطلب بقضائها وقال المتكلمون الصحة موافقة الأمر فكل من أمر بمبادأة فوافق الأمر فعملها كان قد أتى بها صحيحة وإن احتل شرط من شروطها أو وجد مانع وهذا أعم من قول الفقهاء لأن كل صحة فهي موافقة الأمر عند المتكلمين وليس كل موافقة الأمر صحة عند الفقهاء فصلاة المحدث وهو يظن الطهارة صحيحة على قول المتكلمين دون الفقهاء والقضاء واجب على القولين ومن هنا تعلم أن الخلاف بينهما لفظي لا حقيقي والبطالان يقابل الصحة على الرأيين فعمل قول الفقهاء البطلان هو وقوع الفعل غير كاف في سقوط القضاء وعلى قول المتكلمين هو مخالفة الأمر وأما الصحة في المعاملات فكقد البيع والرهن والنكاح ونحوها فهي ترتب أحكامها المتصودة بها عليها قال الآمدي ولا بأس بتفسير الصحة في العبادات بهذا ومعناه أن مقصود العبادة إقامة رسم التصديق وبرائة ذمة العبد منها فإذا أفادت ذلك كان هو معنى أنها كافية في سقوط القضاء فتكون صحيحة والبطالان والفساد مترادفان عند أصحابنا والجمهور فيقال صحيح وقامد كما يقال صحيح وباطل وأثبت أبو حنيفة قسما متوسطا بين الصحيح والباطل سماه الفاسد وقال هو ما كان معروفا بصله دون وصفه على أن أصحاب أحد وأصحاب الشافعي فرقوا بين الفاسد والباطل في الفقه في مسائل كثيرة

وقال في شرح التحرير لعلاء الدين على المرداوي غالب المسائل التي حكموا عليها بالفساد هي ما إذا كان مختلفاً فيها بين العلماء والتي حكموا عليها بالبطلان هي ما إذا كان مجعماً على بطلانها أو الخلاف فيها شاذ قال ثم وجدت بعض أصحابنا قال الفاسد من التسكاح ما يسوغ فيه الاجتهاد والباطل ما كان مجعماً على بطلانه هذا كلامه \*

( ثانياً الاداء ) وهو فعل المأمور به في وقته المقدر له شرماً كفعل المغرب ما بين غروب الشمس وغروب الشفق ويدخل في ذلك ما كان مضيقاً كالصوم وموسماً محدوداً كوقت الصلوات أو غير محدود كاللحج فان وقته العمر وتحديد به بالوقت ضروري ليس كتحديد أوقات الصلوات \*

( ثالثاً الاعادة ) وهي فعل المأمور به في وقته المقدر له شرماً للحلل في الاول سواء كان الحلل في الاجزاء كمن صلى بدون شرط أو ركن أو في السكال كمن صلى منفرداً فيعيدها جماعة في الوقت هكذا قال الاصوليون وقال موفق الدين المقدسي في الروضة الاعادة فعل الشيء مرة بعد أخرى وهذا التعريف أوفق من الاول وهو اقل لقول الاصحاب من صلى ثم حضر جماعة سن له أن يعيدها معهم إلا المنوب على خلاف هذا ويشمل قولهم من صلى ما إذا صلى الاولي منفرداً أو في جماعة فاقبوا الاعادة مع عدم الحلل في الاولي وفي مذهب مالك لا تختص الاعادة بالوقت بل هي فيه لاستدراك المندوبات وبعد الوقت لاستدراك الواجبات \*

( رابعاً القضاء ) وهو فعل المأمور به خارج الوقت أي بعد خروجه لقوات الفعل فيه لعذر أو غيره بأن أخر المأمور به عمداً حتى خرج وقته ثم فعله والاحسن من هذا أن يقال في تعريف القضاء انه إيقاع العبادة خارج وقتها الذي عينه الشرع لمصلحة فيه \*

( قائدة ) العبادة قد توصف بالاداء والقضاء كالصلوات الخمس وقد لا توصف بها كالزواجر لعدم تقدير وقتها وقد توصف بالاداء وحده كالجمعة والعيد وعدم القضاء فيها للتوقيف أو الاجماع لا لامتناع عقلاً ولا شرماً \*

( الاجزاء ) يختص بالعبادة سواء كانت واجبة أو مستحبة وقال المشككون



أجزاء العبادة كقائمتها في سقوط التعبد والقول مثل الصحة فلا يفارقها في اثبات ولا نفي فإذا وجد أحدهما وجد الآخر وإذا انقضى انتهى . والنفوذ تصرف لا يقدر فاعله على رفته كالنفوذ اللازمة من البيع والاجارة والوقف وغيرها إذا اجتمعت شروطها واتفقت موافقها \*

(خامسة الزعامة والرخصة) الزعامة لغة القصد المأوود وشروطها الحكم الثابت بدليل شرعي خال عن معارضة راجح فقولنا الحكم الثابت بدليل شرعي يقتضون الواجب والمندوب ونحوه الحرام او كراهة المكروه فالزعامة واقعة في جميع هذه الاحكام ولهذا قال أصحابنا ان سجدة ص هل هي من عزائم السجود أو لا مع ان سجدة القرآن كلها عندهم نذبة وقولنا بدليل شرعي احتراز عما ثبت بدليل عقلي فان ذلك لا يستعمل فيه الزعامة والرخصة وقولنا خال من معارضة راجح احتراز عما ثبت بدليل شرعي لكن لذلك الدليل معارضة مساو او راجح كتحريم الميتة عند عدم الخصة هو زعامة لانه حكم ثابت بدليل خلا عن معارضة فاذا وجدت الخصة حصل المعارض لدليل التحريم وهو راجح عليه حفظا للنفس فجاز الاكل وحصلت الرخصة . والرخصة لغة السهولة وشرعا ما ثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح وقال الصنفان في شرح مختصر الطوفي أجود ما يقال في الرخصة ثبوت حكم لحالة تقتضيه مخالفة مقتضى دليل يسمو وذكر ابن محمد ان هذا الحد في مقعنه : ومن الرخصة ما هو واجب كالزكاة للميتة المضطر وجوبه على الصحيح الذي عليه الاكثر ومنها ما هو مندوب كفصر المسافر الصلاة إذا اجتمعت الشروط واتفقت المواضع ومنها ما هو مباح كالجم بين الصلاتين في غير عرفة ومزدلفة وكذا بيع العرايا وهنا أربع تقييدات \*

(التنبيه الاول) ان الزعامة والرخصة وصفان للحكم لا للفعل فكأن الزعامة بمعنى التأكيد في طلب الشيء وتكون الرخصة بمعنى الترخيص ومنه حديث فاقبلوا رخصة الله . وقول أم عطية نوبنا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا \*

(التنبيه الثاني) اختلاف في الزعامة والرخصة أيهما أفضل فقيل في مثل كل الميتة الاجابة أفضل حفظا للنفس واستيفاء لحق الله فيها وقيل الامتناع أفضل وقد نص أحمد في رواية جعفر بن محمد في الاسير يخير بين القتل وشرب

الحجر فقال ان صبر فله الشرف وان لم يصبر فله الرخصة . وقال القاضي أبو يعلى في أحكام القرآن الانضل أن لا يعطى التقية ولا يظهر الكفر حتى يقتل واحتج بقصة عمار وخبيب بن عدى حيث لم يعط أهل مكة التقية حتى قتل فكان عند المسلمين افضل من عمار . قال نجم الدين سليمان الطوفي في شرح مختصره في الاصول عقيب ان نقل كلام القاضي قلت العجب من أصحابنا يرجعون الاخذ بالرخصة في الفطر وقصر الصلاة في السفر مع يسارة الخطب فيما يرجعون العزيمة فيما يأتي علي النفس كالإكراه على الكفر وشرب الخمر فاما ان يرجعوا الرخصة مطلقاً والعزيمة مطلقاً أما الفرق فلا يظهر له كبير فائدة \*

(التنبيه الثالث) قد يكون سبب الرخصة اختيارياً كالسفر واضطرارياً كالإغصاص بالقمعة للمسيح لشرب الخمر فليعلم هذا الاصل وما قبله لكثرة منافع هذه المباحث في كتب الفقه \*

(التنبيه الرابع) قد يشتمل الفعل الواحد على الوصف بالرخصة من جهة وبالعزيمة من جهة ثانية وذلك فيما اذا تعلق بفعل المكلف حقان فكل تخفيف تعلق بحق الله تعالى وبحق العبد فهو بالإضافة الى حق الله تعالى عزيمة وبالإضافة الى حق المكلف رخصة فاليتيم مثلاً وحصة من حيث إن الله تعالى يسر على المكلف وسهل عليه وسامحه في أداء العبادة مع الحدث المانع ولم يشق عليه بطلب الماء حيث يتعذر أو يشق ولم يأمره بإعادة الصلاة اذا صلاها باليتيم وهو أيضاً عزيمة بالنسبة الى حق الله تعالى حيث لا بد من الاثبات به لتقدير عليه وقس عليه نظائره \*

### فصل في اللغات

من عادة الاصوليين التعرض لمباحث اللغات في كتبهم وذلك لان هذه المباحث هي كالدخل الى أصول الفقه من جهة انه أحد مفردات مادته وهي الكلام والعربية وتصور الاحكام الشرعية وذلك أن لمباحث اللغات مدخلا كبيراً لمن يريد دخول ابواب الفقه والاطلاع على حقائقها فاصول الفقه متوقفة على معرفة اللغة لورود الكتاب والسنة بها للذين هما أصول الفقه وادلتهم فمن

لا يعرف اللغة لا يمكنه استخراج الاحكام من الكتاب والسنة اذا علمت هذا فاعلم ان اللغة انما هي الالفاظ الدالة على المعاني النفسية يعني ان المتكلم يتصور في نفسه نسبة شئ لشيء بعد تصور مفردات مركب يدل على النسبة بينهما كما يتصور العلم ثم يتصور نفعه ثم يضم إلى ذلك نسبة الموضوع إلى المحمول أو نسبة المسند إلى المسند إليه ثم يعبر عن تلك النسبة بلسانه فيقول العلم نافع فتلك الالفاظ الدالة على هذا المعنى هي اللغة وأنت خير بان التصور لا يختلف حتى يقال له تصور هندي أو عربي أو فارسي وإنما الذي يختلف ويسمى بأسماء هو اللفظ المعبر به عما في الضمير والتصور وسبب ذلك الاختلاف إنما هو اختلاف أمزجة الاسنة وعلّة اختلاف أمزجة الاسنة وسببه اختلاف الاهوية وطبائع الامكنة فاذا غلب البرد مثلاً على مكان برد هواؤه وطبع البرد التكتيف والتثقل لان العنصرين الباردين وهما الماء والارض ثقيلان كشيغان والماء أشدهما برداً والارض أشدهما كثافة فيغلب الثقل على السهولة أهل ذلك القطر فيثقل النطق على السهولة ثم يضعون الالفاظ المخصوصة للمعاني المخصوصة فيجئ النطق بها ثقيلًا كالجمي والتركى وغيرهما وإذا غلب الحر على مكان سخن هواؤه وطبع الحرارة التجفيف والتحلل والتلطف فتقلب الحفّة على أسنة أهل ذلك المكان فيخف النطق على السهولة ثم يضعون الالفاظ المخصوصة للمعاني المخصوصة فيجئ النطق بها خفيفاً سمحاً سهلاً كاللغة العربية فلهذا كانت أفصح اللغات وأحسنها وأشرفها وحصل الإعجاز والتجدي بكلام الله تعالى النازل بها دون كلامه النازل بشيرها مع انه قد كان في قدوة الله سبحانه أن يعجز أهل كل لسان بما نزل من كلامه بذلك اللسان وقد أشار إلي هذا المتقدمون من الأطباء في فلسفة الطب واعلم أن المختار ان اللغة بعضها حاصل بالتوقيف والتعليم وبعضها حاصل بالاصطلاح وقوله تعالى (وعلم آدم الاسماء كلها) معناه والله اعلم أنه علمه ما احتاج منها بدليل قوله تعالى (ثم عرضهم على الملائكة فقال انبئوني باسماء هؤلاء) وهو إشارة الى مسمى محسوس وهذا يقتضى انه كان ثم اشيء محسوسة علم الله تعالى آدم أي الهمة أسماؤها ولم يلمها بالملائكة وهذا لا يقتضى أن يكون آدم تعلم جميع لغات البشر من عهده الى آخر الدوران وتنقسم اللغة الى أسماء الاعلام كزيد وخالد وإلى أسماء الصفات كمال وقادر وهذه لا تثبت

بالقياس اتفاقا وإلى أسماء الاجناس والانواع التي وضعت لمعان في مسمياتها تدور معها وجود أو عدمها وهذا النوع من اللغة يصح القياس عليه وذلك كالخمر فان اسمه يدور مع التخثير وجودا أو عدما فانه يصح إطلاق اسمه على كل ما خمر العقل قياساً بعلامة الخمر فصحبتهم الجامع بين شيئين جاز تسمية الفرع باسم الاصل قياساً ومن هنا أخذ الفقهاء أصلاً فرعوا عليه فروطاً منها ان اللاتط يحدد قياساً على الزاني بمجامع الايلاج المحرم وشارب النبيذ يحدد قياساً على شارب الخمر بمجامع السكر والتخثير ونباش القبور يحدد قياساً على سارق أموال الاحياء بمجامع أخذ المال خفية عند من يقول بذلك وهذا كله مبني على قاعدة اثبات اللغة بالقياس ولذين قالوا لا قياس في اللغة كبعض الحنفية قالوا لاحد في ذلك \*

(قائدة) أولع كثير من أهل عصرنا بسؤال حاصله ان من تقدم على نبينا محمد ﷺ من الانبياء المرسلين انما كان مبعوثاً لقومه خاصة فلذلك بعث بلسانهم ونبينا محمد ﷺ مبعوث لجميع الخلق فلم لم يبعث بجميع الالسنه ولم يبعث بالالسان بعضهم وهم العرب والجواب انه لو بعث بلسان جميعهم وأنزل القرآن عليه كذلك لكان كلاماً خارجاً عن المهود ويعد بل يستحيل أن ترد كل كلمة من القرآن مكررة بكل الالسنه مع انها لا تنضب وتتجدد مع تجدد الازمان كما تجددت اللغة الفرنسية والانكليزية وغيرها واذا كان الامر كذلك تعين البعض وكان لسان العرب أحق لانه أوسع وأفصح ولانه لسان الخطابين وان كان الحكم عليهم وعلى غيرهم أيضاً فان الدول من قبل وإلى عهدنا اصطلاحوا على جعل اللغة الرسمية فيما بينهم لغة واحدة ليسهل التخاطب بها فيما بينهم واختاروا أن تكون أحف من غيرها على لسانهم كما جعل دول زمنا اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية فيما بينهم وكل دولة حكمت ذات السن مختلفة تجعل لغتها رسمية فيما بينهم وهذا قانون طبيعي في العمران ولما بعث الله محمداً ﷺ إلى جميع الامم على اختلاف السننهم اقتضت حكمته أن يعلم الخلق ذلك اتقانوا الطبعي فانزل كتابه بلغة نبيه التي هي أنصح اللغات وأوسعها وأدخلها في الاعجاز ليجعل اللغة العربية لغة رسمية لجميع الامم التي أوجب عليها الايمان بذلك الذي الكريم وليحصل الوفاق لامة محمد ﷺ في اللسان كما وجب عليهم الوفاق في القلوب وفي التوحيد وفي جميع

المعتدات فليعلم ذلك والله الموفق \*

﴿فصل﴾ أعلم أن الاسماء على أربعة أضرب وضعية وعرفية وشرعية  
وبجاز مطلق فالماوضعية فهي الثابتة بالوضع وهو تخصيص الواضع لفظاً باسم  
بحيث إذا أطلق ذلك اللفظ فهم منه ذلك المسمى كما أنه متى أطلق لفظ الاسد  
فهم منه حد الحيوان الخاص المفترس والعرفي ما خص عرفاً ببعض مسمياته التي  
وضع لها في أصل اللغة عند ابتداء وضعها كلفظ الدابة الذي هو في أصل الوضع  
لكل مادب لاشتقاقه من الديدب ثم خص في عرف الاستعمال بذوات الأربع وإن  
كان باعتبار الأصل يتناول الطائر لوجود الديدب منه ومنه ماشاء أي أشهر  
استعماله في غير ماوضع له في الأصل كالغائط فهو في أصل الوضع اسم للغائط أي  
المنخفض من الأرض ثم أشهر استعماله عرفاً في الخارج المستقذر من الإنسان  
وكالأروية التي هي في الأصل اسم للبعير الذي يستقي عليه ثم أشهر استعمالها في الزيادة  
التي هي وعاء الماء وهذا اللفظ العرفي هو بجاز بالنسبة إلى الوضعي الذي هو  
الموضوع الأول وحقيقة فيما خص به في العرف لاشتهاره فيه والشرعية ما نقله  
الشرع أي خرج بها الشارع عن وضع أهل اللغة ثم وضعها بإزاء معنى شرعي  
كالصلاة والصيام وقيل أن الشارع أبقى في الصلاة معنى الدعاء ثم ضم إليه شروطاً  
كالوضوء والوقت والسترة وغير ذلك وهذه الألفاظ عند إطلاقها تصرف إلى  
معناها الشرعية لأن الشارع مبين للشرع لاللغة وكذا في كلام الفقهاء ومتى ورد  
اللفظ وجب حمل على الحقيقة في باب لغة أو شرطاً أو عرفاً ولا يحمل على المجاز إلا  
بدليل يمنع حمل على الحقيقة من معارض قاطع أو عرف مشهور كمن قال وأيت  
راوية فإن إرادة الزادة منه ظاهرة بالعرف المشهور (وأما) المجاز المطلق فهو اللفظ  
المستعمل في غير موضوع أول على وجه يصح فاللفظ المستعمل جنس يعم الحقيقة  
والمجاز وفي غير موضوع أول فصل مخرج للحقيقة وذلك كاستعمال لفظ الاسد  
في الرجل الشجاع فإنه غير موضوع للاسد الأول إذ موضوعه الأول هو السبع  
وقولنا على وجه يصح نريد به شرط المجاز وهو أنه لا بد له من علاقة مع قرينة  
مانعة من إرادة المعنى الحقيقي والسلاقة - بكسر العين - هي ما ينتقل للذهن بواسطته  
عن المجاز إلى الحقيقة وذلك كالشجاعة التي ينتقل للذهن بواسطتها عن الرجل

الشجاع اذا أطلقنا عليه لفظ أسد الى السبع المقترس اذلولاهذه العلاقة وهي صفة الشجاعة لما صح التجوز ولما تمثّل الذهن الى السبع المقترس عند اطلاق لفظ الاسد على الرجل الشجاع ولي كان لفظ الاسد عليه علمية او تمجّلا والمعتبر في العلاقة أن تكون ظاهرة يسرع الفهم اليها عند اطلاق لفظ المجاز حرصاً على سرعة التفاهم وحذراً من ابطائه لان ذلك عكس مقصود الواضع والمتجوز والمحاطين فيما بينهم كاطلاق لفظ الاسد على الشجاع مجامع الشجاعة وهي صفة ظاهرة لا كاطلاق لفظ الاسد على الحيوان الابخر لختفاء صفة البخر في الاسد فانه لا يكاد يعلمها فيه إلا القليل من الناس بخلاف الشجاعة فانه لا يحجبها إلا القليل النادر . واعلم ان للمجاز علاقات كثيرة وهي وان كان استيفاء الكلام عليها محله دلم البيان وذلك العلم مشهور بين أهل العلم في زماننا أكثر من شهرة علم الاصول الا اننا لا بد لنا من ذكر جمل منها لاستدعاء المقام لها فنقول يتجوز بالسبب عن المسبب نحو قول القائل فعلت هذا لأبوما في ضميرك أى أعرفه تجوز بالابتلاء عن العرفان لان الابتلاء سببه اذ من ابتلى شيئاً عرفه \*

وأصناف السبب أربعة قابلي وصوري وفاعلي وغائي وكل واحد منهما يتجوز

به عن سببه \*

(مثال الاول) وهو تسمية الشيء باسم قابله قولهم سال الوادي والاصل سال الماء في الوادي لكن لما كان الوادي سبباً قابلاً لسيلان الماء فيه صار الماء من حيث القابلية كالسبب له فوضع الوادي موضعه (ومثال الثاني) وهو تسمية الشيء باسم صورته هذه صورة الامر والحال أى حقيقته (ومثال الثالث) وهو تسمية الشيء باسم فاعله حقيقة أو ظناً قولهم في الكتاب الجامع لنوع علمه هو شيخ جالس على الكرسي أو علي الرف لان الشيخ أعنى المصنف هو فاعل الكتاب (وقولهم) لعلر سبأ لان السبأ فاعل مجازي للمطر بدليل اسناد الفعل اليها في قولهم أمطرت السماء (ومثال الرابع) وهو تسمية الشيء باسم غايته تسمية الغيب خراً أو العقد نسكاحاً لانه غايته ويؤول اليه \*

(القسم الثاني) التجوز بالعلمة عن المعلوم كالتجوز بلفظ الارادة عن المراد لانها علمة كقوله تعالى (ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله) أى يفرقون بدليل

انه قوبل بقوله عز وجل (والذين آمنوا بالله ورسوله ولم يفرقوا) ولم يقل ولم يربدوا  
أن يفرقوا وكذلك قول القائل رأيت الله في كل شيء لان الله سبحانه وتعالى  
هو موجود كل شيء وعلمه فاطلق لفظه عليه ومعناه رأيت كل شيء فاستدلكت به  
على وجود الله سبحانه لظهور آثار القدرة والآلية فيه فدل عليه سبحانه دلالة  
العلمة على معلولها والمفعول على قاعله \*

(القسم الثالث) التجوز باللازم عن الملزوم كتسمية السقف جداراً لان  
الجدار لازم له وتسمية الانسان حيواناً لان الحيوان لازم له \*  
(القسم الرابع) التجوز بلفظ الاثر عن المؤثر كتسميتهم ملك الموت موتاً  
لان الموت أثر له وقول الشاعر يصف ظبية (فانما هي إقبال وإدبار) لان  
الإقبال والإدبار من أفعالها وهي آثار لها وكذلك قولهم زيد عدل أو صوم أو  
كرم أو خير أو بر وكقولهم الطريق جور أي مائل فهو وصف للطريق فينزل  
منزلة الأثر وزيد عدل ونحوه سمي باسم فعل من أفعاله \*

(القسم الخامس) التجوز بلفظ الحل عن الحال فيه كتسمية المال كيبساً في  
قولهم هات الكيس والمراد المال الذي فيه لانه حال في الكيس وكذلك  
تسمية الخمر كاساً أو زجاجة والطعام مائدة أو خواناً والميت جنازة والمكتوب  
ورقة كتاباً وبطاقة لان هذه الأشياء حالة في الحال المذكورة فهذه خمسة  
أقسام وإذا قابلتها بعكسها حصل لك خمسة أقسام أخرى واليك بيانها .

(السادس) التجوز بلفظ المسبب عن السبب كقوله تعالى (ولأنكم كلوا أموالكم  
بينكم بالباطل) أي لأنكم أخذوها فتجوز بالآكل عن الأخذ لانه مسبب عن الأخذ  
إذا الانسان يأخذ شيئاً كل \*

(السابع) التجوز بلفظ المعلوم عن العلمة كالتجوز بلفظ المراد عن الإرادة  
كقوله تعالى (إذا قضى أمراً) أي إذا أراد أن يقضي فالقضاء معلول الإرادة فتجوز  
به عنها وكقوله تعالى (وإذا حكمت فاحكم) أي إذا أردت أن تحكم \*

(الثامن) التجوز بالملزوم عن اللازم كتسمية العلم حياة لانه ملزوم للحياة  
إذا الحياة شرط للعلم والمشروط ملزوم للشرط فكذلك التجوز بكل مشروط عن  
شرطه هو تجوز بالملزوم عن اللازم له \*

(الماشر) التجوز بلفظ المؤثر عن الاثر كقول الله «رأيت الله وما أرى في الوجود إلا الله» يريد آثاره الدالة عليه في العالم وكقواهم في الامر المهم وغيره هذه ارادة الله أى مراده فاطلق لفظ الارادة على المراد اطلاقاً لاسم المؤثر على الاثر لان الارادة مؤثرة في المراد \*

(الماشر) التجوز بلفظ الحال عن المحل كتسمية الكيس مالا والكاس خراً والمائدة طعاماً والنجاة ميئاً والورقة مكتوباً فهذه الخمسة عكس التى قبلها وها صار الكل عشرة \*

(الحادي عشر) تسمية الشئ باعتبار وصف زائل أى كان به وزال عنه كاطلاق العبد على العتيق باعتبار وصف العبودية الذي كان قائماً به فزال عنه وكذا تسمية الحجر عصيراً والعصير عنباً باعتبار ما كان \*

(الثاني عشر) تسمية الشئ باعتبار وصف يؤول ويصير اليه كاطلاق الخمر على العصير في قوله تعالى حكاية (إني أراني أعصر خمراً) وإنما كان يعصر عنباً فيحصل منه عصير لكن لما كان العصير يؤول الى وصف الخمر به أطلق عليه لفظ الخمر \*

(الثالث عشر) اطلاق ما بالقوة على ما بالفعل كتسمية الخمر في الدن مسكراً الآن فيه قوة الاسكار وتسمية النطفة انساناً لان الانسان فيه بالقوة أى قابل لصيرورته انساناً \*

(الرابع عشر) عكس الذي قبله وهو اطلاق ما بالفعل على ما بالقوة كتسمية الانسان الحقيق نطفة أو ماء مهينا وهو أيضاً من باب التسمية باعتبار وصف زائل \*

(الخامس عشر) التجوز بالزيادة كقوله تعالى (ليس كمثل شئ) أى ليس مثله والكاف زائدة على رأى من ذهب الى هذا والتحقيق ان لزيادة في الآية وأن المعنى لو فرضنا ان له مثلاً فليس مثله مثل فانتفت الماثلة عنه تعالى بطريق الاولوية لان انتفاء مثل المثل بوجوب انتفاء المثل والمثال الجيد ان يقال ليس كزيد انساناً \*

(السادس عشر) التجوز بالنقص كقوله تعالى حكاية وأسأل القرية أي أهل القرية (وأشربوا في قلوبهم العجل) أى حب العجل (فلنكن الذي



لثنتي فيه ) أي في حبه \*

( السابع عشر ) تسمية الشيء باسم ما يشابهه وهو المسمى بالاستعارة بالاختار كقولك رأيت أسداً في الحمام تريد رجلاً شجاعاً وكلت حماراً تريد به رجلاً بليداً وهذا النوع يحتاج إلى شرح ويان ومحلّه كتب البيان واستيفاه بحته هنا يخرجنا عن المقصود \*

( الثامن عشر ) تسمية الشيء باسم ضده كقوله تعالى ( وجزاء سيئة سيئة مثلها ) ( فمن أعدى عليكم فاعتدوا عليه ) حيث سمي الجزء سيئة وعدوانا ويجوز أن يجعل من باب المجاز للشابهة لأن جزء السيئة يشبهها في صورة الفعل وفي كونها تسوء من وصلت إليه وكذلك جزء العدوان ويجوز أن يكون هذا من باب التجوز بلفظ السبب عن المسبب حيث يسمى عقوبة السيئة والاعتداء سيئة واعتداء لأن العقوبة مسببة عن السبب والاعتداء \*

( التاسع عشر ) تسمية الجزء باسم الكل كإطلاق لفظ العام والمراد الخاص كقوله تعالى ( الذين قال لهم الناس ) والمراد واحد معين وقولنا قام الرجال والمراد بعضهم ورأيت زيدا وإنما رأيت بعضه \*

( العشرون ) عكس ذلك كتسمية الكل باسم الجزء كقولهم للزنجي أسود وإن كان الأسود إنما هو جزؤه وهو أكثره فإطلاق الأسود على نجيته وإن كان أسنانه وأخصه أسودين لكن هذا المثال ليس بحيد وإن ذكره صاحب المحصول والمثال الحيد قوله ﷺ « المسلمون تسكافاً دماؤهم » وم يدعى من سوام فسمى المسلمين باسم جزئه يسير منهم وهو اليد إشارة إلى أنه ينبغي لهم أن يكونوا في الأثقال والاجتماع كيد واحدة \*

( الحادي والعشرون ) إطلاق اللفظ المشتق بعد زوال المشتق منه كقولنا للإنسان بعد فراغه من الضرب ضارب وهذا محل خلاف \*

( الثاني والعشرون ) المجاز بالمجاورة كتسمية مزادة الماء راوية \*

( الثالث والعشرون ) المجاز العرفي كاستعمال الدابة في الحمار ونحوه \*

( الرابع والعشرون ) تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسرهما كتسمية المعلوم علماً والقدرور قدرة كقوله تعالى ( ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء )

أى معلومه وقولهم رأينا قدرة الله أى مقدوره وقد يتجاوز بلفظ المعلوم عن العلم والمقدور عن القدرة عكس الاول كما لو حلف حائف بمعلوم الله ومقدوره وأراد العلم والقدرة جاز وانعدت يمينه (واعلم) أن وجوه المجاز أكثر مما ذكرناه هنا وكلها ناشئة عن تعدد أصناف العلاقة الرابطة بين محل المجاز والحقيقة فكل مسمين بينهما علاقة رابطة جاز التجوز باسم أحدهما عن الآخر سواء نقل ذلك التجوز الخاص عن العرب أو لم ينقل كما هو الاصح عند البلغاء نعم يتفاوت المجاز قوة وضعفاً بحسب تفاوت ربط العلاقة بين الحقيقة والمجاز وذلك التفاوت قد يكون بدرجة واحدة كما ذكر في الراوية بالنسبة الى الجمل وقد يكون بدرجتين كقول الشاعر \*

إذا نزل السماء بارض قوم \* وعيناه وإن كانوا غضابا

فيه مجاز أفرادى من جهة انه سمي الفيت سماء لحصوله عن الماء النازل من السحاب ، المجاوز للسماء وهو العلو ومجاز استنادى وهو وصفه العشب بالزول لحصوله عن الماء المتصف بالزول من النهم الى غير ذلك مما لا يحفى على المتأمل وينبى لمن حاول علم الشريعة النظر والارتياض في هذه الانواع المجازية ليعرف مواقع الفاظ الكتاب والسنة وقد صنف فيه العلماء كتباً كثيرة كالإيجاز في المجاز للحافظ ابن القيم وانعجاز القرآن للخطابي وللمامى ولابن سراقه ولابى بكر الباقلاوى ولعبد القاهر الجرجاني وللغفر الرازى ولابن أبى الاصبع واسمه البرهان وغير ذلك مما يطول ذكره وقال نجم الدين سليمان الطوفي كتاب المجاز لاشيخ عز الدين ابن عبد السلام أجود ما رأيت في هذا الفن ولقد أحسن فيه غاية الاحسان وضمنه من ذلك التسكت البديعة والفرائد الحسان فجزا الله وسائر العلماء عما أفادوا به جزيل الاحسان انتهى \* وحكى السيوطي في الاتقان انه لخص هذا الكتاب وضم اليه زيادات كثيرة وسمى ملخصه مجاز الفرسان الى مجاز القرآن ثم لخصه أيضاً في كتابه الاتقان وللطوفي كتاب فواصل الآيات وأقرب ما ذكر تناولاً ووجوداً كتاب الإيجاز في المجاز لابن القيم فانه الصالة المنشودة وقد طبع في مصر فسهل تناوله وجنى جنته لمتناوله دان فجزاه الله خيراً \*

(تنبيه) اختلف العلماء في وقوع المجاز في القرآن فذهب الجمهور إلى وقوعه

فيه وأنكره جماعة منهم الظاهرية وابن القاص من الشافعية وابن خوزر منداد من المالكية واستدلوا لمذهبهم بأن المجاز أخو الكذب والقرآن منزّه عنه وأن المتكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وذلك محال على الله تعالى ورد عليهم المثبتون بأنه لو سقط المجاز من القرآن لسقط منه شطر الحسن فقد اتفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة ولو وجب خلو القرآن من المجاز وجب خلوه من الحذف والتوكيد وتثنية القصص وغيرها ومن منع أن في القرآن مجازاً من أصحاب أحمد أبو الحسن الحرزي وابن حامد وأبو الفضل التميمي ابن أبي الحسن التميمي وللإمام أحمد ابن تيمية بحث طويل في الحقيقة والمجاز في كتاب الإيمان تنبئ مراجعته وقوله هنا يخرجنا عن المقصود وبكل حال فالسألة ليست بذی بال إذا همر هذا فاعلم أن الحقيقة تعرف بمبادرتها إلى الفهم بدون قرينة وبأن يكون اللفظ مما يصح الاشتقاق منه والتصرف إلى الماضي والمستقبل واسم الفاعل والمفعول وبأن يكون أحد اللفظين يستعمل وحده من غير مقابل والآخر لا يستعمل إلا في المقابلة كالمسكر في حق الله تعالى فانه يصح أن يقال مكرز يدبعم ولا يصح ذلك في حق الله تعالى إلا مقابلة لمسكر الخلق نحو ومكروا ومكر الله وكقوله تعالى نسوا الله فنسيهم وتعرف أيضاً بأن استحالة نفي اللفظ يدل عليها اختلاف المجاز فانه يجوز فيه وذلك لانه يستحيل أن تهول للإنسان البليد ليس بانسان ويجوز أن تقول عنه ليس بمجراز وتعرف الحقيقة أيضاً بصحة الاستعارة من لفظها فلما صح استعارة لفظ الأسد للرجل الشجاع علم أن لفظ الأسد حقيقة في الحيوان المفترس مجاز في الرجل الشجاع واعلم أنه لا يلزم أن يكون لكل حقيقة مجاز عقلاً والصحيح أنه يلزم كل مجز أن تكون له حقيقة ولا تتوقف صحة المجاز على قل استعماله في محله عن العرب على الاظهر ا كتمناه بالملاقة المجرزة كما ينهنا سابقاً كما أن الاشتقاق والقياس الشرعي والنقوى لا يستلزم ذلك والحق أن أصل المجاز ثابت مطلقاً مفرداً ومرصفاً في عموم اللغة وخصوص القرآن وأنه ثابت أيضاً في المفرد والمركب على الاظهر فيه وذلك انك ترى العرب يستعملون لفظ الأسد في الشجاع وأنت خير بان الأسد لفظ مفرد دل على مسمى مفرد والشجاع كذلك فهذا يسمى مجازاً أفرادياً ومجازاً في المفردات والمجاز التركيبي هو الواقع في الالفاظ

المركبة نحو قول الشاعر \*

أشاب الصغير وافني الكبير      كر الفداء ومر العشي  
لفظ الزمان الذي هو مرور الليل والنهار حقيقة في مدلوله ولفظ الاشابة  
حقيقة في مدلوله أيضا وهو تبييض الشعر لتقص الحرارة الفريزية لضعفها بالكبر  
لكن اسناد الاشابة الى الزمان مجاز اذ المشيب للناس في الحقيقة هو الله تعالى  
فهذا مجاز في التركيب أي في إسناد الالفاظ بعضها الى بعض لاني نفس مدلولات  
الالفاظ وهكذا كل لفظ كان موضوعا في اللغة ليسند إلى لفظ آخر أسند إلى غير  
ذلك من الالفاظ فاسناده مجاز تركيبي وهذا النوع من المجاز يسميه علماء فن المعاني  
بالمجاز العقلي وحده عندهم إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأول  
وحاصل قوله بتأول أن ينصب للكلام قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد إلى  
ما هو له ثم اعلم أن التحقيق أن الخلاف ليس في جواز المجاز مطلقا ولا في وقوعه  
وإنه الخلاف في أن المنقول في هذا المجاز هل هو حكم عقلي أو لفظ وضئ وأنت  
إذا حققت ذلك وجدت الخلاف لفظيا وحيث انتهى تقسيم الكلام الى الحقيقة  
والمجاز فلتتسكلم على انقسامه من جهة ثانية هي أوسع مما نحن بصدده فنقول \*

لا يخفى أن الصوت عرض مسموع واللفظ صوت معتمد على مخرج من  
مخارج الحروف والكلمة لفظ. وضع لمعني مفرد وجمع الكلمة كلف مفيداً كان أو  
غير مفيد وهي جنس أنواعه ثلاثة اسم وفعل وحرف والكلام ما تضمن كلمتين  
بالاسناد وهو نسبة أحد الجزئين الى الآخر لاقادة المخاطب وشرطه الاقادة ولا  
يتألف إلا من اسمين نحو زيد قائم أو فعل واسم نحو قام زرد فالاولى جملة اسمية  
والثانية جملة فعلية ونحو قولك يا زيد وإن يقيم زيد أقم فملتان هذا ما اتفق  
ذكره من كليات مباحث العربية ومقدماتها وله محال مختصة به فلا نطيل به ولا  
بالمناشئة فيه ولنتفل الكلام فيه إلى مباحث شأنها أن تذكر في فن الاصول وان  
كان موضوعا لالفاظ فهي كأنها ذات وجهين من جهة العادة أصولية ومن جهة  
التحقيق لغوية فنقول \*

اعلم أن اللفظ إما أن يحتمل معنى واحداً فقط أو يحتمل أكثر من معنى  
واحد والاول النص والثاني إما أن يرجع في أحد معنييه أو معانيه وهو الظاهر

أو لا يرجح وهو المجلد \*

(الاول النص) وهو لغة الكشف والظهور ومنه نصت الصبية رأسها إذا رفعت وأظهرته واصطلاحاً ما أقاد نفسه من غير احتمال وذهب بعض العلماء إلى أن النص مادل على معنى قطعاً ولا يحتمل غيره قطعاً كاسماء الأعداد نحو أحد إثنين ثلاثة وهذا التعريف أشبه باللغة وهو مراد الامام احمد بقولهم نص عليه احمد أو هو منصوص احمد وقال الاصوليون هو مادل على معنى كيفما كان وهذا هو الغالب في كلام الفقهاء في الاستدلال حيث يقولون لنا النص والمعنى ودل النص على هذا الحكم وقضاء الشرع في النص أن لا يترك إلا بنسخ وقد يطلق على ما تطرق اليه احوال يعضده دليل لانه بذلك الاحتمال يصير كالظاهر والظاهر يطلق عليه لفظ النص ومثاله قوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) بكسر اللام وهو ظاهر في أن فرض الرجلين المسح مع احتمال الفصل فاحتمال الفصل مع الدليل الدال عليه يسمى نصاً لانه صار مساوياً للظاهر في المسح وراجحاً عليه حتى أنه يجوز لنا أن نقول ثبت غسل الرجلين بالنص ويطلق النص على الظاهر أيضاً لتلاقيهما في الاشتقاق إذ النص والظاهر مأخذهما من الارتفاع والظهور \*

(الثاني الظاهر) وهو في الحقيقة ونفس الامر شاخص المرتفع ومنه قيل لاشراف الارض ظواهر والظاهر خلاف الباطن وكما أن المرتفع من الاشخاص هو الظاهر الذي تتبادر اليه الابصار فكذلك المعنى المتبادر من اللفظ هو الظاهر الذي تتبادر اليه البصائر والانهاض وأما إطلاق الظاهر على اللفظ المحتمل أموراً هو في أحدها أرجح فهو اصطلاح لا حقيقة وإنما هو في استعمال الفقهاء ويعرفونه بأنه اللفظ المحتمل لمعنيين هو في أحدهما أرجح دلالة وحكمة انه لا يعدل عنه إلا بتأويل وهو صرف اللفظ عن ظاهره لدليل يصير به المرجوح راجحاً ومثال ذلك ليتضح المرام قوله ﷺ «الجار أحق بصقيبه» رواه البخاري والترمذي وصححه والصبغ القرب والملاصقة والمراد به الشفقة فهذا الحديث ظاهر في ثبوت الشفقة للجار الملاصق والمتقابل أيضاً مع احتمال أن المراد بالجار الشريك المخالط . أما حقيقة أو مجازاً لكن هذا الاحتمال ضعيف بالنسبة الى الظاهر فلنا نظراً الى قوله عليه الصلاة والسلام « إذا وقت الحدود وصرفت الطرق فلا شفقة »

رواه البخاري وأبو داود الترمذي وصححه صار هذا الحديث مقبولاً بذلك الاحتمال الضعيف في الحديث المتقدم حتى ترجحاً على ظاهره فقدمناهما وقتلنا لاشقة الا للشرىك المقام وحننا عليه الجار في الحديث الاول وهو حمل سائق في اللغة \* ثم إن الاحتمال المرجوح المقابل للراجح الظاهر قد يكون بعيداً عن الارادة وقد يكون قريباً منها وقد يكون متوسطاً بين الطرفين فالاحتمال البعيد يحتاج في حمل اللفظ عليه إلى دليل قوى لتجبر قوة الدليل ضد الاحتمال فيقويان على الاستيلاء على الظاهر والاحتمال القريب يكفيه في ذلك أدنى دليل والاحتمال المتوسط يكفيه دليل متوسط بين الدليين قوة وضعفاً وبالجملة فالغرض من دليل التأويل أن يكون بحيث إذا انضم إلى احتمال اللفظ المأول اعتضد احدهما بالآخر واستوليا على الظاهر وقدما عليه فإكان في احتمال اللفظ من ضعف جبر باعتبار قوة في الدليل وما كان فيه من قوة سوج بقدره من الدليل والمعتمد قبالة المعتدل فها يحصلان الغرض \* ثم إن هذا الدليل المرجح إما أن يكون قرينة أو ظاهراً أو قياساً فاما القرينة فاما أن تكون مصحلة أو منفصلة (فقال المتصلة) ما رواه صالح وحنبل عن أحمد قال قلت لابي حنبل في مسألة الهبة قلت إن الواهب ليس له الرجوع فيما وهب لقوله صلى الله عليه وسلم «العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه» وكان الشافعي يرى أن له الرجوع فقال ليس بمحرم على الكلب أن يعود في قيئه قال أحمد قلت له فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في صدر الحديث المذكور له ليس لنا مثل السوء فسكت الشافعي (ومثال القرينة) المنفصلة ما ذكره الفقهاء فيمن جاء من أهل الجهاد بمشرك فادعي أنه آمنه وأنكره المسلم فادعي أسره ففيه أقوال ثالثها القول قول من ظاهر الحال صدقه فلو كان الكافر أظهر قوة وبطشاً وشهامة من المسلم جعل ذلك قرينة في تقديم قوله مع أن قول المسلم لاسلامه وعدالته أرجح وقول الكافر مرجوح لكن القرينة المنفصلة عضدته حتى صار قوله أقوى من قول المسلم الراجح (وأما الظاهر) فمن أمثله قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة) فانه ظاهر في تحريم جلدتها دبح أو لم يدبح مع احتمال أن الجلد غير مراد بالعموم احتمالاً متردداً له من جهة أن اضافة التحريم إلى الميتة يقتضى تحريم الأكل والجلد غير مأكول يقتضى عدم تناول الجلد ومن جهة أن عموم

اللفظ قوي متناول لجميع أجزائها يقتضي تناول الجلد ثم نظرنا في قوله عليه السلام «إما أهاب دبع قد طهر» فهو عموم وظاهر بتناول إهاب الميتة فكان هذا الظاهر مقويا لاحتمال عدم إرادة جلد الميتة من الآية المذكورة في التحريم (ومثال) النص قوله عليه السلام في شاة ميعونة «الآن أخذتم إهابها قد بشتموه فانتقم به فقالوا إنها ميتة قال إنما حرم من الميتة أكلها» فهذا نص في طهارة جلد الميتة (ومثال) القياس إن تركه تعالى ذكره الاطعام في كفارة القتل ظاهر في عدم وجوبه إذ لو وجب لذكره كما ذكر التحريم والصيام هذا مع احتمال أن يكون واجبا مسكونا عنه يستخرجه المجتهدون ثم رأينا اثبات الاطعام في كفارة القتل بالقياس على اثباته في كفارة الظهار والصيام واليمين متبهما لان الكفارات حقوق لله تعالى وحكم الامثال واحد فثبت الاطعام في تلك الكفارات تنبيه على ثبوته في كفارة القتل (ثم اعلم) أن كل من أراد تأويل ظاهر من الظواهر فعليه أمران (أحدهما) بيان الاحتمال المرجوح مع الظاهر (الثاني) بيان عاخذ الاحتمال المرجوح أي الدليل الذي يعضده ويقويه حتى يقدم على الظاهر ثم إن الظاهر والاحتمال المرجوح إذا تقابلا فقد يختلف بالظاهر قرائن ترفع ذلك الاحتمال وتبطله ثم قد يكون كل واحدة من القرائن دافعة للاحتمال وحدها وقد لا تندفع إلا بمجموع تلك القرائن وذلك بحسب قوة القرائن وظهورها ومقاومتها لذلك الاحتمال وقصورها عنه فقد قاومه قرينة واحدة أو قرينتان قد دفعه وقد لا تقاومه الا جميعها فلا تندفع بدونه (فمثال) دفع الاحتمال المرجوح بالقرائن الخفية بالظاهر «أن غيلان بن سلمة الثقفي رضى الله عنه أسلم وله عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخير أربعاً منهن» رواء ابن ماجه والترمذي وفيما يتداوله الفقهاء أمسك منهن أربعاً وفارق سائرهن وعليه أحبه النزاع لحنفية قالوا ان من أسلم وتخته أكثر من أربع نسوة فإن كان تزوجهن في عقد واحد بطل نكاحهن ولم يجز ان يختار منهن شيئاً وإن تزوجهن متعاقبات اختار من الاول أربعاً وترك الباقي والأئمة الثلاثة علي أنه يختار منهن أربعاً مطلقاً ولما كان مذهب إليه الحنفية مختلفاً لظاهر الحديث إذ ظاهر الاساك فيه استدامة نكاح أربع وظاهر المفارقة تسريح الباقيات احتاجوا الى تأويله فحملوا

الامساك علي ابتداء النكاح كأنه قال امسك أربعا بان تبتدى نكاحهن وفارق سائرهن بان لا تبتدى العقد عليهن وعضدوا هذا التأويل بالقياس وهو ان بعض النسوة ليس بأولى بالامساك من بعض إذ هو ترجيح من غير مرجح ورد بقية الأئمة هذا التأويل بان السابق إلى فهمنا وفهم الصحابة من الامساك الاستدامة لا ابتداء النكاح ومن المفارقة التسريع لترك النكاح فيكون هذا مدلول اللفظ ومقتضاه وبأن النبي صلى الله عليه وسلم فوض الامساك والفراق الى غيلان مستقلا به حيث قال امسك وفارق ولو كان المراد به ابتداء النكاح لما استقل به بالاتفاق اذ لا بد من رضي الزوجة ومن الولي عندنا فكان يجب أن يقول أمسك أربعا ممن ان رضين ويبين له شرائط النكاح لان ذلك بيان في وقت الحاجة اليه فلا يجوز تأخيره الى غير ذلك من الاجوبة التي يحملها الكتب المطولة في هذا الفن فهذه قرائن تدفع تأويلهم على أن الامام الفزائي انصف في هذا المقام فقال والانصاف ان تأويل الظواهر يختلف باختلاف أحوال المجتهدين والافلسنا تقطع بطلان تأويل أبي حنيفة رحمه الله تعالى مع هذه القرائن ولأننا المتصود تذييل الطريق للمجاهدين والله سبحانه وتعالى أعلم \* ونحن نقول إنما قصدنا في هذا الكتاب وغيره من كتبنا المشتمة على الادلة بيان الايضاح بالامثلة واستنباط الفوائد من كتاب الله ومن كلام رسوله مع احترام العلماء وحفظ مقامهم حشرنا الله في زمرة المهديين منهم \*

وهنا قد انتهى ما وخبناه من الكلام على النص والظاهر وذكرنا هما هنا لتقرب مباحثهما من مباحث مبادئ اللغة وأخرنا الكلام على الجمل إلى ما بعد المطلق والمقيد لانه أشبه بهما \* وهنا قد انتهى الكلام على ماهو مقدمة في هذا الفن ولتشرع إن شاء الله تعالى على الاصول واليك البيان \*

### ❦ فصل في الاصول ❦

إعلم ان الحقيقين من علماء هذا الشأن عرفوا تلك الاصول بالضوابط وهذه الطريقة وإن كان التعريف بها ضعيفا إلا اننا نسلكها هنا ثم نورد تعريف كل قسم عند ذكره لانا أردنا الضبط هنا ولم نرد الحدود وإن كانت تأتي عرضا



واخترنا هنا طريقة الالهي فانه قال مامناه إن الدليل الشرعي أي الذي طريق معرفته الشرع إما أن يرد من جهة الرسول أولاً من جهة فان ورد من جهة الرسول فهو إما من قبيل ما يلى وهو الكتاب أولاً وهو السنة وإن وردلما من جهة الرسول فاما أن تشترط فيه عصمة من صدر عنه أولاً والاولوالاجماعوالثاني لأن كان محل معلوم على معلوم بجماع مشترك فهو القياس وإلا فهو الاستدلال فالثلاثة الاول وهي الكتاب والسنة والاجماع نقلية والاخران معنويان والنقل أصل للمعنى والكتاب أصل للكل فالادلة اذن خمسة الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستدلال وعرفه الالهي بأنه دليل ليس بشئ ولا اجماع ولا قياس ومصدر هذه الاصول هو الله تعالى اذ الكتاب قوله والسنة بيانه والاجماع دال على النص ومدركا الرسول عليه السلام لانه لا سماع لنا من الله تعالى ولا من جبريل فلم يبق لنا مدرك لهذه الاصول الا الرسول فالكتاب سمع منه تليفاً تصد عنه تبيننا والاجماع والقياس مستندان في اثباتهما الى الكتاب والسنة \* واعلم ان هذه الاصول هي المتفق عليها بين الجمهور ونم أربعة أخرى هي محل خلاف شرع من قبلنا وقول الصحابي الذي لا مخالف له والاستحسان والاستصلاح وسنمر بك هذه الاصول التسعة مينة حسب الامكان ان شاء الله تعالى \*

### الكتاب العزيز الذي هو أصل الاصول

كتاب الله كلامه المنزل للعجاز بسورة منه وهو القرآن وفيه سائل (الاولى) القراءات السبع متواترة وهو المشهور وقال ابن الخايب هي متواترة فيما ليس من قبيل الاداء كالد والامالة وتخفيف الهززة ونحوها وهذا خلاف المشهور وذهب الطوفي الى أن القراءات متواترة عن الائمة السبعة أما تواترها عن النبي ﷺ الى الائمة السبعة فهو محل نظر فان أسانيد الائمة السبعة بهذه القراءات السبعة الى النبي ﷺ موجودة في كتب القراءات وهي نقل الواحد عن الواحد لم تستكمل شروط التواتر قال وأبلغ من هنا انها لم تتواتر بين الصحابة قال واعلم أن بعض من لا تحقيق عنده ينفر من القول بعدم تواتر القراءات ظناً منه ان ذلك يستلزم عدم تواتر القرآن وليس ذلك بلازم لانه فرق بين ماهية القرآن والقراءات والاجماع

على تواتر القرآن ( الثانية ) المتقول احاداً نحو ( فصيام ثلاثة أيام متتابعات ) وهي قراءة ابن مسعود حجة عندنا وعند أبي حنيفة خلافاً للباقيين ( الثالثة ) القرآن مشتمل على الحقيقة والمجاز خلافاً لقوم وهم الظاهرية والرافضة فانهم منعوا جواز وقوع المجاز في القرآن وقد مر بك هذا البحث ( الرابعة ) قالوا للمعرب موجود في القرآن وهو بتشديد الراء وفتحها وهو ما أصله أعجمي ثم عرب أي استعملته العرب على نحو استعمالها لكلامها فقيل له معرب توسط بين العجمي والعربي وأقول الحق ان المدعى انه معرب ان كان من الاعلام كإبراهيم واسحاق ويعقوب فهذا ليس بعربي ولا يضر وإن كان من غير الاعلام فهو من توافق اللغات قطعاً \*

وقيل ابن اسحاق في المغازي وابن فارس في فقه اللغة عن أبي عبيد كلاماً حاصله ان في اللغة الفاظاً أصلها أعجمي كما قال الفقهاء لكن استعمالها العرب فمرتبها بالسنتها وحولتها عن الفاظ العجم الى الفاظها فصارت عربية ثم نزل القرآن وقد احتلطت بكلام العرب فمن قال انها عربية فهو صادق يعني باعتبار التعريب الطاري ومن قال انها أعجمية فهو صادق يعني باعتبار أصلها قال أبو عبيد وإنما سلكنا هذا الطريق لثلايظن بالفتهاء الجبل بكتاب الله تعالى وهم كانوا اعلم بالتأويل وأشد تعظيماً للقرآن انتهى. قلت ومنه تعلم أن النزاع في المسألة لفظي \* ( الخامسة ) فيه المحكم والمتشابه فاما المحكم فهو لغة مقول من أحكمت الشيء أحكمه احكاماً إذا أثبتته فكان على غاية ما ينبغي من الحكمة والمتشابه ما بينه وبين غيره أمر مشترك فيشبهه ويلتبس به وأما معنى المحكم فاجود ما قيل فيه انه المتضح المعنى كالتصوص والظواهر لانه من البيان في غاية الاحكام والاتقان والمتشابه مقابل له وهو غير متضح المعنى فقتشبه بعض محملاته ببعض وذلك التشابه وعدم الاتضاح أما لاشتراك كلفظي العين والقرؤأ ولا جمال وهو اطلاق اللفظ بدون المراد منه نحو قوله تعالى ( وآتوا حقه يوم حصاده ) فلم يبين مقدار الحق وألظهور تشبيه في صفات الله تعالى كآيات الصفات وأخبارها فان المراد منها اشبهه على الناس فقال قوم بظاهرها فاجسموا وشبهوا وفرقوم من التشبيه فتأولوا وحرفوا فمطلوا أو توسط قوم فسلموا وأمرؤه كما جاء مع اعتقاد التنزيه

فسلوا وم أهل السنة وجعل كثير من العلماء من المتشابه الحروف التي في فواتح السور فانه لاشك ان لها معنى لم تبلغ أفهامنا الى معرفته فهي مما استأثر الله بعلمه ولم يصب من تجعل لتفسيرها فان ذلك من القول على الله بما لم يقل ومن تفسير كلام الله بمحض الرأي \* وحكم المحكم هو وجوب العمل به والحق ان حكم المتشابه هو عدم جواز العمل به لقوله تعالى (فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله) وهنا الوقف واجب تقلا وعقلا والله الهادي \*

### -(الاصل الثاني السنة)-

السنة في اللغة الطريقة والسيرة وفي اصطلاح الشرع ما نقل عن النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو اقراراً على فعل وهذا معناه باعتبار العرف الخاص باصطلاح العلماء وأما معناه باعتبار العرف العام فهو ما نقل عن النبي ﷺ أو عن السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة المتقدمين \* ثم اعلم ان قول النبي ﷺ اما ان يكون مسموماً بغيره بلا واسطة أو متقولاً اليه بواسطة الروايات كان مسموماً بغيره بوجه فاطمة على من سمعه كالصحابة الذين سمعوا منه الاحكام لا يسوغ خلافاً بوجه من الوجوه الا ينسخ أو يجمع بين متعارضين بالتأويل وذلك في التحقيق لا به دخلاً فإن كان متقولاً اليه بغير ذلك النقل إما أن يكون تواتراً أو آحاداً فان كان تواتراً فهو أيضاً حاجة فاطمة كالسمرع منه عليه السلام لان التواتر يفيد العلم فصار كالسمرع وشفاها منه في إفاة العلم غير أن مدرك العلم في المسمرع الحسن وفي التواتر المركب من السمع والنقل وان كان آحاداً وجب العلم بمقتضاه كإسباني ما لم يكن يجتهداً يصرفه عن مقتضى ماسمع أو نقل اليه داليل فيجب عليه متابعة الدليل وذلك كترك العام الى الخاص والمطلق الى المقيد والمرجوح الى الراجح وغير ذلك \*

(تنبيه) قد اتفق من يعتمد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الاحكام وانها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام وقد ثبت عنه ﷺ انه قال «الاواني أوتيت القرآن ومثله معه» أي من السنن التي لم ينطق بها القرآن وذلك كتحریم الخمر الاهلية وتحريم كل ذي ناب من السباع ومغلب

الاحكام (١) وقد شرحته في مجلدين (وثانيتها) ما انفرد به البخاري عن مسلم (وثالثها) ما انفرد به مسلم عن البخاري (ورابعها) ما أخرجه الأئمة بعدهما على شرطها (وخامسها) ما خرج على شرط البخاري وحده (وسادسها) ما خرج على شرط مسلم وحده وذلك كما في المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم وغيره \* ومعنى التخريج على شرط الشيخين أو شرط أحدهما أنها اختافا في رواية الحديث لاختلاف صفاتهم المتبعة عندهما فاتفقا على الإخراج عن طائفة من الرواة وانفرد البخاري بالرواية عن طائفة منهم وانفرد مسلم بالرواية عن طائفة فزعم المستدركون عليهما أنهم قد وجدوا أحاديث قد رواها من خرجا عنه اتفقا وانفرادا من ساوى من خرجا عنه فخرجوها وقالوا هذا استدراك عليهما على شرطها أو شرط واحد منهما (وسابعها) ما أخرجه بقية الأئمة كأبي داود والترمذي والنسائي وغيرهم من أئمة الحديث وأعلى هذا الأقسام الأول وهو المتفق عليه \*

والتحقيق في أحاديث الصحيحين أنها مفيدة للظان القوي الغالب لما حصل فيها من اجتهاد الشيخين في نقد رجالها وتحقيق أحوالها أما حصول العلم بها فلا مطمع فيه وذلك في غيرها من الأقسام الأخرى \* \*

(الخامسة) يجوز التعبد بخبر الواحد والعمل به وعليه دل العقل والسمع وقد عمل كثير من الصحابة بخبر الواحد وقد رجع الكل إلى خبر عائشة في القفل بالتقاء الحثانين وفي كتب الحديث كثير من ذلك \*

(السادسة) يعتبر في الراوى المقبول الشهادة بشروط وهي الإسلام واختلاف في صحة الرواية عن المبتدعة فاختار أبو الخطاب قبولها من الفاسق المتأول لحصول الوازع أى الكاف له عن الكذب وهو قول الشافعى وقال الطوفى من أصحابنا الحدث إذا كان ناكداً بصيراً جاز لأن يروى عن جماعة من المبتدعة الذين يخلقون بديعهم كعباد بن يعقوب الرواسي - بالجيم والنون - وكان غالباً في التشيع وجري ابن عثمان وكان يفيض على كرم الله وجهه وفي الحديث «لا ينجب إلا مؤمن ولا يفضك إلا منافق» (والثاني) العدالة وهي اعتدال المسكف في سيرته شرعاً بحيث لا يظهر منه ما يشهر بالجرأة على الكذب ومحصل إبداء الواجبات واجتناب المحظورات

(١) شرحه العلامة ابن دقيق العيد وطبع بإشرافنا وهو جزء ٤

ولو أحقها وتعرف عدالة الشخص بأمور (أحدها) المعاملة والمخالطة المطابقة في العادة على خبايا النفوس ودسائسها (الثاني) التزكية وهي ثناء من ثبتت عدالته عليه وشهادته له بالمعاشرة (الثالث) السمعة الجلية المتواترة أو المستفيضة ويمثلها عرف عدالة كثير من أئمة السلف \*

(والثالث) التكليف بأن يكون عاقلاً بالغاً إذ لا مانع للصبي والمجنون عن الكذب ولا عبادة لها فإن سمع الراوي في حال صفه وروي بعد بلوغه قبل قوله \*

(الرابع) أن يكون ضابطاً لما سمعه حالة السماع إذ لا وثوق بقول من لا ضبط له فاما رواية مجهول العدالة فروي عن أحمد في أحد القولين عنه أنها لا تقبل وهو قول الشافعي وروي عنه أنها تقبل وهو قول أبي حنيفة وأتفقوا على أنه لا تقبل رواية مجهول الإسلام والتكليف والضبط \*

(السابعة) لا تشترط ذكرية الراوي ولا رؤيته لقبول الصحابة خبر عائشة من وراء الحجاب ولا فقهه ولا معرفة نسبه ولا يشترط أن لا يكون عدواً ولا قريباً لمن روي في حقه خبراً ومن أشبه اسمه باسم مجروح رد خبره حتى يعرف حاله \*

(الثامنة) الجرح - يفتح الجيم - أن ينسب إلى الشخص ما يرد قوله لاجله أي من قبل مصيبة صغيرة أو كبيرة أو ارتكاب دينية وبالجملة أن ينسب إليه ما يخيل بالعدالة التي هي شرط قبول الرواية والتعديل بخلافه وهو أن ينسب إلى الراوي من الخير والعفة والصيانة والمروءة والتدين بفعل الواجبات وترك المحرمات ما يسوغ قبول قوله شرعاً لدلالة هذه الأحوال على تحري الصدق وبجانبه الكذب ولا خفاء في ميسر الحاجة إلى الجرح والتعديل في هذا الباب ليعلم من ينبغي الأخذ عنه من غيره ومذهب الإمام أحمد أن التعديل لا يشترط بيان سببه استصحاباً لحال العدالة وبه قال الشافعي بخلاف سبب الجرح فإنه يشترط بيانه في أحد القولين عن أحمد وهو القول المنصور عندنا وذلك لاختلاف الناس في سبب الجرح واعتقاد بعضهم مالا يصلح أن لا يكون سبب الجرح جارحاً كشرب النبيذ متأولاً فإنه يقدح في العدالة عند مالك دون غيره وكمن يرى انساناً يقول قائماً فيأيد

كتاب البخاري ونحوه لم يميز روايتها عنه مطلقاً ولا العمل بها إن كان مقدراً  
 إذ فرضه تقليد المجتهد وإن كان مجتهداً قولان الأصح الجواز ولا يروي عن  
 شيخه ماشك في سماعه منه فلو شاع الحديث المشكوك في سماعه في مسموعات  
 الراوي ولم يتميز فلم يعلم هل هو هذا الحديث أو هذا أو هل هو هذا الكتاب  
 أو هذا لم يروي شيئاً من مسموعاته فإن ظن أنه واحد منها بعينه أو إن هذا  
 الحديث مسموع له ففي جواز الرواية اعتدأ على الظن خلاف وإنكار الشيخ  
 الحديث غير قاطع في رواية الفرع له ويحمل إنكار الشيخ على لسانه جماعاً بينهما وإذ وجد  
 سماعه بخط يده وغلب على ظنه أنه سمعه جاز أن يرويه وإن لم يذكر السماع \*  
 (الرابعة عشر) الزيادة من الثقة مقبولة لفظية كانت أو مضمومة كالحديث التام وأولى \*  
 (الخامسة عشر) الجمهور على قبول مرسل الصحابي أما مرسل غير الصحابي  
 كقول من لم يعاصر النبي ﷺ قال النبي ﷺ ومن لم يعاصر أباهرة قال  
 أبوهرة فقيه قولان (القبول) وهو مذهب مالك وأبي حنيفة واختاره القاضي  
 وجاعة من المتكلمين (والمنع) وهو قول الشافعي وبعض المحدثين \*

(السادسة عشر) الجمهور يقبل خبر الواحد فيما تم به البلوى كرفع اليدين  
 في الصلاة وقض الوضوء بمس الذكر ونحوهما والمراد بما تم به البلوى ما يكثر  
 التكليف به ويقبل أيضاً فيما يسقط بالشبهات كالحدود وفيها يخالف القياس وفيما  
 يخالف الأصول أو معنى الأصول والفرق بين المسألين أن القياس أخص من  
 الأصول إذ كل قياس أصل وليس كل أصل قياساً فهي خالف القياس قد خالف أصلاً  
 خاصاً وما خالف الأصول يجوز أن يكون مخالفاً لقياس أو نص أو إجماع أو استدلال  
 أو استصحاب أو استحسان أو غير ذلك فقد يكون الخبر مخالفاً للقياس  
 موافقاً لبعض الأصول وقد يكون بالعكس كاتقاض الوضوء بالنوم موافق  
 لقياس من أنه تعليق الحكم بمطلته صكائر الأحكام المتعلقة بمطائنها وهو  
 مخالف لبعض الأصول وهو الاستصحاب إذ الأصل عدم خروج الحدث وقد يكون  
 مخالفاً لهما جميعاً كخبر البصرة فإن القياس كما دل على ضمان الشيء بمثله كذلك  
 النص والإجماع دلا على ذلك وقد يكون موافقاً لهما كالآثار الواردة في تحريم  
 التبييض موافقة لقياسه على الحر والنص والإجماع على تحريمها والنص على تحريم

كل مسكر وأصحابنا لم يتركوا حديث الفقهية لخالفته القياس بل لعدم صحته  
عندهم \*

( السابعة عشر ) تجوز رواية الحديث بالمعنى المطابق للفظ للمعارف  
بمقتضيات الالفاظ الفارق بينها . قال القرافي يجوز بثلاثة شروط أن لا يزيد في الترجمة  
ولا ينقص ولا يكون أخفى من لفظ الشارع \*

( تمة ) ذهب الامام أحمد وتبعه موفق الدين المقدسي والاكثر إلى أنه  
يسمى بالحديث الضعيف في الفضائل وقال شيخ الاسلام أحمد بن تيمية يعمل به  
في التزييب والتزهيب لا في اثبات مستحب وغيره وروى المنع عن أحمد أيضاً  
وكان يكتب حديث الرجل الضعيف للاعتبار والاستدلال به مع غيره وقال الحلال  
في الجامع لا يحتاج بحديث ضعيف في المسام . وقال مذهب أحمد القول بالحديث  
الضعيف أو المضطرب إذا لم يكن له معارض وقد تقدم مثل ذلك عند الكلام على  
أصول الامام أحمد فليراجع ولما كان النسخ لاحقاً للكتاب والسنة معا عقباها  
بقولنا \*

### باب النسخ

هو في اللغة الرفع والازالة وقد براد به ما يشبه النقل نحو نسخت الكتاب  
وفي اصطلاح الاصوليين هو رفع الحكم الثابت بطريق شرعي بمثله متراخ عنه  
فيدخل ماثبت بالخطاب أو مقام مقامه من إشارة أو إقرار في النسخ والمنسوخ  
وهو جائز عقلاً وواقع سمعاً في الكتاب والسنة بلا خلاف في ذلك بين المسلمين  
وقائده أن الله تعالى علم المصلحة في الحكم تارة فأنه بالشرع وعلم المفيدة فيه  
تارة ففقاء بالنسخ وهذا لا بداء فيه لانا نقطع بكال علم الله تعالى والبداء ينافي  
كمال العلم وللتسخ فائدتان ( إحداهما ) رعاية الاصلح للمكلفين تفضلاً من الله  
تعالى لا وجوباً ( ثانيها ) امتحان المكلفين بامتثال الاوامر والنواهي خصوصاً  
في أمهم بما كانوا متبينين عنه ونهيم عما كانوا مأمورين به فان الاقياد له أدل  
على الاعيان والطاعة وفي هذا الباب شذرات \*

( الاولى ) يجوز نسخ التلاوة والحكم وإحكامها بكسر الهمزة أي إبقائها بحسين

منه ولا ينسخ باضف منه فيسقط بمقتضى هذا الضابط من الصور التسع صورتان نسخ الكتاب بالاحاد ونسخ للتواتر بالاحاد وعلى قول الباجي وبعض الظاهرية يصح النسخ في الصور التسع \*

( السادسة ) الاجماع لا ينسخ ولا ينسخ به ولا بالقياس وأما القياس

فلا ينسخ \*

( فائدتان ) إحداهما الطريق الذي يعرف به كون النسخ ناسخاً أمّا هو أمور (أولها) أن يكون فيه ما يدل على تقدم أحدهما وتأخر الآخر في النزول لا التلاوة فإن العدة باربعة شهور سابقة على العدة في الحلول في التلاوة مع أنها ناسخة لها ومن ذلك التعميرج في اللفظ بما يدل على النسخ كقوله تعالى (الآن خفف الله عنكم) وكقوله (أأشققتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقة) (ثانيها) أن يعرف ذلك من قوله عليه السلام كان يقول هذا ناسخ لهذا أو ما في معناه كقول كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها (ثالثها) أن يعرف ذلك بفعله عليه السلام كرجه لما غز ولم يجده (رابعها) اجماع الصحابة على أن هذا ناسخ وهذا منسوخ كمنسوخ الحفوق المتعلق بالمال بالزكاة (خامسها) نقل الصحابي لتقدم أحد الحكمين وتأخر الآخر إذ لا مدخل للاجتهاد فيه (سادسها) كون أحد الحكمين شرعياً والآخر موافقاً للعادة فيكون الشرعي ناسخاً وأما حدائنة الصحابي وتأخر اسلامه فليس ذلك من دلائل النسخ وإذا لم يعلم الناسخ من المنسوخ بوجه من الوجوه فرجح ابن الحاجب الوقف وقال الآمدي أن علم افتراقهما مع تعذر الجمع بينهما فتسدي أن ذلك غير متصور الوقوع وبشدي وقوعه فالواجب أما الوقف عن العمل بأحدهما أو التأخير بينهما أن أمكن الحكم وكذلك الحكم فيما إذا لم يعلم شيء من ذلك انتهى. وزاد في الروضة ان النسخ يعرف بالتاريخ نحو قال سنة خمس كذا وعام الفتح كذا ويكون راوي أحد الخبرين مات قبل لإسلام راوي الثاني \*

( ثانيهما ) للتسخ شروط (الاول) أن يكون المنسوخ شرعياً لاغلياً (الثاني) أن يكون الناسخ منفصلاً عن المنسوخ متأخراً عنه فإن المقتون كالشرط والصفة والاستثناء لا يسمى نسخاً بل تخصيصاً (الثالث) أن يكون النسخ بشرع فلا يكون



ارتفاع الحكم بالموثوق نسخاً بل سقوط تكليف (الرابع) أن لا يكون المنسوخ مقيداً بوقت وإلا فلا يكون اقتضاء ذلك الوقت نسخاً له (الخامس) أن يكون النسخ مثل المنسوخ في القوة أو أقوى منه (السادس) أن يكون مقتضى المنسوخ غير مقتضى للنسخ حتى لا يلزم البدء (السابع) أن يكون مما يجوز نسخه فلا يدخل النسخ أصل التوحيد لأن الله تعالى بأسمائه وصفاته لم يزل ولا يزال ومثل ذلك ما علم بالنص أنه يتأيد ولا يتأفت ثم لما كان الكتاب والسنة تلحقهما أحكام لفظية ومضمونية كالامر والنهي والعموم والخصوص لا جرم عقبناهما بقولنا \*

### ﴿الأوامر والنواهي﴾

أما الأمر فاختلف في تعريفه والاولى أن يقال فيه اقتضاء فعل غير كلف على جهة الاستعلاء فالأقتضاء جنس وغير كلف يخرج النهي لأنه يقتضي الكف وهو فعل وعلى سبيل الاستعلاء يخرج ما إذا كان على سبيل التسفل وهو الدعاء وما كان على سبيل التساوى وهو الالتباس وللأمر صيغة موضوعة له تدل عليه حقيقة كدلالة سائر الألفاظ الحقيقية على موضوعها وتلك الصيغة حقيقة في الطلب الجازم مجاز في غيره مما وردت فيه وذلك أن صيغة الأمر وهى لفظ افعل نحو اعمل واضرب ودحرج وانطلق واستخرج أطلقت في الاستعمال اللغوي لثمان (أحدها) الطلب الجازم نحو أقيموا الصلاة (وثانيها) التذنب كقوله تعالى في حق الأرقاء الطالبين للكتابة فكاتبوهم والكتابة مندوبة عند الأكثرين (وثالثها) الإباحة نحو قوله تعالى (فأذاحللم فاصطادوا) . (فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه) (ورابعها) التعجيز نحو قوله عز وجل (كونوا حجارة أو حديداً) أى فلن تمجيزى أعادتكم ( وخامسها ) التسخير نحو قوله تعالى ( فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين ) أى مسخت مواد أجسامهم لا تغلبها عن الإنسانية الى الفردية بالامر الالهى ( وسادسها ) التسوية نحو قوله تعالى ( فاصبروا أو لا تصبروا سواء عليكم ) أى الصبر وعدمه متساويان ( وسابعها ) الاهانة نحو قوله عز وجل ( ذق انك أنت العزيز الكريم ) على جهة الاهانة له وقوله تعالى ( ذوقوا عذاب الحريق ) . ( وذوقوا ما كنتم تكسبون ) ( وثامنها ) الاكرام نحو قوله تعالى ( ادخلوها بسلام آمنين )

وفي فرض العين تبعد الاعيان بفعله والفرق العام بينهما هو أن فرض الكفاية ماوجب على الجميع وسقط بفعل البعض وفرض العين ماوجب على الجميع ولم يسقط إلا بفعل كل واحد من وجب عليه وهذا الفرق حكى \*

( فوائد ) تتعلق بفرض الكفاية ( إحداهن ) لايشترط في الخروج من عهدة فرض الكفاية تحقق وقوعه من بعض الطوائف بل أى طائفة غاب على ظنها ان غيرها قام به سقط وإن غلب على ظن كل من الطائفتين أو العوائف ان الاخرى قامت به سقط عن الجميع عملاً بوجوب الظن لانه كما صالح الظن مثبتاً للتكليف صالح مستطاً لها ( الثانية ) الفائم بفرض الكفاية أفضل من غير الفائم به ضرورة أنه حصل مصلحته دون غيره ( الثالثة ) اختلفوا أيهما أفضل فاعل فرض العين أم فاعل فرض الكفاية فقيل فاعل فرض العين افضل لانه فرضه أم وقيل فاعل فرض الكفاية أفضل إذ هو أسقط الفرض عن نفسه وعن غيره ولسب هذا إلى إمام الحرمين ( الرابعة ) هل يتعين فرض الكفاية ويجب أتمامه على من تلبس به أم لا قال الطوفي الاشبه انه يتعين كالجهاد بحضر الصف وطالب العلم يشرع في الاشتغال به ونحو هذا من صوره ( التاسعة ) ماثبت في حقه عليه السلام من الاحكام أو خوطب به من الكلام نحو ( ياأيها المزمل ) ( ياأيها المدرس ) ينال أمته ويثبت في حقهم مثل ماثبت في حقه وكذلك ماوجه الى صحابي من الخطاب يتناول غيره من المكلفين الصحابة وغيرهم حتى أنه يتناول النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يتم دليل مخصص له بما ثبت في حقه كوجوب السواك والاضحية والوتر أو بما خوطب به نحو ( ياأيها النبي إنا أحللتنا لك أزواجك ) الى قوله ( خالصة لك من دون المؤمنين ) أو للصحابي ماوجه اليه دون غيره كقوله عليه السلام لا بى ردة « تجزيك ولا تجزي أحد أبعدك » ( العاشرة ) تنطبق الامر الى المعلوم ان كان بمعنى طلب إيقاع الفعل منه حال عدمه فهو محال باطل بالاجماع لان المعلوم لا يفهم الخطاب فضلاً عن أن يعمل بمقتضاه وإن كان بمعنى الخطاب له اذا وجد ووجدت فيه شروط التكليف فهو جائز عندنا وعند الاشعرية خلافا للمعتزلة وبعض الحنفية ( العاشرة ) الامر بما لم امراتقاء شرط وقوعه صحيح عندنا خلافا للمعتزلة وإمام الحرمين وهذا مقيد بما اذا كان الامر طائفاً باتقاء

شرط الوقوع كالباري عزوجل مع عبده فما اذا امره بصوم رمضان مثلا وهو يعلم أنه يموت في شعبان أما اذا كان الأمر بالمأمو وجاهلين بذلك كالسيد مع عبده فلا بد من علم المكلف بتحقيق الشرط وقد وقع الاول فان الله أمر الخليل عليه السلام بذبح ولده مع علمه أنه لا يمكنه من ذبحه والتمكن من ذبحه شرط له وقد علم الله انتفاءه ومن فروع هذه القاعدة أن من أفسد صوم رمضان بما يوجب الكفارة ثم مات أو جن لم تسقط عنه الكفارة لأنه قد بان عصيانه باقدامه على الافساد فصارت فائدة التكليف فلا قدح فيه انتفاء شرط صحة صوم اليوم بموته قبل اكاله وكذلك من مرض أو سافر في يوم قد وطىء فيه لم تسقط عنه الكفارة لان عصيانه استقر قبل وجود الميبح للافطار ومن فروعا أيضا أن المرأة يجب عليها الشروع في صوم يوم علم أنه أن تحيض فيه لأن حقيقة الصوم يكاله وان فاتت بطريان الحيض لكن طاعتها بالزعم على امتثال الامر بالصوم بتقدير عدم الحيض أو معصيتها لعدم النزم لم يفت \*

فصل ١٠ وأما النهي فهو القول بالانشائي الدال على طلب كف عن فعل على جهة الاستعلاء فخرج الامر لانه طلب فعل غير كف وخرج الالاس والدعاء لانه لا استعلاء فيها وقد انضج في الاوامر أكثر احكامه إذ لكل حكم منه وزان من الامر أي حكم يوازنه على العكس مثاله في حدهما أن الامر اقتضاء فعل والنهي اقتضاء كف عن فعل والامر ظاهر في الوجوب واحتمال التسبب والنهي ظاهر في التحريم مع احتمال الكراهة وصيغة الامر أفعل وصيغة النهي لا تفعل والنهي يلزمه التكرار والقور والامر يلزمه الخلاف فيه والامر يقتضي صحة المأمور به والنهي يقتضي فساد المنهى عنه وكما يخرج عن عبده المأمور به بفعله كذلك يخرج عن عبده المنهى عنه بتركه فهذا معني الموازنة بين الامر والنهي \* ومن مباحثه أن النهي اذا ورد عن السبب الذي يفيد حكما اقضى فسادا سواء كان النهي عنه لهية أو لفيرة في المبادات أو في المعاملات وذلك كالنهي عن بيع الفردوع عن البيع وقت النداء وفي المسجد وكبيع المزاينة كالنهي عن نكاح المتعة والشغار ونكاح الاماء لمن لا يحسن له فانه يقتضي الفساد في ذلك كله على خلاف في بعضه إلا لدليل يدل على أنه لا يقتضي الفساد بل الامم بفعل السبب أو كراهته وذلك كبيع الحاضر للبادي وتلقى الركبان أو التجش

ونحوها فإن النهي ورد عنها لكن دل الدليل على أن النهي المذكور لا يقتضي فساده على الظاهر لكن يحرم توأطئها أو يكره لاجل النهي وقال الطوفي في مختصر الروضة واختار أن النهي عن الشيء لذاته أو وصف له لازم مبطّل وخارج عنه غير مبطّل وفيه لوصف غير لازم تردد والاولى الصحة هذا كلامه \* فقال النهي عنه لذاته الكفر والكذب والظلم والجور ونحوها من المستقيم لذاته عقلاً ومثال النهي عن الفعل لوصف لازم له نكاح الكافر المسلمه ويبيع العبد المسلم من كافر فإن ذلك يلزم منه اثبات القيام والاستيلاء والسبيل للكافر على المسلم فيبطّل هذا الوصف التلازم له ومثال النهي عن الفعل لامر خارج عنه لا تعلق به عقلاً مالم ينهي عن الصلاة في دار لأن فيها صنم مدفوناً أو شرطا مالم ينهي عن بيع الجوز والبيض خشية أن يقام به أو عن بيع السلاح من المسلمين خشية أن يقطعوا به الطريق أو عن غرس العنب أو يبيع خشية أن يصير خمرًا ونحوه لم يكن ذلك النهي مبطلاً ولا مانعاً لأن هذه المفاسد وإن تعاقبت بهذه الافعال تعلقاً عقيقاً بمعنى أن هذه الافعال تصاح أن تكون سبباً لتلك المفاسد لكنها غير متعلقة بها شرعاً لأن الشرع لم يبعد منه الالتفات في المنع إلى هذا التعلق العقلي البعيد ومثال ما كان النهي فيه لوصف غير لازم للنهي عن البيع وما في معناه من العقود وقت النداء وإنما نهى عنه لكونه بالجملة متصفاً بكونه مفوتاً للجمعة أو مفضياً إلى النفوت بالتشاغل بالبيع لكن هذا الوصف غير لازم للبيع لجواز أن يقصد مائة عقد ما بين النداء إلى الصلاة ثم يدركها فلا تقوت فالاولى في هذا العقد الصحة \*

( فوائد الاولى ) ما علق عليه الامر من شرط كقوله إذا زالت الشمس فصلوا أوصفه كقوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا) ان ثبت أنه علة للفعل فلا خلاف في تكرره بتكرره وإن لم يكن علة فإن قيل الامر المطلق للتكرار فهنا اولى وإن قيل ليس للتكرار اختفوا ههنا واختار الآمدي عده وأما النهي المماثل بما يتكرر فن قال مطلق النهي يقتضي التكرار اثبت التكرار ههنا بطريق الاولى ومن قال لا يقتضي التكرار اختلفوا هل يقتضيه أم لا والأظهر أنه يقتضيه بخلاف الامر \*

( الثانية ) ترد صيغة الامر للتحريم نحو لا تقتلوا ولا تكرهوا نحو لا يمسك

ذكره وهو يبول وللتحذير نحو (ولأعدن عذبك) وليان العاقبة (لاتحسبن الله غافلا) ولدعاء لاتواخذنا وليأس لاتعتذروا ولاارشاد لاتسألوا عن أشياء وللاب لا تفشوا الفضل بينكم ولا تهدد لأتمثل أمري ولا بحة الترك كالنهي بعد الإيجاب على وأى وللاتهاس كقولك لنظيرك لاتفعل والتصبر لاتحزن ولا يباع الامن لاتخف وللتسوية اصبروا أو لاتصبروا فان تجردت صيغة الامر عن ذلك فالتحذير منها للتحريم \*  
(الثالثة) النهى يضي الفود والودام عند أصحابنا والاكثر وخالف الباقلاني والرازي ويكون النهى عن واحد ومتعدد جمعا وفرقا وجبعا \*

### ﴿ العموم والخصوص ﴾

أما العلم فاعلم أن اللفظ إما أن يدل على ماهية مدلوله من حيث هي أو لا فان دل على الماهية من حيث هي أي مع قطع النظر عن جميع ما يعرض لها من وحدة وكثرة وحدوث وقدم وطول وقصر وسواد وبياض . فهذا هو المطلق وذلك لأن الانسان مثلا من حيث هو انسان إنما يدل على حيوان ناطق لاعلى واحد ولاعلى حادث ولا طويل ولا أسود ولاعلى ضد شيء من ذلك وإن كنا نعلم أنه لايفتك عن بعض تلك وإن لم يدل على الماهية من حيث هي . فاما أن يدل على وحدة أو وحدات فان دل على وحدة فهي اما معينة كزبد وعمره وهو العلم أو غير معينة كرجل وفرس وهو النكرة . وإن دل على وحدات متعددة وهي الكثرة فتلك الكثرة . أما بعض وحدات الماهية أو جميعها فان كانت بعضها فهو اسم العدد كشرين وثلاثين ونحوها وإن كانت جميع وحدات الماهية فهو العلم وعلى هذا فالعلم هو اللفظ الدال على جميع أجزاء ماهية مدلوله . وقد استفيد من هذا التقسيم معرفة حدود ما تضمنه من الحقائق وهو المطلق والعلم والنكرة واسم العدد فالمطلق هو اللفظ الدال على الماهية المجردة عن وصف زائد والعلم هو اللفظ الدال على وحدة معينة واسم العدد هو اللفظ الدال على بعض ماهيات مدلوله والفرق بين الخاص واسم العدد أن دلالة الخاص إنما هي على وحدة واحدة معينة أو مخصوصة واسم العدد يدل على وحدات متعددة غير مستقرة \* ثم أعلم أن اللفظ ينقسم الى مالا أهم منه وذلك كالعلوم أو الشيء لأن العلوم يتناول جميع الاشياء

قديمها ومحدثها ومعدومها وموجودها لتعلق العلم بذلك كله والشيء يتناول القديم والحدث والجوهر والعرض وسائر الموجودات فالشيء أخص من المعلوم لأن كل شيء معلوم وليس كل معلوم شيئا وهذا النوع يسمى العام المطلق وينقسم اللفظ إلى مالا أخص منه ويسمى الخاص المطلق وذلك كزبد وعمرو ونحوهما إذ لا يوجد أخص من ذلك يعرف به ولهذا كانت الاعلام أعرف المعارف عند بعض النحاة وينقسم إلى ما ينهها ويقال له العام أو الخاص الإضافي فإن الحيوان مثلا خاص بالنسبة إلى ما فوقه وهو الجسم المطلق عام بالنسبة إلى ما تحته من أنواعه كالإنسان والفرس ونحوهما وكالموجود فإنه خاص بالنسبة إلى المعلوم عام بالنسبة إلى الجوهر فنقول كل إنسان حيوان وليس كل جسم حيوان والضابط في العام والخاص أن كل شيئين انقسم أحدهما إلى الآخر وغيره فالتنقسم أعم من المتنقسم إليه فالموجود ينقسم إلى جوهر وغيره كالعرض والجوهر ينقسم إلى نام وغيره كالجناد والنامى ينقسم إلى حيوان وغيره كالنبات والحيوان ينقسم إلى إنسان وغيره كالفرس إذا علم هذا فليعلم أن الالفاظ التي يستفاد منها العموم خمسة (أحدها) ما عرف بالشيء ليست للمهد وهو إما لفظ واحد كالسارق والسارقة أو جمع ثم اجمع أما أن يكون له واحد من لفظه كالمسلمين والمشركون والذين جمع الذي أولا يكون له واحد من لفظه كالناس والحيوان والماء والتراب إذ لا يقال فيه نامة ولا حيوانة لأن هذه الفاظ وضعت لتدل على جنس مدلولها لا على آحاده منفردة والمعرف باللام العهدية لا يكون عاما لدلالته على ذات معينة نحو لقيت رجلا قتل للرجل (الثاني) ما أضيف من الفاظ العموم إلى معرفة كزيد ومال عمرو فالاول لفظه جمع والثاني اتهم جنس فلو قلت رأيت عبيد زيد ومال عمرو أفضى ذلك أن الرؤية كانت لجميع ذلك (الثالث) أدوات الشرط نحو من بفتح الميم فيا يفتل وما فيا لا يفتل وقيل إن ما في الحشر والاستفهام تكون للعامل وغيره وأن وإلى حيث للسكات ومتى للزمان المبهم وأي للكل وتم من وأي المضافة إلى الشخص ضميرهما فاعلا كان أو مفعولا (الرابع) كل وجميع ونحوهما وممشر ومماشر وعامة وكافة وقاطبة وما أشبه هذه الالفاظ (الخامس) التذكير في سياق التثني أو الامر

نحو قوله تعالى ولم تكن له صاحبة ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له كفواً أحد ونحو اعتق رقبة وحكم التسكرة الواقعة في سياق النهي حكم التسكرة الواقعة في سياق النهي نحو لا تخاصم أحداً \*

(تمة) معيار العموم صحة الاستثناء من غير عدد \*

(تنبيه) أقسام الفاظ العموم المذكورة تقتضي العموم عندنا بقصد واضح اللغة لإفادتها العموم ما لم يعم دليل أو قرينة تدل على أن المراد بها الخصوص فيكون من باب إطلاق العام وإرادة الخاص ولما كان ما تقدم لنا هو كالتقواعد السكينة وكانت المسائل التي بعده كالجزئيات أخرناها عنه قبلنا وههنا مسائل (الاولى) أقل الجمع ثلاثة عند الاكثرين ومنهم أبو حنيفة والشافعي واحداً وحكى عن المالكية وابن داود الظاهري وبعض الشافعية والنحاة أنه اثنان وحكاها أيضاً في الحصول عن القاضي أبي بكر والاستاذ أبي اسحاق وجمع من الصحابة والتابعين وحكى الآمدي القول بالاول عن ابن عباس وأبي حنيفة والشافعي وبعض أصحابه ومشايخ المعتزلة والثاني عن عمر وزيد بن ثابت ومالك وداود والقاضي أبي بكر وأبي اسحاق والنزالي وبعض الشافعية وقائمة هذا الخلاف انه اذا علق حكم على جمع كأن يقول لله على أن تصدق بدراهم أو أصوم أياماً ونحوه وتعذر البيان فعلى القول الاول يلزمه التصديق بثلاثة دراهم وصوم ثلاثة أيام ما لم يدل دليل من الخارج على مقدار من العدد معين وعلى القول الثاني يكفيها اثنان ومحل الخلاف في غير لفظ جمع ونحن قلنا وقلوبكمما في الانسان منه شيء واحد فانه وفاق \*

(الثانية) الاعتبار فيما ورد على سبب خاص بعمومه لا بخصوص السبب خلافاً لمالك وبعض الشافعية \*

(الثالثة) قول الراوي نهى رسول الله عن المزانية وقضى بالشفعة ونحوه يصبح التسكك به في العموم في أمثال تلك القضية الحسكية \*

(الرابعة) الخطاب الوارد مضافاً إلى الناس والمؤمنين والامة والمكلفين نحو يا أيها الناس (وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون) (وكنتم خير أمة أخرجت للناس) ونحو ذلك يتناول المبدأ لانه من الناس والمؤمنين والامة والمكلفين وخروجه

عن بعض الاحكام كوجوب الحج والجمعة انما هو لامر عارض وهو فقره واشتغاله بخدمة سيده ونحو ذلك كالمرض والمسافر والحائض يتناولهم الخطاب المذكور ويخرجون عن بعض الاحكام كوجوب الصوم والصلاة على الحائض ووجوب الصوم وإتمام الصلاة على المسافر ووجوب الصوم على المريض لامر عارض وهو المرض والسفر والحيض ويدخل النساء في خطاب الناس والذي لا يخص فيه بالرجال والنساء كأدوات الشرط نحو من رأيت فأكرمه فانه يتناول النساء أيضا وأما الذي يخص غيرهن كالرجال والمذكور فانه لا يتناولهن ونحو المسلمين والمؤمنين وكأولئك واشربوا مما هو لجميع المذكور نفيه خلاف فذهب أبو الخطاب والاكثر إلى أنهن يدخلن فيه وتلخص محل النزاع أن ما يخص بأحد القبايل من الافاق لا يتناول الآخر كالرجال والمذكور والفتيان والكهول والشيوخ فهذا يخص بالرجال ولفظ النساء والانات والفتيات والعجائز لا يتناول الرجال وما وضع لموم الرجال والنساء نحو الناس والبشر والانسان أن اريد به التوسع كالحيوان الناقى أو الشخص كفرد من أفراد آدم وذريته وأدوات الشرط فالحق أنه يتناول القبايل النساء والرجال فيدخل النساء في نحو يابني آدم بالتعليب عادة وكذا في نحو بني تميم ونحوها من القبائل بخلاف بني زيد وعمرو ممن ليس بأقبيلية ويدخان أيضا في مثل قوله عليه السلام «يا مشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليزوج» بموم الدالة وهو أن شهوة النكاح غريزة في القبيلين وكل منهما محتاج إلى قضاءها وأما جمع المذكر السالم وضمير الجميع المتصل بالفعل نحو المسلمين وكأولئك واشربوا فقال الأكثر يعم الرجال والنساء وهو الحق وقيل لا يعمهما \*

﴿الحامسة﴾ اللفظ العام إذا خص بصورة مثل ما لو قال أقتلوا المشركين ثم قال لا تقتلوا أهل الذمة إذا أدوا الجزية وكقوله تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم) مع قوله عليه السلام «أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد» كان ما بقي غير مخصوص بحجة مطلقة وهو مذهب عامة الفقهاء ومنهم أحمد وأصحابه والباقي بعد التخصيص حقيقة أيضا \*

﴿السادسة﴾ المنكاه كلام عام يدخل تحت عموم كلامه في الأمر وغيره ومن أمثلته قوله ﷺ «من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه دخل الجنة» وكقوله «صاوا حسبكم وصوموا



شهركم تدخلوا الجنة ربكم» ما لم تدل قريشة على عدم دخوله كما لو قال لغلامه من رأيت فأكرمه ويكون حينئذ من العام المخصص وإذا ورد اللفظ وجب اعتقاد كونه عاماً وإن يعمل به قبل البحث عن المخصص ثم إن وجد ما يخصه عمل به والابقي على عمومته ثم هل يشترط حصول اعتقاد جازم بأن لا يخص أو تكفى غلبة الظن بعدمه فذهب إلى الأول القاضي أبو بكر وإلى الثاني الأكثرون ومنهم ابن سريج وإمام الحرمين والنزالي وهو الحق لأن الأول يفضي إلى تعطيل العمومات إذ لا طريق إلى القطع بانتفاء المخصص لأن مدركه البحث النظري وهو آغا يفيد غلبة الظن ويجوز تخصيص العموم إلي أن يبقى واحد فإذا قال أكرم أهل بلد كذا يجوز أن يخص حتى لا يبقى مأموراً بأكرامه إلا شخص واحد والمخصص هو المتكلم بالخاص وهو جده واستعماله في الدليل المخصص مجاز \*

( السابعة ) ان العام عمومته شمولي وعموم المطلق بدلي فن أطلق على المطلق اسم العموم فهو باعتبار أن موارده غير منحصرة والفرق بينهما أن عموم الشمول كلي يحكم فيه على كل فرد فرد وعموم البدل كلي من حيث أنه لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ولكن لا يحكم فيه على كل فرد بل على فرد شائع في أفرادها يتناولها على سبيل البدل ولا يتناول أكثر من واحد منها دفعة \*

( الثامنة ) المفهوم مطلقاً عام فيما سوي المناطوق ويخصص كالعالم ورفع كل تخصيص أيضاً عند أكثر أصحابنا وغيرهم وقال ابن عقيل وموفق الدين المقدسي وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهم لا يعم والحق الأول \*

( التاسعة ) قال الشافعي ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال مثاله أن ابن غيلان أسلم عن شمر ثموة فقال النبي ﷺ أمسك أربماً منهم وفارق سائرهن ولم يسأل عن كيفية ورود عقده عليهن في الجمع والترتيب فكان اطلاعه القول دالاً على أنه لا فرق بين أن تتفق تلك العقود معاً أو على الترتيب \*

( العاشرة ) ذكر علماء البيان أن حذف المتعلق يشمر بالعميم نحو زيد يعطى ويمتنع بحذف المفعولين ونحو قوله تعالى ( ولسوف يعطيك ربك فترضى ) بحذف المفعول الثاني وكقوله تعالى ( فامان أعطى واتقى ) . ( والله يدعوا

إلى دار السلام) فينبغي أن يكون ذلك من أقسام العموم وإن لم يذكره المتقدمون من أهل الأصول وذكر معناه القاضي علاء الدين المرادوي الحنبلي في التحرير فقال مثل لا آكل أو أن أكلت فمبدي حر يعم مفعولاته فيقبل تخصيصه فلو نوى مأكولاً معيناً قبل باطناً عند أصحابنا والمالكية والشافعية وعند ابن البناء والحنفية لا ويقبل أيضاً حكماً عند أحمد ومالك وأبي يوسف ومحمد وعنه لا كالشافعية ويعم الزمان والمكان عندنا وعند المالكية وعند الشافعية والآمدي لا فلو زاد فقال سلماً ونوى معيناً قبل عندنا وعند الحنفية وحكي اتفاقهم قال في التحرير تنبيه علم من ذلك أن العام في شيء عام في متعلقاته وقاله العلماء إلا من شذ اشتمى \* ومثله تعلم أن هذه القاعدة معتبرة عند العلماء لكن ينبغي أن يعلم أن العموم فيما ذكر إنما هو دلالة القرينة على أن المقدر عام والحذف إنما هو لمجرد الاختصار لا للتعميم \*

(الحادية عشرة) الكلام العام الخارج على طريقة المدح أو الذم نحو (أن الإبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم) هو عام عند الجمهور \* (الثانية عشرة) ذكر بعض أفراد العام الموافق له في الحكم لا يقتضي التخصيص عند الجمهور كقوله عليه الصلاة والسلام «أما أهاب دبغ فقد طهر» مع قوله في حديث آخر في شاة ميمونة «دباغها طهورها» فالنصبص على الشاة في الحديث الآخر لا يقتضي تخصيص عموم «أما أهاب دبغ فقد طهر» لأنه تنصيب على بعض أفراد العام بلفظ لا مفهوم له إلا مجرد مفهوم القلب فمن أخذ به خصص به ومن لم يأخذ به لم يخصص به ولا متمسك لمن قال بالأخذ به \*

(الثالث عشرة) إذا علق الشارع حكماً على علة عم الحكم تلك العلة حتى يوجد بوجودها في كل صورة وذلك العموم بالشرع لا بالغة يمكن بشرط أن يكون القياس الذي اقتضته العلة من الأقيسة التي ثبتت بدليل عقل أو عقل لا بمجرد محض الرأي والخيال المحتل \*

(الرابعة عشرة) الفرق بين العام المخصوص والعام الذي أريد به الخصوص وذلك أن الذي أريد به الخصوص ما كان المراد أقل وما ليس بمراد هو الأكثر ويانه أن العام المخصوص كقوله تعالى (إن الإنسان لفي خسر) والعام الذي

أريد به الخصوص كلّي استعمل في جزئي وهو مجاز وقريته عقلية لا تفك عنه والاول أهم منه \*

(فصل) وأما الخصوص فقد تقدمت الإشارة الى تعريفه وتقول هنا الخاص هو اللفظ الدال على شيء بعينه لانه مقابل العام فكما ان العام يدل على أشياء من غير تعيين وجب أن يكون الخاص ما ذكرناه فالعام كالرجال والخاص كزيد وعمر وهذا الرجل والتخصيص بيان المراد باللفظ أو يقال بيان أن بعض مدلول اللفظ غير مراد بالحكم لقوله تعالى (والمحسنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) مخصص لقوله تعالى (ولا تكفوا المشتريات) ومبين أن المراد بالمشتريات ما عدا الكتابيات على التعريف الاول أو يقال أن بعض مدلول المشتريات غير مراد بالتحريم وهن الكتابيات على الثاني والمخصص بكسر الصاد الاولى مشددة يطلق حقيقة على التشكك بالخاص ومجازاً على الكلام الخاص المبين للرد بالعام وينبغي أن يعلم الفرق بين التخصيص والنسخ وهو من وجوه (ومنها) أن التخصيص لا يكون إلا لبعض الافراد والنسخ يكون لها كلها (ومنها) أن النسخ يتطرق الى كل حكم سواء كان ثابتاً في حق شخص واحد أو أشخاص كثيرة والتخصيص لا يتطرق إلا الى الاول (ومنها) أنه يجوز تأخير النسخ عن وقت العمل بالنسخ ولا يجوز تأخير التخصيص عن وقت العمل بالخصوص (ومنها) أنه يجوز نسخ شريعة بشريعة أخرى ولا يجوز التخصيص (ومنها) أن النسخ رفع الحكم بعد ثبوته بخلاف التخصيص فانه بيان المراد باللفظ العام (ومنها) أن التخصيص بيان ما أريد بالمعوم والنسخ بيان ما لم يرد بالنسخ (ومنها) أن النسخ لا يكون إلا بقول وخطاب والتخصيص قد يكون بأدلة العقل والقرائن وسائر أدلة السمع (ومنها) أن التخصيص يجوز أن يكون بالاجماع والنسخ لا يجوز أن يكون به (ومنها) أن التخصيص لا يدخل في غير العام بخلاف النسخ فانه يرفع حكم العام والخاص (ومنها) أن التخصيص يكون في الاخبار والاحكام والنسخ يختص بالاحكام الشرعية (ومنها) جواز افتراق التخصيص بالعام وتقديمه عليه وتأخره عنه مع وجوب تأخر التامخ عن المنسوخ الى غير ذلك \*

وقد سردنا هذه الفروق يائلاً لا تحقيقاً ثم اعلم ان الخصصات حصرها

أصحابنا في نسخ \*

(أولها) الحس ومثلوا له بقوله تعالى في صفة الريح العقيم (تدمر كل شيء بامر ربها) قالوا فانا علمنا بالحس انها لم تدمر السماء والأرض مع أشياء كثيرة فكان الحس مخصصاً لذلك وعند التحقيق تجدد الآية خاصة أريد بها الخاص وذلك لانها جاءت في موضع آخر مقيدة بما يمنع الاستدلال بها على المدعى وهو قوله عز وجل (وفي عاد إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم ما تذر من شيء أنت عليه إلا جعلناه كالريح) والتبعة واحدة فدل على أن قوله تدمر كل شيء مقيد بما أنت عليه كما أنه سبحانه قال تدمر كل شيء أنت عليه وحينئذ يكون التدمير مخصصاً بذلك فتكون الآية خاصة أريد بها الخاص \*

(ثانيها) العقل وبه خص من لا يفهم من عموم النص نحو (و لله على الناس حج البيت) (يا أيها الناس اعبدوا ربكم) فان هذا الخطاب يتناول بعمومه من لا يفهم من الناس كالغبي والمجنون لكنه خرج بدليل العقل فكان مخصصاً للعموم الذي به \*

(ثالثها) الاجماع لانه نص قاطع شرعي والعام ظاهر لانه يدل على ثبوت الحكم لكل فرد من أفراد بطريق الظهور لا بطريق القطع وإذا اجتمع القاطع والظاهر كان القاطع متقدماً والحق أن التخصيص يكون بدليل الاجماع لا بالاجماع نفسه وجعل الصيرفي من أمثله (يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله) قال واجموا على انه لا جمعة على عبد ولا امرأة \*

(رابعها النص) الخاص كتخصيص قوله عليه السلام لا قطع إلا في ربيع دينار \* للعموم قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فان هذا يقتضي عموم القطع في القليل والكثير فخص بالحديث ما دون ربيع دينار فلا قطع به وسواء كان العام كتاباً أو سنة متقدمة أو متأخرة لقوة الخاص وهو قول الشافعية وعن أحمد رحمه الله تعالى يقدم المتأخر من النصين عاما كان أو خاصاً وهو قول الحنفية لقول ابن عباس «كنا نأخذ بالحدث فلا يحدث من أمر رسول الله ﷺ» فان جهل التاريخ فكذلك يقدم الخاص على العام عندنا وعند الشافعية يتعاونان وهو قياس رواية أحمد . وقال بعض الشافعية لا يخص عموم السنة بالكتاب

وخرجه ابن حامد قولاً أي رواية لنا والصحيح التخصيص \*

( خامسها ) المفهوم فإن كان مفهوم موافقة كان مخصصاً اتفاقاً وإن كان مفهوم مخالفة فإنه يكون مخصصاً عند القائل به وخالف القاضي أبو يولي وأبو الخطاب أيضاً والمكية وابن حزم (مثال) الأول قوله عليه السلام « في أربعين شاة شاة » فإنه يعم كل أربعين من الشاة سواء كانت سائمة أو غيرها وإلكنه خص بقوله « في سائمة الغنم الزكاة » فإن مفهومه يقتضي أن غير السائمة لازكاة فيها (ومثال) الثاني قوله ﷺ « خلق الماء طهوراً لا ينجسه إلا ماغير لونه أو طعمه أو ريحه فإنه عام وخص بمفهوم قوله إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً \*

( سادسها ) فعل النبي ﷺ كتخصيص قوله عز وجل في الحيز ( ولا تقربوهن حتى يطهرن ) بكونه عليه السلام كان يباشر الحائض دون الفرج منزرة فإن الآية اقتضت عموم عدم القربان في الفرج وغيره وفعله عليه السلام خص النهي بالفرج وأباح القربان لما سواه ويمكن حمل القربان على معنى لا تطأوهن في الفرج ويكون القربان كناية ظاهرة عن ذلك فلا عموم \*

( سابعها ) تقرير النبي ﷺ على خلاف العموم مع قدرته على المنع من خلافه لأن إقراره كصريح أذنه إذ لا يجوز له الإقرار على الخطأ لعصمته (ومثاله) على سبيل الفرض أن النهي عن شرب الخمر إنما هو عام فقلنا لمؤ فرض أنه رأى أحداً يشرب مقداراً يسيراً منها وأقره عليه كان إقراره تخصيصاً للعموم \*

( ثامنها ) قول الصحابي لأنه حجة يقدم على القياس فيكون مخصصاً \*

( تاسعها ) قياس النص الخاص يقدم على عموم نص آخر فيخص به مثاله قوله تعالى ( وأحل الله البيع ) فهو عام في جواز كل بيع ثم ورد النص بتحريم الربا في البر بعملة الكيل وقياسه تحريم الربا في الأرض فهو قياس نص خاص يخص به عموم أحلال البيع \*

( خاتمة ) إذا تناقض نصان محكمان فاما أن يتعارض عن كل وجه بحيث لا يمكن الجمع بينهما بوجه وأما أن يتعارض من بعض الوجوه بحيث يمكن الجمع بينهما بوجه ما فإن تعارضاً من كل وجه في المتن قدم أصحهما سنداً فإن استويا فيه فإن كانا صحيحين صحة متساوية قدم ما عاضده دلائل خارج من نص

أو إجماع أو قياس فإن فقد الدليل الخارج فإن علم التاريخ قلنا آخر النسخ وإن جهل التاريخ توقف الترجيح بينهما على مرجح\* وأن لم تعارضاً من كل وجه وجب الجمع بينهما بما أمكن من الطرق كمثل أن يكون أحدهما أخص من الآخر فيقدم أحدهما أو بأن يحمل أحدهما على تأويل صحيح يجمع به بين الحديتين فإن كان كل منهما عاماً من وجه خاصاً من وجه فادلاً وطلب المرجح الخارجى ومن أمثلة ذلك قوله عليه السلام «من نام عن صلاة أو نسيها فليصليها إذا ذكرها» مع قوله عليه السلام «لا صلاة بعد العصر» فالأول خاص في الفائتة المكتوبة عام في الوقت والثاني عكسه عام في الصلاة خاص في الوقت فيتمادلان ويطالب المرجح ويجوز تعارض عوملين من غير مرجح بينهما عقلاً لا وجوداً \*

﴿فصل﴾ الخصص إما منفصل وهو الخصصات الدرع التي سبق بيانها إما متصل وهو الاستثناء والشرط والناية والصفة وغير ذلك مما سباني \*

(أما الاستثناء) فهو اخراج بعض الجملة بالاً أو بما قام مقامها وهو غير وسوى وعداً وخلاً وحاشاً وليس ولا يكون والفرق بينه وبين التخصيص بالمنفصل بغير الاستثناء بوجين (أحدهما) أن الاستثناء يجب اتصاله بالمستثنى منه بخلاف التخصيص بغير الاستثناء فإنه يجوز أن يتراخي وذلك لأن صيغة الاستثناء غير مستقلة بنفسها لأنها تابعة للمستثنى منه بخلاف التخصيص بغيرها (ثانيها) إن الاستثناء يتطرق إلى النص كقوله له على عشرة إلا ثلاثة بخلاف التخصيص بغير الاستثناء فإنه لا يصح في النص وإنما يصح في العام ودلالته ظنية والفرق بين الاستثناء وبين النسخ من وجوه (أولها) أن الاستثناء يشترط فيه الاتصال والنسخ يشترط فيه التراخي (ثانيها) أن الاستثناء إنما يرفع حكم بعض النص ولا يصح أن يكون مستغرقاً والنسخ يجوز أن يرد على جميع حكم النص فيرفعه (ثالثها) الاستثناء مانع لدخول المستثنى تحت لفظ المستثنى منه والنسخ يرفع ما دخل تحت لفظ المنسوخ وههنا مسائل (أحدها) يشترط للاستثناء الاتصال بحيث لا يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بكلام أجنبي ولا بسكوت يمكن التكلم فيه كسائر التوابع اللفظية من خبر المبتدأ وجواب الشرط والحال والتمييز (ثانيها) يشترط أن لا يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه فلا يصح أن يقال قام القوم

إلا حاراً مع إرادة الحقيقة فإن أراد الجواز صح هنا بأن يجعل الحار كناية عن البليد والكلام هنا في فن الاصول لافي فن النحو لان كلامنا في التخصيص وعدمه والنحاة يتكلمون على الجواز لغة لاشراً على ان أهل المريسة يسمون الاستثناء من غير الجنس منقطعاً ويقدرّون إلا فيه بمعنى اسكن لاشترأ كهها في معنى الاستدراك بها فافترقا (وأما) قول الخرقى في مختصره: ومن أقر بشئ واستثنى من غير جنسه كان استثناءه باطلاً إلا أن يستثنى عينا من ورق أو ورقاً من عين فانه راجع إلى الاستثناء من الجنس غاية ما فيه انه استثنى من الجنس البعيد وهو المال \*

(ثالثها) يشترط لصحة الاستثناء أن لا يكون مستغرقاً فان كان كذلك نحو أن يقول له علي عشرة إلا عشرة بطل إجماعاً وفي الأكثر والنصف نحو له علي عشرة إلا ستة أو إلا خمسة خلاف وانتصر قوم على صحة الاستثناء الأقل نحوه على عشرة إلا أربعة وهو الصحيح من مذهبي قال الشيخ مجد الدين من أمجأبنا في كتابه المحرر يصح استثناء الأقل دون الأكثر في عدد الطلاق والمطلقات والأقارب نص عليه وفي النصف وجهان وقيل في الأكثر أيضاً وحكي المرادوي في التحرير انه يصح استثناء النصف في الأصح \*

(رابعها) إذا تعقب الاستثناء جملاً كقوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم عاينين جلدة ولا قبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا) عاد الاستثناء إلى الكل عندنا وعند الشافعية وإلى الأخيرة عند الحنفية وتوقف المرتضى من الشيعة فقال بهلج رجوعه إلى جميع الجمل وإلى الجلة الأخيرة على جهة الاشتراك والتساوي ولا رجحان لاحدهما على الأخرى والقول الفصل إنه إن كان في الكلام قرينة معنوية كقوله نساؤه طوالق وعبيد أحرار إلا الحيض أو لفظية كقولك أكرم بنى تميم والنحاة البصريون إلا البنداديون كان الاستثناء راجعاً إلى الجلة الأولى وأما في المثال الثاني فالنظر إلى الواو فان ظهر انها للابتداء اختص بالأخيرة وإن ترددت بين العطف والابتداء فالوقف \*

(تنبيه) حيث إن الاستثناء إذا تعقب جملاً عاد إليها كلها على المختار وكان

الشرط في مثل قول الثائل والله لا فعلان كذا ان شاء الله أولا صوم ولا تصدق ولا صلين ان شاء الله يعود إلى الجمل كلها سمي الفقهاء مثل هذا استثناء بمجامع افتقار كل منها إلى ما يتعلق به إذ الشرط يتعلق بمشرطه ولا يستقل بدونه والاستثناء يتعلق بالمستثنى منه ولا يستقل بدونه \*

(خامسها) لا يصح الاستثناء إلا نطقا إلا في عين خائف بطقه وقيل قياس مذهب مالك صحته بالنية ويجوز تقديمه عند الجمل \*

(سادسها) ذهب أصحابنا والمالكية الشافعية إلى أن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي خلافا للحنفية في الأولى وسوي بعضهم بينهما واستثنى التراقي من الأول الشرط كلا صلاة إلا بطهور \*

(سابعها) إذا وقع بعد المستثنى منه والمستثنى جملة تصالح أن تكون صفة لكل واحد منها فعند الشافعية أن تلك الجملة ترجع إلى المستثنى منه وعند الحنفية إلى المستثنى وهكذا إذا جاء بعد الجمل ضمير يصلح لكل واحدة منهما (وأما) التخصيص بالشرط وهو ما توقف عليه تأثير المؤثر على غير جهة التبيين ومثاله قوله تعالى (وإذا ضربتم في الأرض فإيس عليكم جناح أن تصبروا من الصلاة إن خفتم أن يفتكم الذين كفروا) فإنه أجاز قصر الصلاة بشرطين (أحدهما) الضرب في الأرض والآخ خوف فتنة التكفار لكن نسخ اعتبار الشرط الثاني بالرخصة حتى جاز التصبر مع الأمن وبقي الشرط الأول وهو الضرب في الأرض فلا يجوز النصر بدونه وينقسم الشرط إلى أربعة أقسام عقلي كالحياء للعلم وشرعي كالطهارة للصلاة ولنوى كالتعليقات نحو أن قت قت وعادى كالتلم لصمود السطح وقد يتعدد ومع التعدد قد يكون كل واحد شرطاً على الجميع فيتوقف المشروط على حصولها جميعاً وقد يكون كل واحد شرطاً مستقلاً فيحصل المشروط بمحصل أي واحد منها والشرط كالاستثناء في اشتراط الاتصال وان تعقب جملاً متساوقة كان حكمه راجعاً إليها كلها عند الأئمة الأربعة وغيرهم وحكي إجماعاً وقيل يخضع بالتي تليه ولو كانت متأخرة وقال الرازي بالوقف ويجوز إخراج الأكثر به (وأما) الغاية فهي نهاية الشيء المتضمنة لثبوت الحكم قبلها وانقائه بعدها ولها لفظان وهما حتى وإلى كقوله تعالى (ولا تقر بهن حتى يطررن) وقوله (وأيدكم إلى المرافق)



واختلفوا في الغاية نفسها هل تدخل في المنها أم لا والذي صرح به أكثر الأصحاب أن ما بعدها محكوم عليه بقتض حكم ما قبلها ما لم يتقدم على الغاية عموم يشملها فإذا تقدمها ذلك نحو قطعت أصابعه كلها من الخنصر إلى الإبهام لم يكن ما بعدها مخالفا لما قبلها ومثله (سلام هي حتى مطلع الفجر) (وأما) الصفة فهي كالاستثناء إذا وقعت بعد متعدد والمراد بالصفة هنا هي المنوبة على ما حققه علماء البيان لا بمجرد اللمت المذكور في علم النحو قال المازري ولا خلاف في اتصال التوابع وهي التمت والتوكيد والعطف والبدل وقال الصفي الهندي أن كانت الصفات كثيرة وذكرت على الجبع عقب جملة قيدت بها أو على البدل فلواحدة غير معينة منها وإن ذكرت عقب جمل ففي العود إلى كذا أو إلى الأخيرة خلاف انتهى \* وأما إذا توسطت بين جمل فلا وجه للخلاف في ذلك فإن الصفة تكون لما قبلها لا لما بعدها وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية التوابع المخصصة كالبدل وعطف البيان والتوكيد ونحوه كالاستثناء والشروط المنونة بحرف الجر كقوله على أنه أو بشرط أنه أو بحرف العطف كقوله ومن شرطه كذا فهي كالشرط اللغوي ويتعاق حرف متأخر بالفعل المتقدم انتهى والإشارة بذلك بعد جمل تعود إلى السكل كقوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق أثاما) والتمييز إذا جاء بعد جمل يعود إلى جميع الجمل المتقدمة فإذا قال مثلا له على ألف وخمسون درهما فالجميع دراهم ذي الصحيح من المذهب كما قاله البقلي في قواعد الأصولية وقال التميمي يرجع في تفسير الألف إليه \*

(تنبيه) قولنا والمراد بالصفة المنوبة معناه أنها تشمل كل ما أشعر بمعنى يتصف به أفراد العام سواء كان الوصف نعتا أو عطف بيان أو حالا وسواء كان ذلك مفردا أو جملة أو شبهها وهو الظرف والجار والمجوز ولو كان جامدا مأولا بمشتق لكن يخرج من ذلك الوصف الذي خرج مغزج النال كـ يأتي في المفاهيم أو لبيان الوصف بمدح أو ذم أو ترحم أو تركيد أو تفصيل فليس شيء من ذلك مخصصا للعموم \*

(فصل في المطلق والمقيد) أما المطلق فهو ما تناول واحداً غير معين باعتبار حقيقة شاملة لجنسه نحو قوله عز وجل (فحريز رقبة) وقوله عليه الصلاة

والسلام لانكاح الابوي فنكل واحد من لفظ الرقة والولي قد تناول واحداً غير معين من جنس الرقاب والاولياء والمقيد ماتناول معناه نحو اعتق زيداً من العبيد أو موصوفاً بوصف زائد على حقيقة جنسه نحو (تحرير رقة مؤمنة) (وصيام شهرين متتابعين) وصف الرقة بالايان والشهرين بالتتابع وذلك وصف زائد على حقيقة نفس الرقة والشهرين لان الرقة قد تكون مؤمنة وكافرة والشهرين قد يكونا متتابعين وغير متتابعين والاطلاق والتقييد يكونان تارة في الامر نحو اعتق رقة واعتق رقة مؤمنة وتارة في الخبر نحو لانكاح الابوي وشاهدين\* لانكاح الابوي مرشد وشاهدي عدل\* وتفاوت مراتب المقيد في تقييده باعتبار قوة القيود وكثرتها فما كانت قيوده أكثر كانت رتبته في التقييد أعلا وهو فيه أدخل فقله سبحانه وتعالى (أن يبدله أزواجاً خيراً ممن كن مسلمات مؤمنات قانتات تالعات ما يدرن سائمات ثبات وأكباراً) أعلام رتبة في التقييد من قوله (مؤمنات قانتات) لا غير\* وقد يجتمع الاطلاق والتقييد في لفظ واحد بالجهتين كقوله تعالى (تحرير رقة مؤمنة) قيدت من حيث الدين بالايان وأطلقت من حيث ما سواه كالصحة والسقم والطول والقصر والنسب والبلد فهي مقيدة من جهة مطلقة من جهة\* ثم إنه يقال هنا إذا اجتمع لفظ مطلق ومقيد فاما أن يتحد حكمهما أو يختلف فإن اتحد حكمهما فاما أن يتحد سببهما أو يختلف فهذه ثلاثة أقسام فإذا اتحد حكمهما حل المطلق على المقيد كقوله عليه الصلاة والسلام لانكاح الابوي وشهود مع الابوي مرشد وشاهدي عدل فالاول مطلق في الولي بالنسبة الى الرشد والتمس والشهود بالنسبة الى العدالة والفسق والثاني مقيد بالرشد في الولي والعدالة في الشهود وسببهما واحد وهو التسليم وحكمهما نفي الابوي وشهود وإذا اتحد حكمهما واختلفا سبباً كمتق رقة مؤمنة في كفارة القتل ورقة مطلقة في كفارة الظهار فنقد الفاضل أبي يعلى والمالكية يحمل المطلق على المقيد ونسبه في التحرير الى الأئمة الأربعة وغيرهم وقال الطوفي في مختصره وخالف بعض الشافعية وأكثر الحنفية وأبو اسحاق ابن شاقلا من أصحابنا فقالوا لا يحمل المطلق على المقيد هنا وقد روي عن أحمد ما يدل على هذا أيضاً وقال أبو الخطاب إن عضده قياس حمل عليه والإفلا وإذا اختلف الحكم فلا حمل كمتقييد صوم الكفارة

بالتابع وإطلاق الاطعام ومتى اجتمع مطلق ومقيدان متضادان حمل المطلق على ما هو أشبه به من المقيدين المتضادين وذلك كفصل الايدي في الوضوء ورد مقيداً بالرافق وقطعها في السرقة ورد مقيداً بالكوع بالاجماع ومسحها في التيمم ورد مطلقاً فالحق بالاشبه به وهو الوضوء \*

( تنبيه ) جميع ما ذكر في التخصيص للعام هو جار في تقييد المطلق فارجع اليه \*

( فصل ) الجملة لغة ما جعل جملة واحدة لا ينفرد بمض آحادها عن بعض واصطلاحاً اللفظ المتردد بين محتملين فصاعداً على السواء والاجمال أما أن يقع في اللفظ المفرد أو المركب والواقع في المفرد أما أن يقع في الاسماء أو الافعال أو الحروف أما وقوعه في الاسماء فكالعين المترددة بين معانيها كالباصرة وعين الماء والذهب وغير هذا والقرء المتردد بين الحيض والطهر وكالجون المتردد بين الاسود والابيض وكالشفق المتردد بين الحررة واليباض وأما وقوعه في الافعال فنحو عسعس فانه بمعنى أقبل وأدير وبأن بمعنى غاب واختفى وأما في الحروف فنحو تردد الواو بين العطف والابتداء وبين العطف والحال ونحو تردد من بين ابتداء الغاية والتبعض وأما في المركب فكقوله تعالى ( أو يصفو الذي بيده عقدة النكاح ) فانه متردد بين الولي والزوج والصحيح من مذهب أحمد والشافعي أنه الزوج وقال مالك هو الولي وقد وقع الاجمال من جهة التصريف كالحنثار والحنال فانهما مترددان بين اعتبارهما اسم فاعل أو اسم مفعول وحكم الجملة التوقف على البيان الخارجي لان الله تعالى لم يكلفنا العمل بما لا دليل عليه والجملة لا دليل على المراد به فلا نكلف بالعمل به والجملة واقع في الكتاب والسنة في الاصح خلافاً لماود الظاهري قال بعضهم لان لم أحداً قال به غيره \*

( تنبيه ) ادعى بعض العلماء الاجمال في امور ولكنها غير مجملة لشيء التحقيق (منها) قوله تعالى ( حرمت عليكم الميتة ) . ( حرمت عليكم أمهاتكم ) ( وأحل لكم الطيبات ) وغير ذلك مما أضيفت الاحكام فيه إلى الاعيان لان المراد حرم عليكم أكل الميتة ووطء الامهات فالحكم المضاف اليه العين يصرف لغة وعرفاً إلى ما أعدت له وهو ذكرناه (ومنها) قوله تعالى ( وأحل الله البيع وحرم

الربا) قال القاضي أبو يعلى هو مجمل لأن الربا معناه لغة الزيادة كيف كانت وفي الشرع الزيادة المخصوصة والصحيح أنه من باب العام المخصوص (ومنها) حديث «لا صلاة إلا بطهر» «لا صيام لمن لم يبيت النية» قال الحذيفة هو مجمل لتردده بين المعنى اللغوي والشرعي والحق أن كلام الشارع يحمل حقيقة على الموضوعات الشرعية فالموضوعات اللغوية في مقابلته مجاز (ومنها) إنما الأعمال بالنيات قالوا إن الأعمال مبتدأ والنيات متعلق بمحذوف متردد بين تقدير الصحة أو الكمال والحق أنه لا ترد لان المراد نفي فائدة العمل وجدواه بدون النية فتبقى صحته متعينة للتقدير وقد اشبعنا الكلام عليه في شرحنا عمدة الأحكام الحديثية (ومنها) قوله عليه السلام رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فانه ليس المراد منه رفع نفس الخطأ والنسيان حتى يكون مجملاً بل المراد أن المرفوع حكم الخطأ والنسيان \*

(فصل) وأما المبين فهو ضد المجمل فيقال في تعريفه هو اللفظ الناص على معنى غير متردد متساو وقال الأدي المبين قد يراد به الخطاب المستغنى بنفسه عن بيان وقد يراد به ما يحتاج إلى البيان عند وروده عليه كالجمل وغيره وهما أربعة الفاظ مجمل وأجمال ومبين وبيان فالجمل تقدم تعريفه والأجمال إرادة التردد من التكلم والنطق باللفظ على وجه يقع فيه التردد والمبين لللفظ الدال من غير تردد كإسقاط على فعل المبين وعلى الدليل وعلى المدلول ولذلك قال الصيرفي هو إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي والوضوح وينبغي أن يزاد هذا التعريف بالفعل أو بالقوة لان الكلام تقدير بينا بالفعل وهو مع ذلك مشكل بالقوة أي قابل لعروض الإشكال له من ذاته بتقدير تغير صفته أو من خارج وبيان ذلك بالمثال وهو أن بعض الخفية قال قل عن أبي حنيفة أنه قال لا يدخل النار إلا المؤمن وظاهر هذا مع قوله عليه السلام لا يدخل الجنة إلا المؤمنون مشكل لانه يقتضي أن أهل الجنة والنار جميعاً مؤمنون وليس كذلك للاتفاق على أن أهل النار كفار وأنه لا يخلد بها إلا كافر لكن أبو حنيفة الحق بكلامه بيانا بينه وأظهر معناه المراد له بأن قال لا يدخل النار إلا مؤمن لان الكفار حينئذ يمانون ما كانوا يوعدون فيؤمنون به ويصدقون لكن إيماناً لا يفهم لانه اضطرارى لا اختياري ولقوله عز وجل ( فلم يكن يفهمهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ) وقوله عز وجل لفرعون حين قال لا أدركه الفرق

آمنت (الآن وقد عصيت قبل) فقد حصل من هذا ان كلام أبي حنيفة مشكل بالفعل فاحتاج الى البيان وأما المدين به وهو ما يحصل به البيان فانه يكون بامور أحدها القول بان يقول المتكلم أو من علم مراد المتكلم المراد بهذا الكلام كذا كقوله تعالى (القارعة ما القارعة وما أدراك ما القارعة) فهذا لإجمال ثم بينه بقوله (يوم يكون الناس كالفراش المبثوث) وكذا الآية بعدها فين ان القارعة تكون ذلك اليوم بهذه الصفة العظيمة وظواهر هذه الآية في القرآن الكريم والسنة النبوية كثيرة وتكون السنة مبنية للقرآن كقوله تعالى (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) فان القوة مجملة ولكن بينها النبي ﷺ بقوله «الآن القوة الرمي» ثم كرر هذه الجملة تأكيذا (الثاني) الفصل ويكون بالكتابة ككتابة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين بعده وغيرهم من أهل الولايات الى عمالهم في الصدقات وغيرها من السياسات ويكون بالاشارة كما روي ان النبي ﷺ آتى من نساءه شهرأ فقام في مشربة له تسعا وعشرين ثم دخل عليهن فقبل له انك آليت شهراً قال الشر هكذا وهكذا وأشار باصابعه العشر وقبض ايهاه في الثالثة يعني تسعة وعشرين وجاء في حديث صحيح انه قال الشهر تسع وعشرون هكذا بلغظه وهو بيان قولى فقد تضمن هذا الحديث نوعى البيان القولى والفعلى ومن البيان الفعلى قوله عليه الصلاة والسلام «صلوا كما رأيتموني أصلى» «وخذوا عني مناسككم» أي أنظروا الى فعلى في الصلاة والحج فافعلوا مثله فكان فعله فيها مبينا لقوله تعالى (أقيموا الصلاة) (وأتوا الحج والعمرة لله) (الثالث) إقرار النبي ﷺ على فعل وان أردت القاعدة العمومية للبيان فقل كل مقيد من الشرع بيان ولذا كرر بعض أمثلة لذلك تبين المرام (منها) أن يستدل الشارع استدلالاً عقلياً فيبين به العلة أو مأخذ الحكم أو فائدة ما كقوله تعالى في صفة ماء السحاب (فاحيننا به الأرض بعمدتها كذلك الشور) وفي موضع آخر (كذلك الخروج) فين لنا تعالى بذلك طريق الاستدلال على إمكان البعث والمعاد ولولا هذا الطريق الذى فتحه الله للمؤمنين لما أجرأ متكلمون أن يستدلوا عليه ولا أن يتكلموا مع الفلاسفة المنكرين له فيه وأمثال هذه الآية كثير وجميع استدلات القرآن عقلية وهى مفيدة للبيان (ومنها) أن يترك عليه السلام فعلا قد أمر به أو قد سبق منه فعله فيكون تركه له مبيناً لعدم وجوبه

مثاله انه قيل له (وأشهدوا اذا تبايتم) ثم انه اشترى فرساً من اعرابي ولم يشهد عليه (ومنها) السكوت بعد السؤال عن حكم الواقعة فيعلم انه لاحق للشرع فيها وههنا مسائل (أولها) البيان بالفعل أقوى من البيان بالقول (ثانيها) تبين الشيء بأضغ منه كالقرآن بإحاديث الاحاد جائز (ثالثها) تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع وتأخيره عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة جائز عند ابن حامد والقاضي ابن الفراء وأكثر الشافعية وبعض الحنفية ومنعه أبو بكر عبد العزيز وأبو الحسن التميمي والظاهرية والمعتزلة والصيرفي وأبو اسحاق المروزي والحق الاول لقوله تعالى (فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم ان علينا بيانه) (الكتاب احكمت آياته ثم فصلت) وثم تفيد التراخي (وابيها) يجوز كون البيان أضعف دلالة من المبين ولا تعتبر مساواته في الحكم \*

### فصل في المنطوق والمفهوم

إعلم ان الدليل الشرعي إما منقول وإما معقول وإما ثابت بها فالتقول الكتاب والسنة ودلالاتها إما من منطوق اللفظ أو من غير منطوقه فان كان من الاول سمي منطوقاً كفهم وجوب الزكاة في الساعة من حديث (في ساعة الفهم الزكاة) وكنهج التنايف من قوله تعالى (ولا تقل لها أف) والثاني يسمى مفهوماً كفهم عدم وجوب الزكاة في المملوغة من الحديث وتحريم الضرب من الآية وهذا الفصل مذکور لبيان ذلك والمعقول القياس لانه يستفاد بواسطة النظر العقلي والثابت بالمنقول والمعقول وليس واحداً منهما هو الاجماع وسببأتي الكلام على الاجماع ثم على القياس إذا تمهد هذا فتقول قد علم من هذا أن المنطوق مادل عليه اللفظ في محل النطق والمفهوم مادل عليه اللفظ لا في محل النطق ففحوى باللفظ بالحاء المهملة هو ما أفاد جنساً يتناول ما أقاده نطقاً وغير نطقاً لانه صيته لانه لو كان منها لكان منطوقاً وبيانه أن تحريم التنايف علم من صيغة اللفظ فكان منطوقاً وتحريم الضرب لم يعلم من الصيغة فكان مفهوماً ويقال لثله فحوى الخطاب ويسمى إشارة وإعلاء ولسن الخطاب إلا أن الإشارة مختصة باليد والاياء إشارة باليد وغيرها فكل إشارة إعلاء ولا عكس ومن ثم قال

الآمدي أما دلالة غير المنطوق وهو مادلالته غير صريحة فلا يخلو أما أن يكون مدلوله مقصوداً للتكلم أولاً فإن كان مقصوداً فإن توقف صدق التكلم أو صحة المنطوق به عليه فهي دلالة الانتضاء وإن لم يتوقف فإن كان مفهوماً في محل النطق فهي دلالة التنبية والإيعاء وإلا فدلالة المفهوم وإن لم يكن مدلوله مقصوداً للتكلم فهي دلالة الإشارة هنا كلامه وأنت خير فانه جعل فرقاً بين دلالاتي الإشارة والإيعاء وهذا هو التحقيق ثم اعلم أن مراتب لحن الخطاب وفحواه تكون متفاوتة وذلك التفاوت على ضرب \*

(أولها) المتضمني بفتح الضاد الذي تقتضيه صحة الكلام ونطلبه وهو المضمر الذي تدعو الضرورة إلى إظهاره وتقريره وله وجوه \*

(أولها) ما تدعو الضرورة إلى إظهاره لصدق التكلم نحو لاعمل إلا بنية أي لاعمل صحيح إلا بالنية إذ لولا ذلك لم يكن ذلك صدقاً لأن صورة الاعمال كلها كالصلاة والصوم وسائر العبادات يمكن وجودها بلا نية فكان إظهار الصحة من ضرورة صدق التكلم \*

(ثانيها) وجود الحكم شرعاً نحو قوله تعالى ( فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ) تقديره أو على سفر فافطر فعليه صوم عدة من أيام أخر لأن قضاء الصوم على المسافر إنما يجب إذا أفطر في سفره أما إذا صام في سفره فلا موجب للقضاء ودليل ذلك ظاهر لفظة وشرعاً خلافاً لما يحكى عن أهل الظاهر من أن فرض المسافر عدة من أيام أخر سواء صام في السفر أو أفطر وهو من جمود المصروف \*

(ثالثها) وجود الحكم عقلاً نحو قوله تعالى ( حرمت عليكم أمهاتكم ) فإن العقل يابى إضافة التحريم إلى الأعيان فوجب لذلك إظهار فعل يتعلق به التحريم وهو الوطء فصار المعنى حرم عليكم وطء أمهاتكم \*

(الرابع) مما يتفاوت به لحن الخطاب وفحواه لتبليغ الحكم بما اقترى به من الوصف المتناسب كقوله تعالى ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ) أي لاجل السرقة والزنا فإن المعقولة من هذا الكلام أن السرقة علة القطع والزنا علة الجلد لكن ليس هذا مفهوماً لنا من صريح النطق ونصه

بل من فحوى الكلام ومعناه \*

(الثالث) فهم الحكم في غير محل النطق بطريق الأولى وهو فهم الموافقة كمنهم من حرّم الضرب من تحريم التأنيف من قوله تعالى (فلا تفل لها أف ولا تنهرها) فإن منطوق هذا تحريم التأنيف والانتهاز ومفهومه بطريق التنبيه والفحوى تحريم الضرب وغيره من الايلامات الزائدة على التأنيف والانتهاز بطريق أولى ويسمى هذا مفهوم الموافقة لأنه يوافق المنطوق في الحكم وإن زاد عليه في التأكيد بخلاف مفهوم المخالفة فإنه يخالف حكم المنطوق كمنهم من عدم الزكاة في المملوثة من حديث في سائمة الغنم الزكاة وحاصله أن مفهوم الموافقة تنبيه بالأدنى على الأعلى ويسمى نحوى الخطاب وبلن الخطاب وشرطه فهم المعنى في محل النطق كالتعظيم في قوله تعالى (فلا تقل لها أف) فإنه يفهم: أن المعنى المقصود لهذا النهي هو تعظيم الوالدين فلذلك فهمنا تحريم الضرب بطريق أولى حتى لو نفهم من ذلك تعظيماً لما فهمنا تحريم الضرب أصلاً لكنه لما تقي التأنيف الأعم دل على نهي الضرب الأخص بطريق أولى وشرطه أيضاً أن يكون المفهوم أولى من المنطوق أو مساو له ومثال الأول قد تقدم ومثال الثاني تحريم إحراق مال اليتيم الدال عليه قوله تعالى (الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً) الآية فالأحراق مساو للأكل بواسطة الاتلاف في صورتين واشترط له كثير من أهل الأصول شروطاً فقال في جمع الجوامع وشرطه أن لا يكون المسكوت ترك الخوف ونحوه كالجمل وأن لا يكون المذكور خرج للنائب خلافاً لإمام الحرمين أو لسؤال أو حادثة أو للجهل بحكمه أو غيره مما يقتضي التخصيص بل ذكر هذا كلامه \* ثم إن مفهوم الموافقة قياس جلي في الأصح وإليه ذهب أبو الحسن الحرزي وابن أبي موسى وأبي الخطاب والحلواني والفخر والطوفي وقال محمد الدين ابن تيمية إن قصد الأدنى فقياس وإن قصد التنبيه فلا وهو حجة عند العلماء ودلالته لفظية عند أحمد والقاضي وابن حمدان وشيخ الإسلام وابن عقيل وحكام عن أصحابنا والخفية والمالكية وغيرهم ودلالته تكون قطعية كآية التأنيف وتكون ظنية كأذا ردت شهادة قاسق فكافر أولى إذ الكفر فسق وزيادة وجسه كونه ظنياً أنه واقع في الاجتهاد إذ يجوز أن يكون الكافر عدلاً في دينه فيتحرى الصدق والأمانة \*



(الرابع) دلالة تخصيص شيء بحكم يدل على نفيه عما عداه وهو مفهوم الخالفة سعى به مخالفته للمنطوق به وذلك كقوله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينسكح المحصنات المؤمنات) فإن تخصيص جواز نسكح الاماء بهـدم الطول يدل على أن واحد الطول لايجوز له نسكح الاماء وتخصيص المؤمنات بجواز النسكاح عند عدم الطول يدل على أن عدم الطول لايباح له نسكح الاماء السكافر كما هو أحد القولين ففي الآية مفهومان (أحدهما) أنه لاينسكح الا امة مؤمنة (وثانيها) ان واحد الطول لايجوز له نسكح الامة وكقوله عليه السلام في ساعة الغنم الزكاة فان مفهومه يدل على أن لازكاة في المملوغة فتخصيص السوم بحكم وهو وجوب الزكاة يدل على نفي ذلك الحكم عن غير الساعة ومفهوم المخالفة حجة عند الجمهور وقال أبو حنيفة وبعض المتكلمين ليس بمجبة ويسمى ذلك المفهوم دليل الخطاب وشرطه أن لا تظهر أولوية ولا مساواة في المسكوت عنه إذ لو ظهر فيه ذلك كان مفهوم موافقة وأن لا يكون مخرجا مخرجا عن الغالب كما في قوله تعالى (وربائبكم اللاتي في حجوركم) فإن الغالب كون الربائب في حجور الأزواج أى رببتهن وأن لا يكون خرج لجواب سؤال عنه أو حادثة تتعلق به أو للجهل بحكمه دون حكم المسكوت كالوسئل <sup>عليه السلام</sup> هل في الغنم السائمة زكاة أو قيل يحضرته لفلان غنم سائمة أو خاطب من جهل حكم الغنم السائمة دون المملوغة فقال في الغنم السائمة زكاة ومثله أيضا جميع ما يقتضي التخصيص بالذكر كموافقة الواقع كقوله تعالى (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين) نزلت كما قال الواحدي وغيره في قوم من المؤمنين والوا اليهود دون المؤمنين وككون الكلام خرج مخرج التفهيم أو الامتنان نحو (لنأكلوا منه لحما طريا) فانه لا يدل على منع القديد من لحم ما يؤكل مما يخرج من البحر كغيره وإنما اشترطوا للمفهوم انتفاء المذكورات لانها فوائد ظاهرة وهو فائدة خفية فاخر عنها ثم ان دليل الخطاب بحسب القوة والضعف يكون على مراتب سنت (أولها) الحكم إلى غاية يفتى أو إلى ويسمى مفهوم الناية نحو (حتى تنكح زوجا غيره) ثم أمروا الصيام إلى الليل فيفيدان حكم ما بعد الناية بخالف ما قبلها (ثانيها) تعلق الحكم على شرط نحو (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن) فانه يفيد انتفاء الاتفاق عند انتفاء الحمل

ولا فرق بين تعليقه بشرط أو شرطين أو أكثر ( ثالثها ) تعقيب ذكر الاسم العام بصفة خاصة في معرض الاستدراك والبيان نحو في الغنم السائمة الزكاة قال نعم اسم عام يتناول السائمة والمعلوفة فاستدرك عمومها بخصوص السائمة وبين أنها المراد من عموم الغنم ( رابعها ) أن يطلق الحكم على وصف لا يستمر بل يطوي ويحول كالسوم والثوبه في قولنا في السائمة الزكاة والبكر تستأذن والنبه أحق بنفسها ( خامسها ) تخصيص نوع من العدد بحكم نحو قوله عليه السلام لا تحرم المصبة ولا المصتان يعني في الرضاع وهذا يدل على مخالفة ما فوقه يعني تحريم ثلاث رضعات وبه قال مالك وداود وبهض الشافعية خلافا لاكثرهم ولابي حنيفة ( سادسها ) مفهوم اللقب وهو تخصيص اسم بحكم وأنكر الاكثر من هذا المفهوم مشتقا كان نحو لا تبسموا الطعام إلا مثلا بمثل فإن الطعام مشتق من الطعم أو غير مشتق كالخنطة وللصغير والتمر والملح والذهب والفضة وقال الدقاق مفهوم اللقب حجة والضابط في باب المفهوم أنه متى أفاد ظنا عرف من تصرف الشارع الالتفات إلى مثله خاليا عن معارض كان حجة يجب العمل به والظنون المستفادة من دليل الخطاب متفاوتة بتفاوت مراتبه ومن تدرب بالنظر في اللغة وعرف مواقع الالفاظ ومقاصد المتكلمين سهل عنده ادراك ذلك التفاوت والفرق بين تلك المراتب والله الموفق \*

### ﴿ الاصل الثالث الاجماع ﴾

الاجماع لغة العزم والاتفاق قال تعالى ( فاجمعوا أمركم ) أي اعزموا ويقال اجمع القوم علي كذا أي اتفقوا عليه واصطلاحا اتفاق المجتهدين من هذه الامة في عصر على من أمر ومن يرى اقراض العصر يزيد إلى اقراض العصر ومن يرى ان الاجماع لا يتقدم مع سبق خلاف مستقر من حى أو ميت يجوز وقوعه يزيد لم يسبقه خلاف مجتهد مستقر نقوله اتفاق المجتهدين يخرج المقلدين لانهم من العوام عند أهل الاصول فلا تعتبر مخالفتهم ولا موافقتهم وقوله على أمر يتناول الدينى والدينى لكن المراد بالدينى ما يعود إلى الدين كامر البيع والسلام وأما الاتفاق على أمر دينوى محض كالاتفاق على مصلحة اقامة متجرا أو حرفة أو على أمر دينى لكنه لا يتعلق بالدين لذاته بل بواسطة كاتفاقهم على بعض مسائل العربية

أو اللغة أو الحساب ونحوه فإن ذلك ليس اجماعاً شرعياً أو اصطلاحياً وإن كان اجماعاً شرعياً في الحقيقة لتعلقه بالشرع وإن كان بواسطة وفي هذا الأصل مسائل \*

(أولها) أنكر النظام وبعض الشيعة جواز الاجماع من مجتهدى الأمة على حكم وذلك راجع الى عدم الجواز من جهة العقل وذهب الاكثرون الى أن جوازه معلوم بالضرورة لأنه لا يلزم من فرض وقوعه محال لذاته ولا لغيره وهذا هو المعنى بالجواز العقلي نعم هو لا يستبعدوا وقوعه مع كثرة العباد وتباعد البلاد واختلاف الفرائض فظنوا الاستبعاد استحالة وحكي أصحابنا أنه روي عن الامام أحمد أنكار الاجماع واعتذروا عنه بأنه محمول على الورع أو على غير عالم بالخلاف أو على تمذر معرفة الكل أو على العلم التام إلى غير ذلك من الاعتذارات وعندى أن الامام أحمد لم يوافق النظام على أنكاره لأن النظام أنكره عقلاً والامام صرح بقوله وما يدر به بأنهم اتفقوا فكأنه يقول إن كثيراً من الحوادث تقع في أقصى المشرق والمغرب ولا يعلم بوقوعها من بينها من أهل مصر والشام والعراف وما والاها فكيف تصح دعوى اجماع الكل في مثل هذه وإنما ثبتت هذه باجماع جزئى وهو اجماع الاقليم الذي وقعت فيه أما اجماع الأمة قاطبة فتعذر في مثلبا وهذا النوع هو الذى نقل أنكاره عن الامام كما يفهم من قوله وما يدر به بأنهم اتفقوا وما ذلك إلا أن الاجماع على المسألة التي اتفق جميع مجتهدى الأمة عليها فرع العلم بها والتصديق مسبوق بالتصور فمن لم يعلم محل الحكم كيف يتصور منه الحكم ينفى أو إثبات وهذا هو الحق الذى يلزم أتباعه فلا يتوهم من مضمون أن الامام أنكر الاجماع أنكاراً عقلياً وإنما أنكر العلم بالاجماع على حادثة واحدة انتشرت في جميع الاقطار وبلغت الاطراف الشاسعة ووقف عليها كل مجتهد ثم طبق الكل فيها على قول واحد وبلغت اقوالهم كلها مدعى الاجماع عليها وأنت خير بان المادة لا تساعد على هذا كما يعلمه كل منصف تخلى عن الجلود والتقليد نعم يمكن أن يعلم هذا في عصر الصحابة دون ما يعدم من المصور لقلة المجتهدين يومئذ وتوفر نقل المحدثين على نقل فتاوىهم وأراهمهم فلا تهمن انما العاقل الامام بانكار الاجماع مطلقاً فتغترى عليه \*

(ثانيها) الاجماع حجة قاطعة يجب العمل به عند الجمهور خلافاً للنظام

ومعنى كونه قاطعا أنه يقدم على باقى الادلة وليس القاطع هنا بمعنى الجازم الذي لا يتحمل التقيض كقولنا الواحد نصف الاثنين فى نفس الامر وإنما اختلف فى تكفير منكر حكمه \*

( ثالثها ) المتبر فى الاجماع قول أهل الاجتهاد لا الصبيان والمجانين قطعاً ولا يعتبر فيه قول العامة وم من ليس بمجتهد ولا من عرف الحديث أو اللغة أو الكلام ونحوه وكذا من عرف الفقه أو أصوله عند احمد وأصحابه وكذا من فاته بعض شروط الاجتهاد ولا يعتبر فيه كافر أصلي مطلقاً ولا كافر بارتكاب بدعة عند مكفره ولا فاسق مطلقاً سواء كان فسقه من حيث الاعتقاد أو الافعال كالاعتزال والزنا والسرقه قال الطوفى فى مختصره والاشبه اعتبار قول الاصولي والنحوى فقط لم يكنهما من درس الحكم بالدليل والمسألة اجتهادية قال ويعتبر فى اجماع كل فن قول أهله إذ غيرم بالاضافة اليه عامة هذا كلامه وهو مسلك جيد ولا يستبر فى أهل الاجماع أن يلقوا عدد التواتر \*

( رابعها ) لا يختص الاجماع بالصحابة بل لاجماع كل عصر حجة خلافا لداود الظاهري \*

( خامسها ) الجمهوران الاجماع لا يعتقد قول الاكثر دون الاقل حتى يتفق الجميع قلت ومقتضى ما قدمناه عن الامام احمد انه ينمقد بقول الاكثر فى غير زمن الصحابة لتعدد الاطلاع على اتفاق الكل فى غير عصرهم ومن ثم قال الطوفى وغيره من أصحابنا بعد ذكر هذه المسألة خلافا لابن جرير وعن احمد رحمه الله مثله انتهى \* واليه ذهب أبو بكر الرازى وأبى الحسين الحنطاط من المعتزلة وابن حمدان من أصحابنا وجمع والحق ان اتفاق الاكثر حجة يجب العمل به على أهله لكونه ليس فى رتبة الاجماع بل هو فى رتبة القياس وخبر الواحد \*

( سادسها ) التابى المجتهد المعاصر للصحابة معتبر معهم فى الاجماع فلا يمتد مع مخالفته فان صار مجتهداً بعد انقضاء الاجماع فمن قال بشرط فى الاجماع اقراض المصر لم يعتبر انقضاء الاجماع مع مخالفته ومن لم يشترط اقراض المصر لم يعتبر واعتبر موافقته أبو الخطاب وابن عقيل والآمدي قال المرادوى فى التحرير ولعل المراد عدم مخالفته ثم قال فائدة تابع التابى مع التابى كهم مع الصحابي قاله القاضى \*

(سابعها) الجمهور لا يشترط لصحة الاجماع اقراض عصر المجيعين وحكى أصحابنا عن أحمد واكثر أصحابه انه يشترط اقراض العصر وحكى الطوفي القول الاول ومال اليه وقال وقول الامام احمد الموافق للجمهور أو ماله إجماء انتهى قلت ومعه مذهب عدم الاشتراط \*

(ثامنها) إذا قال بعض الأئمة قولاً سواء كان من الصحابة أو ممن بعدهم وسكت الباقون مع اشتداد ذلك القول فيهم وكان ذلك القول متعلقاً بأحكام التكليف كان ذلك إجماعاً على المختار ويسمى إجماعاً سكوتياً فلو لم يشتهر القول فيهم لم يبدل سكوتهم على الموافقة ولو لم يكن تكليفاً لم يكن إجماعاً ولا حاجة لأن الاجماع أمر ديني وبالمثل تكليفاً ليس دينياً بل دنيوياً واسكن اختلاف الزمان أحدث للاجماع السكوتي شرطاً وهو انه اذا أفتى واحد بمحكم على مذهبه مع مخالفته لمذهب غيره وسكت الباقون عنه فان ذلك السكوت لا يبعد إجماعاً لما تقرر عند أهل المذاهب من عدم انكار بعضهم علي بعض إلا أن يقال فرض المسألة في الاحكام التي يتداول المجتهدون البحث عنها لا في الاحكام التي يتداولها المقلدون لأنهم لا في العير ولا في التغير \*

(تاسعها) اذا اختلف أهل العصر على قولين امتنع على من بعدهم أحداث قول ثالث وقال الرازي في المحصول والآمدي في منتهى السؤل وقبهما الطوفي أن القول الثالث إن رفع الاجماع الاول على القولين الاولين لم يجوز وان لم يرفعه جاز (مثاله) لو قال بعض الامة باعتبار النية في كل طهارة وقال البعض الآخر باعتبارها في بعض الطهارات دون بعض كاهو قول أبي حنيفة يعتبر هذا للتعيم دون الوضوء فالتأني اعتبارها في جميع المبادات مطلقاً يكون رافضاً للاجماع الاول (ومثاله) ما ليس رافضاً للاجماع الاول ماضى في هذا المثال من النفى في إحدي المسألتين دون الاخرى وكلاهما اختلفوا في اعتبار النية في الطهارات نفياً وإثباتاً فالقول في اثباتها في البعض دون البعض لا يمتنع لانه لم يرفع الاجماع الاول بل وافق كل فريق في بعض مذهب اليه وربما كان هذا المسلك اولى من الذي قبله \*

(عاشرها) اذا اختلف الصحابة على قولين فاتفق التابعون على أحدهما كان ذلك إجماعاً خلافاً للقاضي أبي يعلى وبعض الشافعية \*

(حادي عشرها) اتفاق الخلفاء الاربعة بعد رسول الله ﷺ مع مخالفة

غيرهم لهم ليس اجماعاً وإذا لم يكن اتفاق الأربعة اجماعاً فقول اثنين منهم أولى بأن لا يكون اجماعاً ونقل عن الإمام أحمد أن اتفاق الخلفاء الأربعة حجة وكذا اتفاق أبي بكر وعمر رضي الله عنهما لحديث (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ) وحديث (اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر) ولو لم تهم الحجة بقولهم لما أمرنا باتباعهم وهذا القول هو الحق \*

(ثاني عشرها) اجماع أهل المدينة من الصحابة والتابعين ليس بحجة خلافاً لما لاك ولا ينعقد الاجماع بأهل البيت وحدهم خلافاً للشيعة \*

(ثالث عشرها) لا يكون الاجماع إلا عن جليل لأنه لا يكون إلا من المجتهدين والمجتهد لا يقول في الدين بغير دليل فإن القول بغير دليل خطأ ويجوز كون الاجماع عن اجتهد وقياس وقد وقع كذلك وتحرم مخالفته وقال ابن حامد وجميع يكفر منكرك حكم الاجماع القطعي وقال أبو الخطاب وجميع لا يكفر ولكنه يفسق وقال الطوفي والأودي ومن تبعه يكفر بنحو العبادات الحسن وهو معنى كلام أصحابنا في الفقه قال القاضي علاء الدين المرادوي في التحرير والحق أن منكر الجميع الضروري والمشهور المنصوص عليه كافر قطعاً وكذا المشهور قطعاً لا الخفي في الأصح فيها هذا كلامه (ومثال الخفي انكار استحقاق بنت الابن السادس مع البنت وتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها ونحو ذلك فهذا لا يكفر منكركه لعذر الخفاء خلافاً لبعض الفقهاء في قوله أنه يكفر لتكذيب الأمة ورد بأنه لم يكذبهم صريحاً إذا فرض أنه عما يخفى على مثله فالاجماع الخفي هو ما كان خافياً على من رده ولم يعلم به \*

(رابع عشرها) إذا استدلل أهل المصنر بدليل أو أولوا تأويلاً فهل يجوز لمن بعدم أحداث دليل آخر أو تأويل من غير الغاء الأول ذهب الجمهور إلى جواز ذلك وذهب بعضهم إلى الوقف وابن حزم إلى التفصيل بين النص فيجوز الاستدلال به وبين غيره فلا يجوز فيه \*

(خامس عشرها) هل يمكن وجود دليل لامعارض له اشترك أهل الاجماع في عدم العلم به قبل الجواز إن كان عمل الأمة موافقاً له وعدمه إن كان مخالفاً له واختاره الأودي وابن الحاجب والصفى الهندي وقيل بالتحقق مطلقاً \*

( سادس عشرها ) الاجماع المنقول بطريق الآحاد حجة وقال الجمهور بشرط في نقله عدد التواتر وقول القائل لأعلم خلافا بين أهل العلم في كذا كما يقوله صاحب الشافي في شرح المنع وغيره لا يكون اجماعا لجواز أن يكون ثمة تخالف لم يطلع القائل على خلافه وفوق كل ذي علم عليم وقد نص على ذلك أحد \*  
( سابع عشرها ) لا يصح التمسك بالاجماع فيما يتوقف صحة الاجماع عليه اتفاقا كوجود الباري وصحة الرسالة ودلالة المعجزة ويصح فيما لا يتوقف وهو ديني كالروية ونفى الشرك ووجوب العبادات أو عقلي كحدوث العالم خلافا لابي الهاملي مطلقا وللشرازي في كليات أصول الدين كحدوث العالم واثبات النبوة أو دينوي كراي في حرب ونحوه في ظاهر كلام النفاضي وأبي الخطاب وابن عقيل وغيرهم واختاره الآمدي ومن تبعه وهو أظهر وقيل بعد استقرار الرأي وقيل ليس بحجة وهو ظاهر الروضة والمنع ومختصر الطوفي أو يكون لقويا وقيل أن تعلق بالدين \*

( خاتمة ) الاجماع أما ينطق أو سكوتي وكل واحد منهما أما أن يكون متواترا وأما أن يكون آحادا فالنطق ما كان اتفاق مجتهدي الامة جميعهم عليه لفظا نفي أو إثباتا والسكوتي ما نطق به البعض وسكت عنه البعض الآخر وكل واحد من هذين أما أن ينقل ان جميع المجتهدين نطقوا به نقلا متواترا أو آحادا أو نطق به البعض وسكت عنه البعض الآخر تواترا أو آحادا والسكوتي حجة ولكن تختلف مراتبها فاقواها النطق تواترا ثم آحادا ثم السكوتي تواترا ثم آحادا وقد سبق الخلاف في أن الاجماع يثبت بخبر الآحاد أم لا والله الموفق \*

❦ الاصل الرابع من الاصول المتفق عليها استصحاب الحال ❦

هو استصحاب للنفي الاصلى المقدم ذكره عند ذكر الاصول أو الكتاب ويعرف بأنه التمسك بدليل عقلى أو شرعي لم يظهر عنه ناقل مطلقاً وتحقيق معناه أن يقال هو اعتقاد كون الشيء فى الماضى أو الحاضر يوجب ظن ثبوته فى الحال أو الاستقبال وتلخيص هذا أن يقال هو ظن دوام الشيء بناء على ثبوت وجوده قبل ذلك وهذا الظن حجة عند الاكثرين منهم مالك وأحمد والمزني والصيرفى

وإمام الحرمين والنزالي وجماعة من أصحاب الشافعي خلافا لجمهور الحنفية وأبي الحسين البصري وجماعة من المتكلمين قال الخوارزمي في الكفاية استصحاب الحال هو آخر مدار الفتوي إذا لم يجد للفتي حكم الحادثة في الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس أخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والاثبات فإن كان التردد في زواله فالاصل بقاءه وإن كان التردد في ثبوته فالاصل عدم ثبوته انتهى محصلا (فتال) استصحاب نفي الحكم الشرعي عدم وجوب صوم شوال وغيره من الشهور سوي رمضان وعدم صلاة سادسة مكتوبة فانا لو فرضنا أن الشرع لم ينص على عدم ذلك لكأن العقل دليلا عليه بطريق الاستصحاب المذكور (ومثال) التمسك بدليل شرعي لم يظهر عنه ناقل استصحاب العموم والنص حتي يرد مخصص أو ناسخ واستصحاب حكم ثابت كملك وشغل الذمة بالانلاف ونحوه وأما استصحاب حال الإجماع في محل الخلاف كالتمسك في عدم بطلان صلاة التمتع عند وجود المساء بالإجماع على صحة دخوله فيها فيستصحب حال تلك المصلحة فلا كثر أن هذا ليس بحجة خلافا للشافعي وابن شاقلا من أصحابنا (واعلم) أن المستدل على نفي الحكم كقوله ما الأمر كذا أو ليس الأمر كذا يلزمه أن يقيم الدليل على صحة مدعاه ولا يكفيه مجرد دعوي النفي \*

### ❦ الاصول المختلف فيها ❦

لما فرغنا من الكلام على الاصول المتفق عليها وهي الكتاب والسنة والإجماع والاستصحاب أخذنا في الكلام على الاصول المختلف فيها وهي أربعة شرع من قبلنا وقول الصحابي والاستحسان والاستصلاح فقلنا أما شرع من قبلنا فانه يجوز أن يعبد نبي بشريعة نبي قبله عقلا لانه ليس بمحال ولا يلزم منه محال وكان نبينا ﷺ قبل البعثة متعبداً في الفروع بشرع من قبله عند القاضي والحلواني وأوماً إليه أحمد واختار ابن عقيل والجد أنه كان متعبداً بشريعة إبراهيم عليه السلام ولم يكن ﷺ علي ما كان عليه قومه قال الامام أحمد من زعم ذلك فقوله سوء وبعد البعثة تعبد بشرع من قبله ونقل في التحرير هذا القول عن أحمد والشافعي وأكثر أصحابهما والحنفية والمالكية ومن ثم كان شرع من



قلنا شرع لنا ما لم ينسخ عند أكثر أصحابنا وغيرهم قال القاضي وغيره بمعنى أنه موافق لامتابع انتهى. لكن محل ذلك إذا قطع بأنه شرع لمن قبلنا أما بكتاب أو بنحو الصادق أو بقل متواتر فاما الرجوع اليهم أو إلى كتبهم فلا وقد اوماً أحمد إلى هذا ومعناه لابن حمدان وقال الشيخ تقي الدين وغيره وبثبت أيضاً باخبار الآحاد عن نبينا ﷺ وأما قول صحابي لم يظهر له مخالف فهو حجة أيضاً بقدم على القياس ويخص به العام وهو قول مالك وبعض الحنفية خلافاً لابي الخطاب وقول الشافعي الجديد وعن أحمد ما يدل عليه وهو مذهب الاشاعرة والمعتزلة والكرخي ولا يخفى أن الكلام في قول الصحابي إذا كان مقاله من مسائل الاجتهاد أما إذا لم يكن منها ودل دليل على التوقيف فليس مما نحن بصدده والذي يظهر أنه الحق أن مثل هذا ليس بحجة فإن الله لم يبعث إلى هذه الامة إلا نبيها ﷺ وليس لنا إلا رسول واحد وكتاب واحد وجميع الامة مأمورة باتباع كتابه وسنة نبيه ولا فرق بين الصحابة ومن بعدهم في ذلك فمن قال أنها تقوم بالحجة في دين الله بغير كتاب الله وسنة نبيه وما يرجع إليها فقد قال بما لا يثبت وثابت في هذه الشريعة الاسلامية ما لم يأمر الله به وهذا أمر عظيم وتقول بالغ فإن الحكم لفرد أو افراد من عباد الله بأن قوله أو أقوالهم حجة على المسلمين يجب عليهم العمل بها عما لا يدان الله عز وجل به ولا يحل لمسلم الركون اليه فإن هذا المقام لم يكن إلا لرسول الله لا لغيره ولو بلغ في العلم والدين وعظم المنزلة أي مبلغ ولا شك أن مقام الصحبة مقام عظيم ولكن ذلك في الفضيلة وارتفاع الدرجة وعظمة الشأن وهذا مسلم لاشك فيه ولا تلازم بين هذا وبين جعل كل واحد منهم بمنزلة رسول الله ﷺ في حجة قوله والزام الناس باتباعه فإن ذلك مما لم يأذن الله به ولا ثبت عنه فيه حرف واحد ثم ان لم انه إذا اختلفت الصحابة كان عدم جواز أخذ المجتهد بقول بعضهم من غير دليل من باب أولى (وأما الاستحسان ونسب القول به إلى الحنفية والخطابة وأنكره غيرهم حتى قال الشافعي من استحسنت فقد شرع قاله ابن الحاجب ثم قيل في تعريفه انه دليل بنقدح في نفس المجتهد لا يقدر على التعبير عنه وهو بهذا التعريف هوس لأن ما هذا شأنه لا يمكن النظر فيه لتسببان صحته وقال في التحرير هو العدول

بحكم المسألة عن نظائرها لدليل شرعي خاص وكلام أحمد يقتضي أنه عدول عن موجب قياس لدليل أقوى واختار هذا أبو الوفاء بن عقيل وعند الخفية ثبت بالآخر كسمل وبقاء صوم التامسي وبالإجماع وبالضرورة وسموا ما ضف أثره قياساً والقوي استحساناً وما ذكره في التحرير هو أجود ما قيل فيه ومثاله قول أبي الخطاب في مسألة العينة وإذا اشترى مبيعاً بقل مما باع قبل فقد الثمن الأول لم يجز استحساناً وجاز قياساً فالحكم في نظائر هذه المسألة من الربويات الجواز وهو القياس لكن عدل بها عن نظائرها بطريق الاستحسان فمنعت وحاصل هذا يرجع إلى تخصيص الدليل بدليل أقوى منه في نظر المجتهد وقال ابن المهارب البغدادي ومثال الاستحسان ما قاله أحمد وحكي الله عنه أنه يتم لكل صلاة استحساناً والقياس أنه بمنزلة الماء حتى يحدث وقال يجوز شراء أرض السواد ولا يجوز بيعها قيل له فكيف يشتري من لا يملك البيع فقال القياس هكذا وإنما هو استحسان ولذلك يمنع من بيع المصحف ويؤمر بشرائه استحساناً وأنت إذا تأملت الاستحسان المنسوب إلى الإمام أحمد ترى مناه تقديم الدليل الشرعي أو العقلي لحسنه ومثل هذا يجب العمل به لأن الحسن ماحسنه الشرع والقبيح ما قبحه الشرع وما كونه أن يكون على مخالفة الدليل مثل أن يكون الشيء محظوراً بدليل شرعي وفي عادات الناس العمل به فهذا لم يقل به أحد ولا غيره بل يحرم القول به ويجب اتباع الدليل وترك العادة والرأي سواء كان الدليل نصاً أو إجماعاً أو قياساً \*

وأما الاستصلاح فهو اتباع المصلحة المرسلة فإن الشرع أو المجتهد يطلب صلاح المكلفين باتباع المصلحة المذكورة ومراعاتها والمصلحة جلب نفع أو دفع ضرر وهي متنوعة إلى ثلاثة أنواع \*

(أولها) ما شهد الشرع باعتباره كاستفادة الحكم وتحصيله من مقول دليل شرعي كالنص والاجماع ويسمى قياساً كاستفادتنا تحريم شحم الخنزير من تحريم لحمه المنصوص عليه بالكتاب واستفادتنا تحريم النبيذ المسكر من تحريم المنصوص عليه بالكتاب والسنة مع أن النبيذ منصوص على تحريمه مع غيره بقوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر سكر وأشبه ذلك \*

(ثانيها) ما شهد الشرع بطلانه من المصالح ولم يعتبره كقول من يقول

أن الموسر كالملاك ونحوه يتعين عليه الصوم في كفارة الوطء في رمضان ولا يخير بينه وبين العتق والاطعام لأن فائدة الكفارة الزجر عن الجناية على العبادات ومثل هذا لا يزجره العتق والاطعام لكثرة ماله فيسهل عليه أن يعتق رقاباً في قضاء شهوره وقد لا يسهل عليه صوم ساعة فيكون الصوم أجزله فهذا وأمثاله ملغى غير معتبر لأنه تغيير للشرع بالرأي وهو غير جائز ولو اراد الشرع ذلك لبينه أو نبه عليه في حديث الاعرائي أو غيره إذ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز \* (ثالثها) . ما لم يشهد له الشرع بطلان ولا باعتبار معين وهذا النوع يتنوع إلى ثلاثة أقسام \*

(أولها) التحسين الواقع موقع التحسين والتزيين ورعاية حسن المناهج في العبادات والمعاملات وحسن الادب في السيرة بين الناس كهيانة المرأة عن مباشرة عقد نكاحها باقامة الولي مباشرة لذلك لأن المرأة لو باشرت عقد نكاحها لسكان ذلك منها مشعراً بما لا يليق بالمرءة من غلبة الفتحة وقلة الحياء وتوقان نفسها إلى الرجال فنمت من ذلك حملاً للخلق على أحسن المناهج وأجل السير \* (ثانيها) الحاجي وهو الذي تدعو إليه الحاجة كتسليط الولي على نكاح الصغيرة لحاجة قصيد الكفو خشية أن يفوت فإن ذلك مما يحتاج إليه وبحصل بمحصوله نفع وبلحق بفوائده ضرر وإن لم يكن ضرورياً قطعاً ونسبة الاول إلى هذا كنسبة الزينة من الطب إلى باقي كتبه على ما عرف فيه ولا يجوز له جهد التمسك بمجرد هذين القسمين المذكورين وهما التحسيني والحاجي بل لا بد له من شاهد من جنسها يشهد له باعتبار أحكامهما لتلا يكون ذلك وضاً للشرع بالرأي ولأن اعتبارهما بدون شاهد يؤدي إلى الاستثناء عن بعث الرسل ويحرج الناس إلى دين البراهمة القائلين لا حاجة لنا إلى الرسل لأن العقل كافٍ لنا في التأديب ومعرفة الاحكام إذ ماحسنه العقل أنيناه وما قبحه اجتنبناه وما لم يقض فيه بحسن ولا قبح فعلنا منه الضروري وتركنا الباقي احتياطاً والتمسك بهذين القسمين من المصالح من غير شاهد لهما بالاعتبار يؤدي إلى مثل ذلك ونحوه فيكون باطلاً \*

(القسم الثالث) ما كان من ضرورة سياسة العلم وبقائه وانتظام أحواله

وهو ما عرف التفات الشرع إليه والعناية به كالضروريات الخمس وهو حفظ الدين بقتل المرتد والداعية إلى الردة وعقوبة المبتدع الناعى إلى البدعة وحفظ العقل بجد المسكر وحفظ النفس بالتقصص وحفظ النيب بجد الزنا المفضي إلى تضییع الانساب باختلاط المياه وحفظ العرض بجد القذف وحفظ المال بقطع يد السارق هذا واختلفت في حجية المصالح المرسلة فذهب أصحابنا إلى اعتبارها على ما أسلفناه وقال مالك باعتبارها وعرفنا ابن الحاحب المالكي وغيره بأنها مصالح لا يشهد لها أصل بالاتفاق في الشرع وإن كانت على سنن المصالح وتلقاها العقول بالقبول والحق ما سلكه أصحابنا \*

( تنبيه ) فرق القائلون بالمصالح المرسلة بينها وبين القياس بأن القياس يرجع إلى أصل معين وهذه لا ترجع إلى أصل معين قالوا وأما الشارع فاعتبرها في مواضع من الشريعة فاعتبرنا ما حثت وجدت لعلنا أن جنسها مقصوده وقال الطوفي أراجع المختار اعتبار المصلحة المرسلة وفصل هذا النوع في شرحه على مختصر الروضة تفصيلا حسنا \*

( خاتمة ) لهذه الأصول يذكر فيها أصولا مختلفا فيها زيادة على الأصول الاربعة المتقدمة \*

( أولها ) سد الانرايح وهو قول مالك وأصحابنا وهو ما ظاهره مباح ويتوصل به إلى محرم وأباحه أبو حنيفة والشافعي ومعناه عند القائل به يرجع إلى إبطال الحيل ولذلك أنكر المتأخرون من الحنابلة على أبي الخطاب ومن تابعه عقد باب في كتاب الطلاق يتضمن الحلية على تخليص الخائف من يمينه في بعض الصور وجعلوه من باب الحيل الباطلة قال نجم الدين الطوفي في شرح مختصر الرود آ وقد صنف شيخنا قس الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمة الله عليه كتابا بناء على بطلان نكاح الخلل وأدرج فيه جميع قواعد الحيل وبين بطلانها على وجه لا مزيد عليه انتهى (قلت) وقد سلك مسلكه صاحبه شمس الدين محمد ابن قيم الجوزية في كتابه أعلام الموقعين فشن الفارة على الحيل وأهلها وحذى بذلك حذو شيخه فرحم الله من يصعد بالحق : وقال موفق الدين المقدسي في المغني والحيل كلها محرمة لا تجوز في شيء من الدين وهي أن يظهر اعتقادا مباحا يريد به محرما مخادعة

وتوصلا الي فعل ما حرم الله واستباحة محظوراته أو إسقاط واجب أو دفع حق قال  
أبوب السخيتاني أنهم ليخادعون الله كايخادعون صبياً ثم قال الموفق ان الله  
سبحانه وتعالى عذب أمة بحيلة احتالوها فسجنهم قردة وخنازير وسهام معتدين  
وجعل ذلك نسكالا وموعظة للمتقين لينعظوا بهم ويمتنعوا من فعل أمثالهم \*  
( نازها ) الإلهام اختاره جماعة من الاصوليين المتأخرين منهم الفخر الرازي  
في تفسيره عند كلامه علي أدلة القبلة وابن الصلاح في فتاواه قال ومن علامته  
أن ينشرح له الصدر ولا يعارضه معارض آخر وقال الإلهام خاطر الحق من الحق  
انتهى قلت وهذا المسالك سري للقوم من جهة المتصوفة ولو فتح بابها لادى الى  
مفاسد كثيرة ولسكان للمتدلسين مدخل لافساد أكثر الشرع فالصواب أن  
لا يلتفت اليه والا لادعى كثير منهم اثبات ما يلذ لهم بالإلهام والسكتشف فكان  
وحياً زائدا على ما أوحى الى محمد صلى الله عليه وسلم ولادعى الخرقون شركته  
في رسالته \*

( ثالثها ) ذكر جماعة من أهل العلم منهم أبو اسحاق الاسفرايينى ان من  
رأى النبي ﷺ في المنام وأمره بأمر يلزمه العمل به ويكون قوله حجة وقال  
الجمهور لا يكون حجة ولا يثبت به حكم شرعي وان كانت رؤيته ﷺ حقاً  
والشيطان لا يتمثل به لكن النائم ليس من أهل التحمل للرواية لعدم حفظه  
وقيل انه يعمل به ما لم يخالف شرعاً ثابتاً وهذا القول هو والعدم سواء لان العمل  
يكون بما ثبت من الشرع لا به ثم لا يخفك ان الشرع الذي شرعه الله لنا على لسان  
نبينا قد كلفه الله لنا وقال ( اليوم أكملت لكم دينكم ) ولم يأتي دليل على ان  
رؤيته ﷺ في النوم بعد موته إذا قال فيها بقول أو فعل فيها فعلا يكون دليلاً  
وحجة بل قبضه الله اليه عند ان كمل لهذه الأمة ما شرعه لها علي لسانه ولم  
يبق بعد ذلك حاجة للإمامة في أمر دينها وقد انقطعت البشة لتبليغ الشرائع  
وتبيينها بالموت وان كان رسولا حياً وميتاً ﷺ وهذا تعلم اننا لو قدرنا ضبط  
النائم لم يكن مآراه من قوله صلى الله عليه وسلم أو فعله حجة عليه ولا على غيره  
من الإمامة \*

( تمة ) في قواعد عامة ذكرها هـ الدين الفتوحى في أصوله \* لا يرفع

اليقين بالشك فلو شك في امرأة هل تزوجها أم لا لم يكن له وطؤها استصحابا  
لحكم التحريم إلى أن يتحقق تزوجه بها قلت وهذا من فروع الاستصحاب \*  
الضرر لا يزول بضر آخر . الضرورات تبيح المحظورات . المشقة تجلب التيسير  
درء المفاسد أولى من جلب المصالح ودرء المفاسد العليا أولى من درء غيرها .  
ومن القواعد الفقهية أيضاً المادة محكمة وهذا معنى قول الاصوليين الوصف للمعلل  
به قد يكون من مقتضيات العرف ومنه في باب التخصيص تخصيص العموم بالعادة  
وحاصله انه كل فعل رتب عليه الحكم ولا ضابط له في الشرع ولا في اللغة كاحياء  
الموات والحرز في السرقة والاكل من بيت الصدوق وما بعد قبضا وإيداعا  
وأعضاء وهدية وغصبا والمعروف في المعاشرة وانتفاع المستأجر بما جرت به العادة  
وأمثال ذلك ما هو كثير . ومن القواعد جعل المعلوم كالموجود احتياطاً كالمقتول  
تورث عنه الدية وأما تجب بموته ولا تورث عنه إلا اذا دخلت دخولها في ملك  
فيقدر وجودها قبل موته ومنها ادارة الامور في الاحكام على قصدتها كالصلاة  
لا تصح الا بقصدتها بنيتها وغيرها من الاحكام كذلك هذا . ولما أجزنا القول في  
الكتاب والسنة والاجماع ولو احقها والاصول الختاف بها سوى القياس شرعنا  
بذكره فقلنا \*

### ❦ الاصل الخامس القياس ❦

القياس في اللغة التقدير نحو قست الثوب بالذراع أي قدرته به وفي الاصطلاح  
مساواة فرع الاصل في علته حكمه فشمّل هذا التعريف الاصل والفرع والمعلل والحكم  
ونبه على ان المراد بالفرع محل الحكم المطلوب اثباته فيه وبالاصل محل الحكم  
المعلوم وبذلك انتهى اعتراض من يزعم ان هذا التعريف دوري نعم يلزم الدور  
لو أريد بالفرع المقيس وبالاصل المقيس عليه وتحقيقه ان المراد بهما ذات  
الاصل والفرع والموقوف على القياس وصفا الفرعية والاصلية وللعلماء في تعريف  
القياس عبارات كثيرة وحاصلها يرجع الى انه اعتبار الفرع بالاصل وعرف أبو  
العباس أحمد بن حنبل في بعض رسائله القياس بقوله هو اجمع بين المتماثلين والفرق  
بين المختلفين الاول قياس الطرد والثاني قياس العكس انتهى . وان لم أن القياس يتقسم

أقساماً باعتبارات (أحدها) ينقسم إلى جلي وخفي فالجلي ما كانت العلة الجامعة فيه بين الاصل والفرع منصوصة أو مجمعة عليها أو ما قطع فيه بنى الفارق كالحاق الأمة بالبعد في تقويم النصب والحفى وهو ما كانت العلة فيه مستنبطة (ثانيها) ينقسم إلى مؤثر وإلى ملام فالاول ما كانت فيه العلة الجامعة ثابتة بنص أو بإجماع أو كان الوصف الجامع فيه قد أثر عينه في عين الحكم أي في جنسه أو جنسه في جنس الحكم والثاني ما أخرج جنس العلة فيه في جنس الحكم (ثالثها) أن القياس إما أن يصرح فيه بالعلة أو بما يلازمها أو لم يصرح بها فيه فالاول قياس العلة والثاني قياس الدلالة والثالث القياس في معنى الاصل وهو ما جمع فيه بين الاصل والفرع بنى الفارق (رابعها) ان طريق اثبات العلة المستنبطة إما المناسبة أو الشبه أو السر أو التقسيم أو الطرد أو العكس فالاول يسبى قياس الاخالة ومنه أن الاجتهاد يتخيل له مناسبة الوصف للحكم فيعلقه به. والثاني قياس الشبه والثالث قياس السر. والرابع قياس الطرد وحيث أتينا على تقسيم القياس إجمالاً فلنذكر ذلك مفصلاً ورعاً ذكر منه ما لم يذكر هنا فنقول \*

(فصل) أركان القياس أربعة أصل وفرع وعلة وحكم فالاصل عند الفقهاء محل الحكم المشبه به كقولنا النبيذ مسكر وكل مسكر حرام فالقياس عليه المشبه به هو الخمر والمشبه النبيذ والعلة الجامعة بينهما الاسكار والحكم التحريم ومن ثم قال الشيخ تقي الدين احمد بن تيمية الاصل محل الحكم المشبه به ودليل محل الحكم وقال ابن عقيل هو الحكم والعلة والفرع محل المشبه عند الفقهاء وعند المتكلمين وابن قاضي الجليل حكاه والحكم هو الملل لا المحكوم به خلافاً لابن على الطبري الشافعي والعلة فرع للاصل أصل للفرع أما كونها فرعا للاصل فلا لأنها مستنبطة من حكمه فان الشارع لما حرم الخمر استنبطنا منه أن علة تحريمها الاسكار المفسد لا يقول اذ لا مناسبت للتحريم فيها سواء وأما كونها أصلاً للفرع فلا لأنها اذا تحققت فيه ترتب عليها اثبات حكم الاصل كالاسكار لما تحقق في النبيذ ترتب عليه التحريم فالعلة مستخرجة من حكم الاصل والمستخرج فرع على المستخرج منه ثم ان الاجتهاد في العلة إما ببيان مقتضى القاعدة السكينة المنفق عليها في الفرع أو ببيان وجود العلة فيه (مثال) النوع الاول أن يقال في حرام

الوحش إذا قتله الحرم مثله وفي الضبع أيضاً يقتله الحرم مثله القول تعالى (ومن قتله منكم متعمداً فجزاءه مثل ما قتل من النعم) والبقرة مثل حمار الوحش والكلب مثل الضبع فيجب أن يكون هو الجزء فوجب المثل متفق عليه ثابت بالنص المذكور (ومثال) النوع الثاني أن يقال الطواف علة لطهارة الحجر بناء على قوله عليه السلام أنها ليست بنجس إنما من الطوافين عليكم والطوافات والطواف موجود في الفارة ونحوها من صغار الحشرات ولكن هذا النوع الثاني دون الذي قبله وهما متبايران لأن الأول ليس بقياس والثاني قياس وكلاهما يسمى بتحقيق المناط لأن معناه إثبات علة حكم الأصل في الفرع أو إثبات معنى معلوم في محل خفي فيه ثبوت ذلك المعنى وهو موجود في النوعين وإن اختلفا في أن أحدهما قياس دون الآخر فتحقيق المناط أعم من القياس وهذا هو النوع الأول من أنواع الاجتهاد في العلة الشرعية والنوع الثاني يسمى بتقريب المناط وهو إلغاء بعض الاوصاف التي أضاف الشارع الحكم إليها لعدم صلاحيتها للاعتبار في العلة كجعل علة وجوب كفارة ومضان وقاع انسان مكلف أعرابي لا طم في صدره في ذلك الشهر بمينه فياجب به من ليس أعرابياً ولا لاطماً والزاني ومن وطئ في رمضان آخر ومعنى هنا ما روي أبو هريرة قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال هلك يارسول الله قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان قال هل تجد ما تمنق رقية قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مكيئاً قال لا الحديث وهو صحيح وعوام الفقهاء يذكرون أن هذا الرجل كان أعرابياً وأنه جاء ياطم وجهه وصدره وينجي نفسه فإن لم يكن جاء بهذه الاوصاف أثر فلطم أخذوها من قوله وفي بعض الروايات وأهلكك لكن قال الخطابي لفظة هلك ليست موجودة في شيء من روايات هذا الحديث وأصحاب سفيان لم يرووها عنه إنما ذكروا قوله هلك فحسب انتهى \* لكن فيما رواه الشافعي من مراسيل سعيد بن المسيب قال أتى أعرابي إلى النبي ﷺ بنصف شعره ويضرب نحره ويقول هلك إلا بعد وعلى كل فلان الآن بصدد بيان اختلاف الالفاظ في الحديث بل غاية الأمر إنما هو التمثيل وبيان أن مجيء الأعرابي على الصفات المذكورة ربما يخفى للسامع أن مجموعها مع الوقوع في رمضان هي مناط وجوب الكفارة وعلة لكن من جعلها



ما ليس مناسباً لأن يكون علة ولا جزء علة فاحتج إلى الغائه وتقيح العلة وتخليصها بالسبب  
والتقسيم فيقال كون هذا الرجل أعراياً لا أثر له فيلحق به من لم يكن أعراياً كالتركي والعجمي  
وغيرهم من أصناف الناس وكونه لا طاهر صدره ووجه لا أثر له فيلحق به من جاء بسكينة  
ووقار وثبات وكون الوطء في زوجة لا أثر له فيلحق به الوطء في ذكر أو أنثى  
أو أمة أو أجنبية أو بهيمة في قبل أو دبر اعتباراً لصورة الواقع وكونه في ذلك  
الشهر المدين لا أثر له فيلحق به من وطئ في رمضان آخر وإنما كانت هذه  
الأوصاف لا أثر لها لعدم مناسبتها إذ الوصف الذي تظهر مناسبتها كونه واقع  
مكلف هيئتكم به حرمة عبادة الصوم المفروض أداء وماسوى ذلك من التعمينات  
والأوصاف فانه ملغى لا اعتبار له وقد يختلف المجتهدون في بعض الأوصاف نحو  
ما اعتبره أحمد والشافعي في كون علة الكفارة إنما هي الجماع في رمضان وما  
عدا ذلك ملغى قالوا لا تجب الكفارة إلا به في ذلك الشهر . وقال أبو حنيفة  
ومالك العلة افساد الصوم وهو وصف عام فتجب الكفارة في افساده بالوطء  
وبالاكل والشرب ( النوع الثالث ) من الأنواع المذكورة تحريج المناط وهو  
إضافة حكم لم يتعرض الشرع لمثله إلى وصف يناسب في نظر المجتهد بالسبب  
والتقسيم ومعناه أنا إذا رأينا الشارع قد نص على حكم ولم يتعرض لمثله قلنا هذا  
الحكم حادث لا بد له بحق الأصل من سبب حادث فيجتهد المجتهد في استخراج  
ذلك السبب من محل الحكم فإذا ظفر بوصف مناسب له واجتهد ولم يجد غيره  
غلب على ظنه أن ذلك الوصف هو سبب الحكم (مثاله) أن يقال حرم الربا في  
البر لانه مكبل جنس أو مطعوم جنس فالأرز مثله لانه كذلك أو يقال وجب  
الشعر في زكاة البر لكونه قوتا فتلحق به الأقوات أو لكونه نبات الأرض  
وقائدها فتلحق به الخضراوات وأصناف النبات وقد أجاز أصحابنا التبعيد بهذا  
النوع عقلاً وشرعاً وسموه الاجتهاد القياسي وبه قال عامة الفقهاء والمتكلمين  
خلاقاً للظاهرية والنظام وقد أومأ إليه أحمد وحمله أصحابه على قياس قد خالف  
نصاً وقال أصحابنا والشافعية وطائفة من المتكلمين التبعيد بالقياس واجب شرعاً  
واعلم ان هذه المسألة كثرت الكلام فيها كثرة قرب المسافر في يديها ان يرجع  
بلا طائل والحق ان الذين نقوا القياس لم يقولوا بإهدا كل ما يسمى قياساً وان

كان منصوباً على علمته أو مقطوعاً فيه بنفي الفارق وما كان من باب فحوى الخطاب أولحته على اصطلاح من يسمى ذلك قياساً بل جعلوا هذا النوع من القياس مدلولاً عليه بدليل الأصل مشمولاً به مندرجاً تحته وكلام أحمد في منعه يرجع إلى هذا فلا حاجة لما تأوله أصحابه ومنه تعلم أن الخلاف في هذا النوع لفظي وهو من حيث المعنى متفق على الأخذ به والعمل عليه واختلاف طريقة العمل لا يلزم منه الاختلاف المعنوي لاعتقلا ولا شرعاً ولا عرفاً على أنه لا يخفى على كل ذي لب إن في عرومات الكتاب والسنة ومطالعاتهم وخصوص تصويهما ما يفي بكل حادثة تحدث ويقوم ببيان كل نازلة تنزل عرف ذلك من عرفه وجهله من جهله فأجعل هذه القاعدة نصب عينيك واستغن بها عما أطال به أولو الفضل من الأخذ والرد في هذا المقام \*

(فصل في شرائط أركان القياس ومصحاتها تقدم أن أركان القياس أربعة الأصل والفرع والملة والحكم ولها شروط قاما شرط الأصل وهو الحكم في محل النص فاءور (أحدها) أن يكون الحكم للنبي أريد تعديته إلى الفرع ثابتاً في الأصل هذا من جهة الأصول وأما من حيث الجدل فالجوابان إما أن يتفقا على حكم الأصل أو يختلفا فإن اتفقا كان ثابتاً بالنص والاتفاق وإن اختلفا فالنص واف بآبائهم وكان حجة لمن قال به على خصمه (الثاني) أن يكون الحكم الثابت في الأصل شرعياً لا عقلياً ولا لغوياً كقياس تسمية اللاتط زانيا والنباش سارقاً (الثالث) أن يكون الطريق إلى معرفته السمع (الرابع) أن يكون الحكم ثابتاً بالنص وهو الكتاب أو السنة وهل يجوز القياس على الحكم الثابت بمفهوم الموافقة أو الخافضة فالظاهر أنه يجوز عليها عند من أثبتها وأما ما ثبت بالإجماع ففيه وجهان (أصحهما) الجواز (والثاني) عدم الجواز ولهذا ليس بصحيح (الخامس) أن لا يكون الأصل القياس عليه فرما لاصل آخر وإلى ذهب الجمهور وهو ظاهر كلام أحمد وقال القاضي أبو يعلى يجوز أن يستنبط من الفرع المتوسط علة ليست في الأصل ويقاس عليه وقال أيضاً يجوز كون الشيء أصلاً لغيره في حكم وفرما لغيره في حكم آخر وجوزوه الفخر وأبو الخطاب ومنعه أيضاً وقال أيضاً هو وإن عقيل والبصري وبعض الشافعية يقاس عليه بغير العلة التي ثبت بها وحكى عن أصحابنا

ومنه الموفق والمجد والطوف وغيرهم مطلقا إلا باتفاق الخصمين وجوزه تقي الدين  
أحمد بن تيمية في قياس العلة فقط \*

(السادس) أن لا يكون دليل حكم الاصل شاملا لحكم الفرع إذ لو كان  
كذلك لم يكن جعل أحدهما بينه أصلا والآخر فرعا أولى من العكس \*

(السابع) أن يكون الحكم في الاصل منفردا عليه عند الخصمين فقط لنضبط  
فائدة المناظرة وقيل عند الامة والصحيح الاول .

(الثامن) أن لا يكون حكم الاصل ذا قياس مركب وهو ما اتفق عليه  
الخصمان لعنتين مختلفتين كقول الحنبلي فيما إذا قتل الحر عبد المقتول عبد فلا يقتل به الحر  
إلا كالكاتب إذا قتل وترك وفاء ووارثا مع المولى فإن أباحفة يقول هناك انقصا يلحق  
مبدية هنا بجامع الرق فلا يحتاج الحنبلي فيه الى إقامة دليل على عدم القصاص في هذه  
الصورة موافقة خصمه فيقول الحنفى في منع ذلك ان العلة انما هي جهالة المستحق  
من السيد والورثة لا الرق لان السيد والوارث وان اجتماعا على طلب القصاص  
فان الاشتباه لا يزول لاختلاف الصحابة والنصا ينفى بالشبهة فهذه جهالة تصلح  
لدر النصا ولا يمنع علنا بمسحق الارث ومن هذا النوع ما يسمونه مركب  
الوصف وهو ما اذا كان الخصم موافقا على العلة اسكن بمنع وجودها في الاصل  
كان يقول في تعليق الطلاق قبل النكاح فلانة التي أتزوجها طالق فيقول الحنفى  
العلة التي هي كونه تعلقا مققودة في الاصل فان قوله فلانة التي أتزوجها طالق  
تخير لا تعليق فان صح هذا بطل الحاق التعليق به لعدم الجامع وان منع حكم الاصل  
وهو عدم الوقوع في قوله فلانة كذا لانه انما منع الوقوع لانه تخير ولو كان  
تعلقا به قلت ولنا في هذه المسألة رسالة مستقلة مشتملة على ادلة والبراهين  
وبيان الخلاف فيها وليس كل من القسمين حجة عندنا وعند الاكثر وجوزه  
لاستاذ أبو اسحاق والقاضى أبو يعلى وابن عقيل وجمع \*

(التاسع) أن لا نكون متعدين بحكم الاصل بالقطع وهذا النوع فيه خلاف للاصوليين  
وقال الآمدى في جرده من كتابه المنتهى ما يرجع إلى حكم الاصل من شروطه أن  
لا يكون متعديا به بالعلم لان القياس لا يفيد الا الظن وحيث يتعدى القياس ومنع الطوفى  
من أصح ما يها هذا الشرط في شرحه مخضرة ثم قال والصحيح في هذا ما قاله الامام فخر الدين

إذا كان تعميل الأصل قطعياً ووجود العلة في الفرع قطعياً كان القياس قطعياً متقاعاً عليه قال الطوفي قلت وإذا جاز ذلك جاز ورود التبدي بالقياس بالقطع وحينئذ لا يكون ما ذكره الآدمي شرطاً (العاشر) أن لا يكون معدولاً به عن سنن القياس إذا القياس عليه غير ممكن وذلك على ضربين (أحدهما) ما ورد غير معقول المعنى سواء كان مستغني عن قاعدة عامة كتحصيل خزيمة بقيام شهادته وحده مقام نصاب الشهادة أو كان مبتدأ به من غير استثناء كالمفدرات من الحدود والكفارات ونصب الزكوات وأعداد الركات (الضرب الثاني) ما ورد الشرع به ولا نظير له معقولاً أو غير معقول كاللعان والفسامة وضرب الدية على العاقلة وجواز المسح على الخفين فهذان الضربان لا يمكن القياس عليهما الدم فهم العلة أو لعدم النظير هذا ما ذكره الآدمي وتبعه ابن مفلح وبه قال ابن الحاجب وغيره وقال البرماوى في جمل الفسامة غير معقولة المعنى وهو خفى بخلاف شهادة خزيمة ومقادير الحدود نظر ظاهر انتهى \* وذلك النظر أنها مساويات فالفرق بينها غير معقول (الحادى عشر) أن لا يكون حكم الأصل مطلقاً وفي هذا الشرط خلاف (الثاني عشر) أن لا يكون الحكم في الفرع نابياً قبل الأصل فلو تقدم لزم اجتماع القيصين أو الضدين وهو محال (الثالث عشر) قال أصحابنا وغيرهم شرط حكم الأصل أن لا يكون منسوخاً لأن المنسوخ لم يبق له وجود في الشرع فتلحق به الأحكام بقياس ولا غيره \*

(فصل) وأما حكم الفرع فله شرطان (أحدهما) أن يكون حكمه مساوياً لحكم الأصل كقياس البيع على النكاح في الصحة كقولاً في بيع الغائب عقد على غائب نصح قيناً على النكاح وكقياس الزنا على الشرب في التحريم وكقياس الصوم على الصلاة في الوجوب (الثاني) أن يكون حكم الفرع حكماً شرعاً فرعياً لاعقلاً ولا أصولياً وإن يطلب فيه العلم لأن ذلك قطعى والقياس إنما يفيد الظن والقاطع لا يثبت بالظن هذا ما ذكره أكثر أصحابنا ومنهم الشيخ موفق الدين في الروضة وذكر كثير من الأصوليين شروطاً آخر (منها) أن لا يمكن الاستدلال على حكم الفرع بالنص إذ يكون أثباته بالقياس حينئذ من باب فساد الوضع كيقال في عدم أجزائه عتق الرقة الكافرة في كفارة الظهار تحوير في تكفير فلا يجزي فيه ضحي

قياساً على كفاية القتل وهذا اذا تأملتة تجده واجباً الى تقييد المطلق مع اختلاف السبب وليس بما نحن فيه (ومنها) أن يرد النص بحكم الفرع في الجملة وهذا الشرط فاسد لا اعتبار له لأن العلماء قاسوا قوله أنت على حرام على الظاهر والطلاق واليمين ولم يرد فيه حكم جملة ولا تفصيلاً وانما حكم الاصل يعمدي بعمدي العلة كيف ما كان \*

(نصل) وأما الفرع فشرطه وجود علة الاصل فيه ولا يشترط أن يكون وجوده معها فيه مقطوعاً به بل تكفي غلبة الظن والحق أنه انما يشترط بتقدم ثبوت الاصل على الفرع قياس العلة دون قياس الدلالة فان العالم دليل على الصانع القديم وهو متأخر عن صانعه قطعاً \*

(نصل) وأما العلة الشرعية فلها أسام كثيرة ذكرها البزدوي في المقترح فقال هي السبب والامارة والداعي والمستدعي والباعث والحامل والمناط والدليل والمقتضي والموجب والمؤثر وقال في التحرير هي العلامة والمعرف عند أصحابنا والاكثر لا المؤثر فيه وقال الفنوشي في مختصر التحرير هي مجرد أمانة وعلامة نصها الشارع دليلاً على الحكم انتهى. ومن شرطها أن تكون متعديّة من محل النص الى غيره كالاسكار والكيل والوزن والطعم فلا عبرة بالقاصرة وهي مالا توجد في غير محل النص كالثمنية في التقدين فان هذا مختص بهما فاصر عليهما اذا علم هذا فليعلم ان الحكم قد يتخلف عن العلة وتختلف عنهما يعود الى أقسام \*

(أحدها) ما يلم استثناءه عن قاعدة القياس كإيجاب الدية في قتل الخطأ على العاقلة مع العلم باختصاص كل امرئ بضمان جنائية نفسه لقوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وكذا إيجاب صاع تمر في البصرامة عن الابن المختاب ههنا مع أن مماثل الاجزاء علة لإيجاب المثل في ضمان المثليات فكان يقتضي ذلك أن يضمن ابن البصرامة بمثله فهذا لا تامل به علة القياس لثبوته قطعاً بنص الشارع ومناسبة العقل ولا يلزم المستدل الاحتراز عنه بتعليقه بأن يقول كل امرئ مختص بضمان جنائية نفسه إلا في دية الخطأ ومماثل الاجزاء علة لإيجاب المثل في ضمان المثليات إلا في المصبرات لانه انما يجب الاحتراز عما وردت في هذا ليس كذلك وان كانت العلة مظنونة كورود البراءة على علة الإباحة على كل قول وكل مذهب فلا تقصص ولا تخصيص العلة بل على

المنظر بيان ورودها على مذهب خصمه أيضاً \*

(واعلم) أن قول الفقهاء هذا الحكم مستثنى عن قاعدة القياس أو خارج عن القياس أو ثبت على خلاف القياس ليس المراد به أنه يخرج عن مراعاة المصلحة حتى خالف القياس وإنما المراد به أنه عدل به عن نظائره لمصلحة أو كلى وأخص من مصالح نظائره على جهة الاستحسان الشرعي فمن ذلك أن القياس يقتضي عدم بيع المذموم وجاز ذلك في السلم والجارة توسعة وتيسيراً على المكافئين ومنه أن القياس أن كل واحد يضمن جنابة نفسه وخولف في دية الخطأ رقاً بالجاني وتخفيفاً عنه لكثرة وقوع الخطأ من الجنابة \*

(ثانيها النقض التعديري) وهو تخفيف العلة لا لحل فيها بل لمعارضة علة أخرى أخص كان يقال رقب الأم علة رقب الولد فينتقض عليه بولد المفور بأمه وهو من تزوج امرأة على أنها حرة فبانت أمة فهذا الولد حر مع أن أمه أمة فقد تخلف حكم العلة عنها فيقول المستدل «هذا الولد وإن كان حراً حكماً فهو رقيق في التقدير بدليل وجوب قيمته على أبيه لسيد أمته ولو أن الرقب فيه حاصل تقديرأ لما وجبت قيمته إذ الحر لا يضمن بالقيمة وفي ورود هذا النوع نقضاً لخلاف بين أصحابنا مذهب الفاضل أبو يعلى وأبو الخطاب وأكثراً أصحابنا إلى أنه لا يقدح مطلقاً ويكون حجة في غير ما خص وزهد ابن حامد وصاحبه أبو يعلى إلى أنه يقدح مطلقاً وقال الموفق يقدح في علة مستنطة إلا لما نفع أو فوات شرط ولا يقدح في المنصوصة ، قال الطوفي في مختصره الأشبه أنه لا يقدح اعتباراً بالتحقيق لا التقدير \*

(ثالثها) تخلف الحكم لفوات محل أو شرط لا لحل في ركن العلة كقولنا البيع علة الملك وقد وقع فليثبت الملك في زمن الخيار فينتقض البيع للموقوف وللرهون وأم الولد فقد حصل البيع فيه ولم يقد الملك فيقال لم تخلف لإفادة البيع الملك لكونه ليس علة لإفادته بل لكونه لم يصادف محلاً وكقولنا السرقة علة القطع وقد وجدت في النباش فينتقض بسرقة الصبي أو سرقة دون النصاب أو السرقة من غير جرز قاتماً لم توجب القطع فيقال ليس ذلك لكون السرقة ليست علة بل لفوات أهلية القطع في الصبي وفوات شرطه في دون النصاب ومن غير المجرز

فهذا وأمثاله لا يفسد العلة لان تأثير العلة يتوقف على وجود شروطها واقتفاء مواضعها وهذا منه وهل يكلف المثلل والمستدل على ثبوت الحكم بوجود علية الاحتراز من هذا كان يقول مثلاً بيع صدر من أهله وصادف محله أو استجمع شروطه فأفاد للملك أو للسكف سرق نصاباً كاملاً من حرز مثله لاشبهه له فيه فوجب قطعه هذا فيه خلاف بين علماء فن الجدل سهل الخطب والاولى الاحتراز عنه لانه أجمع للسلام وأقوى لنشره وتبديده وأمنع له من أن يضير مشاغبة وما سوى ذلك من تخلف حكم العلة في الاقسام الثلاثة فهو ناقض للعلة وأما المدول به عن القياس فلا يخلو من أن تفهم علة أولاً فإن فهمت العلة فيه الحق به ما في معناه كقياس عربة العنب على عربة الرطب فيما دون خمسة أوسق اذ العلة مفهومة وهي الرخصة للناس والتوسعة عليهم اذا احتاجوا اليه وكقياس كل بقية المحرمات على كل الميتة للضرورة بجامع استبقاء النفس بذلك ويقاس عليه المسكره على أكلها لانه في معنى المضطر الى التنفذ بها بالجامع المذكور \* وان لم تفهم علة المدول عن القياس لم يلحق به غيره وذلك كتخصيص أبي بردة بأنه ذبح جذعة من المزقي الاضحية فقال له رسول الله ﷺ هي خير نسيتك ولا تجزي جذعة لاحد بعدك والحديث في الصحيحين ورواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه وكشهادة خزيمة حيث اشترى رسول الله ﷺ فرساً من اعرابي ولم يكن بينهما أحد ثم جحد الاعرابي البيع فشهد به خزيمة بن ثابت وحده فأجاز رسول الله ﷺ شهادته فجعل شهادته بشهادتين فهذه التخصيصات مما لا يفهم معناها فلا يلحق بها غير من خص بها وكذا التفريق بين بول السلام والجارية لما لم يقتل الفرق بينهما لم يلحق بهما ذكر صدر البهائم وأنانا \*

(فصل) لا يشترط أن تكون العلة أمراً ثبوتياً بل يجوز أن تكون أمراً

عدمياً وهي كونها صفة أو اسماً أو حكماً كقولنا ليس بمكمل ولا بموزون فلا يجرم فيه التفاضل وهذا لا يجوز يعمه فلا يجوز رهنه ونحو ذلك خلافاً لبعض الشافعية حيث قالوا لا يجوز ويجوز تعليل الحكم بعلمتين معاً فلا يمنع أن يجعل اللبس والبول علاناً لنقض الوضوء وهنا قد تم الكلام على شروط العلة وبه تم الكلام على شروط أركان القياس الاربعة ولنشرع في بيان ما يفسد القياس بيان حسب

الامكان فتقول \*

(فصل) مفسدت القياس وجوه (أحدها) أن لا يكون الحكم معللاً في نفس الامر فيكون القائل قد علم بما ليس بمعلل كمن زعم أن علة الانتقاض بلحم الخنزير وهو أنه لشدة حرارته ودسمه مرخ للجوف والصحيح المشهور أن ذلك تمبد (الثاني) أن يحتل القياس علة الحكم عند الله في الاصل مثل أن يعتقد أن علة الربا في البر الطعم فيلحق به المضراوات وسائر المظهورات وتكون عاتيه في نفس الامر السكيل أو الاقييات أو بالعكس (الثالث) أن يزيد في أوصاف العلة أو ينقص منها مثل أن يملل الحنبل بأنه قتل عدوان فوجب القود فيقول الحنفي نقصت من أوصاف العلة وصفاً وهو الآلة الصالحة السارية في البدن فلا يصح إلحاق المثلل به أو يملل الحنفي بذلك فيقول الحنفي زد في أوصاف العلة وصفاً ليس منها وهو صلاحية الآلة وإنما العلة هي القتل العمد العدوان فقط فيلحق به المثلل (الرابع) أن يقوم وجود العلة في الفرع وليست فيه مثل أن يظن أن الحيار ونحوه مكيلة فيلحقه في تحريم الربا أو بالعكس مثل أن يظن أن الارز موزون فيلحقه بالمضراوات في عدم تحريم الربا بجامع أنه ليس بمكيل (الخامس) أن يستدل على تصحيح العلة بما ليس بدليل فلا يصح فلا يحل له القياس وإن أصاب كلاً لو أصاب بمجرد الوهم والحدس أو أصاب القبلة عند اشتباهها بدون اجتهد ذكر هذا الفزالي \*

(تنبيه) قد تقدم أن فائدة القياس المسكوت عنه بالمنطوق وذلك الإلحاق على ضربين مقطوع به ومظنون والاول ضربان (أحدهما) أن يكون المسكوت عنه أولى بالحكم وهو نحوى الخطاب ومفهوم الموافقة وشرطه ما سبق في موضعه نحو أن قبلت شهادة اثنين فتلاثة أولى وإذا لم تصح الاضحية بالعموء فالعمياء أولى وهو بخلاف قولنا إذا ردت شهادة الفاسق فشهادة الكافر أولى بالرد وإذا وجبت الكفارة في قتل الخطأ ففي العمد لو أولى فانه مظنون لا مكان الفرق إذ بينهما جامع وهو مبادرة الذهن الى أية والفرع بالحكم وفارق وهو امكان الفرق بين الاصل والفرع (والثاني) أن يستوى الاصل والفرع في استحقاقهما ومناسبتهما له كقولنا سري العتيق في العبد فالامة



مثله إذ لا تأثير للذكورة والانوثة في هذا الحكم ونحوه في عرف الشرع وتصرفه  
إذ هما وصفان طرديان كالسواد واليباض وإن كان للذكورة والانوثة تأثير في  
الفرق في بعض الأحكام كولاية النكاح والقضاء والشهادة وكقولنا موت الحيوان  
في السمن ينجمه والزيت مثله ولا أثر للفاوق يكون هذا سمنا وهذا زيتا لانه  
فرق لفظي غير مناسب وطريق الإلتحاق فيسه من وجهين (أحدهما) أن يقال  
لأفارق بين محل النزاع ومحل الاحتجاج الا كذا وهو لأثره فيجب استواءهما  
في الحكم كأن يقال لأفارق بين العبد والامة في سراية التق وتصفى الحد الا  
الذكورية ولأثرها فيجب استواءهما في ذلك الوجه (الثاني) أن يبين الجامع الذي  
هو مناط الحكم في الأصل ماهو وبين وجوده في الفرع فيثبت الحكم مثل أن  
يقول العلة في الأصل كذا وهي متحققة في الفرع فيجب استواءهما في الحكم وهذا  
النوع متفق على تسميته قياسا وفيما قبله خلاف\* ومن أمثلة الثاني أن يقال السكر  
علة التحريم وهي موجودة في النبيذ فيثبت التحريم فيه واثبات المقدمة الاولى  
بالشرع فقط إذ هي وضعية والثانية بالمقل والعرف والشرع وما عدا ما ذكرناه  
من الإلتحاق بطريق الاولى والقياس في معنى الأصل فهو مظهر كالانيسة الشبيهة  
وهنا انتهى بيان اصناف الإلتحاق القياسي قطعا أو ظنا ولتكم على أدلة الشرع التي  
ثبتت بها العلة الشرعية فنقول

مرجع أدلة الشرع الى نص أو إجماع أو استنباط وتثبت العلة بكل منها على سبيل  
البدل فإن ثبت بالنص الذي هو الكتاب والسنة عمل بها والابتدأ بالاجماع فإن لم يوجد ففي  
الاستنباط (فاما) انبائها بالنص وهو الدليل القلبي فلي نوعين (أحدهما) أن تكون العلة  
مصرحاً بها بان يكون اللفظ موضوعاً للتعليل أو مشهوراً فيه في عرف اللغة كقوله تعالى  
(مأ آفاه الله على رسوله من أهل القرى فقل للرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين  
وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم) أي إننا جعلنا مصرف التيء هذه الجهات  
للايتدأوله الأغنياء قوما بعد قوم فقوت نفقة تلك الجهات المحتاجة اليه ولا يقع  
من الأغنياء موقع ضرورة وقس على ذلك أمثاله من الكتاب والسنة كقوله  
تعالى (فأنا بكم غنا بكم كي لا تأسوا على ما فاتكم) أي من الغنية (وما جعلنا القبة  
التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول) أي ليمتحنهم بالانقياد للانتمال من قبة

إلى قبلة فإن أضيف الفعل المذكور إلى مالا يصلح أن يكون علة فهو مجاز ويعرف ذلك بعدم الدليل على عدم صلاحيته عليه مثل أن يقال للفاعل لم فعلت فيقول لاني أردت فالإرادة هنا لا تصلح للتعليل لأن العلة إنما هي المقضي الخارجي للفعل والإرادة ليست معنى خارجاً عن الفعل فكان استعمالها هنا استعمالاً للفظ في غير محله فكانت مجازاً فاما مثل قوله عليه السلام في الحرم الذي مات لا تقربوه طيناً فإنه يعمت يوم القيامة ملياً وقوله في الروثة لما جرى بها ليستجمر بها أنها رجس ومثل هذا فقال أبو الخطاب هذا كله صريح في التعليل خصوصاً فيما لحقته الفاء نحو فإنه يعمت ملياً وقال غيره هو من باب التثنية والإيحاء والخلاف لفظي لأن أبا الخطاب يقول إن التعليل به صريح لأنه تبادر منه إلى الذهن بغير توقف في عرف اللغة وغيره يعني بكونه ليس بصريح أن حرف أن ليست موضوعة للتعليل في اللغة الثاني من إثبات العلة بالدليل التقلي الإيحاء والفرق بينه وبين الأول أن النص يدل على العلة بوصفه لها والإيحاء يدل عليها بطريق الالتزام وهو أنواع (أحدهما) ذكر الحكم عقيب الوصف بالفاء كقوله تعالى يأتونك عن الخيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الخيض والسارق والسارقة فانقطعوا وقوله عليه السلام من أحيان أرضاً فهي له فهذا أحكام ذكرت عقيب أوصاف كاعتزال النساء عقيب الخيض وقطع السارق عقيب السرقة وملك الأرض بعد الإحياء وهو يفيد أن الوصف الذي قبل الحكم علة وسبب لثبوته إذ الفاء للتعقيب فتفيد تعقيب الحكم الوصف وأنه سببه إذا السبب ما ثبت الحكم عقبيه (ثانيها) ترتيب الحكم على الوصف بصيغة الجزاء كقوله تعالى (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً) (ومن يتوكل على الله فهو حسبه) أي لتقواه وتوكله لتعقيب الجزاء والشرط (ثالثها) ذكر الحكم جواباً بالسؤال يفيد أن السؤال المذكور أو مضمونه علة الجواب كقوله عليه الصلاة والسلام في جواب قول الأعرابي واقعت أهلي في نهار رمضان أعتق رقبة لأن ذلك في معنى قوله حيث واقعت أهلك فاعتق رقبة (رابعها) أن يذكر الشارع مع الحكم شيئاً لولم يعلل الحكم به لكان ذكره لاغياً فيجب تمثيل الحكم بذلك الشيء المذكور معه لصيانة كلام الشارع عن التثنية وهذا النوع قدما \*

(أحدهما) أن يسأل في الواقعة عن أمر ظاهر ثم يذكر الحكم عقبيه

فيدل على التعليل كقوله عليه السلام بالسئل عن بيع الرطب بالتمر قال «أينقص الرطب إذا  
يبس قالوا نعم قال فلا إذن» فهذا استفهام على جهة التقرير لسكوته ينقص إذا يبس وليس  
هذان باب الاستسلام إذ المعلوم لكل عاقل أن الرطب ينقص إذا يبس لزوال الرطوبة  
الموجبة لزيادته وتمله \*

(ثانيهما) أن يعدل في الجواب الى نظير محل السؤال كقول عمر رضى  
الله عنه لاني رضي الله عنه أتيت أنى قبلت وأنا صائم فقال له «أرأيت لو تيممضت» فان ذلك يدل  
على التعليل بالمعنى المشترك بين الصورتين المسؤول عنها والمعدول اليها بطريق القياس  
لأن لو لم يكن كذلك لحل السؤال عن جواب فكانه قال العمر أن القبلة لا تضر ولا

تفسد صومك لأنها مقدمة شهوة الفرج كما أن المضضضة مقدمة شهوة البطن \*  
«خامسها» أن يذكر عقيب الكلام أو في سياقه أو في ضمنه شيئاً لو لم يدل  
به الحكم المذكور لم يكن الكلام منتظماً كقوله تعالى (إذا نودي للصلاة  
من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) وقوله عليه السلام «لا يقضى  
القاضى وهو غضبان» فلو لم يدل انتهى عن البيع حينئذ يكونه مانعاً أو شاغلاً عن  
السعى لكان ذكره لاغياً وكذا لو لم يدل انتهى عن القضاء عند الغضب يكونه يتضمن  
اضطراب المزاج الموجب لاضطراب الفكرة الموجب غالباً للخطأ في الحكم لكان  
ذكره لاغياً إذ البيع والقضاء لا ينعان مطلقاً فلا بد إذن من مانع وليس المانع إلا  
ما فهم من سياق النص ومضمونه \*

(سادسها) إقتران الحكم بوصف مناسب نحواً كرم العلماء وأهن الجهال  
ثم إن الوصف في هذه المواضع معتبر في تعريف الحكم أو تأثيره ووجوده غير  
أنه يحتمل أن الوصف علة بنفسه كالأحياء المتقضي للموت ويحتمل أن العلة ما تضمنه  
واشتمل عليه كالشغل عن الجمعة الذى اشتمل عليه البيع \*

(فصل) وأما اثبات العلة بالاجماع فكما نصرت للولاية واشتغال قلب القاضى  
بالغضب عن استيفاء النظر فيلحق به اشتغاله بالجوع أو العطش أو الخوف أو  
الأم بالقياس وككون تلف المال تحت اليد العادية علة للضمان على الغضب أجماعاً فيلحق به  
تلف العين يد السارق وإن قطعها الآن يده عادية فضمن ما تلف فيها كالتلف لا شراً كرها  
في الوصف الجامع وهو اتلف تحت اليد العادية وكذلك الأخوة من الابوين

أثرت في التقديم في الارث اجماعا فكذا في التكاح والصفر أثر في ثبوت الولاية على البكر فكذا على التيب\* ثم اعلم أنه اذا قاس المستدل على علة اجماعية فليس للمعترض المطالبة بتأثير تلك العلة في الاصل ولا في الفرع لان تأثيرها في الاصل ثابت بالاجماع وفي الفرع لا طرادها في كل قياس فينتشر الكلام اذ ما من قياس الا ويتجه عليه سؤال المطالبة بتأثير الوصف في الفرع \*

( فصل ) وأما اثبات العلة بالاستنباط فهو على أنواع ( أولها ) اثباتها بالمناسبة وهي أن يقتزن بالحكم وصف مناسب وتسمى أيضا بالأخالة واستخراجها يسمى تخريج المناط وقد سبق مثاله في غير موضع. قال العلامة نجم الدين الطوفي رحمه الله تعالى قلت قد اختلف في تعريف المناسب واستقصاء القول فيه من المهمات لان عليه مدار الشريعة بل مدار الوجود إذ لا موجود الا وهو علي وفق المناسبة العقلية لكن أنواع المناسبة تتفاوت في العموم والخصوص والخفاء والظهور فما خفيت مناسبة سمي معللا فتوانعت في مختصره المناسب ماتوقع المصلحة عقبيه أي ما إذا وجد أو سمع أدرك العقل السليم كون ذلك الوصف سببا مفضيا الى مصلحة من المصالح رابط من الروابط العقلية بين تلك المصلحة وذلك الوصف قال ومثاله أنه إذا قيل المسكر حرام أدرك العقل أن تحريم المسكر مفض الى مصلحة وهي حفظ العقول من الاضطراب واذا قيل القصاص مشروع أدرك العقل أن شرعية القصاص سبب مفض الى مصلحة وهي حفظ النفوس وأمثلة كثيرة ظاهرة ولما قلنا ماتوقع المصلحة عقبيه رابط عقلي أخذنا من السبب الذي هو القرابة فان المناسب ههنا مستعار ومشتق من ذلك ولا شك أن المتناسخين في باب النسب كالاخوين وابني العم ونحو ذلك إنما كانوا متناسخين لمنني رابط بينهما وهو القرابة فكذلك الوصف المناسب ههنا لا بد وأن يكون بينه وبين ما يناسبه من المصلحة رابط عقلي وهو كون الوصف صالحا للانضاء الى تلك المصلحة عقلا اه فقد علم أن الوصف المناسب هو ماتوقع المصلحة عقبيه رابط عقلي ولا يتركونه منشأ للحكمة كقولنا السفر منشأ المشقة المبيحة للترخص والقتل منشأ المفسدة وهي تقوية النفوس والزنا منشأ المفسدة وهو تضييع الانساب والحاق المار فهذه الاوصاف ينشأ عنها الحكم التي ثبتت الاوصاف لاجلها بل الاعتبار الاعم من ذلك سواء كان منشأ

للحكمة كما تقدم أو كان الوصف مرفاً للحكمة ودليلاً عليها كقولنا التكاثر أو البيع الصادر من الأهل في الحبل يناسب الصحة أي يدل على أن الانتفاع بالبيع والحاجة اقتضت جعل البيع سبباً لتحصيل الانتفاع بواسطة الصحة أو كان يظهر عند الوصف ولم ينشأ عنه ولم يدل عليه كشكر النعمة المناسبة للزيادة منها فالشكر هو الوصف المناسب وزيادة النعمة هي الحكمة ووجوب الشكر هو الحكم وهذه الأمثلة تقريبية وبالجملة في أقصى الحكم إلى مصلحة علل بالوصف المشتمل عليها \* ثم لأنه باعتبار تأثيره وهو اقتضاؤه لحكم المناسبة لترتب الحكم عليه ينقسم إلى أقسام (أحدها) المؤثر وهو ما ظهر تأثيره عنه في عين الحكم أو جنسه بنص أو إجماع كقولنا سقطت الصلاة عن الحرة الحائض بالنص والاجماع لمشقة التكرار لأن الصلاة تكرر فلو وجب قضاؤها لشق عليها ذلك فقد ظهر تأثير المشقة المذكورة في إسقاط الصلاة بالاجماع وكتعليل الحدث بمس الذكر بالنص ولا يضر هذا التقسيم ظهور مؤثر آخر معه في الأصل فيعمل بالمثل وذلك كالمتدة والحائض والمرتدة يعلل امتناع وطئها بالاسباب الثلاثة الحيض والعدة والردة فلو أردنا أن نقيس الأمة على الحرة في ذلك باحد الاوصاف المذكورة صح وكان من باب المسابب المؤثر بتقدير أن لا يكون النص شاملاً لها (الثاني) الملائم وهو ما ظهر تأثيره في جنس الحكم كقولنا الاتخ من الأبوين مقدم في ولاية التكاح قياساً على تقديمه في الارث فالوصف الذي هو الاخوة في الأصل والفرع متحد بالنوع والحكم الذي هو الولاية في الارث متحد بالجنس لبالنوع فهنا وصف أثره في جنس الحكم وهو جنس التقديم فعين الاخوة أثرت في جنس التقديم ومن هذا النوع عكس المتقدم وهو ما أثر جنسه في عين الحكم كقولنا سقطت الصلاة عن الحائض لاجل المشقة قياساً على المسافر فقد أثر جنس المشقة في عين السقوط ومنه أيضاً ما ظهر تأثير جنسه في جنس الحكم كالحاق بعض الأحكام ببعض مجاميع المناسبة للمصلحة المطلقة كالحاق شارب الخمر بالقاذورات في جلده ثمانين كما قال علي رضي الله عنه «أراه إذا سكر هذي وإذا هنيأ فترى قاري عليه حد المقر» فآخذ مطلق المناسبة ومطلق المظنة وهذا النوع سباه بعض الأصوليين الملائم وسماه بعضهم بالفريب وقيل هنا هو الملائم وما سواه مؤثر وقال

المرداوى في التحرر إن اعتبر بقرّب الحكم على الوصف فقط أن اعتبر بنص أو  
أو إجماع أو اعتبار عنه في جنس الحكم أو بالعكس أو جنسه في جنس الحكم فاللام  
وهو حجة عند المظلم وإلا فالغريب وهو حجة ومنه أبو الخطاب والحنفية انتهى  
ففرق بينهما ثم قال وإن اعتبر الشارع جنسه البعيد في جنس الحكم فرسل ملائم  
وإلا فرسل غريب منعه الجمهور أو مرسل ثبت الفأوه كالنجاب الصوم على وأطى  
قادر في رمضان وهو مردود اتفاقاً والمرسل للملائم ليس حجة عند الأثر وقيل  
في العبادات وقال مالك حجة وأنكر أصحابه وقال الفزالي بشرط كون المصلحة  
ضرورية قطعية كتنس كفار بمسلم وليس هذا منه لاعتباره فهو حق قطعا ومعنى  
كلام الموفق والفخر الطوفي أن غير الملئى حجة وقيل لا يشترط في الموتر كونه  
مناسباً انتهى ثم أعلن للجنسية مراتب فاعلم في الوصف كونه وصفاً ثم مناطاً ثم  
مصلحة خاصة وفي الحكم كونه حكماً ثم واجباً ونحوه ثم عبادة ثم صلاة ثم ظهراً  
وتأثير الأخص في الأخص أقوى وتأثير الأعم في الأعم يقابله وتأثير الأخص  
في الأعم وعكسه واسطآن وهذا الطريق تظهر الأجناس العالية والمتوسطة والأنواع  
السافلة للأحكام والأوصاف من المناسب وغيره فالاسكار مثلاً نوع من المفسدة  
والمفسدة جنس له والأخوة نوع من الأوصاف والتقديم في الميراث نوع من  
الأحكام فهو تأثير نوع في نوع (النوع الثاني) من أنواع اثبات العلة بالاستنباط  
اثباتها بالسبب والتقسيم فالاول ابطال كل علة علل بها الحكم بالاجماع  
إلا واحدة فتعين ومعنى ذلك أن المستدل بالقياس إذا أراد أن يبين علة  
الأصل المقيس عليه كذا يلحق به الفرع المقيس وأراد تبين العلة بالسبب  
والتقسيم ذكر كل علة علل بها حكم الأصل ثم يطل الجميع إلا العلة التي يخارها  
فتعين التعليل فيثبت الحكم في الفرع بواسطتها مثل أن يقول علة الربا في البر  
ونحوه إما الكيل وإما العلم وإما القوت وهذه العلل كلها باطلة إلا الأولى مثلاً  
وهي الكيل إن كان حنبلياً أو حنفياً وإلا الظاهر إن كان شافعيّاً أو الألقوت إن كان  
ماليكياً فتبين التعليل ويلحق الأرض والذرة ونحو ذلك بمجامع الكيل ويقم الدليل  
على بطلان ما أبطله أما باتقاضه اتفاقاً مؤثراً أو بعدم مناسبه أو غير ذلك  
بحسب الامكان والاتفاق ويشترط لصحة السبر أمورها (أحدها) أن يكون الحكم

في الأصل معللاً إذ لو كان تعبداً لامتنع القياس عليه ( الثاني ) أن يكون مجمعا على تلميله كما قاله أبو الخطاب إذ بتقدير أن يكون مختلفا في تلميله فللخصم الزامه التعبد فيه فيبطل القياس وقال غيره هذا الشرط بالنسبة الى المجتهد لانه لا حجر عليه إلا باجماع الامة إذ بدونه له أن يلزم التعبد في الأصل ويفسد كل علة علل بها خصمه بخلاف ما اذا كان المستدل متناظراً أو خصمه منتميا الى مذهب ذي مذهب فانه حينئذ تكفيه موافقة الخصم على التعليل ولم يعتبر الاجماع عليه من الامة لانه ليس يصد استنباط الاحكام ( الثالث ) أن يكون سيره حاصراً لجميع العلل إذ لو لم يكن حاصراً لجاز أن يبقى وصف هو العلة في نفس الامر لم يذكره فيقع الخطأ في القياس ولا يصح السير \*

وطريق ثبوت حصر السير من وجهين ( أحدهما ) موافقة الخصم على انحصار العلة فيما ذكره المستدل ( الثاني ) أن يعجز الخصم عن اظهار وصف زائد على ما ذكره المستدل فاذا تم أحد الامرين وجب على الخصم المعارض اما تسليم الحصر فيحصل مقصود المستدل أو إظهار ما عدا المعارض من الاوصاف الزائدة على ما ذكره المستدل لينظر فيه فيفسده ولا يسمع قول المعارض عندي وصف زائد لكفى لا إذ كره لانه حينئذ اما صادق فيكون كأنما لم يدع الحاجة اليه فيفسق بذلك أو كاذب فلا يعول على قوله ويلزمه الحصر واذا أبرز الخصم المعارض وصفا زائدا على ما ذكره المستدل لزم صاحب الاستدلال أن ينظر في ذلك الوصف فيفسده ويبين عدم اعتباره وله الى ذلك طريقان ( أحدهما ) أن يبين بقاء الحكم مع عدمه في بعض الصور مثل أن يقول الخبئي أو الشافعي يصح أمان العبد لانه أمان وجد من عاقل مسلم غير منهم فيصح قياسا على الحر فيقول الخبئي ان ما ذكرت أوصاف العلة في الأصل فقط وتركت وصفا آخر وهو الحرية هو مفقود في العبد وحينئذ لا يصح القياس فيقول المستدل وصف الحرية ملني بالعبد المأذون له فان أمانه يصح باتفاق مع عدم الحرية فصار وصفا لاغيا لاناثير له في العلة ( الثاني ) أن يبين كون الوصف الزائد وصفا طرديا أي لم ياتفت الشرع اليه فم عه من تصرفه كالطول والتقصير والذي كورة والاذن وثمة مثاله ما لو قال المستدل يسري العتق في الامة قياسا على العبد بجامع الرق إذ لا علة غيره معللا بالسير

فقال المعارض المذكورة وصف زائد معتبر في الأصل لأن العبد إذا أكل عقه بالسرابة حصل منه مالا يحصل من الامة من تأهله للحكم والامامة وأنواع الولايات ولا يلزم من ثبوت السرابة في الاكل ثبوته في غيره فيقول المستدل ماذا كرت من الفرق مناسب غير أنا لم نر الشرع اعتبر المذكورة والاثنية في باب العتق فيكون ذلك على خلاف معهود تصرفه فيكون وصفا طرديا في ظاهر الامر ولا يكفي المستدل في إفساد الوصف الذي أبرزه المعارض أن يبين كونه منتقضا بل يوجد بدون الحكم لأن الوصف المذكور يجوز أن يكون جزء العلة أو شرطا لها فلا يستقبل بالحكم ولا يلزم من عدم استقلاله صحة علة المستدل بدونه فلو قال المستدل علة الربا في البر الكيل فمارضه المعارض بالطعم فتقضه المستدل بالماء أو غيره مما يطعم ولا ربا فيه لم يكفه ذلك في بطلان كون الطعم علة لجواز أن يكون جزء علة الربا بأن تكون العلة مجموع الكيل والطعم أو شرطا فيها فتكون علة الربا الكيل بشرط أن يكون المكمل مَطْموماً وحينئذ لا يلزم من بطلان كون الطعم علة مستقلة أن يكون الكيل علة صحيحة لجواز أن يكون الطعم جزءا أو شرطا والفرق بين النقص وبين بقاء الحكم مع صدق الوصف حيث كان مطلقا له دون النقص هو ان بقاء الحكم مع عدم الوصف يدل على انه غير مؤثر ولا يعتبر في الحكم علة ولا جزء علة ولا شرطا اذ لو اعتبر فيه بإحد هذه الوجوه لما وجد بدونه أصلا بخلاف وجود الوصف بدون الحكم فانه لا يبدل على عدم اعتباره في الحكم بوجه من الوجوه ( وأيضاً ) لا يفسد الوصف الذي أبداه المعارض بقول المستدل اني لم أعثر بعد البحث على مناسبة عتلك أم المستدل فيتمارض الكلامان ويقف المستدل \* وإذا اتفق خصمان على فساد علة غيرهما في الحكم المتنازع فيه ثم أفسد أحدهما علة الآخر مثل أن يتفق الحنبلي والشافعي على أن ماعدا الكيل والطعم علة قاسدة ثم نقض الشافعي علة الكيل بالماء إذ هو مكيل ولا ربا فيه ففي كون ذلك مضحجاً أملة الناقض قولان فقال بعض المتكلمين يكون ذلك مضحجاً وصحيحاً في الروضة وغيرها خلاف هذا \*

(النوع الثالث) من أنواع إثبات العلة بالاستنباط إثباتها بالدوران وهو ترتيب حكم على وصف وجوداً وعدمها ويقيد العلة فلنا عند جمهور أصحابنا والشافعية



والمالكية وبعض الحنفية وقيل قطعاً ثم انه قد يكون في محل واحد كالاسكار في  
 العصير فان العصير قبل أن يوجد الاسكار كان حلالاً فلما حدث الاسكار حرم فلما  
 زال الاسكار وصار حلالاً صار حلالاً فدار التحريم مع الاسكار وجوداً وعدمًا ولما  
 في محلين كالطعم في تحريم الربا فانه لما وجد الطعم في التفاح كان ربويًا ولما لم يوجد  
 في الحرير مثلاً لم يكن ربويًا فدار جريان الربا مع الطعم وهذا المثال انما يجري على  
 قول من يقول إن علة الربا الطعم وكقولهم في وجوب الزكاة في حلى الاستعمال  
 المباح العلة الموجبة للزكاة في كل من النقيدين كونه أحد المجبرين لان وجوب  
 الزكاة دار مع كونه أحد المجبرين ولا زكاة فيه . قال الطوفي لكن الدوران في  
 صورة أقوى منه في صورتين على ما هو مدرك ضرورة أو نظراً ظاهراً انتهى \*

والفرق بينه وبين الطرد ان الطرد عبارة عن المقارنة في الوجود دون العدم  
 والدوران عبارة عن المقارنة في الوجود والعدم ولما بينا الطرق الدالة على صحة  
 العلة أخذنا بنين الطرق الفاسدة التي لا تدل على صحتها وذلك في أمور \*

(أولها) اطراد العلة لا يدل على صحتها لان معنى اطرادها سلامتها  
 عن النقص وهو بعض مفسداتها أو سلامتها عن مقسد واحد لا ينبغي بطلانها  
 بمفسد آخر ككونها قاصرة أو عدمية أو طردية غير مناسبة عند من لا يرى  
 التعايل بذلك \*

(ثانيها) الاستدلال على صحتها باقتران الحكم وهذا قاسد أيضاً لان الحكم  
 يقترب بما يلازم العلة وليس بعلة كاقتران تحريم الحر بلونها وطعنها وريحها وانما  
 العلة الاسكار \*

(ثالثها) ما ذكره النزالي وهو اطرادها واسكانها وهذا مبني على أن الدوران  
 لا يفيد العلية وهذا ممنوع اذ التحقيق انه يفيد العلية \*

(خاتمة) اذا كان الوصف المصلحي المناسب يستلزم أو يتضمن فساداً  
 مساوياً لمصلحته أو راجحة عليها فقال الموفق والفخر والحمد وابن الجوزي  
 والرازي والبيضاوي لم تتخرم مناسبتها . وقال الآمدي وأتباعه تتخرم واختلوا الاول  
 لان معارضة ضد الشيء له لا تبطل حقيقته وكذلك المسفدة إذا عاوضت المصلحة  
 لا تبطل حقيقتها نعم قد يخفى أثرها ويمنع اعتبارها بالعرض اذا ساوتها أو رجحت

عليها كما تقدم في مباحث الاستصلاح والمصلحة المرسلة ومن أمثلة ذلك أن يقال في التمار له نفع وهو تكثير المال وله مفسدة وهي أكل مال الغير بالباطل وهو تجارة محرمة كالزنا فان مثل هذا تتبع فيه المصلحة \*

(فصل) وأما قياس الشبه وسماه كثير من أصحابنا بآيات العلة بالشبه وهو من جملة مسائل العلة وعرفوه بأنه تردد فرع بين أصلين شبهه بأحدهما في الأوصاف أكثر من الآخر فالخاق الفرع بأحد الأصلين الذي شبهه به أكثر هو قياس الشبه ولا يكونان أصلين لهذا الفرع حتى يكون فيه مناط كل منهما (مثال) ذلك الذي فانه متردد بين البول والمني فن قال بنجاسته قال هو خارج من الفرج لا يخلق منه الولد ولا يجب الفسل به أشبه البول ومن قال بطهارته قال هو خارج تخلط الشهوة وخرج أماما فاشبه المنى \* وأعلم انك اذا تفقدت مواقع الخلاف من الأحكام الشرعية وجدتها نازعة إلى قاعدة قياس الشبه اذ أن مسائل الخلاف نجد غالبا واسطة بين طرفين نزع الي كل واحد منهما بضرب من الشبه فيجذبها اقوي الشبهين اليه فان وقع في ذلك نزاع فليس في هذه القاعدة بل في أي الطرفين أشبه بها حتى يلحق به ويصح التمسك بقياس الشبه لانه يثير الظن وذهب القاضي أبو يعلى الى انه لا يصح التمسك به واذا صح ذلك فالعبر فيه الشبه الحكمي كان يقال شبه العبد بالبهيمة في كونها مملوكين والملك أمر حكمي ولا يعتبر على الصحيح الشبه الحقيقي كان يقال شبه العبد بالحر في كونهما آدميين وهو وصف حقيقي ولا ينظر أيضاً الي ما يثلب على الظن انه مناط الحكم منهما كأن يقال أننا ننظر في البنت المخلوقة من الزنا فنجدها من حيث الحقيقة ابنته لانها خلقت من مائه ومن حيث الحكم اجنبية منه لسكونها لآثرته ولا يرثها ولا يتولاها في نكاح ولا مال ويحد بقذفها ويقتل بها ويقطع بسرقة ما لها فنحن الحقناها ببنته في النكاح في تحريم نكاحها عليه نظراً الى المعنى الحقيقي وهو كونها من مائه والشافعي الحقها بالاجنبية في اباحتها له نظر الى المعنى الحكمي وهو انتفاء آثار الولد بينهما شرطا قد صار كل من الفريقين الى اعتبار الوصف الذي غلب على ظنه انه مناط الحكم في الاصل والحق ان هذا النوع معتبر لان الظن واجب الاتباع وهو غير لازم أبداً للشبه حكماً ولا للشبه حقيقة بل يختلف

باختلاف نظر المجتهدين فيلزم كل واحد منهما تارة ولا يلزمه تارة أخرى لكن لا يصار إلى قياس الشبه مع إمكان قياس العلة اتفاقاً وحكاه ابن الباقلاني في التقريب اجماعاً فان عدم إمكان قياس العلة كان قياس الشبه حجة عندنا وعند الشافعية\*  
 (فصل) اعلم أن القياس من حيث التأثير والمناسبة وعدمها ينقسم إلى المناسب والشبهى والطردى كما سبق ومن حيث التصريح بالعلة وعدمها ينقسم إلى قياس العلة وقياس الدلالة والقياس في معنى الاصل قياس العلة هو الجمع بين الاصل والفرع بعلة كالتبذير والحرمان والقياس في معنى الاصل هو ما لا يفارق فيه بين الاصل والفرع أو كان بينهما فارق لا أثر له (مثال) الاول قياس الماء الذي صب فيه البول من إناء على الماء الذي بال فيه شخص (ومثال) الثاني قياس الأمانة على البعد في سرابة العتق والبناء فارق الله كورية\* ثم إن هذا القياس ينقسم إلى قطعى كما ذكرناه وإلى ظنى كقياس إضافة الطلاق إلى جزء معين على إضافته إلى جزء شائع كقياس قوله يدك طالق على قوله نصفك أو ثلثك أو ربك طالق لان هذا جزء وهذا جزء إذ الفرق في هذا يحتمل التأثير بان الجزء الشائع جمل محال للحكم الشرعى كالبيع والرهن فلا يبعد أن يكون محالاً للطلاق بخلاف المدين بخلاف الفرق في القسم الاول فان تأثيره لا يظهر (وأما قياس الدلالة) فانه الجمع بين الاصل والفرع بدليل العلة كقولنا في اجبار البكر جاز تزويجها ما كتبه فجاز تزويجها ساخطة كالصغيرة لان جواز تزويجها ما كتبه يدل على عدم اعتبار رضاها إذ لو اعتبر رضاها لاعتبر نطقها الدال عليه لكن نطقها لم يعتبر فدل على أن رضاها لا يعتبر وإذا لم يعتبر رضاها جاز تزويجها وان سقطت إذ من لم يعتبر رضاؤه في أمر لا فرق بين وقوع الامر على وفق اختياره أو خلافه كالمراة لما لم يعتبر رضاها في الطلاق جاز عدمه في حقها باستمرارها على التكاح ووجوده بقطع نكاحها به فقد جمع في هذا القياس بين الصغيرة والبكر الكبيرة بدليل عدم اعتبار رضاها وهو تزويجها ما كتبتين فهو قياس دلالة لذلك وهذا النوع يقال له الاستدلال بالحكم على العلة\* وقياس الدلالة نوع آخر وهو الاستدلال باحد أثرى المؤثر على الآخر كقولنا القلع والغرم يجتمعان على السارق اذا سرق عينا فبانت في يده قطع بها وغرم قيمتها لانها عين يجب ردها مع بقائها فوجب ضمانها مع فواتها

كالنصوب لان وجوب ردها مع بقائها دل على وجود علة وجوب الراد اذا الواجب لا يذله من علة والضمان عند التلف رد لها من حيث المعنى وتلك العلة تناسبه وقد ظهر اعتبارها في الاصل وهو المنصوب والعلة في ذلك كله اقامة العدل برذالحق أو بدله الى مستحقه وبالجملة أن قياس الدلالة تارة يكون استدلالاً بأثر العلة المفرد عليها بلا واسطة كما في القسم الاول وتارة يستدل بأحد أثرها عليها بواسطة الأثر الآخر ( تنبيه ) لما كانت العلة الشرعية أمانة جاز أن تكون وصفاً عارضاً كالشدّة في الخمر هي علة التحريم وهي وصف عارض لأنه عرض للصبر بمد أن لم يكن وجاز أن تكون وصفاً لازماً كالشدّة في الذهب والفضة والكنز وأن تكون فعلاً كالقتل والسرقة في تمليل القصاص والقطع وأن تكون حكماً شرعياً نحو نهر الخمر فلا يصح بيعها كاليتمة فالعلة الجامعة بينها التحريم وهو حكم شرعي على بحكم شرعي وهو فساد البيع وأن تكون وصفاً مفرداً كقولنا في اللواط زنا فأوجب الحد كوطء المرأة وأن تكون وصفاً مركباً كقولنا قتل عمد عدوان فأوجب القصاص كالقتل فالعلة مركبة من ثلاثة أوصاف وأن تكون وصفاً مناسباً كالقتل والسرقة والتلف والردة والسكر لاحكامها ووصفاً غير مناسب كالردة وأكل لحم الجوزور ومس الفرج مع عدم الشهوة لنقض الوضوء ووصفاً وجودياً كقولنا جاز بيعه فجاز رهنه ووصفاً عدمياً كقولنا لا يجوز بيعه فلا يجوز رهنه وجاز أن تكون العلة في غير محل حكمها كتحریم نكاح الامة لعلة رق الولد فان رق الولد وصف قائم به أو معنى إضافي بينه وبين سببه وتحریم نكاح الامة وصف قائم بالنكاح أو معنى إضافي اليه ويجوز تمليل الحكم بمحله كتعليل تحريم الخمر بكونه خمراً وتعليل الربا في البر بكونه براً والخاص أن العلة يجوز أن تكون مركبة من أوصاف لا تنحصر خلافاً لمن حصرها في خمسة أو سبعة وإعلم أن القياس يجري في الأسباب والكفارات والحدود كآيات كون اللواط سبباً للحد قياساً على الزنا ثم اعلم أن النفي على قسمين أصلي وهو ما لم يتقدمه ثبوت كنفى صلاة سادسة ونفى صوم شهر غير رمضان فهذا يجري فيه قياس الدلالة وهو الاستدلال بانفاء حكم شيء على انتفائه عن مثله ولا يجري فيه قياس العلة والثاني النفي الطاري كبرأة الذمة من الدين بعد ثبوته فيها فهذا يجري فيه القياسان قياس الاستدلال وقياس العلة (فقال) الاول

أن يقال من خواص براءة الذمة من الدين أن لا يطالب بعد أدائه ولا يرتفع إلى الحاكم ولا يجبس به وكل هذه الخواص موجودة فدل على وجود براءة الذمة (ومثال) الثاني أن يقال غلة براءة الذمة من دين الآدي أدائها والعبادات هي دين الله عز وجل فليكن أدائها علة البراءة منها \*

### ( فصل في الاسئلة الواردة على القياس )

الاسئلة في هذا المقام يراد بها أحد شيئين ( أحدهما ) كونها من مستفيد يقصد معرفة الحكم الخاص بما يراد عليه ( والثاني ) كونها من معاند يقصد قطع خصمه ورده اليه أو أكثر المصنفين في أصول الفقه لم يذكروا هذه الاسئلة في كتبهم ثم إن منهم من اعتذر عن تركها بأنها ليست من مباحث الأصول وإنما هي كالعلاوة عليه وإن موضع ذكرها فن الجدل وهذا اعتذار الغزالي في المستصفى ومنهم من ذكرها لأنها من مكمالات القياس الذي هو من أصول الفقه ومكمل الشيء من ذلك الشيء ولهذا الشبهة أكثر قوم من ذكر المنطق والعربية والاحكام الكلامية لأنها من موادها ومكملاته ونحن نذكرها هنا أعاماً للفائدة وتكديلاً للمقصود فنقول \*

اختلف في عدد هذه الاسئلة المعبر عنها بالقوادح فقال موفق الدين المقدسي في كتابه روضة الناظر وجنة المناظر قال بعض أهل العلم توجه على القياس اثنا عشر سؤالاً لاهاذا كلامه وعدها ابن مفلح في أصوله وابن الحاجب خمسة وعشرين ونحن نلك في كتابنا هنا ممالك موفق الدين والأكثر في عددها واليك البيان ( أولها ) الاستفسار وهو طبيعة للقوادح كطبيعة الجيش لانه المقدم على كل اعتراض وحقيقته طلب معنى لفظ المستدل لاجاله أو غرابته لانه لا يسمع اذا كان في ذلك اللفظ اجمال أو غرابه والا فهو تمت مفوت لفائدة المناظرة اذ يأتي في كل لفظ يفسر به لفظ ويقاسل وعلى المعترض بيان اجماله (مثاله) أن يقول المستدل المطلقة تعتد بالاقراء نيقال له الاقراء لفظ يحمل محتمل الحيض والطهر فاي المعنيين تعني فإذا قال أعني الحيض أو أعني الطهر أجيب حينئذ بحسب ذلك من تسليم أو منع أو بيان غرابته أمان حيث الوضع فتأله في انكساب المعلم بأكل من صيده ان يقال ايل لم يرض فلا تحمل فريسته كالسيد أي اللهيب يقال له الايل وما معنى لم يرض وما الفريسة وما السيد

وأما من حيث الاصطلاح كأن يذكر في القياسات الفقهية لفظ الضرر أو التسلسل أو الهوى أو المادّة والمبدأ أو الغاية نحو أن يقال في شهود القتل إذا وجبوا عن الشهادة لا يجب انقصاص لأن وجوبه مجرد بمبدأ من غابة مقصوده فوجب أن لا يثبت وما أشبه ذلك من اصطلاح المتكلمين وإنما يكون ذلك ما لم يعرف من حال خصمه أنه يعرف ذلك (أما) إذا كان خصمه عارفا بهذه الاصطلاحات فلا غرابة حينئذ بالنسبة إليه لأن الترابية أمر نسي لا أمر حقيقي ولا يلزم المعارض إذا بين كون اللفظ محتلا يأن تساوي الاحتمالات فلو ألزمه تبرعاً وقالوها متساويان لأن التفاوت يستدعي ترجيحاً يأمر والأصل عدم المرجح اسكان جيداً وفاء بما ألزمه أولاً \* وجواب المستدل عن الاستفسار إما بتبع احتماله للاجمال أو ببيان ظهور اللفظ في مقصوده بنقل من اللغة أو عرف أو قرينة أو تفسيره أن تعذر أبطال غرابته ولو قال المستدل يلزم ظهوره في أحد المعنيين دفعا للاجمال وفيها قصد به لعدم ظهوره في الآخر اتفاقاً مني ومنك كفى في الاصح بناء على المجاز أولى ولا يمتد بتفسيره بما لا يحتمله اللفظ لغة \*

(قائدة) نقل الطوفي عن صاحب كتاب الافصح في خلق الانسان مثالا لطيفاً لهذا النوع فقال كما حكى عن اليهود أنهم سألوا النبي ﷺ عن الروح وهو لفظ مشترك بين القرآن وجبريل وعيسى وملك يقال له الروح وروح الانسان الذي في بدنه ليخلطوه بذلك يعني إن قال لهم الروح ملك قالوا له بل هو روح الانسان أو قال روح الانسان قالوا بل هو ملك أو غيره من مسميات الروح فعلم الله مكرم قاجابهم بحجوب مجمل كسؤالهم بقوله تعالى قل الروح من أمر ربي وهو يتناول المسميات الخمسة وغيرها وهذا هو سبب الاجمال في مسمى الروح لا كون حقيقتها غير معلومة للبشر إذ قد دلت قواطع الشرع على جسيميتها والحاصل ان سؤال اليهود عن الروح كان على صييل المغالطة لا على سيدل الاحتياط \*

(ثانيها) فساد الاعتبار وهو أن يكون القياس مخالفاً للنص أو الاجماع وسمي بهذا الاسم لان اعتبار القياس مع النص أو الاجماع إعتبار له مع دليل أقوى منه وهو اعتبار قاسد وظلم لانه وضع له في غير موضعه (مثال) ماخالف الكتاب

نصا قولنا يسترط تبييت النية لرمضان لانه مفروض ولا يصح تبييته من النهار  
 كالفناء فيقال هذا فاسد الاعتبار لخالفته نص الكتاب وهو قوله تعالى (والصائمين  
 والصالحات أعد الله لهم مغفرة وأجرًا عظيمًا) فانه بدل على أن كل من صام بمحصل  
 له الاجر العظيم وذلك مستلزم للصحة وهذا قد صام فيكون صومه صحيحا (ومثال)  
 ما خالف السنة قولنا لا يصح السلم في الحيوان لانه عقد مشتمل على الفرر فلا  
 يصح كالسلم في المختلطات فيقال هذا فاسد الاعتبار لخالفته ما روى عن النبي  
 ﷺ انه رخص في السلم (ومثال) ما خالف الاجماع أن يقال لا يجوز أن ينسل  
 الزوج زوجته لانه يحرم النظر اليها فحرم غسلها كالاجنبية فيقال له هذا فاسد  
 الاعتبار لخالفته الاجماع السكوتي وهو أن عليا غسل قاطمة ولم ينكر عليه والقضية  
 في مظنة الشهرة فكان ذلك اجماعا فاذا اراد المستدل الجواب عن فساد الاعتبار  
 إما بالظن بالنص كان يقول في الصوم لا نسلم أن الآية تدل على صحة الصوم  
 بدون تبييت النية لانها مطلقة وقيدناها بمحدث لاصيام لمن لم يبيت الصيام من  
 الليل أو يقول انها دلت على أن الصيام يثاب عليه وأنا أقول به لكنها لا تدل على  
 انه لا يلزمه القضاء والنزاع فيه أو يقول انها دلت على ثواب الصائم وأنا لا نسلم أن  
 المسك بدون تبييت النية صائم وكان يقول في مسألة السلم لا نسلم صحة الترخص  
 في السلم وإن سلمنا فلا نسلم أن اللام للاستغراق فلا يتناول الحيوان وإن صح السلم  
 في غيره وكان يقال في غسل الزوجة أني أمتنع صحة ذلك عن علي وإن سلم فلا  
 أسلم أن ذلك اشترط وإن سلم فلا أسلم أن الاجماع السكوتي حجة وإن سلم فالفرق  
 بين علي وغيره أن قاطمة كانت زوجته في الدنيا والآخرة فالقوت لم يقطع النكاح  
 بينهما بخلاف الصادق بخلاف غيرها فان الموت يقطع بينهما (واما) أن يكون الجوابان بين  
 المستدل أن ما ذكره من القياس يستحق التقديم على ذلك النص لكونه حذوياً يرى تقديم  
 القياس على النص الذي أبدأه المعترض أما لكون النص ضعيفاً فيكون القياس أولى منه أو  
 لكون النص عاماً فيكون القياس مخصصاً له جماعين الدليلين أو لكون مذهب المستدل يقتضي  
 تقديم القياس على الخبر إذا خالف الأصول أن فيما تم به البلوي ومالكاً يرى تقديم  
 القياس على الخبر إذا خالفه خبر الواحد وبالجملة للمستدل الاعتراض على النص الذي  
 يديه المعترض بجميع ما يعترض به على النصوص سنداً ومتناً \*

(ثالثاً فساد الوضع) وهو انتضاء الالة تقبض ما علق بها وإنما سمي هذا فساد الوضع لان وضع الشيء جعله في محل علي هيئة أو كيفية ما فإذا كان ذلك المحل أو تلك الهيئة لاتناسبه كان وضعه علي خلاف الحكمة وما كان علي خلاف الحكمة يكون فاسداً فيقال هنا إن الالة اذا اقتضت تقبض الحكم المدعى أو خلافه كان ذلك مخالفاً للحكم إذ من شأن الالة أن تناسب معلولها لا أنها تخالفه فكان ذلك فاسد الوضع بهذا الاعتبار فما علق فيه علي الالة ضد ما تقتضيه قولنا في النكاح بلفظ الالهة لفظ يتعقد به غير النكاح فلا يتعقد به النكاح كلفظ الاجارة فيقول الحنفى هذا فساد الوضع لان انعقاد غير النكاح بلفظ الالهة يقتضى ويناسب انعقاد النكاح به لكن تأثيره في انعقاد غير النكاح به وهو الالهة دليل على أن له حظاً من التأثير في انعقاد العقود والنكاح عقد فلا يتعقد به كالهبة ويتزم عليه الاجارة أو يفرق بينهما وبين الهبة والنكاح إن أمكن ومن أمثلته أن يقول شافعى في تكرار مسح الرأس مسح فبسن فيه التكرار كالمسح في الاستجارة فيقال قيامك هذا فساد الوضع لان كونه مسحاً مشعر بالتخفيف ومناسب له والتكرار متافله والجواب عن هذا النوع يكون بأحد أمرين إما بان ينفع المستدل كون علته تقتضى تقبض ما علق بها أو بان يسلم ذلك لكن يبين أن اقتضاء هاللعنى الذى ذكره ارجح من المعنى الآخر فيقدم رجحانه (مثاله) أن يقول فى مسألة النكاح بلفظ الهبة لانسلم ان انعقاد الهبة بلفظها أو كون لفظ الهبة يتعقد به غير النكاح يقتضى انعقاد النكاح به قولكم انعقاد غير النكاح يدل على قوته وتأثيره فى العقود (قلنا) إنما يدل على تأثيره فيما وضع له وهو الهبة أما غيره فلا وذلك لوجوه (أولها) أن تأثيره إنما يناسب ان يكون مستعملاً فيما وضع له لاشعاره بخواصه ودلالته عليها بحكم الوضع والنكاح والبيع والاجارة لها خواص لا يشتر بها لفظ الهبة فيضف عن اقادتها والتأثير فى انعقادها به (ثانيها) أن استعمال اللفظ فى غير موضوعه مجاز وهو ضيف بالنسبة إلى الحقيقة والاصل عدم التجوز (ثالثها) ان قوة اللفظ وسلطانه وظهور دلالاته إنما تكون إذا استعمل فى موضوعه فاستعماله فى غير ما وضع له تفريق لقوته فهو كالتعريب له عن موطنه فيضف بذلك عن التأثير (سلمنا) ان انعقاد غير النكاح بلفظ الهبة يقتضى انعقاد النكاح به لكن اقتضاؤه لعدم انعقاده أقوى من اقتضائه لانعقاده



لان انعقاد النكاح بلفظ الهبة يقتضي أن اللفظ مشترك بينهما أو مجاز في النكاح عن الهبة والمجاز والاشتراك خلاف الاصل وما ذكرناه يقتضي قبيها وتخصيص كل عقد بلفظ هو وفق الاصل وما وافق الاصل يكون أولى مما خالفه وعلى هذا النمط يكون الجواب في غير هذا المثال (واعلم) ان بعض الاصوليين نوم ان فساد الوضع قضي خاص وليس الامر كذلك والتحقيق ان فساد الوضع يشبهه بأمور ويخالفها بوجوه فنه أنه يشبه النقص من حيث انه بين فيه ثبوت نقيض الحكم مع الوصف الا أن فيه زيادة وهو أن الوصف هو الذي يثبت النقيض وفي النقص لا يترض لذلك بل يقع فيه بثبوت قبيض الحكم مع الوصف فلو قصد به ذلك اسكان هو النقص ومنه أنه يشبه القلب من حيث انه اثبات نقيض الحكم بعلّة المستدل الا انه يفارقه بشي وهو ان في القلب يثبت نقيض الحكم باصل المستدل وهذا يثبت باصل آخر فلو ذكره بأصله لكان هو القلب (ومنه) انه يشبه القدرح في المناسبة من حيث ينفي مناسبة الوصف للحكم لمناسبته لتقيضه الا انه لا قصد ههنا ببيان عدم مناسبة الوصف للحكم بل بناء قبيض الحكم عليه في أصل آخر فلو بين مناسبته لتقيض الحكم بلا أصل كان قدحا في المناسبة (واعلم) أنه انما يعتبر القدرح في المناسبة إذا كان مناسبته للتقيض وللحكم من وجه واحد واما ان اختلف الوجهان فلا لان الوصف قد يكون له جهتان يناسب باحدهما الحكم وبالاخرى نقيضه (مثاله) كون المحل مشتهي يناسب اباحة النكاح لأراحة خاطر ويناسب التحريم لأراحة الطمع ومثال آخر من العرفيات الملك إذا ظفر ببدوه فانه مناسب لقتله قفيا لمادته وللإبقاء عليه والرد إلى ولايته اظهاراً للقدرة وعدم المبالاة بمثله وكلاهما مما يقيده العقلاء وقد تلخص مما ذكرنا ان ثبوت التقيض مع الوصف قضي فان زيد ثبوته به ففساد الوضع وان زيد كونه به وباصل المستدل فقلب وبدون ثبوته معه فالمناسبة من جهة واحدة قدح فيها ومن جهتين لا يعتبر \*

( راجعاً للمنع ) وهو على أربعة اضرب (أولها) منع حكم الاصل (الثاني) منع وجوب الوصف الذي ادعى المستدل أنه العلة في الاصل (الثالث) منع كونه علة في ( الاصل الرابع ) منع وجوده في الفرع ومثال ذلك فبا إذا قلنا

التبذير مكر فكان حراماً قياساً على الخمر فقال المعتز لا تسلم تحريم الخمر  
أما جهلاً بالحكم أو عناداً فهذا منع حكم الأصل ولو قال لا أسلم وجود الاسكار  
في الخمر لسكان هذا منع وجود المدعى علة في الأصل ولو قال لا أسلم أن  
الاسكار علة التحريم لسكان هذا منع علية الوصف في الأصل ولو قال لا أسلم  
وجود الاسكار في التبذير لسكان هذا منع وجود العلة في الفرع ففي الأصل ثلاثة  
منوع وفي الفرع منع واحد (واعلم) أن المستدل لا ينقطع بمنع حكم الأصل على  
الصحيح وإنما ينقطع إذا ظهر عجزه عن اثباته بالدليل \*

(خامسها التقسيم) هو احتمال لفظ المستدل لامرين فأكثر على السواء  
بعضها ممنوع وذلك المنوع هو الذي يحصل به المقصود وإلا لم يكن للتقسيم  
معنى فيمنعه أما مع السكوت عن الآخر لانه لا يضره أو مع الترض لتسليمه  
أو لأنه لا يضره وهذا السؤال لا يخص الأصل بل كما يجري فيه مجرى  
في جميع المقدمات التي قبل المنع وقد منع قوم من قبول هذا السؤال وهو وارد عندنا  
وعند الآخر لكن بشرط وهو أن يكون منعاً لما يلزم المستدل بانه (مثاله) في الصحيح  
الحاضر إذا قد الماء وجد سبب وجود التيم وهو نذر الماء فيجوز التيميم  
فيقول المعتز ما المراد بنذر الماء أردت أن نذر الماء مطلقاً سبب أو أن نذر  
الماء في السفر أو المرض سبب الأول ممنوع وحاصله أنه منع بعد تقسيم فيأتي فيه  
ما تقدم في صرح المنع من الابحاث من كونه مقبولا قطعاً وكيفية الجواب عنه  
مثال آخر لا يشتمل على شرط القبول وهو أن يقول في مسألة قتل العدو والمدون  
سبب القصاص فيقول المعتز متى هو سبب أجمع مانع الالتجاء إلى الحرم أو دونه  
الأول ممنوع وإنما لم يقبل لأن حاصله أن الالتجاء إلى الحرم مانع من القصاص  
فكان مطالبته ببيان عدم كونه مانعاً والمستدل لا يلزمه بيان عدم المانع فإن الدليل  
ما لوجرد النظر إليه أفاد الظن وإنما يبان كونه مانعاً على المعتز وبكفي المستدل  
أن يقول أن الأصل عدم المانع \* واشترط الطوافي وغيره لقبول التقسيم شروطاً  
ثلاثة (أحدها) أن يكون ما ذكره المستدل مما يصح انقسامه إلى ما يجوز منعه  
وتسليمه مثاله أن يقول المستدل في نذر صوم النحر أنه نذر معصية فلا يتعد  
قياساً على سائر المعاصي فيقول المعتز هو معصية لعينه أو لغيره الأول ممنوع

لان الصوم لعينه قرينة وعبادة فكيف يكون معصية والثاني مسلم لكن لا يقتضي  
البطلان بخلاف سائر المعاصي (ثانيها) أن يكون التقسيم حاصراً لجميع الاقسام  
التي يحتملها لفظ المستدل كما ذكر من انحصار المعصية في كونها لعينها أو لغيرها  
وانحصار الصلاة في كونها فرضاً أو نفلاً فان لم يكن التقسيم حاصراً لم يصح  
الجواز أن ينهض القسم إلي الباقي الخارج عن الاقسام التي ذكرها المعارض بفرض  
المستدل وحيث أن ينقطع المعارض (ومثاله) أن يقال الوتر ليس بفرض لانه إما فرض  
أو نفل فالاول باطل فتمين الثاني فيقول المعارض لا فرض ولا نفل بل واجب \*  
(ثالثها) أن لا يورد المعارض في التقسيم زيادة على ما ذكره المستدل في دليله  
فان زاد في التقسيم على ما ذكره المستدل لم يصح لانه حيث أن يكون منازعاً لنفسه  
لالمستدل حيث ذكر ما لم يذكره المستدل وجعل يتكلم عليه وأما وظيفة المعارض  
هدم ما بينه لا بناء زيادة عليه (مثاله) أن يقول الخفي في قتل الحر بالعد قتل عمد  
عدوان فأوجب القصاص قياساً على الحر بالحر فيقال له قتل عمد عدوان في رقيق  
أو غير رقيق فهذا تقسيم مردود لان دليل المستدل لم يتعرض للرقيق \*

(سادسها أسئلة المطالبة) وهو أن يطالب المعارض من المستدل الدليل  
على أن الوصف الذي جعله جامعاً بين الاصل والفرع علة وهو من أعظم  
الاسئلة العمومية في الاقضية وتشعب مسالكه واختار قبوله والا لأدي الى  
التمسك بكل طرد فيؤدي الى اللعب فيضبح القياس إذ لا يفيد ظناً وتكون المناظرة  
عبثاً (مثاله) أن يقول مسكر فكان حراماً كالخمر أو مكيل فحرم فيه التفاضل كالبر  
لم قلت أن الاسكال علة التحريم وأن السكيل علة الربا ولم قلت أن التبذيل علة  
القتل فيما إذا قال انسان بدل دينه فقتل كالرجل وهذا النوع يتضمن تسليم  
الحكم لأن العلة فرع الحكم في الاصل لاستنباطها منه والحكم أصل لها  
فتنازعه المعارض في الفرع الذي هو العلة يشمر بتسليم الاصل الذي هو الحكم  
ويتضمن تسليم الوصف في الفرع والاصل لانه يسأل عن كونه علة وذلك فرع  
على الوصف في نفسه في الاصل والفرع إذ لو لم يكن ذلك لسكان منه وجود  
الوصف أولى به وأجدي عليه \* ثم إن هذا النوع ثالث المنوع المتقدمة وذلك  
أن قولنا مثلاً النبيذ مسكر فكان حراماً كالخمر يرد عليه أربعة منوع (منع) حكم الاصل

بان يقال لانسلم تحريم الحر (ثم منع) وجود الوصف كان يقال فيه لا نسلم وجود الاسكار فيه (ثم منع) كونه علة بان يقال لانسلم كونه علة (ثم منع) وجوده في الفرع بان يقال لانسلم وجود الاسكار في التبيذ (واعلم) أن العادة بين علماء الجدل أن المعارض يبتدي بالمنوع على الترتيب الذي ذكرناه فلا ينتقل الى منع إلا وقد سلم الذي قبله انقطاعا أو تنزلا \*

(سابع النقض) وهو ثبوت العلة وهي الوصف في صورة مع عدم الحكم فيها كأن يقال في التباش سرق نصابا كاملا من حرز مثله فيجب عليه القطع كسارق مال الحى فيقال هذا ينتقض بالوالد ينسرق مال ولده وصاحب الدين يسرق مال مديونه فان الوصف موجود فيهما ولا يقطعان واختلف في بطلان العلة بالنقض والارجح عدم البطلان (ويجب) احتراز المستدل في دليله عن صورة النقض على الاصح كأن يقول في المثال المذكور سرق نصابا كاملا من حرز مثله وليس أبا ولا مديونا للمسروق منه فيلزمه القطع ولا نزاع في احتجاب هذا الاحتراز وانما النزاع في وجوبه ودفعه اما يمنع وجود العلة أو الحكم في صورته (مثال الاول) أن يقول الحنفى في قتل المسلم بالذمي قتل عمد عداوات فيجب القصاص كما في المسلم بالمسلم فيقال له ينتقض بقتل الماهد فانه قتل عمد عدوان ولا يقتل به المسلم فيقول لا أسلم انه عدوان فيندفع النقض بذلك إن ثبت له (ومثال الثانى) أن يقال في المثال المذكور لا أسلم الحكم في الماهد فان عندى يجب القصاص بقتله ويكفى المستدل قوله لا أعرف الرواية فيها وليس لمعارض أن يدل على ثبوت العلة أو الحكم اذا منهما المستدل في صورة النقض لانه انتقال عن محل النظر وغصب منصب المستدل حيث ينقلب المعارض مستدلا وليس له أيضا أن يبين في صورة النقض وجود مانع أو اتقاء شرط تخلف الحكم لاجله في صورة النقض كما اذا أورد المعارض قتل الوالد ولده على علة القتل العمد العدوان فقال المستدل تخلف الحكم لمانع الابوة و (مثال اتقاء الشرط) ماذا قال المستدل سرق نصابا كاملا ولا شبهة له فيه تقطع فاورد المعارض السرقة من غير حرز فقال المستدل لا اتقاء شرط وهو الحرز ويسمع من المعارض نقض أصل خصمه فيلزمه العذر عنه لا أصل نفسه نحو هذا الوصف لا يطرد علي أصل فكيف

يلزماني كما اذا قال الحنفى في قتل المسلم بالذمي انه قتل عمد عدوان  
يوجب القصاص قياسا على المسلم بالمسلم فيقول الحنبلى هذا ينقض على اصلك بما اذا  
قتله بالمقتل فان الاوصاف موجودة والقصاص متف عندك فله أن يعتذر عنه  
بأدنى عذر يليق بمذهبه ولا يعترض عليه فيه لانه أعرف بما أخذه كأن يقول ليس  
ذلك قتل ولا وليس عمدا أو ماشاء من كلامهم وإن كان النقص متوجها من المعترض  
إلى أصل نفسه لم يقدح في علة المستدل ولم يلزمه العذر عنه وذلك كما اذا قال  
الحنبلى لا يقتل المسلم بالذمي لانه كافر ولا يقتل به المسلم قياسا على الحربى فقال  
الحنفى هذا الوصف لا يطرد على أصلى إذ هو باطل بالمعاهد فانه كافر ويقتل به  
المسلم عندي واذا كان وصفك أهما المستدل غير مطرد عندى فكيف يلزمى فهذا  
لا يسمع منه على الصحيح ومن الاجوبة عن النقض أن يبين المستدل أن صورة  
النقض واردة على مذهبه ومذهب خصمه كما اذا قال المستدل مكيل حفرم فيه  
التفاضل فأورد المعترض العرايا إذ هي مكيل وقد جاز فيه التفاضل بينه وبين  
الذمر المبيع به على وجه الارض فيقول المستدل هذا وارد على وعليك جميعا  
فليس بطلان مذهبي به أولى من بطلان مذهبك واذا نقض المعترض علة المستدل  
بصورة فاجاب المستدل عن ذلك باحد الاجوبة المتقدمة إما منع العلة أو الحكم في  
صورة النقض أو بورد النقض على المذهبين أو غير ذلك فقال المعترض الدليل الذى دل  
على ان وصفك الذى علت به في محل النزاع علة موجودة في صورة النقض فيلزمك  
الاقرار بثبوت الحكم فيها عملا بوجود الوصف المتقضى له لكنك لم تقل به  
فيلزمك النقض (مثاله) قول الحنفى في قتل المسلم بالذمي قتل عمد عدوان فأوجب  
القصاص كقتل المسلم فيقول الحنبلى لا أسلم أن قتل الذمي عدوان فيقول الحنفى  
الدليل عليه أنه معصوم يهدد الاسلام فيقول المعترض دليل العدوانية في قتل الذمي  
موجود في قتل المعاهد فليكن عدوانا يجب به القصاص على المسلم فهذا نقض لدليل  
العلة لا لنفس العلة فلا يسمع لانه انتقال ويكفى المستدل في رده أدنى دليل يليق  
بأصله كأن يقول انما لم أحكم بالعدوانية في المثال المتقدم لمعارض لي في مذهبي وهو  
ان الحربى المعاهد مغتول للمهدد فالتقضى لانتفاء التصاص فيه قوي موافق لالاصل  
والتقضى لاثباته ضعيف بخلاف الذمي فان التقضى لقتل المسلم به قوى لتأبذ عهده

وذمته فصار كالمسلم أو غير ذلك من الأعداء \*

( ثامنها الكسر ) وهو نقض المني وحاصله وجود المعنى في صورة مع عدم الحكم فيه (مثاله) قول الحنفي في العاصي بفسقه بترخص لانه مسافر فيترخص كالمسافر سراً مباحاً فإذا قيل له لم قلت أنه يترخص قال لانه يجد مشقة في سفره فناسب الترخص وقد شهد له الأصل المذكور بالاعتبار فيقول هذا ينكسر بالمكاري والقيح ونحوهما ممن دأبه السفر يجد المشقة ولا يترخص وحكم الكسر أنه غير وارد نقضاً على الملة على الصحيح عند الأصوليين \*

( تاسعها الغلب ) هو تعليق تقيض حكم المستدل على علة بغيرها وهو أنواع (أولها) أن يكون مقصود المعارض بقاب الدليل تصحيح مذهب نفسه بأن يقول الحنفى في اشتراط الصوم للاعتكاف الاعتكاف لبث محض فلا يكون بمجرد قرينة كالوقوف بعرفة فيقول المعارض الشافعى أو الحنبلى الاعتكاف لبث محض فلا يثبت الصوم في كونه قرينة كالوقوف بعرفة فكما أن الوقوف المذكور لا يشترط لصحته الصوم فكذلك الاعتكاف وهذا النوع لا تعرض فيه لإبطال مذهب الغير (ثانيها) قلب لإبطال مذهب خصمه من غير تعرض لتصحيح مذهب نفسه سواء كان الإبطال صريحاً بأن يقول الرأس مسح فلا يجب استيماءه كالحنفى فيقول المعارض دليلك هذا يقتضى أن لا يتقدم مسح الرأس بالربيع كالحنفى ففى هذا الاعتراض نفى مذهب المستدل صريحاً ولم يثبت مذهب الاحتمال أن يكون الحق في غير ذلك وهو الاستيعاب كما هو قول أحمد ومالك أو كان الإبطال بطريق الالتزام بأن يقول الحنفى في بيع الغائب مثلاً عقد معاوضة فيعقد مع جهل الموضع أو مع الجهل بالموضع كالنكاح فانه يصح مع جهل الزوج بصورة الزوجة وكونه لم يرها فكذلك في البيع بجامع كونها عقد معاوضة فيقول الخصم هذا الدليل ينقلب بأن يقال عقد معاوضة فلا يثبت فيه خيار الرؤية كالنكاح فان الزوج إذا رأى الزوجة ولم تعجبه لم يجز له فسخ النكاح فكذلك المشتري لا يكون خيار إذا رأى المبيع في بيع الغائب يقتضى الجامع المذكور فالمستدل لم يصرح هنا بإطلاق مذهب المستدل لكنه دل على بطلانه بإطلاق لازمه لأن ثبوت خيار الرؤية لازم لصحة بيع الغائب عندهم وحيث كان الامر كذلك فإذا انتفى

اللازم اتقى الملزوم (ثالثها) قلب المساواة كقول المستدل الحل مانع ظاهر مزيل للخبث كالماء فيقول المعترض حيثئذ يستوي فيه الحدث والخبث (رابعها) جعل المعلوم علة والعلة معلولا من غير اقسام لها كقول أصحابنا في ظهور الدمي من صبح طلاقه صبح ظهوره وعكسه فالسابق منهما علة للثاني فيقول الحنفى اجعل المعلوم علة والعلة معلولا (خامسها) قلب الاستبعاد مثاله لو ادعى اللقيط اثنان فاكثر للينة ولم توجد قافة وقتلنا انه يترك حتى يبلغ فينتسب إلى من شاء ممن ادعاه فيعترض بان يقال تحكيم الولد في النسب تحكيم بلا دليل فيقال تحكيم القاتل أيضاً تحكيم بلا دليل (سادسها) قلب الدليل على وجه يكون ما ذكره المستدل يدل عليه لا له كأن يستدل بحديث الخال وارث من لا وارث له فيقال يدل على أنه لا يرث بطريق أبلغ لأنه تقي عام مثل الجوع زاد من لازاد له والصبر حيلة من لاحيلة له وليس الجوع زاداً ولا الصبر حيلة ❦

( ثامنها المعارضة ) وهى على قسمين معارضة فى الاصل ومعارضة فى الفرع أما الاولى فهى أن يبدى المعترض معنى آخر يصلح للعلة مستقلاً أو غير مستقل بل جزءاً أما المستقل فيحتمل أن يكون علة مستقلة دون الاول وان يكون جزء علة فهو مع الاول علة مستقلة وعلى التقديرين فلا يحصل الحكم بالاول وحده (مثاله) أن يملك حرمة الربا بالطعم فيعارضه بالقوت أو بالكيل وأما غير المستقلة فيحتمل أن يكون جزء العلة فينفى استقلال الاول (مثاله) أن يملك التخاص فى المجدد بكونه قتلأ عمداً عدواناً فيعارضه بكونه بالجوارح فانه لما حاز أن تكون العلة الاوصاف المذكورة مع قيد كونه بالجوارح لم يتعد الى المتقل والحق أن هذه المعارضة مقبولة وهل يلزم المعترض بيان أن الوصف الذى أبدته منتف فى الفرع أو لا واختار أنه إن تعرض لعدمه فى الفرع صريحاً لم يمانه وإلا فلا (وجواب) المعارضة من وجوه (منها) منع وجود الوصف مثل أن يعارض التوت بالكيل فيقول لانسم أنه مكيل لان العبرة بمادة زمن الرسول ﷺ وكان حيثئذ موزوناً (ومنها) المطالبة بكون وصف المعارض مؤثراً بان يقال ولم قلت ان الكيل مؤثر وهذا إنما يسمع من المستدل اذا كان مثبتاً للعلة بالمناسبة أو الشبه حتى يحتاج المعارض فى معارضته إلى بيان مناهية أو شبه بخلاف ما اذا

أثبتته بالسبر فإن الوصف يدخل في السبر بدون ثبوت المناسبة بمجرد الاحتمال (ومنها) بيان خفائه (ومنها) عدم انضباطه (ومنها) منع ظهوره (ومنها) منع انضباطه (ومنها) بيان أن الوصف عدم معارض في القرع مثاله أن يقيس المكره على الختار في القصاص بجامع القتل فيقول للمعارض معارض بالطواعية فإن العلة هي القتل مع الطواعية فيجيب المستدل بأن الطواعية عدم الاكراه المناسب لتقيض الحكم وهو عدم القصاص فحاصله عدم معارض وعدم المعارض طرد لا يصلح للتعليل لأنه ليس من الباعث في شيء (ومنها) أن يبين كون وصف المعارض ملغى إذ قد تبين استقلال الباقى بالعلية في صورة ما بظاهر نص أو إجماع (مثاله) إذا عارض في الربا الطعم بالكيل فيجيب بأن النص دل على اعتبار الطعم في صورة ما وهو قوله لا تبيعوا الطعام بالطعام الاسواء. بسواء هذا إذا لم يتعرض للتعميم فلو عزم وقال ثبت ربوية كل مطعم لم يسمع لأن ذلك إثبات للحكم دون القياس لا تنمى القياس بالالغاء والمقصود ذلك ولا يكفي إثبات الحكم في صورة دون وصف المعارض وذلك لجواز وجود علة أخرى ولاجل ذلك لو أبدي في صورة عدم وصف المعارضة وصفاً آخر يخلفه لئلا يكون الباقى مستقلاً يسمى تعدد الوضع لعدم أصلها (مثاله) أن يقال في مسألة أمان العبد للعربي أمان من مسلم طاقل فيقبل كالحر لانها مظنتان لاظهار مصالح الايمان فيعترض بالطرية قائمها مظنة الفراغ للنظر فيكون أكمل فيلغىها بالمأذون له في القتال فيقول خلف الاذن الحرية قائمها مظنة لبذل الوسع أو إمام السيد بصلاحيته (وجوابه) الالغاء إلى أن يقف أحدهما ولا يفيد الالغاء إذا كان المعنى ضعيفاً إذا سلم وجود المظنة المتضمنة لذلك المعنى (مثاله) أن يقول الردة علة القتل فيقول المعارض بل مع الرجولية لأنه مظنة الاقدام على قتال المسلمين إذ يعتاد ذلك من الرجال دون النساء فيجيب المستدل بأن الرجولية وكونها مظنة الاقدام لا تعتبر والالام يقتل مقطوع اليدين لأن احتمال الاقدام فيه ضعيف بل أضف من احتماله في النساء وهذا لا يقبل منه حيث سلم أن الرجولية مظنة اعتبارها الشارع وذلك كترقه الملك في السفر لا يمنع رخص السفر في حقه لقلة المشقة إذ المعتبر المظنة وقد وجدت لامقدار الحكمة لعدم انضباطها ولا يكفي أيضاً أن يكون المعين راجحاً ولا كونه متعدداً (مثال) الاول



أن يقول المستدل في جواب المعارضة مانعته من الوصف راجع على ما طارشت به ثم يظهر وجهها من وجوه الترجيح (والثاني) أن يقول في جواب المعارضة أن مانعته أنا متعد وما عينته أنت قاصر فهذا غير كاف في جواب المعارضة إذ مرجعه الترجيح بذلك فيجزي التحكم وهل يجب على المستدل الاكتفاء بأصل واحد إذ مقصوده الظن وهو يحصل به قيلفو مازاد عليه أم لا والصحيح الأول لأن الظن يقوى به وفي جواز اقتصار المعارضة على أصل واحد قولان وعلى الجميع في جواز اقتصار المستدل على أصل واحد قولان \*

(فصل) وأما المعارضة في الفرع فهي بما يقتضي تقيض الحكم فيه بأن يقول ما ذكرته من الوصف وإن اقتضى ثبوت الحكم في الفرع فتعدي وصف آخر يقتضي تقيضه فيتوقف دليلك عليه وهذا هو المعنى بالمعارضة إذا أطلقت ولا بد من بئانه على أصل مجامع ثبت عليه وله الاستدلال في إثبات عليه بأي مسلك من مسالكها شاء على نحو طرق إثبات المستدل للعلية سواء فبصير هو مستدلاً لآلئاً والمستدل معترضاً فتقلب الوظيفتان والختار قبول هذا النوع لثلا تخيل قائمة المناظرة وهو ثبوت الحكم لانه لا يتحقق بمجرد الدليل مالم يعلم عدم المعارض وجوابه بما يعترض به المعارض ابتداء إذ الجواب هو الجواب ويقبل ترجيح أحدهما بأي وجه كان من وجوه الترجيح المذكورة في بابيه عند أصحابنا وجمع من العلماء منهم الآمدي وابن الحاجب فيتعين العمل به وهو المقصود ولا يلزم المستدل الإيحاء إلى الترجيح في متن دليله بأن يقول في أمان العبد أمان من مسلم عاقل وهو موافق للبراءة الأصلية \*

(سادي عشرها عدم التأثير) اعلم أن التأثير هو إقادة الوصف أثره فإذا لم يفده فهو عدم التأثير وهو ذكر ما يستفني عنه الدليل في ثبوت حكم الاصل وذلك إما لسكون ذلك الوصف طردياً لا يناسب ترتب الحكم عايه كقول المستدل في صلاة الصبح صلاة لا تقصر فلا يقدم أذانها على وقتها كالقرب فعدم التقصر هنا بالنسبة لعدم تقديم الأذان طردياً فكأنه قال لا يقدم أذان الفجر عليها لانها لا تقصر وأطرد ذلك في القرب لكنه لم يتمكس في بقية الصلوات إذ مقتضى هذا القياس أن ما يقصر من الصلاة يجوز تقديم أذانه على وقته من حيث انعكاس الملة

فيرجع حاصله إلى سؤال المطالبة وأما لكون الحكم ثبت بدونه كأن يقال في مبيع الغائب مبيع لم يره العاقد فلا يصح بيعه كالطير في الهواء فيعترض بأن العلة المعز عن التسليم وهو كلف في البطلان وعدم التأثير هنا جهة العكس لأن تميل عدم صحة بيع الغائب بكونه غير مرئي تقتضي أن كل مرئي يجوز بيعه فهذاان قسمان من أقسام أربعة لهذا النوع أولها يقال لعدم التأثير في الوصف والثاني عدده في الاصل وأما الثالث فهو عدم التأثير في الحكم (ومثاله) في المرتدين مشركون ألقوا مالا في دار الحرب فلا ضمان عليهم كالخزني فيقول المعترض دار الحرب لا تأثير له عندها أي المستدل ضرورة استواء الائتلاف في دار الحرب ودار الاسلام في إيجاب الضمان عنده ورجع هذا إلى مطالبة تأثير كونه في دار الحرب فهو كالاول (وأما الرابع) فهو أن يكون الوصف المذكور لا يطرده في جميع صور النزاع وإن كان مناسباً يسمى عدم التأثير في النوع (مثاله) أن يقال في تزويج المرأة نفسها زوجت نفسها بتسريح وإذن وليها فلا يصح كولو زوجت بتسريح كلف فيقول المعترض كونه غير كلف لا أثر له فإن النزاع واقع فيما زوجت من كلف ومن غير كلف وحكمها سواء فلا أثر له ومرجع هذا النوع إلى المعارضة بوصف آخر وهو تزويج فقط فهو كالثاني (وأعلم) أن حاصل ما ذكر أن الأقسام الأربعة الأولى والثالث منها يرجعان إلى منع العلة والثاني والرابع إلى المعارضة في الاصل بإبداء علة أخرى فليس هو سواء لا برأسه \*

(ثاني عشرها) تركيب القياس من مذهبي المستدل والمعارض وهو القياس المركب المنار ذكره عند ذكر شروط حكم الاصل (مثاله) أن يقول الخنفي في المرأة البالغة أثنى فلا تزوج نفسها بتسريح ولي كائنة عشرة سنة فالخصم وهو الخنفي يمنع تزوج بنت خمس عشرة سنة لصفها لا لكونها أثنى فاختلفت العلة في الاصل وإنما اتفق صحة هذا القياس لاجتماع علة الخصمين فيه فتوكل منها وتحقيق التركيب ههنا هو أن يتفق الخصمان على حكم الاصل ويختلفان في علة فاذا الحق احدهما بذلك الاصل فرعاً يعتبر علة صاحبه فالقياس منتظم لكن بناء على تركيب حكم الاصل من علتين وذلك كما في المثال المتقدم فإن أحمد

والشافعي يعتقدان أن بنت خمس عشرة لا تزوج نفسها لا نوتها وأبو حنيفة يعتقد أنها لا تزوج نفسها لصغرها إذ الجارية إنما تبلغ عنده تسع عشرة وفي رواية لثاني عشرة كالغلام فالعاتان موجودتان فيها والحكم متفق عليه بناء على ذلك فإذا قال الحنفي في البالغة أشي فلا تزوج نفسها كبت خمس عشرة تنظم القياس بناء على ما ذكرناه من تركيب حكم الاصل بين الخصمين من العلتين واستناده عند كل منهما إلى علته ولهذا جاز لاحدهما منع صحة القياس لاختلاف العلة في الفرع والاصل مثل أن يقول الحنفي ههنا المستدل أنت علت المنع في البالغة بالانوثة والمنع في بنت خمس عشرة عندى معلل بالصغر فما انفقت علة الاصل والفرع فلا يصح الاطلاق وهذا النوع نمك به قوم ونفاه آخرون والختار اثباته وبصحته قال الطوفي والمرداوي من أصحابنا لأن حاصله يرجع إلى النزاع في الاصل وقد سبق أن القياس يجوز على أصل مختلف فيه فإذا منعه المفترض أثبتته المستدل بطريقه وصح قياسه فهنا كذلك ثبت المستدل أن العلة في بنت خمس عشرة هي الانوثة ويحققها في الفرع وهي البالغة ويبطل مأخذ الخصم وهو تعليله في البنت المذكورة بالصغر وقد ثبت مداه وصح قياسه وهو أن البالغة أشي فلا تزوج نفسها كبت خمس عشرة \*

( ثالث عشرها القول بالموجب ) بفتح الحيم أى القول بما أوجبه دليل المستدل أما الموجب بكسرهما فهو الدليل المتقضى للحكم وهذا النوع لا يختص بالقياس بل يحكي في كل دليل وحاصله تسليم مدلول الدليل مع بقاء النزاع وذلك دعوي نصب الدليل في غير محل النزاع ويقع على وجوه ثلاثة ( الوجه الاول ) أن يستنتج من الدليل ما يتوهم أنه محل النزاع أو ملازمه ولا يكون كذلك مثاله أن يقول الشافعي في القتل بالقتل قتل بما يقتل غالباً فلا ينافي القصاص كالقتل بالحرق فيرد القول بالموجب فيقول عدم المناقاة ليس محل النزاع لان محل النزاع هو وجوب القتل ولا يقتضى أيضاً محل النزاع إذ لا يلزم من عدم مناقاة للوجوب أن يجب ( الوجه الثاني ) أن يستنتج من الدليل ابطال أمر يتوهم أنه مأخذ الخصم ومبني مذهبه في المسألة وهو يمنع كونه مأخذاً لمذهبه فلا يلزم من ابطاله ابطال مذهبه ( مثاله ) أن يقول الشافعي في المثل المتقدم وهو مسألة القتل بالمثقل التفاوت

في الوسيلة لا يمنع القصص كالتوسل اليه وهو أنواع الجراحات القائلة بفرد القول بالموجب فيقول الحنفى الحكم لا يثبت الا بارتقاء جميع الموانع ووجود الشرائط بعد قيام المقتضى وهذا غاية عدم مانع خاص ولا يستلزم اشتفاء الموانع ولا وجود الشرائط ولا وجود المقتضى فلا يلزم ثبوت الحكم وقد اختلف الجدلون في أن المعارض اذا قال ليس هذا مأخذى هل يصدق أولا فقول لا يصدق الا ببيان مأخذ آخر إذ ربما كان مأخذ ذلك لكنه يماند واختار هذا جمع من أصحابنا منهم الفخر وقال كان أبطله المستدل والا اقطع وقال ابن الحاجب والصحيح أنه يصدق في مذهبه انتهى أى لانه اعترف بمذهبه ومذهب إمامه ولانه ربما لا يعرف فيدعى احتمال أن لقيه مأخذ آخر واعلم أن أكثر القول بالموجب من هذا القبيل وهو ما يقع لاشتباه المأخذ لحفاء مأخذ الأحكام وقضاياع الاول وهو اشتباه محل الخلاف لشهرته ولتقدم التحرير غالبا كما صرح بذلك عضد الدين في شرح مختصر ابن الحاجب الاصول \*

(الوجه الثالث) أثبت بسكت في دليله عن صفري قياسه وليست تلك الصفري مشهورة (مثاله) في الوضوء ماثبت قرينة فشرطه النية كالصلاة ويسكت عن الصفري فلا يقول الوضوء ثبت قرينة ففرد القول بالموجب فيقول المعارض مسلم ومن أين يلزم أن يكون الوضوء شرطه النية فهذا يرد إذا سكت عن الصفري وأما اذا كانت الصفري مذكورة فلا يرد إلا منع الصفري بأن يقول لا نسلم أن الوضوء ثبت قرينة ويكون حينئذ منعا للصفري لا قولاً بالموجب قال الجدليون القول بالموجب فيه اقطع أحد المتناظرين إذ لو بين المستدل أن اثبت مدعاه أو ملزومه أو المبطل مأخذ الخصم أو الصفري حق اقطع المعارض إذ لم يبق بعده الا التسليم للمطلوب والا اقطع المستدل إذ قد ظهر عدم انضاء دليله الي مطلوبه قال ابن الحاجب وقولهم فيه اقطع أحدهما بعيد في الثالث لاختلاف المرادين وجواب الاول بأنه محل النزاع أو مستلزمه كما لو قال لا يجوز قتل المسلم بالذمي فقال بالموجب لأنه يجب فيقول المعنى بلا يجوز تحريمه ويلزم نفى الوجوب وعن الثاني أنه المأخذ أى لاشتهاره بين النظار بالنقل عن أئمة مذهبهم وعن الثالث بأن الحذف سائغ هذا وقد أطال القوم في تعداد هذه الاقوال واختلقوا في عددها اختلاقا كثيرا

فذكر البرزدي في المقترح أنها خمسة عشر سؤالاً وعددها التيل في شرح جدل الشريفة أربعة عشر وعددها الآمدي في المنتهى خمسة وعشرين وفي كتاب الجدل له احدي وعشرين وعند التحقيق أنها لا تنحصر في عدد بل كل ما قدح في الدليل اتجه ابراده كما أن كل سلاح صلح للتأثير في العدو ينبغي استصحابه وجميع ما ذكره الأصوليون والجدليون يقدح في الدليل فينبغي ابراده ولا يضر تداخل الاسئلة ورجوع بعضها الى بعض لان صناعة الجدل اصطلاحية وقد اصطلح الفضلاء على ابراد هذه المسألة فهي وان تداخلت أو رجعت بعضها الي بعض جدد بمحصل الفائدة من افحام الخصم وتهذيب الخواطر وتعمير الافهام على فهم السؤال واستحضار الجواب وتكررها للمعنى لا يضر كما لورمي القاتل بسهم واحد مرتين أو أكثر والله الموفق \* وقد نجز بحمد الله الكلام على الآلة وهذا حين الشروع في بيان أحكام المستدل وما يتعلق به من بيان الاجتهاد والمجتهد والتقليد والمقدد ومسائل ذلك ان شاء الله تعالى \*

### ﴿ عقد نصيد في الاجتهاد والتقليد ﴾

الاجتهاد في اللغة بذل الجهد يعني الطاقة في عمل شاق وإنما قيد العمل بكونه شاقاً لأن الاجتهاد يختص به في عرف اللغة اذ يقال اجتهد الرجل في حمل الرمح ونحوها من الاشياء الثقيلة ولا يقال اجتهد في حمل خردلة ونحوها من الاشياء الخفيفة وهو في الاصطلاح استفراغ الوسع في طلب الظن بشئ من الاحكام الشرعية على وجه يحس من النفس العجز عن المزيد عليه \* وقسم العلماء الاجتهاد الى قسمين ناقص وتام فالناقص هو النظر المطلق في تعريف الحكم وتختلف مراتبه بحسب الأحوال والتام هو استفراغ القوة النظرية حتى يحس التاخر من نفسه العجز عن مزيد طلب ومثاله مثال من ضاع منه درهم في التراب فقلبه برجله فلم يجد شيئاً فتركه وراح وآخر إذا جري له ذلك جاء بغربال فغربل التراب حتى يجد الدرهم أو يلب على ظنه أنه ما عاد بلقاءه فالاول اجتهاد قاصر والثاني تام وعلم من التعريف وما سبق أول الكتاب ان استفراغ الجهد إنما هو للفقهاء وهو المجتهد فلا عبرة باستفراغ جهد غير المجتهد وقولنا في طلب ظن يشير الي انه لا اجتهاد

في القطعيات وقولنا بشيء من الاحكام الشرعية يخرج مالمو استفرغ جهده في طلب شيء من الحسيات والعقليات فانه بمنزل عن مقصودنا والمجتهد من انصف بصفة الاجتهاد وحصل أهليته وقد ذكر العلماء له شروطا وذلك انه لما لم يكن لابد أن يكون عاقلا بالغاً قد ثبت له ملكة يقتدر بها على استخراج الاحكام من مأخذها ولا يتمكن من ذلك إلا باتصافه بامور لا جرم جعلوا تلك الامور شروطا وهي ان الواجب عليه أن يعرف من الكتاب ما يتعلق بالاحكام وهو قدر خمسمائة آية قاله الغزالي وغيره وليس هذا القول بسديد وليس هذا التقدير بمعتبر وأن مقدار أدلة الاحكام في ذلك غير منحصرة فان أحكام الشرع كما تستنبط من الاوامر والنواهي كذلك تستنبط من الاقاصيص والمواعظ ونحوها قل أن يوجد في القرآن الكريم آية إلا ويستنبط منها شيء وقد سلك هذا المسلك الشيخ عز الدين ابن عبد السلام فالف كتابه أدلة الاحكام لبيان ذلك وكان هؤلاء الذين حصروها في خمسمائة آية انما نظروا الى مقاصد منه بيان الاحكام دون ما استفدت منه ولم يلتفتوا الى ما قصد به بيانها وهل يشترط حفظ الآيات عن ظهر قلب أو يكفي أن يكون مستحضراً لها والصحيح الثاني وانه يكفي أن يعرف مواقع الحكم من مظانه ليحتج به عند الحاجة اليه لان مقصود الاجتهاد هو اثبات الحكم بدليل يخص به ويشترط أن يعرف من السنة ما يكفي لاستنباط الاحكام ولا يعم ذلك بعض السنة دون بعض خلافا لمن حصروها في خمسمائة حديث لانه قل حديث يخلو عن الدلالة على حكم شرعي ومن نظر في كلام العلماء على دواوين الحديث كلقاضي عياض والخواوي غني صحيح مسلم والخطابي والحافظ ابن حجر على صحيح البخاري وفي شرح سنن أبي داود وغيرها عرف ذلك نعم أحاديث التثنية وإن كثرت محصورة في الدواوين والمعلول عليه منها مشهور كالصحيحين وبقية السنن الستة وما أشبهها وقد قرب الناس ذلك بتصنيف كتب الاحكام ككتابي الحافظ عبد الفتي بن سرور المقدسي وكتب الحافظ عبد الحق المغربي وكتاب الاحكام لجيد الدين عبد السلام ابن تيمية جد شيخ الاسلام ونحوها وأجمع هذه الكتب كتاب الاحكام لحب الدين الطبري وبذلك صار الوقوف على ما احتج به سهل المرام قريب المأخذ فان قيل فما قول فيما رواه أبو علي الضرير انه قال قلت لاحد

ابن حنبل كم يكفى الرجل من الحديث يكفيه مائة الف قال لا قلت مائتا الف  
قال لا قلت ثلاثمائة الف قال لا قلت اربعمائة الف قال لا قلت خمسمائة الف قال  
أرجو وروي عنه الحسين بن اسماعيل مثل هذا وروي مثله عن يحيى بن معين  
وقال احمد بن عبدوس قال احمد بن حنبل من لم يجمع علم الحديث وكثرة  
طرقه واختلافه لا يحل له الحكم على الحديث ولا الفتيا به وقال احمد بن منيع  
مر بنا احمد بن حنبل جاثيا من الكوفة ويده خريطة فيها كتب فاخذت يده  
فقلت مرة الى الكوفة ومرة الى البصرة الى متى اذا كتب الرجل ثلاثين الف  
حديث ألم يكفه فسكت قلت فستين ألفا فسكت فقلت فمائة الف قال نختبئ يعرف  
شيئا فنظرنا فاذا احمد قد كتب عن بيز وأظنه قال وعن روح بن عباد ثلاثمائة  
الف حديث الى غير ذلك مما رواه عنه أصحابه في هذه المعنى قلنا في الجواب ان أصحاب  
الامام احمد حملوا كلامه هذا على الاحتياط والتغليظ في الفتيا أو على أن يكون  
أراد وصف أكمل الفقهاء حكى هذا القاضي أبو يعلى في العدة فاما الذي لا بد منه  
ودل عليه كلام احمد ان الاصول التي يدور عليها العلم عن النبي ﷺ ينبغي أن  
تكون ألفا أو ألفا ومائتين انتهى ولا يخفى ان لفظ الحديث عند السلف أعم مما روي عن  
النبي ﷺ ومن أنار الصجابة والتأبين وطرق المتن وإلا فالاحاديث المروية لاهل الى  
عشر هذا المدد وغاية ما جمعه الامام احمد في مسنده الذي أحاط بالاحاديث ثلاثين الفا وغاية  
ما ضمه اليه ابنه عبد الله عشرة آلاف حديث فكان مجموعهم أربعين ألفا فتنبه  
لذلك ويشترط له جهد مع معرفته بالاحاديث الاحكام معرفة صحة الحديث ومعرفة  
بذلك إما بالاجتهاد فيه بان يكون له من الاهلية والقوة في علم الحديث ما يعرف به  
صحة مخرج الحديث أي طريقه الذي ثبت به ومن رواية أي البلاد هو أو أي  
التراجم ويعلم عدالة رواة وضبطهم وبالجملة يعلم من حاله وجود شروط قبوله  
واتقاء موانعه وموجبات رده وإما بطريق التقليد بان ينقله من كتاب صحيح  
ارضى الإمامة رواته كالصحيحين وسنن أبي داود ونحوها لان ظن الصحة يحصل  
بذلك وإن كان الاول أعلى رتبة من الثاني وأن يعرف الناسخ والمنسوخ من  
الكتاب والسنة لان المنسوخ بطل حكمه وصار العمل على الناسخ فان لم يعرف  
الناسخ من المنسوخ أفضى إلى اثبات المنفي ونفي مثبت يكفيه أن يعرف أن دليل

هذا الحكم ليس بمنسوخ فلا يشترط عليه أن يعرف جميع الاحاديث المنسوخة من النسخة ومع هذا فالاحاطة بمعرفة ذلك أيسر من غيره لقلة المنسوخ بالنسبة إلى الحكم من الكتاب والسنة وقد صنف في ناسخ القرآن ومنسوخه جماعة منهم أبو جعفر النحاس والقاضي أبو بكر ابن العربي ومكي صاحب الاعراب ومن المتقدمين هبة الله بن سلامة ومن المتأخرين ابن الزاغواني وابن الجوزي وغيرهم والفقهاء في ناسخ الحديث ومنسوخه جماعة منهم الشافعي وابن قتيبة وابن شاهين وابن الجوزي وغيرهم ويعرف ذلك معرفة جيدة من قوامير القرآن والحديث البسيطة كتفسير القرطبي وشروح الصحيحين لكن يجب على المجتهد أن يجعل تلك الكتب دالة له على القول بالنسخ ولا يأخذ قول أصحابها قضية مسلمة لأن كثيراً ما ترام ردون ناسخاً ومنسوخاً تصباً لمذهبهم ويطلقون النسخ من غير تمحيص فعلى الناظر أن يطرح التمسك وينظر بين الانصاف كيلا يقع في التقليد ولقد سلكنا في تفسيرنا للكتاب العزيز هذا المسلك وبتنا فيه خطأ كثيراً اذعوا نسخ بعض الآيات ولا دليل لهم الا التمسك لمذهبهم ومن شروط المجتهد أن يعرف من الاجماع ما تقدم في باب من هذا الكتاب وغيره مثل أن يعلم أن الاجماع حجة وأن المعتبر فيه اتفاق المجتهدين وأنه لا يختص باتفاق بلد دون بلد ونحو ذلك ويكفيه أن يعلم أن هذه المسألة مما أجمع عليه أو مما اختلف فيه هنا إذا كان قائلاً بالاجماع ويجب عليه أن يثبت في هذا النوع لأنه كم من مسألة يرى القول بالاجماع فيها ويكون مراد القائل إجماع أهل مذهبه أو اجماع الأئمة الاربعة أو اجماع أهل المدينة فليتنبه لذلك وأن يعرف من النحو واللغة ما يكفيه في معرفة ما يعلق بالكتاب والسنة من نص ظاهر ومجمل وحقيقة ومجاز وطام وخاص ومطلق ومقيد ودليل خطاب ونحوه ولا يشترط في حقه أن يعرف تفاريع الفقه التي معنى بتحقيقها الفقهاء لأن ذلك من فروع الاجتهاد التي ولدها المجتهدون بعد حيازة منصبه فلو اشترطت معرفتها في الاجتهاد لزم الدور لتوقف الاصل الذي هو الاجتهاد على الفرع الذي هو تفاريع الفقه وكذلك لا يشترط معرفة دقائق العربية والتصرف حتى يكون كسيبويه والافخض والمازني والمبرد والفارسي وابن جني ونحوهم لأن المحتاج اليه منها في الفقه دون ذلك ويشترط للمجتهد أن



يعرف تقرير الادلة وما يقوم ويتحقق به كيفية نصب الدليل ووجه دلالته على المطلوب ولا بأس أن يكون علماً بشيء من فن المنطق لأن يكون متوغلاً فيه لانه يبين على ترتيب الادلة ويحتاج اليه في القياس احتياجاً كثيراً وأقول انه يشترط في حقه معرفة فني المأني والبيان ولا يخفى احتياج الناظر في الاحكام اليهم والمجتهدون المتقدمون كانوا يعرفون المنطق بالسليقة والطبع وكذلك قول فيمن ساعده طبعه على صواب الكلام واجتناب اللحن فيه لم يشترط له علم العربية والحاصل أن المشروط في الاجتهاد معرفة ما يتوقف عليه حصول ظن الحكم الشرعي سواء انحصر ذلك في جميع ما ذكر أو خرج عنه شيء لم يذكر فمعرفة معتبرة وعندي أنه يشترط في المجتهد أن توجد فيه ملكة الاستنباط وأن يكون ذكي الفؤاد متوقد الذهن لانه كم ممن قرأ فنون العربية والعلوم التي تهى للاجتهاد ثم تراه جامداً خامل الفكر لا يعلم إلا ما يلقى اليه فاذا خاطبته وجدت ذهنه متجبراً تسلكه شرفاً فيكلامك غريباً فثل هذا لا يعمل عليه ولا يركن اليه \*

( تنبيه ) إن هذه الشروط المذكورة كلها إنما تشترط للمجتهد المطلق الذي يفتي في جميع الشرع أما من أفتى في فن واحد أو في مسألة واحدة ووجدت فيه شروط الاجتهاد بالنسبة إلى ذلك الفن أو تلك المسألة فلا يشترط له ذلك وجاز له أن يجتهد فيما حصل شروط الاجتهاد فيه وإن لم تتوفر فيه الشروط في غيرها وخالف قوم في هذا وهذا مبني على انه هل يجوز تجزي الاجتهاد أم لا يجوز والحق انه يتجزأ لان كثيراً من أئمة السلف الصحابة وغيرهم كانوا يسألون عن بعض مسائل الاحكام فيقولون لاندري حتى ان مالكا رضي الله عنه قال لا أدري في ست وثلاثين مسألة من ثمانين وأربعين مسألة وقد توقف الشافعي واحمد بل الصحابة والتابعون في الفتاوى كثيراً فلو كان الاجتهاد المطلق في جميع الاحكام شرطاً في الاجتهاد في كل مسألة على حدتها لما كان هؤلاء الأئمة مجتهدين لكنه خلاف الاجماع فدل على أن ذلك لا يشترط ولا يشترط عدالة المجتهد في اجتهاده لكنها مشروطة في قبول فتياه وخبره هذا ما يذكره علماء الأصول في المجتهد المطلق ويسمى عندهم بالمجتهد المستقل ويعرفونه بأنه الذي يستقل بأدراك

الاحكام الشرعية من الادلة الشرعية من غير تقليد ولا تقييد بمذهب معين \*  
 (فضل) جعل بعض المتأخرين أقسام المجتهدين على خمسة مراتب ومن  
 علمناه جنح الى هذا التقسيم أبا عمرو ابن الصلاح وابن حمدان من أصحابنا  
 في كتابه أدب المفتي وتلاهما شيخ الاسلام أحمد ابن تيمية فانه نقل في مسودة  
 الاصول كلام ابن الصلاح ولم يتعبه وتبهم العلامة الفتوحى في آخر كتابه  
 شرح المنتهى الفقهى ونحن نلخص كلامهم هنا فنقول «ذهبوا إلى أن المفتي بمعنى المجتهد  
 يتقسم إلى مستقل وغير مستقل فالمستقل هو المجتهد المطلق وقد مر بيانه وأما غير  
 المستقل فقد قال ابن الصلاح ومن دهر طويل طوي بساط المفتي المستقل  
 والمجتهد المطلق وافضى أمر الفتيا إلى الفقهاء المتتبعين لأنهم المذاهب المتنوعة انتهى  
 ولا يلزم من طي البساط عدم الوجود فان فضل الله لا ينحصر في زمان ولا في  
 مكان سببته فيما بعد ان شاء الله تعالى ثم ان لنبقى المنتسب إلى أحد المذاهب  
 أربع أحوال \*

(أحدها) أن لا يكون مقلداً لآمائه لا في مذهبه ولا في دليله لكنه  
 سلك طريقه في الاجتهاد والفتوى ودعا إلى مذهبه وقرأ كثيراً منه على أهله  
 فوجده صواباً وأولى من غيره وأشد موافقة فيه وفي طريقه وإلى هذا اشترنا  
 أول الكتاب حيث بينا لا يبي اختيار كبار أصحاب أحمد مذهبه على مذهب  
 غيره ويؤخذ هذا من كلام ابن الصلاح أيضاً فانه قال ذكر عن أبي اسحاق  
 الاسفرايينى انه حكى عن أصحاب مالك واحمد ودาวود واكثر أصحاب أبي  
 حنيفة أنهم صاروا إلى مذاهب أنهم تقليدا لهم قال ابن الصلاح والصحيح الذى  
 ذهب إليه المحققون مذهب إليه أصحابنا وهو أنهم صاروا إلى مذهب الشافعى  
 لأعلى جهة التقليد له لكن لأنهم وجدوا طريقه فى الاجتهاد والفتاوى أسند  
 الطارق قال ابو عمرو ودعوى انتفاء التقليد مطلقاً من كل وجه لا يستقيم إلا أن  
 يكونوا قد أحاطوا بعلوم الاجتهاد المطلق وذلك لا يلائم المعلوم من أحوالهم أو  
 أحوال أكثرهم وذهب بعض الاصوليين من أصحابنا إلى انه لم يوجد بعد  
 عصر الصحابة مجتهد مستقل وحكى اختلافاً بين الحنفية والشافعية فى أبي  
 يوسف وعبد والزننى وابن سريج هل كانوا مستقلين أم لا قال ولا تستنكر

دعوى ذلك فيهم في فن من فنون الفقه بناء على جواز تحزبي منصب الاجتهاد ويمد جريان الخلاف في حق هؤلاء المتحزبين للدين عم نظرم الابواب كلها وفتوي المتقسمين في هذه الحال في حكم فتوي المجتهد المستقل المطلق يعمل بها ويعتد بها في الاجماع والخلاف \*

(ثانيها) أن يكون مجتهداً مقيداً في مذهب لإمامه يستقل بتقرير مذهبه بالدليل غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه ولا بد أن يكون عالماً بأصول الفقه لكنه قد أدخل بعض الادوات كالحديث واللغة وإذا استدبل بدليل امامه لا يحث عن معارضة له ولا يستوفى النظر في شروطه وقد اتخذ نصوص إمامه أصولاً يستنبط منها كما يفعل المجتهد المستقل بنصوص الشارح والعامل نقياً هذا مقلد لإمامه قال ومثل هذا يتأدى به فرض الكفاية في الفتوي ولا يتأدى به في أحياء العلوم التي منها استمداد الفتوي لانه قائم مقام المطلق \*

(ثالثها) أن لا يبلغ رتبة أئمة المذهب أصحاب الوجوه والطرق غير أنه وفيه النفس حافظ مذهب امامه عارف بأدانيه قائم بتقريره ونصرت به بصور ويجرد ويهد وقرّر وزيف ويرجح لكنه قصر عن درجة أولئك إما لكونه لا يبلغ في حفظ المذهب مبلغهم وإما لكونه غير متبحر في أصول الفقه ونحوه غير أنه لا يتخلو مثله في ضمن ما يحفظه من لفقه ويعرفه من أدلته عن اطراف من قواعد اصول الفقه ونحوه وإما لكونه مقصراً في غير ذلك من العلوم التي هي أدوات الاجتهاد الحاصلة لأصحاب الاجتهاد بالوجوه والطرق : قال ابن الصلاح وهذه هي مرتبة المصنفين إلى أواخر المائة الخامسة وقد قصرُوا عن الأولين في أهميّة المذهب وأما في الفتوى فبسطوا أبسط أولئك وقاسوا على المنقول والمسطور غير مقصرين على القياس الجلي والغاء الفارق \*

(رابعها) أن يحفظ المذهب ويفهمه في واضحات المسائل ومشكلاتها غير أنه مقصر في تقرير أدلته فهذا يعتمد نقله وفتواه في نصوص امامه وتفسيرات أصحابه المجتهدين في مذهبه وما لم يجده منقولاً كان وجد في المنقول ما يعلم أنه مثله من غير فضل فكر وتأمل أنه لا يفارق بينهما كما في الامّة بالنسبة إلى العبد المنصوص عليه في اعتناق الشريك جاز له الحساق به والفتوى به وكذلك ما يعلم

اندراجه تحت ضابط منقول مذهب في المذهب فانه يجوز له الحاقه به والفتوى به وما لم يكن كذلك فعليه الامساك عن الفتوى به : قال ابن الصلاح ويندر عدم ذلك كما قال أبو المعالي يبعد أن تقع واقعة لم ينص على حكمها في المذهب ولا هي في معنى شيء من المنصوص فيه من غير فرق ولا هي مندرجة تحت شيء من ضوابطه ولا بد في صاحب هذه المرتبة أن يكون قتيه النفس : لان تصور المسائل على وجهها وتقل أحكامها لا يقوم به إلا قتيه النفس . قال ابن حمدان ويكفيه أن يستحضر أكثر المذهب مع قدرته على مطالعة بقیته انتهى \* قال ابن الصلاح ولا تجوز الفتوى لغير هؤلاء الاصناف الخمسة يعني المجتهد المطلق والطبقات الأربع بعده كما قطع به أبو المعالي في الاصولي الماهر المتصرف في الفقه أنه يجب عليه الاستفتاء قال ابن الصلاح وكذا المتصرف للنظر في البحوث في الفقه هذا كلامه وكلام غيره في طبقات الفقهاء ثم اعلم أن ههنا مسائل بوردها الاصوليون في هذا المقام \*

( الأولى ) يجوز التعبد بالاجتهاد في زمن النبي ﷺ للفائض عنه وللحاضر

بأذنه وبدونه \*

( الثانية ) يجوز أن يكون عليه السلام متعبداً بالاجتهاد فيما لا نص فيه \*

( الثالثة ) قال أصحابنا الحق في قول واحد من المجتهدين معين في فروع

الدين وأصوله ومن عداه مخطئ \* ثم إن كان خطأ المخطئ في فروع الدين وليس هناك دليل قاطع عليه فهو معذور في خطئه مناب على اجتهاده وهو قول بعض الخنفية والشافعية نعم إذا كانت المسألة فقهية طنية فإن كان فيها نص وقصر المجتهد في طلبه فهو مخطئ \* آثم وإن لم يكن فيها نص أو كان فيها نص ولم يقصر في طلبه اتقى عنه الآثم وهذه المسألة تعرف بمسألة تصويب المجتهد والكلام فيها كثير والحق ما ذكرناه لقوله تعالى ( فهمناها سليمان ) ولولا أن الحق في جهة بينهما لما خص سليمان بالفهم إذ كان يكون ترجيحاً بلا مرجح ولولا سقوط الآثم عن المخطئ لما مدح داود بقوله ( وكلا آتينا حكماً وهدى ) لان المخطئ لا يمدح فدل على أن الحق في قول مجتهد معين وأن المخطئ في الفروع غير آثم وللهديث الثابت في الصحيح من طرق أن الحاخم إذا اجتهد فأصاب فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر \*

(الرابعة) إذا تعارض دليلان عند المجتهد ولم يرجح أحدهما لزمه التوقف حتى يظهر المرحج \*

(الخامسة) ليس له مجتهد أن يقول في مسألة قولين في وقت واحد عند الجمهور وقد فعله الشافعي في مواضع (منها) قوله في المسترسل من اللحية قولان وجوب الفسل وعدمه ونقل الآمدي وغيره أن ذلك وقع منه في سبع عشرة مسألة : قال الطوفي قلت ووقع ذلك من أحمد رضي الله عنه قال أبو بكر في زاد المسافر قال بنى أحمد في رواية أبي الحارث إذا أخرت المرأة الصلاة الى آخر وقتها فحاضت قبل خروج الوقت ففيه قولان أحد القولين لاقضاء عليها لان لها أن تؤخر الى آخر الوقت والقول الآخر ان الصلاة قد وجبت عليها بدخول الوقت فليها القضاء وهو أعجب القولين الى انتهى \* قال عبد العزيز وبهذا أقول انتهى كلام الطوفي قلت ما ذكره ليس منافياً للقاعدة لان معناه ليس للمجتهد أن يقول في مسألة واحدة قولين في وقت واحد ويطلقهما بلا ترجيح أحدهما على الآخر أما لو قال قولين كل منهما له دليل قوي ثم رجح أحدهما على الآخر كما فعل الامام احمد فقال وهو اعجب القولين الى فذلك مما تقتضيه صناعة الاجتهاد وبقيته الفهم الثاقب والعقل السليم فان قال المجتهد قولين في وقتين وجعل أسبقهما فذهبه أقربهما من الأدلة أو أقربهما من قواعد عند الاصحاب وفي الروضة أيضا هما كخبرين تعارضوا ومنع الآمدي من العمل باحدهما وإن علم أسبقهما فالثاني مذهبه وهو للشيخ عند الأكثر وقال ابن حامد مذهب الاول مالم يصرح بالرجوع عنه وقيل مذهب الاول ولورجع عنه قال المجتهد بن تيمية هو مقتضي كلامهم انتهى والخيار الاول (تنبيه) هنا مسألة مهمة ينبغي التنبيه عليها وهي وان كانت معلومة اجمالا مما سبق أوائل الكتاب لكن كان لها من مزيد الفائدة ما ينبغي الالتفات اليه يقال فيها المتكرر أحلى وخصوصاً تفاق المهم لموضوع كتابنا بشرى الى يانها وما هي الا أن العلامة نجم الدين الطوفي قال في شرحه مختصر الروضة الاصولية ان قيل اذا كان القول القديم المرجوع عنه لا يعد من الشرعية بعد الرجوع عنه فم الفائدة في تدوين القضاء للاقوال القديمة عن أئمتهم حتى ربما تقل عن أحدم في المسألة الواحدة القولان والثلاثة كثيراً والارومة كافي مسألة الداخل والخارج عن احمد

والسنة كما في مسألة متروكة التسمية عنه ونقل عنه أ كثر من ذلك ( قيل ) كان القياس أن لا تدون تلك الأقوال وهو أقرب الى ضبط الشرع إذ ما لعمل عليه لاجابة إليه فتدوينه تبعض لكتنها دونت لفائدة أخرى وهي التنبيه على مدارك الاحكام واختلاف القرائع والآراء وإن تلك الأقوال قد أدت اليها اجتهاد المجتهدين في وقت من الاوقات وذلك مؤثر في تقريب الترقى الى رتبة الاجتهاد المطلق أو المقيد فان المتأخر اذا نظر الى مأخذ المتقدمين نظر فيها وقابل يشأ فاستخرج منها فوائد وربما ظهر له من مجموعها ترجيح بعضها وذلك من المطالب المهمة فهذه فائدة تدوين الأقوال القديمة عن الأئمة وهي عامة ومن فائدة خاصة بمذهب احمد وما كان مثله وذلك ان بعض الأئمة كالشافعي ونحوه نصوا على الصحيح من مذهبهم اذ العمل من مذهب الشافعي على القول الجديد وهو الذي قاله بمصر وصف في الكتب بالام ونحوه ويقال انه لم يبق من مذهبه شيء لم ينص على الصحيح منه الا سبع عشرة مسألة تعارضت فيها الادلة وأخترتم قبل أن يحقق النظر فيها بخلاف الامام احمد ونحوه فانه كان لا يري تدوين الرأي بل همه الحديث وجمعه وما يتعلق به وانما نقل المنصوص عنه أصحابه تلقياً من فيه من أجوبته في سؤالاته وفتاويه فشكل من روى منهم عنه شيئاً دونته وعرف به كمسائل أبي داود وحرب الكرماني ومسائل حنبل وابنيه صالح وعبد الله واسحاق بن منصور والمروزي وغيرهم ممن ذكرهم أبو بكر في أول زاد المسافر وم كثر وروى عنه أكثر منهم ثم اتدب طبع ذلك أبو بكر الحلال في جامعه الكبير ثم تلميذه أبو بكر في زاد المسافر فحوى الكتابان علما بما من علم الامام احمد رضى الله عنه من غير أن يعلم منه في آخر حياته الاخبار بصحيح مذهب في تلك الفروع غير أن الحلال يقول في بعض المسائل هنا قول قديم لاحد رجع عنه لكن ذلك يسير بالنسبة الى ما لم يعلم حاله منها ونحن لا يصح لنا أن نجزم بمذهب امام حتى نعلم انه آخر ما دونه من تصانيفه ومات عنه أو انه نص عليه ساعة موته ولا سبيل لنا الى ذلك في مذهب احمد والتصحيح الذي فيه انما هو من اجتهاد أصحابه بعده كابن حامد والقاضي وأصحابه ومن المتأخرين الشيخ أبو محمد المقدسي رحمه الله عليهم أجمعين لكن هؤلاء بالذين ما بلغوا لا يحصل الوثوق من تصحيحهم لمذهب احمد

كما يحصل من تصحيحه هو لمذهبه قطعاً فن فرضاه جاء بعد هؤلاء وبلغ من العلم درجتهم أو قاربهم جاز له أن يصرف في الاقوال المنقولة عن صاحب المذهب كتصرفهم ويصحح منها ما أدي اجتهاده اليه وافقهم أو خالفهم وعمل بذلك وأفتي وفي عصرنا من هذا القليل شيخنا الامام العالم العلامة هـي الدين أبو العباس احمد بن تيمية الحراني حرسه الله تعالى فانه لا يتوقف في الفتيا على ما صححه الاصحاب من المذهب بل يعمل ويفتي بما قام عليه الدليل عنده فتسكون هذه فائدة خاصة بمذهب احمد وما كان مثله لتدوين نصوصه ونقلها والله تعالى أعلم بالصواب هذا كلام الطوفي قلناه برمه لنفاته \*

(السادسة) يجوز للعامة تقليد المجتهد بالاتفاق ولا يجوز ذلك للمجتهد واجتهد وغلب على ظنه أن الحكم كذا بالاتفاق أيضاً أما من لم يجتهد في الحكم فقد وهو متمكن من معرفته بنفسه بالقوة القرينة من الفعل لكونه أهلاً للاجتهاد فلا يجوز له تقليد غيره أيضاً مطلقاً لا لأعلم منه ولا لغيره لا من الصحابة رضي الله عنهم ولا لغيرهم لا للفتيا ولا للعمل لا مع ضيق الوقت ولا مع سعة هذا ما اقتضاه ملك المحققين من الاصوليين وقيل يجوز له التقليد مع ضيق الوقت وقيل يجوز له يعمل لا ليفتي وقيل لمن هو أعلم منه من الصحابة والخيار ما قدمناه نعم له أن ينقل وقيل مذهب غيره للمستفتي ولا يفتي هو بتقليد أحد \*

(السابعة) اذا نص المجتهد على حكم في مسألة لعلة بينها فذهبه في كل مسألة وجدت فيها تلك العلة كمذهبه في المسألة المخصوص عليها لان الحكم يتبع العلة فيوجد حيث وجدت وان لم يبين العلة فلا يحكم بحكم تلك المسألة في غيرها من المسائل وان شبهتها ولو نص في مسألتين مشبھتين على حكيتين مختلفتين لم يجوز أن يحمل فيهما روايتان بالنقل والتخريج كما لو سكت عن احدهما وأولى والاولى جواز ذلك بعد الجدد والبحث فيه من أهله اذ خفاء الفرق مع ذلك وان دق تمتع عادة وقد وقع النقل والتخريج في مذهبننا فقال في المحرر من كتب أصحابنا ومن لم يجد إلا ثوباً نجسا صلى فيه وأعاد نص عليه ونص فيمن حبس في موضع نجس فصلى أنه لا يبعد فيخرج فيهما روايتان وذلك لان طهارة الثوب والبدن كلاهما شرط في الصلاة وهذا وجه الشبه بين المسألتين وقد نص

في الثوب النجس أنه يعيد فينقل حكمه إلى المسكن ويخرج فيه مثله ونص في  
الموضع النجس على أنه لا يعيد فينقل إلى الثوب النجس فيخرج فيه مثله فلا جرم صار  
في كل واحدة من المسألتين روايتان أحدهما بالنص والآخرى بالنقل وذكر مثل  
ذلك في الوصايا والنفذ ومثل ما حكيناه عن مذهبنا من النقل والتخريج وقع  
كثيراً في مذهب الشافعي \* وإذ انص على حكيم مختلفين في مسألة فذهب آخرها  
أن علم التاريخ والافقهيهما باصوله وقواعد مذهبهما أقرهما إلى الدليل الشرعي \*  
(تنم) الفرق بين النقل والتخريج أن النقل يكون من نص الإمام بأن ينقل  
عن محل إلى غيره بالجامع المشترك والتخريج يكون من قواعد السكينة فهو أعم  
من النقل لأنه يكون من القواعد السكينة للإمام أو الشرع أو العقل لأن حاصله  
أنه بناء فرع على أصل بجامع مشترك كتخريجنا على قاعدة تفريق الصفقة فروعاً  
كثيرة وعلى قاعدة تكليف مالا يطاق أيضاً فروعاً كثيرة في أصول الفقه  
وفروعه وأما النقل والتخريج معاً فهو مختص بنصوص الإمام \*

(الثامنة) لا ينقض حكم حاكم في مسألة اجتهادية عند الإثمة الأربعة ومن  
واقفهم وهو معنى قول الفقهاء في الفروع لا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد وهذا مبنى  
على أن الحق متعدد وينقض بناء على أن المصيب واحد وينقض أيضاً بمخالفة نص  
كتاب أو سنة ولو كان نص السنة آحاداً وخالف القاضي أبو يعلى في الآحاد وينقض  
أيضاً بمخالفته إجماعاً قطعياً لأنظماً في الأصح لا ينقض بمخالفته القياس سواء كان  
جلياً أو خفياً خلافاً لما لك والشافعي وابن حمدان في الحلل وزاد مالك ينقض بمخالفة  
القواعد الشرعية ولا يعتبر لنقضه طلب صاحب الحق على الصحيح من المذهب  
وقال القاضي في المجرى والموفق في المفتى والشارح وابن رزق لا ينقض إلا بمطالبة  
صاحبه وقال داود وأبو ثور ينقض ما بان خطأ قلت وهذا هو الحق الذي لا يحد  
عنه - وجوز ابن القاسم نقض اجتهاد تبين أن غيره أصوب منه وحكم الحاكم بخلاف  
اجتهاده باطل ولو قلد غيره في الحكم عند الإثمة الأربعة ومن واقفهم وقال في  
الإرشاد لا يبطل حكمه ولكنه يأنم ومن قضى رأيي يخالف رأيه ناسياً له فقد  
حكمه ولا يثم عليه وهذا قال أبو حنيفة وقال أبو يوسف والمالكية والشافعية يرجع  
عنه وينقضه وتقول أبو طالب عن الإمام أحمد إذا أخطأ بلا تأويل فليرده وبطل



صاحبه فيقضى بحق وان حكم بقلد بحكم بخلافه اقاله امامه فقل قول من يرى  
 صحة حكم المقلد يصح حكمه وعلى قول من يرى ان المقلد لا يجوز له تقليد غير  
 امامه لم يصح حكمه صرح بهذا الآمدى وابن حمدان وقال ابن حمدان ايضا مخالفة  
 المفتى نص امامه كخالفه نص الشارع وقال ابن هبيرة عمه بقول الا كثرأولى ولو  
 اجتهد فتزوج بلاولى ثم تغير اجتاده حرمت عليه امرأته في الاصح وقال الفاضلي  
 والموفق وابن حمدان والطوفي والآمدى تحريم عليه ان لم يكن حكم بصحة النكاح  
 خاكم وأما المقلد فقل أبو الخطاب والموفق والطوفي لا يحرم عليه تغير اجتاده من  
 قلده وقال الشافعية وابن حمدان تحريم قال المرداوي في التحرير وهو متجه كالتمثيل  
 في القبلة ولذا لم يعمل المقلد بقنوى من قلده حتى تغير اجتاده مقلد ازم المفتى اعلام  
 المقلد له فلو مات المفتى قبل اعلام العالم بتغير اجتاده استمر على ماأفتى به في  
 الاصح قال في شرح التحرير وهو المتمد وقيل يمتنع واعلم أن الاصوليين اختلفوا  
 في تقليد العالم المجتهد ميت فقال جمهور العلماء لا فرق بين تقليد الميت وتقليد الحي  
 لان قوله باق في الاجماع ولذلك قال الشافعية للمذاهب لا تموت بموت اربابها وقيل  
 ليس للعالم تقليد الميت ان وجد مجتهدا حيا والاجاز وقيل لا يجوز تقليد الميت  
 مطلقا قال الفتوحى في شرح مختصر التحرير وهو وجه لنا وللشافعية ومن بلغ  
 رتبة الاجتهاد حرم عليه تقليد غيره اتفاقا سواء اجتهد او لم يجتهد واليه ذهب  
 أحمد ومالك والشافعية ولا يحنيفة روايتان وقيل يجوز تقليده ان لم يجتهد مطلقا  
 قاله أبو الفرج وحكي عن أحمد واسحاق والثوري وللهجنيد أن يجتهد ويدع  
 غيره والثوقف من المجتهد في مسألة نحوية أو في حديث بحيث يحتاج الى مراجعة  
 أهل النحو أو أهل الحديث يجمعه في رتبة العالمى قريبا توقف فيه عند أبى الخطاب  
 والموفق والآمدى وغيرهم والعالمى يلزمه التمثيل مطلقا \*

(التاسعة) هل يجوز خلو العصر عن المجتهدين أولا ذهب أصحابنا الى أنه لا يجوز  
 خلو العصر عن مجتهد والى ذلك ذهب طوائف ولم يذكر ابن عقيل خلاف هذا  
 الاعتراف بعض المحدثين واختاره الفاضلي عبد الوهاب المالكي وجمع من المالكية  
 ومن غيرهم وصرح به ابن بطال في شرح البخارى واختاره ابن دقيق العيد فى  
 شرح العنوان وقال ابن حمدان من أصحابنا ومن زمن طويل ندم المجتهد المطلق

مع أنه الآن أسير منه في الزمن الأول وأطال في بيان أنه متيسر الآن وحي  
 مثله النودي في شرح المذهب وقال الزانعي الناس اليوم كالمجمين على أنه لا يجتهد  
 اليوم وتقل ابن مفلح كلاهما ثم ذيله بقوله وفيه نظر : قال في شرح التحرير  
 وهو كما قال فإنه وجد من المجتهدين بعد ذلك جماعة منهم الشيخ تقي الدين ابن  
 تيمية انتهى وقد أطال العلماء النفس في هذا الموضوع وأورد كل من الفريقين  
 حججا وأدلة وكان القائلين بجواز خلو عصر عن مجتهد قاسوا جميع علماء الأمة على  
 أنفسهم وخيلوا لها أنه لا أحد يبلغ أكثر من مبلغهم من العلم ثم رازوا أنفسهم  
 فوجدوها ساقطة في الدرك الأسفل من التقليد فنعموا فضل الله تعالى وقالوا لا يمكن  
 وجود مجتهد في عصرنا اللة بل غلا أكثرهم فقال لا يجتهد بعد الاربعائة من الهجرة  
 وينحل كلامهم هذا إلى أن فضل الله تعالى كان مدرارا على أهل العصور الاربعة  
 ثم إنه نصب فلم يبق منه قطرة تنزل على المتأخرين مع أن فضل الله تعالى لا ينضب  
 وعطاءه وعدده لا يقان عند الحلد الذي حده أو تلك فعبثك قل لي هل وزن القائل  
 بانقطاع الاجتهاد علم جميع علماء عصره في جميع الاقطار حتى علم أن واحدا منهم  
 لم يبلغ درجة الاجتهاد ثم حكم بهذا الحكم الجائر على أنه ربما خفي عليه علم كثير  
 من علماء بلده بل ربما لم يعرفهم وما أتى هذا النبي الا من داء الجلود الموجب  
 للخلود في حضيض الجهل المركب الا يرى هذا أن الأئمة المتقدمين كان الواحد  
 منهم محبوب أقطار الارض لكتابة الحديث وأخذة عن أئمة حتى يستنزف ما عند  
 غيره ثم قام الجهابذة النقاد قدونوا الحديث ودونوا فنونه وشحوها وهذبوها  
 ووضعوا كتب أسماء الرجال وبيّنوا الصحيح من شيوخهم وسهلوا تناول البغية والمطلوب  
 أيما تسهيل بحيث يسير لمن بهدم قطوف ثمراته الدائبة واستطلاع شمس فوائده  
 من بروجها وم قارون في بلدانهم مستريحون في بيوتهم لا يحتاجون الا إلى المطالعة  
 والتنقيب ثم ان من تقدم كانوا يتعبون في نسخ كتب الحديث وغيرها ويذولون  
 الاموال في طلبها حتى انشئت المطابع فاغنتهم عن تعب النسخ والتجول للتفتيش  
 على الكتب ولم يزل انتشار كتب العلم في ازدياد فلم يبق لصاحب الهمة فقيه  
 النفس غدر يعتذر به فيالله العجب ممن يتحكم على الله ويحكم على فضله بما تزينه له  
 نفسه على أنها تقول لمن قطع بخلو العصر من مجتهد ان هذه المسألة التي حكمت بها

اجتهادية محضة فان كان الحكم منك عليا باجتهاد منك فقد اكذبت نفسك حيث اجتهدت أن لا اجتهاد وأمسى كلامك ساقطا وان كنت حكمت بذلك تقليداً لغيرك قلنا لك التقليد لا يجوز له أن يحكم بشيء مقلداً لمن غلط باجتهاده وذلك أن الذي قلده أما أن يكون مجتهداً فنعيد عليه السكرة بالاحتجاج السابق وان كان مقلداً خاطئناه بما خاطبناك به ثم ينقل الكلام الي الثاني والثالث وما قبلها فيتسلسل الامر أو يدور والدور والتسلسل باطلان وقصاري أمر هؤلاء المعاندين أنهم سوفسطائية ينكرون الحقائق اما جبلاً مركباً واما كبيراً وعناداً فلذا يجب ترك المشاقة معهم ويقال لا يجوز خلو عصر عن مجتهد رضيع أم سخطهم فدعوا الفساد وخوضوا بحر الجلود الى يوم الدين \*

(فصل وأما التقليد) فهو في اللغة حمل شيء في عنق الدابة وغيره محيطا قال في النهاية في حديث قلدوا الخيل ولا تقلدوها الاوتار أى لا تجعلوا في أعناقها الاوتار فتخشق لان الخيل رما رعت الاشجار فنشبت الاوتار ببعض شعبها فاختنقها . وشرا قبول قول الغير من غير حجة استعارة من المعنى اللغوي كان المقلد يطوق المجتهد ثم ما غشه به في دينه وكنمه عنه من عليه وهبنا مسائل \*

(أولها) ليس قبول قول النبي ﷺ تقليداً لانه هو حجة في نفسه وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية في المسودة التقليد قبول قول الغير بغير دليل فليس المصير الى الاجماع تقليداً لان الاجماع دليل ولتلك يقبل قول النبي ﷺ ولا يقال هو تقليد بخلاف فتيا الفقيه وذكر في ضمن مسألة التقليد أن الرجوع الى قول الصحابة ليس بتقليد لانه حجة أيضاً لا جاز تقليد الصحابة لزمه ذلك ولم يجوز له مخالفته بخلاف العلم وقد قال احمد في رواية أبي الحارث من قلد الخبر رجوت أن يسلم ان شاء الله فقد أطلق التقليد على من صار الى الخبر وان كان حجة في نفسه \*

(ثانيها) يحرم التقليد في معرفة الله تعالى والتوحيد والرسالة عند الامام احمد وأصحابه وهو الحق ويحرم أيضاً في أركان الاسلام الخمس ونحوها مما تواتر واشتهر وحكى ذلك اجماعاً وأما التقليد في الفروع فهو جائز اجماعاً لغير المجتهد \*

(ثالثها) ان العاصي وهو الذي ليس بمجتهد عليه أن يسأل العالم وحينئذ لا يخلو

حاله من أنه أما أن يعلم أو يظن أن المسؤول أهل للفتيا أو يعلم أنه جاهل لا يصلح لذلك أو يجول حاله فلا يعلم أهليته ولا عدمها (فالاول) له أن يستفتيه بأفهامه وعنده بأهليته أما بأخبار عدل عنه بذلك أو باشتهاره بين الناس بالفتيا أو باتباعه لها واتباع الناس للأخذ عنه أو نحو ذلك من الطرق والظن يقوم مقام العلم في ذلك (والثاني) وهو من علم أو ظن جيله لا يجوز له أن يستفتيه لأنه تضييع لأحكام الشريعة فهو كالما يقضى بغير دليل أما إذا جهل حاله فلا يقلده أيضا عند الاكثر خلافا لقوم \*

(رابعها) يكفى المقلد سؤال من يشاء من مجتهدى البلد ولا يلزمه سؤال جميعهم وهل يجب عليه أن يختار الأفضل من المجتهدين فيستفتيه فيه قولان بالنفى والاثبات والحق أنه لا يلزمه استفتاء أفضل المجتهدين مطلقا فان هذا يسد باب التقليد أما اذا قيدنا ذلك بمجتهدى البلد فانه يلزمه حينئذ تحرى الأفضل لان الفضل في كل بلد معروف مشهور فان سأل المستفتى مجتهدين فاكثروا فاختلفوا عليه في الجواب فقولان أنظرهما وجوب متابعة الأفضل \* فان قيل العامى ليس أهلا لمعرفة الفاضل من الفضول وقصاري أمره أن يعترف بظواهر هيئة حسنة وعمامة كبيرة وجبة واسعة الاكمام فربما اعتقد المفضل فاضلا \* قلنا هذا ليس بعذر فمليه أن يتكلف في الاختيار وسعه قال في الروضة وتبعه الطوفي ويعرف الأفضل بالاخبار وإذعان المفضل له وتقدمه على نفسه في الامور الدينية كالله يذ مع شيخه لانه يفيد القطع بها عادة أو بأمارات غير ذلك مما يفيد القطع أو الظن انتهى \* قلت رحم الله الموفق والطوفي فانهما تكلما على زمانهما حيث الناس ناس يعرفون الفضل ويعتقدون به وأما اليوم فالقديم بالفتى وقلة الحياء والجهل المركب يعتد بالجاهل في نفسه أنه أعلم العلماء فبرأهم أهل الفضل ولا يقر لاحد ولو القيت عليه أقل مسألة وجع وسكت وقابلك بالسفاهة والحق ولو قلت له هذا حديث موضوع لقل لك أنت تكذب النبي صلى الله عليه وسلم وعلا صوته وانتفخت أوداجه وجمع عليك العامة وربما أذوك بالضرب والشتم والاخراج عن الدين وما ابتدع في زماننا أنهم يجمعون أهل العلم فينتخبون مفتيا ويسمونه رئيس العلماء ثم تقرر الحكومة مفتيا ويحصرون الفتوى فيه فكثيرا ما ينال هذا المنصب الجاهل الغمر الذي لو عرضت عليه عبارة بعض كتب الفروع ما عرف لها قبلا من دير فنسأل الله حسن العاقبة \* على أن

اختصاص واحد بنصب الافتاء لا يقبل الحاكم الفتوي الا منه لم يكن معروفا في القرون الاولى وانما كان الافتاء موكولا الى العلماء الاعلام واستمر ذلك الى أن دخل السلطان سليم العثماني دمشق سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة من الهجرة وامتلكها فرأى كثرة المشاغبات بين المدعين لاهل خصص افتاء كل مذهب برجل من علمائه الافاضل قطعاً للمشاغبات ثم طال الزمن فتولى هذا المنصب الجليل كثير من لا يدري ماهي الاصول وماهي القروع فوسد الامر الى غير اهله واعطى القوس غير بارها \* هذا فان استوى المجتهدان عند المستفتي في الفضيلة واختلافه في الجواب اختار الاشد منهما لما روى الترمذي من حديث عائشة قالت قال رسول الله ﷺ ما خير عمارين امرين إلا اختار أشدهما وفي لفظ أرشدهما قال الترمذي هذا حديث حسن غريب ورواه أيضاً النسائي وابن ماجه ثبت بهذين اللفظين للحديث ان الرشد في الاخذ بالاشد والاولى أن يمتد القولين ساقطين لتعارضهما ويرجع الي استفتاء آخر \*

(خامساً) قال أكثر أصحابنا وغيرهم لا يفتي الا بمجتهد ومعناه عن الامام احمد وجوز في الرغبة والتخليص الافتاء المجتهد في مذهب إمامه للضرورة وقال في التحرير الحنبلي ومنع عندنا وعند الأكثر من الافتاء من لم يعرف بهلم أو كان حاله مجهولاً ويلزم ولي الامر منعه قال ربيعة بهض من يفتي أحق بالسجن من السراق . وحكى شيخ الاسلام ابن تيمية في المدونة عن ابن حمدان من أصحابنا انه قال من اجتهد في مذهب امامه فلم يقلده في حكمه ودليله ففتياه به عن نفسه لا عن امامه فهو موافق له فيه لا متابع له فان قوي عنده مذهب غيره أفتي به واعلم السائل مذهب امامه ولم يفته بغيره وان قوي عنده ولا به حيث لم يقو عنده فان قلد امامه في حكمه في دليله أو دون دليله ففتياه به عن امامه ان جاز تقليده ولا فمن نفسه ان قدر على التحرير والتحرير والتصوير والتعليل والتفريع والتخريج والجمع والفرق كالذي لم يقلد فيها فان عجز عن ذلك أو بعضه ففتياه عن امامه لا عن نفسه وكذا المجتهد في نوع علم أو مسألة منه ومنعه فيهما أظهر وقيل من عرف المذهب دون دليله جاز تقليده فيه وقيل ان لم يجد في بلده ولا بقره مفتيا غيره وعجز عن السفر الى مقت في موضع بعيد فان عدده في بلده وغيره

فله حكم ما قبل الشرع من الإباحة وحظر ووقف \* ومن أفتى بحكم أو سمعه من مفت فله العمل به لا فتوي غيره لأنه حكاية فتوي غيره وأما سئل عما عنده هذا كلامه \* وإعلم أن أمثال هذه المباحث يكثر من ذكرها الفقهاء في كتب الفروع في باب آداب القاضى والمفتى فلا تطيل بها هنا وقد أوسع المجال في هذا المقال الإمام شمس الدين محمد بن قيم الجوزية في كتابه إعلام الموقعين عن رب العالمين بما لا مزيد عليه فليراجعه من أراد استخلاص الحق من بروجيه فجزاه الله خيرا \*

### ( عقد نفيس في ترتيب الأدلة والترجيح )

اعلم أن هذا العقد من موضوع نظر المجتهد وضروراته لأن الأدلة الشرعية متفاوتة في مراتب القوة فيحتاج المجتهد إلى معرفة ما يقدم منها وما يؤخر لئلا يأخذ بالاضف منها مع وجود الأقوى فيكون كالشيم مع وجود الماء وقد يعرض للأدلة التعارض والتكافؤ فتصير بذلك كالمدمومة فيحتاج إلى إظهار بعضها بالترجيح ليعمل به وإلا تمطت الأدلة والأحكام فهذا العقد مما يتوقف عليه الاجتهاد وتوقف الشيء على جزئه أو شرطه إذا قرر هذا فاعلم أن الترتيب هو جعل كل واحد من شيئين فأكثر في رتبته ألقى يستحقها بوجه ما فالاجماع مقدم على باقى أدلة الشرع لكونه قطعاً مصصوماً عن الخطأ بشهادة المصصوم بذلك ويقدم منه الاجماع القطعي المتواتر ثم الاجماع النطاقى الثابت بالآحاد ثم يليه الاجماع السكونى المتواتر ثم الاجماع السكونى الثابت بالآحاد ثم يقدم في الدلالة بعد الاجماع بأنواعه الكتاب ويساويه في ذلك متواتر السنة لأنهما جميعاً قاطعان من جهة المتن ولذلك جاز نسخ كل واحد منهما بالآخر ثم خبر الواحد ثم القياس هكذا قال في الروضة ومختصرها \* وقال المراد اوى في التحرير وتبعه الفتوحى في مختصره يقدم بعد خبر الآحاد قول صحابى فالقياس فضلاً قول الصحابى مقدم على القياس وهو الحق وأما التصرف في الأدلة من حيث العموم والخصوص والإطلاق والتقييد ونحوه من حمل الجمل على المبين وأشباه ذلك فقد سبق في باب \*

( فصل ) وأما الترجيح فهو تقديم أحد طريقي الحكم لاختصاصه بقوة الدلالة ورجحان الدليل عبارة عن كون الظن المستفاد منه أقوى واستعمال

الرجحان حقيقة إنما هو في الاعتيان الجوهرية والاجسام تقول هذا الدينار أو الدرهم راجح على هذا لان الرجحان من آثار انثقل والاعتماد وهو من خواص الجواهر ثم استعمل في المعاني مجازاً نحو هذا الدليل أو المذهب راجح على هذا وهذا الرأي أرجح من ذلك . وقال ابن الباقلاني لا يرجح بعض الأدلة على بعض كما لا يرجح بعض البينات على بعض وكلامه هذا ليس بشيء ومورد الترجيح إنما هو الأدلة الظنية من الالفاظ المسموعة والمعاني المقولة كنصوص الكتاب والسنة وظواهرهما وكأنواع الاقيسة والتنبيهات المستفادة من النصوص فلا مدخل له في المذاهب من غير تمسك بدليل فلا يقال مذهب الشافعي مثلاً أرجح من مذهب أبي حنيفة أو غيرهما أو بالعكس لكن هذا باعتبار مجموع مذهب على مجموع مذهب آخر وأما من حيث الأدلة على المسائل فالترجيح ثابت ولا مدخل للترجيح أيضاً في القطعيات لانه لا غاية وراء القطعي وقولنا من الالفاظ المسموعة أردنا به نصوص الكتاب والسنة فيدخلها الترجيح فاذا تعارض نصان قاما أن يجهل تاريخهما أو يعلم فإن جهل قدمنا الارجح منها ببعض وجوه الترجيح وإن علم تاريخهما قاما أن يمكن الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع أولاً فإن أمكن جمع بينهما من حيث يصح الجمع اذ الواجب اعتبار أدلة الشرع جميعها ما أمكن وإن لم يمكن الجمع فالثاني ناسخ إن صح سندهما أو أحدهما كذب إن لم يصح سنده اذ لا تناقض بين دليلين شرعيين لان الشارح حكيم والتناقض يناقض الحكمة فاحد الثمتناقضين يكون باطلاً إما لكونه منسوخاً أو لكذب ناقله أو لخطئه بوجه ما من وجوه تصفح أمورهم في التقلبات أو لخطأ الناظر في العليقات كالاختلال بشكل القياس أو شرطه ونحو ذلك \* وقد يختلف اجتهد المجتهدين في النصوص اذا تعارضت فهم من يسلك طرق الترجيح ومنهم من يسلك طريق الجمع والصواب تقديم الجمع على الترجيح ما أمكن إلا أن يفرض الجمع الى تكلف يغلب على الظن براءة الشرع منه ويعد أنه قصده فيتمين الترجيح ابتداءً \* اذا علم هذا فاعلم أن الترجيح الواقع في الالفاظ إما أن يكون من جهة المتن أو السند أو القرينة (أما من جهة السند فيقدم المتواتر على الأحاد القطعية والاكثروا على الأقل ويقدم المسند على المرسل لانه مختلف في كونه حجة والمرفوع على الموقوف والمتصل على المنقطع

والمتمفق عليه في ذلك على الختلاف فيه ورواية المتن والاعتق والضابط والاضبط  
والعالم والعلم والورع والاورع والتقى والاتقى على غيرهم وصاحب النصبة  
والملابس لها على غيره لاختصاصه بمزيد فلم يوجب احصائه مثال رواية صاحب  
القصة حديث ميمونة رضى الله عنها تزوجني رسول الله ﷺ وهو حلال فحدثها  
يقدم على حديث ابن عباس أنه تزوجها وهو عزم ومثال حديث الملابس يعني  
المباشر للقصة حديث أبي رافع « تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال وكنت  
السفير بينهما » فانه يقدم على حديث ابن عباس وتقدم الرواية المتسقة المنتظمة على  
الرواية المضطربة والمتأخرة على المتقدمة ومعنى اتساق الرواية انتظامها وهو  
ارتباط بعض ألفاظها ببعض ووفاء اللفاظ بالمعنى من غير قص محل ولا زيادة مخلة  
واضطرابها تنافر ألفاظها واختلافها بالزيادة والنقص ومثال المتأخرة الحديث  
الصحيح كان آخر الامر من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار  
وأما تقديم رواية متقدم الاسلام على متأخرة ففيه خلاف اختار القاضى والمجد  
والطوفي أنهما سواء وقال ابن عقيل والاكثر ترجيح رواية متأخر الاسلام على مقدمه  
قلت وهو الصواب لانه يحفظ آخر الامر من رسول الله ﷺ وعليه عمل  
أصحابنا في الفروع وفي تقديم رواية الخلفاء الاربعة خلاف أيضا واختار تقديمهم  
الفخر والطوفي وتبعهما المرادي في التحرير والفتوحى في مختصره . قال الطوفي  
والاشبه ترجيح رواية الاكبر بمعنى من الصحابة رضوان الله عليهم انتهى \* قلت  
وهو الحق ( وأما ) الترجيح اللفظى من جهة المتن فهو معنى على تفاوت دلالات  
العبارات في أنفسها فيرجح الادل منها فالادل فالنفس مقدم على الظاهر وللظاهر  
مراتب باعتبار لفظه أو قرينته فيقدم الاقوى منها فالاقوى بحسب قوة دلالة  
وضمها ويقدم الخبر المختلف في اللفظ فقط على ما تجدد لفظه ولم يختلف لدلالة  
اختلاف ألفاظه على اشتهاؤه واختار قوم تقديم ما أجد لفظه على غيره ولكل  
من اتقوا من مرجح فهم مسألة اجتهادية والصواب أن اختلاف اللفاظ ان كان  
مما يختلف به المعنى ولو أدى اختلاف أو تغير انتظام الرواية واتساقها قدم المتحد  
لفظا والافضل أن أو يتعارضان وأما الختلاف معنى فانه لا يعارض المتحد معنى  
قولا واحدا ويقدم ذو الزيادة على الملا زيادة فيه ولثبت على التالى أن لا يسند



التقى الى علم بالعدم كقوله اعلم أن فلانا فعل كذا لا عدم العلم كأن يقول لم أعلم  
ان فلانا فعل كذا فان استند الحديتان الى عدم العلم استويا ويقدم ما اشتمل على  
حظر أو وعيد على غيره احتياطاً وهذه طريقة القاضي أي يعلى وقيل لا يرجح  
بذلك ويرجح النائل عن حكم الاصل على غيره مثل أن يلزم أن الاصل في  
الاشياء الاباحة ثم نجد دليلاً أحدهما حاكم بالاباحة والثاني بالحظر وإذا تعارض  
دليلاً أحدهما مسقط للحد والآخر يوجب أو أحدهما يوجب الجزية والآخر  
بمنها لم يرجح سقط الحد وموجب الجزية على مقابلهما ذلاً تأثيراً لذلك في صدق الراوي  
وقيل بلى لموافقتها الاصل ويقدم قوله عليه الصلاة والسلام على فعله لان القول  
له صيغة دلالة بخلاف الفعل فانه لا صيغة له تدل بنفسها وإنما دلالة الفعل لاسر  
خارج وهو كونه عليه السلام واجب الاتباع فكان القول أقوى فيرجح لذلك \*

وأما الترجيح من جهة القرينة فإذا تعارض عامان أحدهما باق على عمومه  
والآخر قد خضع بصورة فأكثر رجح الباقي على عمومته على الخصوص وكذلك  
يقدم ما خص بصورة على ما خص بصورتين وهكذا فيما بعد ذلك وحاصله أنه يقدم  
الاقل تخصصاً على الاكثر ويقدم من النصين ما تنزه العلماء بالقبول ولم يلحقه  
انكار من أحدهم على ما فيه الانكار من بعضهم وهذه القاعدة تقضى بتقديم  
ماروي في الصحيحين أو أحدهما على ما لم يرويهما لتلقى الأمة لها بالقول ويقدم  
ما أنكره واحد على ما أنكره انسان وهكذا في اثنين وثلاثة ويرجح ما عذره  
عموم كتاب أو سنة أو قياس شرعي أو معني عقل على ما لم يعضده شيء من ذلك  
فان عضد أحد النصين قرآن والآخر سنة ففيه روايتان أحدهما يقدم ما عذره  
القرآن وهو المختار وثانيهما يقدم ما عذره الحديث والضابط أنه يرجح ما تخيل فيه  
زيادة قوة كائناً من ذلك ما كان وقد تنخيل زيادة القوة مع اتحاد النوع واختلافه  
ويرجح ماورد ابتداء على غير سبب على ماورد على سبب لاحتمال اختصاصه  
بسيبه وما عمل به الخلفاء الراشدون علي غيره على القول المختار \*

( تنبيه ) قال الطوفي في شرح مختصره اذا وجدنا فتياً صحابياً مشهور  
بالعلم والفقه على خلاف نص لا يجوز لنا أن نجزم بخطائه اخطأ الاجتهادي  
لاحتيال ظهور الصحابي على نص أو دليل راجح أفني به فان الصحابة رضي الله

عنهم أقرب إلى معرفة النصوص من المعاصرتهم للشيء عليه السلام وكم من نص نبوي كان عند الصحابة رضي الله عنهم ثم دثر فلم يلفوا وذلك كفتيا على وابن عباس رضي الله عنهما أن المتوفى عنها زوجها تعتد باطول الاجلين ونحوها من المسائل التي تقم بعض الناس على على فيها لخالفته للنص وخطائه بذلك انتهى\* وإذا تناوض خيراقت أحدهما قد تقل عن راويه خلافة قولاً أو قولا والآخر لم يقل عن راويه خلافة قدم الثاني ولا ترجيح بقول أهل المدينة خلافاً لبعض الشافعية ولا بقول أهل الكوفة خلافاً لبعض الحنفية وإذا كان الخبر يحتمل وجوهاً وتوجه له محامل ففسره الراوي على بعضها كان مافسره الراوي عليه مقدماً على باقيها وكذلك إن ترجح بعض الاحتمالات المذكورة بوجه من وجوه الترجيح كان مقدماً على غيره ما لم يترجح بذلك \*

وأما الترجيح من جهة القياس فهو إما من جهة أصله أو علته أو قرينة تقترب باخذ القياسين تضده فيترجح على الآخر أما الاول فن وجوه (أحدها) إذا أمكن قياس الفرع على أصلين حكم أحدهما ثابت بالاجماع والآخر ثابت بالنص كان القياس على الاصل الثابت بالاجماع مقدماً على ما ثبت بالنص (ثانيها) حكم الاصل الثابت بمطلق النص راجح على حكم الاصل الثابت بالقياس (ثالثها) حكم الاصل الثابت بالقرآن الكريم أو بالسنة المتواترة راجح على حكم الاصل الثابت بأحاد السنة (رابعها) الحكم المقيس على أصول أكثر راجح على غيره (خامسها) المقيس على أصل لم يخص راجح على المقيس على أصل مخصوص وبالجملة إن حكم أصل القياس حكم مستنده الذي ثبت به فما قدم من المستندات قدم ما ثبت به من أصول الاقنسة وأما (الثاني) وهو ترجيح القياس من جهة علته فن وجوه أيضاً (أولها) ترجيح العلة المجمع عليها على العلة التي ليس بمجمع عليها (ثانيها) ترجيح العلة المنصوصة على المستنبطة (ثالثها) ترجيح العلة التي ثبتت عليها بالتواتر على التي ثبتت عليها بالاتحاد (رابعها) ترجيح العلة المناسبة على غيرها لكون هذا في العلتين المنصوصتين أو المستنبطتين إما إذا كانت أحدهما منصوصة فهي الراجحة سواء كانت مناسبة أو أشد مناسبة أولاً (خامسها) ترجيح العلة الناقلة عن حكم الاصل على العلة المقررة عليه (سادسها) ترجيح العلة التي توجب الحظر على التي توجب الاباحة (سابعها)

ترجح العلة المسقطه لاحد علي موجبته وموجبة العتق على نافيته والتي هي أخف حكما على التي هي أثقل حكما لكن هذا كله في المنصوتين وفي المستنبطين أما في المنصوطة والمستنبطة فالمنصوطة واجبة التقديم في كل حال (تامنها) ترجح العلة التي هي وصف على التي هي اسم لان التعليل بالادوار متفق عليه بخلاف العلل بالاسماء فتعليل الرباه في الذهب بكونه موزونا يقدم على التعليل بكونه ذهباً (تاسمها) تقدم العلة المردودة الى أصل قاس الشارع عليه علي غيرها كقياس النبي ﷺ القبة في الصيام على المضضعة (عاشرها) ترجح العلة المطردة على غير المطردة ان قيل بصحتها (حادي عشرها) العلة المنعكسة راجعة على غير المنعكسة على القول باشتراط العكس في الملل نعم ان العلة القاصرة لا يمكن القياس عليها وليس فائدة هذا ترجيح أحد القياسين على الآخر بل فائدته أنا اذا رجحنا المتعدية أمكن القياس \* ويقدم الحكم الشرعي واليقيني على الوصف الحسي والاثباتي عند قوم ويرجح المؤثر على الملائم والملائم على الغريب وقد سبقت حقايقها وأحكامها وصفاتها ومراتبها عند الكلام على طريق اثبات العلة عند ذكر أقسام المناسب \* واذا دارت علة القياس بين وصف مناسب وشبهى قدم المناسب لانه متفق عليه والمصلحة فيه ظاهرة بخلاف الشبهى فيها \* واعلم ان تفاصيل الترجيح لم تحصر فيما ذكرناه وقد ذكر في كتب الاصول المطولة أكثر منها والقاعدة السكينة في الترجيح انه متى اقترن باحد الدليلين المتعارضين أمر نقلي كاية أو خبر أو اصطلاحى كعرف أو عادة عاما كان الامر أو خاصا أو قرينة عقلية أو لفظية أو حالية وأفاد ذلك زيادة ظن رجح به وقد حصل بهذا بيان الرجحان من جهة القرائن فلا حاجة الى ذكر ما وعدنا به من القسم الثالث الذى هو الترجيح بالقرائن مفصلا ووجه الرجحان في أكثر هذه الترجيحات ظاهر لمن تظن واعمل ما وهب الله تعالى من الفكر السليم والعقل المستقيم واعلم اني حين ماتكلمت على هنا النوع كنت أتمد من الروضة للإمام موفق الدين عبد الله المقدسى صاحب المغنى وغيره ومن مختصر الروضة وشرحها للعلامة نجم الدين الطوفى ومن التحرير للعلامة علاء الدين المرداوى ومن مختصره وشرحه كليهما للعلامة أحمد الفتوحى صاحب كتاب منتهى الادارات ومن مختصر ابن الحاجب وشرحه للعلامة

عضد الدين الأصبجي ف هؤلاء أصول كتابي هنا وكنت كثيراً ما أراجع مسودة  
الأصول لمجد الدين وابنه عبد السلام وحفيده شيخ الإسلام وم بنو تيمية  
وحصول المأمول من علم الأصول لصديقي حسن خان مع النقاط فوائد كثيرة  
من المستصفي للفرزاني ومنتهى السؤل للامدي وجمع الجوامع لابن السبكي وشرحه  
للمحلي والتفسيح وشرحه التوضيح لصدد الشريعة وحاشيته والتلويح لسعد الدين  
التفازاني والمنهاج للبيضاوي وشرحه للأصنوي والتمهيد لأبي الخطاب والواضح  
لابن عقيل وآداب المفتي لابن حمدان فأسأله تعالى أن يوفقنا لسلك خير وينفع بنا ويغفنا  
ويجعلنا أهلاً لخدمة هذه الشريعة آمين \*

### (العقد السادس)

﴿ فيها اصطلاح عليه المؤلفون في فقه الامام احمد مما يحتاج اليه المبتدي ﴾  
قد غلب على القهاء من أصحابنا وغيرهم انهم يكسبون في الالقاب بالنسبة الى  
صناعة أو محلة أو قبيلة أو قرية فيقولون مثلاً الحرقي نسبة الى بيع الحرق. والخرناب  
والطالبي. والخرني نسبة الى باب حرب محلة في بغداد وكازهرى والتيمى  
وكاليونيني والبعلى والصاغاني والحراني وأمثال ذلك فيطلقون تلك الاسماء بلا  
تعظيم وكانت هذه عادة المتقدمين ثم جاء من يمدح فاكثروا النلو في الالقاب التي  
تقتضى الزكية والثناء فقالوا علم الدين ومحيى الدين ومجد الدين وشهاب الدين  
إلى غير ذلك من الالقاب الضخمة وعم ذلك بلاد العرب والعجم ولم يرفض هذا  
غالب العلماء فقد نقل في الفروع عن القاضي أبى يعلى انه قال وتكره التسمية  
بكل اسم فيه تعظيم أو تعظيم واحتج بهذا على معنى التسمى بالملك لقوله له الملك  
وأجاب بأن الله إنما ذكره إخباراً عن الغير وللتعريف فانه كان معروفاً عندهم به  
ولأن الملك من أسماء الله المختصة بخلاف حاكم الحسكام وقاضي القضاة لعدم  
التريق وبخلاف الاوحد فانه يكون في الخير والشر ولأن الملك هو المستحق  
لذلك وحقه اما التصرف التام واما التصرف الدائم ولا يصحان إلا الله وفي  
الصحيحين بلفظه أو دلالة حال وأبى داود «واخنا الاسماء يوم القيامة وأخبره رجل  
كان سمي ملك الاملاك لأمك الله» وروى الامام احمد اشتد غضب الله علي  
رجل تسمى ملك الاملاك لأمك الله وأفتى أبو عبد الله الصيمري الحنفى وأبو

الطيب الطبري والتميمي الحنبلي بالجواز والموردي بعدمه وجزم به في مخرج مسلم قال ابن الجوزي في تاريخه قول الاكثر هو القياس اذا أريد ملوك الدنيا وقول الموردي أولي للخبر وأنكر بعض الحنابلة على بعضهم في الخطبة قوله الملك العادل ابن أيوب واعتذر الحنبلي بقوله عليه السلام ( ولدت في زمن الملك العادل) وقد قال الحاكم في تاريخه الحديث الذي روته العامة ( ولدت في زمن الملك العادل) باطل ليس له أصل باسناد صحيح ولا سقيم قلت أورد في الفروع هذه الحكاية مبهمه وهي انما كانت بين الشيخ أبي عمر المقدسي فانه هو الذي قال وانصر الملك العادل فرد عليه اليونيني فاحتج أبو عمر بالحديث فانكره اليونيني وبينه بطلانه قال في الفروع ولم يمنع جماعة التسمية بالملك انتهى \* ومنع أبو عبد الله القرطبي في كتابه شرح الاسماء الحسنی من الثعوت التي تقتضي التزكية والثناء كزكي الدين ويحيى الدين وعلم الدين وشبه ذلك وقال احمد بن النحاس الدمياطي الحنفی ثم الشافعی في كتابه تنبيه الغافلين عند ذكر المنكرات فيها ما عمت به البلوى في الدين من الكذب الجاري على اللسان وهو ما ابتدعوه من الالقاب كحجي الدين ونور الدين وعضد الدين وغياث الدين ومعين الدين وناصر الدين ونحوها من الكذب الذي يتكرر على الاسنة حال النداء والتعريف والحكاية وكل هذا بدعة في الدين ومنكر انتهى \* وقال ابن القيم وقد كن جماعة من أهل الدين يتورعون عن اطلاق قاضي القضاة وحاكم الحكام قال وكذلك نهرم التسمية بسيد الناس وسيد الكل كما يحرم بسيد ولد آدم انتهى \* أي لانه لا يليق إلا به صلى الله عليه وسلم وقد توسط الجبواي في إقناعه فقال ومن لقب بما يصدق فقهه لقبه جاز ومحرم ما لم يقع على مخرج صحيح على ان التأويل في كمال الدين وشرف الدين ان الدين كله وشرفه قاله ابن هبيرة هذا كلامه \* ومن اصطلاح الفقهاء التسمية بشيخ الاسلام وكان العرف فيما سلف ان هذا اللفظ يطلق على من تصدر للافتاء وحل المشكلات فيها شجر بين الناس من النزاع والخصام من الفقهاء العظام والفضلاء الفخام كشيخ الاسلام احمد بن تيمية الحراني وصاحب المفتي وغيرهما وقال السخاوي في كتابه سماه الجواهر كان السلف يطلقون شيخ الاسلام على المتبع لكتاب الله وسنة رسوله مع التبحر في العلوم من المقلول

والمنقول قال وقد يوصف به من طال عمره في الاسلام فدخل في عداد من شأب في الاسلام كانت له نورا ولم تكن هذه اللفظة مشهورة بين القدماء بعد الشيعين الصديق والفاروق فانه ورد وصفها بذلك ثم اشتهر به جماعة من علماء السلف حتى اجتذلت على رأس المائة الثامنة فوصف بها من لا يجهى وصارت لقبا لمن ولى القضاء الاكبر ولو عري عن العلم والسن هذا كلامه ثم صارت الان لقبا لمن تولى منصب الفتوى وإن عري عن الدين والتقوى بل صارت الالقاب الضخمة للباس والزي والعلم الكبار والاكمل الواسعة والعلم عند الله وحيث أفضى بنا المقال الى هذا البحث فلنذكر المبهات من أطلق في كتب الفقه فنقول إن أصحابنا منذ عصر القاضي أبي يعلى الى اثنا المائة الثامنة يطلقون لفظ القاضي ويريدون به علامة زمانه محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن احمد بن الفراء الملقب بابي يعلى وكذا إذا قالوا أبو يعلى وأطلقوه وإذا قالوا أبو يعلى الصغير فالمراد به ولده محمد صاحب الطبقات وأما المتأخرون كصاحب الاقناع والمنتهى ومن بعدها فيطلقون لفظ القاضي ويريدون به القاضي علاء الدين على بن سليمان السعدي المرادوى ثم الصالحى وكذلك يقبونه بالمتفح لانه تفح المقنع في كتابه التفتيح المشيع وكانت وفاته سنة خمس وعشرين وعامائة ويسمونه المحمدي تصحيح المذهب وقال الشيخ منصور البهوتى الحنبلى في شرح الاقناع اذا أطلق المتأخرون كصاحب الفروع والفائق والاختيارات وغيرهم الشيخ أرادوا به الشيخ العلامة موفق الدين أباً محمد عبد الله بن قدامة المقدسى وإذا قيل الشيخان فالموفق والمجد يعنى مجد الدين عبد السلام ابن تيمية وإذا قيل الشارح فهو الشيخ شمس الدين عبدالرحمن ابن الشيخ أبي عمر المقدسى وهو ابن أخى موفق الدين وتلميذه وإذا أطلق القاضي فالمراد به القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الفراء وإذا قيل وعنه يعنى عن الامام أحمد رحمه الله وقولهم أصامعناه لنسبته إلى الامام أحمد أيضا هذا كلامه قلت وإذا أطلقوا الشرح أرادوا به شرح المقنع المسمى بالشافى لابن أبى عمر المتقدم وهذا اصطلاح خاص والافالقاعدة ان شارح متن متى أطلق الشرح أو الشارح أراد به أول شارح لذلك المتن لكن لما كان كتاب المقنع أصلاً متون المتأخرين وكان شمس الدين أول شارح له لاجرم استعملوا

هذا الاصطلاح ولا مشاحة فيه وكثير ما يطلق المتأخرون الشيخ ويريدون به شيخ الاسلام ابن تيمية ومنهم ابن قندس في حواشي الفروع واذا أطلق الامام على ابن عقيل وأبو الخطاب شيخنا أرادوا به القاضي أبا يعلى واذا أطلقه ابن القيم وابن مفلح صاحب الفروع أرادوا به شيخ الاسلام وقال صاحب الاقناع ومرادى بالشيخ يعنى حيث أطلق شيخ الاسلام بحر العلوم أبو العباس أحمد بن تيمية انتهى. وقد سلك طريقته من جاء بعده ثم اعلم أن الاصحاب في مصنفاتهم كثيرا ما يستعملون المبهمات في الاسماء والكتب فيبقى ذلك مغلقا على من لا اطلاع له على كتب الطبقات والتاريخ فمن ثم خطر لى أن ايبعض ذلك خدمة للبسدين وتذكرة لغيرهم فاقول \*  
ابن المنادي هو أحمد بن جعفر بن محمد بن عبدالله توفي سنة ست وثلاثين وثلاثمائة \*  
ابن قاضي الحليل أحمد بن الحسن بن عبدالله بن أبي عمر المقدسى من بنى قدامة من تلامذة شيخ الاسلام بن تيمية صاحب كتاب الفائق توفي سنة احدى وسبعين وسبعمائة وله اختيارات في المذهب \*

ابن حمدان أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان بن شبيب بن حمدان النخعي الحارثي الفقيه الاصولي له الرعاية الصغرى والكبرى وفيها نقول كثيرة جدا وبعضها غير محرر توفي سنة خمس وتسعين وسبعمائة \*  
أبو بكر النجاء أحمد بن سلمان بن الحسن بن اسرائيل بن يونس المحدث توفي سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة \*

الانزم أحمد بن محمد بن هاني الطائي الامام الحليل الحافظ مات بمداستين ومائتين وكان عنده يقيظ عجيب اني عليه يحيى بن معين وقال ابراهيم بن الاصفهاني هو احفظ من أبي زرعة الرازي وأقن روي عنه النسائي وجماعة وقال في تذهيب السكال أبو بكر الانزم الحارثي البغدادي الاسكاف الفقيه الحافظ أحد الاعلام صاحب السنن عن أحمد بن حنبل وأبي نعم وعفان والقعني وخلق روي عنه النسائي قال ابن حبان كان من خيار عباد الله انتهى. وهو أحد الناقلين روايات الامام أحمد وأكثر أصحابنا المتقدمين يقولون عن أحاديث رواه الانزم \*

الحلال أحمد بن محمد بن هارون أبو بكر سمع الحديث من ابن عرفة وغيره صاحب الجامع والعلل والسنة والطبقات وتفسير القريب والادب وهو الذي جمع

في كتابه الروايات عن الامام أحمد كما أسلفنا ذلك توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة \*  
( ابن نصر الله ) أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد بن عمر شيخ المذهب ومفتي  
الديار المصرية البغدادي الأصل ثم المصري صاحب حواشي المحرر والفروع توفي  
سنة أربع وأربعين وثلاثمائة \*

( الحربي ) اسمه ابراهيم بن اسحاق بن ابراهيم صاحب غريب الحديث  
ودلائل النبوة توفي سنة خمس وثلاثين ومائتين وهو أحد الناقلين مذهب أحمد  
عنه قاله في المطالع وقال هكذا قد ناء عن بعض شيوخنا وكذا سمعته من غير واحد منهم \*  
ابن شاقلا يسكن القاف وفتح اللام هو ابراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان  
ابن شاقلا الفقيه الاصولي توفي سنة تسع وستين وثلاثمائة \*

( ابن البنا ) الحسن بن احمد بن عبد الله بن البنا البغدادي الامام الفقيه المقرئ  
المحدث الواعظ له نحو من خمسمائة مصنف وهو صاحب كتاب المجرد في الفقه  
وشرح الحرقى توفي سنة إحدى وسبعين وأربعمائة \*

( ابن حامد ) الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي إمام الحنابلة في  
زمانه ومؤيدهم ومعلمهم واستاذ القاضى أبي يعلى له الجامع في المذهب وشرح الحرقى  
توفي سنة ثلاث وأربعمائة \*

( صاحب البلغة في الفقه ) الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى بن مسلم الربيعي  
البغدادي توفي سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة \*

( صاحب الوجيز ) الحسن بن يوسف بن محمد بن أبي السري الدجيلي ثم  
البغدادي الامام الفقيه الملقب بالوجيز في الفقه وكتابا في اصول الدين ونزهة  
الناظرين وتنبية الناقلين وله قصيدة لامية في الفرائض توفي سنة اثنتين  
وثلاثين وسبعمائة \*

( حرب السكراني ) حرب بن اسماعيل بن خلف الحنظلي السكراني ممن  
روي مسائل عن الامام احمد \*

( ابن شيخ السلامة ) حمزة بن موسى بن أحمد بن الحسين بن بدوان  
شرح بعض الاحكام لمجد الدين ابن تيمية وهو من المنتصرين لشيخ الاسلام ابن  
تيمية والعارفين بفتاواه توفي سنة تسع وستين وسبعمائة \*



( حنبل بن اسحاق بن حنبل الشيباني ابن عم الامام أحمد كان ثقة نبأ وثقه الدارقطني قال حنبل جمتا عمي وأولاده وقرأ علينا المسند وما سمعه منه يعني تأما غير ناو قالنا ان هذا الكتاب قد جمته وانضيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً فاختلف الناس فيه من حديث رسول الله فارجعوه اليه فان وجدتموه فيه والافليس بحجة توفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين \*

( الطوفي ) سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي ثم البغدادي الفقيه الاصولي المفتن صاحب مختصر الروضة الاصولية وشرحها شرح حاشية ناجيا وشرح الخرقى توفي سنة عشر وسبعمائة \*

( صالح ابن الامام أحمد ) كان أكبر أولاده وكان أبوه يحبه ويكرمه وقل عن أبيه مسائل كثيرة توفي سنة ست وستين ومائتين .

( عبد الله ) ابن الامام أحمد كان نبأ ثقة حافظا وثقا ابن الخطيب وغيره توفي سنة تسعين ومائتين \*

( موفق الدين ) عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الاصل ثم الدمشقي الصالح قال ابن غنيمه ما عرف أحدا في زماننا أدرك درجة الاجتهاد الا موفق انتهى . وهو مؤلف المغني والكافي والمقنع والعمدة ومختصر الهداية في الفقه توفي سنة عشرين وسبعمائة \*

( المهمل شرح الخرقى ) تأليف الفقيه الزاهد عبد الله بن أبي بكر ابن أبي البدر الحاربي البغدادي توفي سنة احدى وثمانين وسبعمائة \*

( الوجيز ) تأليف عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن اسماعيل ابن أبي البركات الزربراني البغدادي فقيه العراق ومفتي الافاق حكى عنه في المقتصد الارشد انه طالع المغني للموفق ثلاثا وعشرين مرة وعلق عليه حواشي توفي سنة تسع وعشرين وسبعمائة \*

( القواعد ) تصنيف العلامة الحافظ شيخ الحنابلة في وقته عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي توفي سنة خمس وتسعين وسبعمائة \*

( ابن رزين ) عبد الرحمن بن رزين بن عبد الله بن نصر بن عبيد القمانى الحوراني ثم الدمشقي كان فقيها فاضلا اختصر المغني في مجلدين وسمى ما اختصره التهذيب توفي سنة ست وخمسين وسبعمائة \*

(الحاوي) تصنيف الفقيه عبد الرحمن ابن عمر ابن أبي القاسم بن علي الضرير البصري حفظ كتاب الهداية لابن الخطاب توفي سنة أربع وثمانين وسبعمائة \*

(الشارح) وصاحب الشرح) عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ثم الصالحى الامام الفقيه الزاهد شريح المقنع في عشر مجلدات مستمدا من المنفى ومتى قال الاصحاب قال في الشرح كان المراد هذا الكتاب ومتى قالوا الشارح أرادوا مؤلفه توفي سنة اثنتين وثمانين وسبعمائة \*

( غلام الحلال ) عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن دارا الامام الحديث الفقيه يكنى بابي بكر له الشافى والنيه والمقنع وزاد المسافر في الفقه وكثيرا ما يقول أصحابنا قاله أبو بكر عبد العزيز في الشافى ونحو هذه العبارة توفي سنة ثلاث وستين وثلاثمائة \*

( الرستغنى ) عبد الرزاق بن رزق الله ابن أبي بكر بن خلف ابن أبي الهيثماء الفقيه الحديث المصغر لم أر له ذكر في كتب الفقهاء على أنى وجدت بخط محمد ابن كنان الصالحى أنه رأى له شرحا على الحرقى مزجا في مجلدين قلت ورأيت له تفسيراً للقرآن سباه رموز الكنوز وهو تفسير جليل في أربع مجلدات يذكر فيه أحاديث يروىها بالسند ويناقش الزمخشري في كشفه ويذكر فروع الفقه على الخلاف بدون دليل وبالمجمل هو تفسير مفيد جدا لمن طالعه توفي سنة ستين وسبعمائة \*

( الشريف أبو جعفر ) الهاشمى الباسى له ذكر فى كتب أصحابنا وهو عبد الخالق بن عيسى يتصل نسبه بالعباس بن عبد المطلب رضى الله عنه كان مختصرا الكلام مليح التدريس جيد الكلام فى المناظرة طالما بالفرائض وأحكام القرآن والاصول له مقامات فى منع البدع عند الحلقاء توفي سنة سبعين وأربعمائة \*

(المنتخب) تصنيف عبد الوهاب ابن عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي ثم الدهمشقى الفقيه الواعظ له المنتخب فى الفقه مجلدان والمفردات والبرهان فى أصول الدين توفي سنة ست وثلاثين وخمسمائة \*

( النسبة ) تأليف شيخ العصر وقدة المارقين عبد القادر بن أبي صالح عبد الله ابن جنكى دوست الحلي البغدادي المشهور \*

( الجرد ) عبد السلام بن عبد الله ابن أبي القاسم الخضر بن محمد بن علي

ابن تيمية الحراني الفقيه الملقب بمجد الدين جدي شيخ الاسلام أحمد  
ابن تيمية صاحب المنتقى والمحرف في الفقه ومسودة منتهى الغاية في شرح الهداية  
يض بعض الشرح وله مسودة في أصول الفقه زاد فيها ولده عبد الحليم ثم حقيقه  
شيخ الاسلام وله كتاب احاديث التفسير توفي سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة \*  
(ابن الزاغوني) علي بن عبد الله بن نصر بن النسي الزاغوني البغدادي  
الفقيه المحدث الواعظ أحد أعيان المذهب صنف الاقناع والواضح والخلاف الكبير  
والفردات والتلخيص في الفرائض توفي سنة سبع وعشرين وخمسمائة \*

(ابن عبدوس) علي بن عمر بن أحمد بن عمار بن أحمد بن علي بن عبدوس  
الحراني الفقيه الواعظ له كتاب المذهب في المذهب وله تفسير كبير توفي سنة تسع  
وخمسين وخمسمائة وعقيل بفتح العين \*

(ابن عقيل) علي بن محمد بن عقيل البغدادي الامام الفقيه الاصولي المقرئ  
الواعظ أوجد المجتهدين صاحب المؤلفات وستاني ترجمته في تراجم السكار من  
أصحاب أحمد وله كتاب الفصول والتذكرة وكفاية المفتي سبع مجلدات كبار ورؤس  
المسائل وغير ذلك في الفقه توفي سنة ثلاث عشرة وخمسمائة \*

(الخرقي) عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرق بكسر الحاء المعجمة  
وفتح الزاء المهملة نسبة الى يسع الخرق ذكره السمعاني هو صاحب المختصر  
المشهور توفي سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة \*

(البوشنجي) محمد بن ابراهيم بن سعيد بن موسى أحد الناقلين الروايات عن  
الامام أحمد توفي سنة تسعين ومائتين \*

(ابن أبي موسى) محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي صاحب الارشاد  
توفي سنة ثمان وعشرين وأربعمائة \*

(ابن تميم) محمد بن تميم الحراني الفقيه له المختصر المشهور في الفقه وصل فيه  
الى أثناء كتاب الزكاة توفي قريبا من سنة خمس وسبعين وسبعمائة \*

(الآجري) بحد الهزلة وضم الجيم وتشديد الزاء المهملة محمد بن الحسن  
ابن عبد الله له مصنفات منها كتاب الصيحة في الفقه وعادته فيه أنه لا يذكر

الاختيارات الاصحاب توفي سنة ستين وثلاثمائة \*

(أبو يعلى) محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء علامة الزمان قاضى القضاة مجتهد المذهب بل المجتهد المطلق له الخلاف الكبير والاحكام السلطانية وشرح الخرقى وستائى ترجمته توفى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة .

(البلغة) تصنيف محمد بن الخضر بن محمد بن الخضر بن على بن عبد الله ابن تيمية الحرانى الفقيه المفسر فخر الدين وله فى الفقه الترغيب والتلخيص والبلغة وهو أصغرهما وشرح الهداية لأبى الخطاب ولم يشمه وهو ابن عم مجد الدين توفى سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة \*

(المستوعب) بكسر العين تأليف محمد بن عيد الله بن الحسين السامرى بضم الميم وتشديد الزاء لسبة الى مدينة سر بن رأى بضم السين له فى الفقه المستوعب والفروق وكتاب البستان فى الفرائض وغير ذلك توفى سنة عشر وسبعمائة .

(الناظم) محمد بن عبد القوي بن بدران المقدسى الفقيه المحدث له منظومة الآداب صغرى وكبرى والفرائد تبلغ خمسة آلاف بيت وكتاب النعمة جزآن ونظم المفردات وكأها على روى الدال توفى سنة تسع وتسعين وسبعمائة \*

(الجلوانى) محمد بن على بن محمد بن عثمان بن مرقا الحلوانى له كفاية المبتدى فى الفقه مجلد وكتاب فى أصول الفقه مجلدان توفى سنة خمس وخمسمائة .

(المفردات) اسم لمؤلفات متعددة فى هذا النوع أشهرها عند المتأخرين الألفية الممهات بالنظم المفيد الأحمد فى مفردات الامام أحمد للقاضى محمد بن على بن عبد الرحمن بن محمد الخطيب توفى سنة عشرين وثمانمائة \*

(المطلع) تصنيف محمد بن أبى الفتح ابن أبى الفضل الفقيه المحدث النحوي القفوى وقد سمي كتابه هذا المطلع على أبواب المقنع فمرفيه الكلمات الفرية الواقعة فى المقنع على غط المغرب للحنفية والمصباح للشافعية غير أنه رتب على أبواب الكتاب لاعلى حروف المعجم ثم أتبعه بتراجم الاعلام المذكورين فى المقنع فصار كشرح مختصر توفى سنة تسع وسبعمائة .

(أبو يعلى الصغير) محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء هو ابن أبى يعلى المتقدم توفى سنة ستين وخمسمائة .

(الفروع) تصنيف محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسى ثم الصالحى

الراميني شيخ الحنابلة في وقته واحد المجتهدين في المذهب توفي سنة ثلاث وستين وسبعمائة،  
(الزركشي) محمد بن عبد الله بن محمد الزركشي المصري شرح الخرقي شرحا لم  
يسبق الى مثله وكلامه فيه يدل على فقه نفس وتصرف في كلام الاصحاب وله شرح  
على الخرقي مختصر وصل فيه الى أثناء باب الاضاحي وله غير ذلك مما لم يكمل توفي  
سنة اربع وسبعين وسبعمائة .

(ابو الخطاب) محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوزاني البغدادي أحد  
المجتهدين في المذهب له في الفقه الهداية والانتصار وهو الخلاف الكبير وله الخلاف  
الصغير سماه رؤس المسائل وله كتاب التمهيد في أصول الفقه توفي سنة عشر وخمسمائة .  
(ابن المنجا) منجا بن عثمان بن اسعد بن المنجا النخعي الفقيه الاصولي للفسر النحوي  
له الممتع شرح المفتح توفي سنة خمس وتسعين وسبعمائة .

(الروزي) هدام بن قتيبة أحد الناقلين مذهب أحمد عنه توفي سنة اربع  
وسبعين ومائتين \*

(ابن الصيرفي) يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع بن علي الحراني الفقيه  
الحدث الممر بفتح الميم المشددة أحد مشايخ شيخ الاسلام ابن تيمية نقل عنه  
صاحب الفروع في كتاب الجنائز في باب عيادة المريض توفي سنة ثمان وسبعين وسبعمائة \*  
(ابن هبيرة) يحيى بن محمد بن هبيرة الدوري ثم البغدادي الوزير عون الدين  
شرح الصحيحين في عدة مجلدات وسماه الانصاح عن مبادئ الصحاح ولما بلغ فيه  
الى شرح من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين شرح الحديث وتكلم على الفقه  
وذكر المسائل المتفق عليها والمختلف فيها بين الأئمة الاربعة وقد أفرده الناس من  
الكتاب وجعلوه مستقلا في مجلد لطيف وقد اطلعت عليه فوجدته كتابا نافعا  
وهذا الشرح سنفه في ولايته الوزارة وجمع الناس عليه من المذاهب حتى قدموا من  
البلاد الشامية وأتفق عليه نحو مائة ألف دينار وثلاثة عشر ألف وحدث به  
واجتمع الحلق العظيم اسماعه عليه (قلت) سقى الله تلك الايام التي كان بها الاعتناء  
بالعلم ثم ولت واضمحلت حتى لم يبق في أيامنا وفي بلادنا للعلم رسم ولا ظل توفي  
سنة ستين وخمسمائة \*

(الازجى) يحيى بن يحيى الازجى الفقيه صاحب نهاية المطالب في علم المذهب

قال برهان الدين ابن مفلح في المقصد الارشد هو كتاب كبير جدا حذا فيه حذو نهاية المطلب لامام الحرمين وأكثر استمداده من الجرد للقاضي أبي بلى والوصول لابن عقيل وفيه أشياء ساقطة لتحقيق فيها قال ابن رجب وينب على نفي أنه توفي بعد المائة بقليل \*

(ابن قدس) أبوبكر بن ابراهيم بن قدس قى الدين البعلبي صاحب حواشى الفروع وحواشى الجرد توفي سنة إحدى وستين وثمانمائة \* (المبدع) شرح المقنع تأليف ابراهيم بن محمد الأكل بن عبد الله بن محمد بن مفلح المقدمي الصالحى وكتابه المبدع في أربع مجلدات وهو شرح حافل بمزوج مع المتن حذا فيه حذو المحلى الشافعى في شرح المنهاج الفرعى وفيه من الفوائد والنقول مالا يوجد في غيره وصنف في الاصول كتابا سماه مرقاة الوصول الى علم الاصول وله المقصد الارشد في ذكر أصحاب الامام أحمد توفي سنة أربع وثمانين وثمانمائة وهنا انتهى بنا المقال في بيان جل المبهمات التي يذكرها الاصحاب وأرجو الله أن يكون ذلك البيان وإفيا بالمقصود ومفيدا للمستفيدين فائدة تبذل لى الاجر والثواب من الله الكريم الوهاب عنه كرمه هذا ولنختم هذا المقدم بفوائد (الاولى) لا بدائها الناظر في كتابي هذا أن يكون قد طرق سمعك لفظة أهل الرأي وحينئذ فاعلم أن أصحاب الرأي عند الفقهاء هم أهل القياس والتأويل كأصحاب أبي حنيفة النعمان وأبي الحسن الأشعري والتأويل علم ما يؤل اليه الكلام من الخطأ والصواب ويقابلهم أهل الظاهر وهم مثل داود الظاهري وابن حزم ومن نحا نحوهما (الثانية) المراد بمذهب السلف ما كان عليه الصحابة الكرام وأعيان التابعين وأتباعهم وأئمة الدين ممن شهد له بالامامة دون من رعى بدعة أو شهر بقلب غير مرضي كالخوارج والروافض والتدريية والمرجئة والجبرية والجهمية والمعتزلة والكرامية ونحوهم ثم غلب ذلك القلب على الامام أحمد وأتباعه على اعتقاده من أى مذهب كانوا فاقبل لهم في فن التوحيد علماء السلف هذا ما اصطلاح عليه أصحابنا والمحدثون وقالوا بان حجة الفقيه في رسالته شن الفارة الصدر الاول لا يقال الا على السلف وهم أهل القرون الثلاثة الاول الذين شهد لهم النبي ﷺ بأنهم خير القرون وأما من بعدهم فلا يقال في حقهم ذلك \*

( الثالثة ) متى قال قهواؤنا ولو كان كذا ونحوه كان إشارة الى الخلاف وذلك كقول صاحب الاقتاع وغيره في باب الاذان ويكرها ان يعني الاذان والاقامة للنساء ولو بلا رفع صوت فانهم أشاروا بلو الى الخلاف في المسألة ففي الفروع وفي كراحتها يعني الاذان والاقامة للنساء بلا رفع صوت وقيل مطلقا روايتان وعنه يسن لمن الاقامة وقفا للشافعي لا الاذان خلافا لماك انتهي . فقله ولو بلا رفع صوت إشارة الى الرواية الثانية وقالوا أيضا ولا يكره ماء الحمام ولو سخن بنجس وفي هذه المسألة خلاف أيضا فقد قال في الفروع وعنه يكره ماء الحمام لعدم تحري من يدخله فاحفظ هذه القاعدة فانها مهمة جدا \*

### ﴿ العقد السابع ﴾

في ذكر الكتب المشهورة في المذهب وبيان طريقة بعضها  
وما عليه من التعليقات والحواشي حسب الامكان

تلم أيها الفاضل الالهي ان الخوض في هذا البحر الزاخر صعب المسلك  
بميد المرمى خصوصا في هذا الزمان للماند للمم وأهله حتي رمام في سوق الكساد  
ونادي عليهم بالحرمان فأني لثلي أن يحول في هذا الميدان ويناضل أولئك الفرسان  
مع انه تمضي على الشهور بل الاعوام ولا أري أحدا يسألني عن مسألة في مذهب  
الامام احمد لا تراض أهله في بلادنا وتخلص ظله منها فذلك أصبح اشتغالي  
بشير الفقه من العلوم وان اشتغلت به فاشتغالي اما على طريقة الاستنباط واما على ارجعة  
كتب الأئمة على اختلاف مذاهبهم ولولا أملى بنفع سكان جزيرة العرب من الحنابلة  
لما حركت فيها رأيت من الفوائد قلما ولا خاطبت رسما منها ولا طلالا ولكن  
إنما الاعمال بالنيات والله مطلع على الدرائر نعم ان كثيرا من سكان الجزيرة  
وخصوصا أهل نجد أكثر الله من أمثالهم يذلون الآن النفيس والتفيس بطبع  
كتب هذا المذهب ويحيون وفاة السكتب المدرسة منه فاحيت مشاركتهم في  
هذا الاجر وأقدمت على ذكر الكتب المشهورة ليتنبه أهل الحيد اليها فيبرزوها

مطبوعة طبعاً حسناً ليتفجع بها أهل هذا المذهب وغيرهم كما هي عادتهم في عمل الخير  
فقلت مستعينا بالله تعالى \*

لقد كانت دمشق فيما مضى أكثر بلاد الاسلام مدارس وكل مدرسة كان  
بها خزانة كتب تضم ما يحتاج اليه أهل المدرسة وكان في مدارس الحنابلة من  
كتبهم ما يبرر العقول وخصوصاً المدرسة العربية الشيعية التي بالصالحية فانها كان  
بها من خزائن الكتب ما لا يوجد في غيرها ثم تلاعبت أيدي المختلسين في تلك  
الخزائن حتى تركوها وما بها ورقة واحدة ولم يبق بين أيدي الناس إلا ما نباعنه  
طوقان الجهل وسلم من أفواه الارضة ومع هذا فانك ترى تلك البقية الباقية  
تكاد أن لا يكمل منها كتاب وليت هذه البقية من سفر من أسفار أو جزء من  
أجزاء مبدولة لمن ينفع بها ولكن الزمان قضى عليها أن تكون في خزائن  
الجاهلين الذين لا ينتفعون بها ولا يفعلون وتلك البلية عمت فانا لله وانا اليه راجعون  
فلم يبق لنا إلا أن نذكر منها بعضاً ما اطلعنا عليه عسى أن ينتفع به منّا من يطلع  
على كتابنا أو يستدرك عليه مستدرك فيكون لنا أجر السبق \*

### ﴿ المنفى ومختصر الخرق ﴾

أشتهر في مذهب الامام احمد عند المتقدمين والمتوسطين مختصر الخرق ولم  
يخدم كتاب في المذهب مثل ما خدم هذا المختصر ولا اعتنى بكتاب مثل ما اعتنى  
به حتى قال العلامة يوسف بن عبد الهادي في كتابه الدر النقي في شرح ألفاظ  
الخرقي قال شيخنا عز الدين المصري ضبطت للخرقي ثلاثمائة شرح وقد اطلعنا  
له على ما يقرب من عشرين شرحاً وسمعت من شيوخنا وغيرهم أن من قرأه  
حصل له أحد ثلاث خصال إما أن يملك مائة دينار أو يلى القضاء أو يصير صالحاً  
هذا كلامه وقال في المقصد الارشد قال أبو اسحاق البرمكي عدد مسائل الخرقى  
الفان وثلاثمائة مسألة فاذنك بكتاب ولع مثل أبي اسحاق في عدد مسائله وما ذلك  
إلا لمزيد الاعتناء به وكتب أبو بكر عبد العزيز على نسخة مختصر الخرقى خالفني  
الخرقى في مختصره في تسعين مسألة ولم يسبقها وقال القاضي أبو الحسين ابن الفراء  
تبعها فوجدتها ثمان وتسعين مسألة انتهى وبالجملة فهو مختصر بدع لم يشتهر من



عند المتقدمين اشتباهه وأعظم شروحه وأشهرها المنفى للإمام موفق الدين المقدسي وقد كان في تسع مجلدات ضخام بخطه وأغلب نسخه الآن في ثلاثة عشر مجلداً وطريقته في هذا الشرح أنه يكتب المسألة من الحرقى ويجعلها كالترجمة ثم يأتي على شرحها وتبيينها ويبيان ما دلّت عليه بمنطوقها ومفهومها ومضمونها ثم يتبع ذلك ما يشبهها مما ليس بذكر في الكتاب فتحصل المسائل كتراجم الابواب ويبين في كثير من المسائل ما اختلف فيه مما أجمع عليه ويذكر لكل إمام ما ذهب اليه ويشير الى دليل بعض أقوالهم ويعزو الأخبار الى كتب الأئمة من أهل الحديث ليحصل التفقه بدلوها والتمييز بين صحيحها ومعلوها فيعتمد الناظر على معروفها ويعرض عن مجهولها والخاص انه يذكر المسألة من الحرقى ويبين غالباً روايات الامام بها ويتصل البيان بذكر الأئمة من أصحاب المذاهب الاربعة وغيرهم من مجتهدى الصحابة والتابعين وتابعيهم ومالهم من الدليل والتعليل ثم يرجع قولاً من أولئك الأقوال على طريقة فن الخلاف والجدل ويتوسع في فروع المسألة فأصبح كتابه مفيداً للعلماء كافة على اختلاف مذاهبهم وأضحى المطلع عليه ذا معرفة بالاجماع والوقايق والخلاف والمذاهب المتروكة بحيث تضح له مسالك الاجتهاد فيرتفع من حضيض التقليد الى ذروة الحق المبين ويمرح في روض التحقيق قال ابن مفلح في المقصد الارشد اشتمل الموفق بتأليف المنفى أحد كتب الاسلام فبلغ الأمل في إتمامه وهو كتاب بليغ في المذهب تصديقه وأجاد فيه وجل به المذهب وقرأه عليه جماعة وأثنى ابن غنيمه على مؤلفه فقال ما أعرف أحداً في زماننا أدرك درجة الاجتهاد الا الموفق وقال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام ما رأيت في كتب الاسلام مثل المحلى والمجلى لابن حزم وكتاب المنفى للشيخ موفق الدين في جودتها وتحقيق ما فيها وهل غشه انه قال لم أعط نفسي بالافتاء حتي صارت عندي نسخة المنفى قل ذلك ابن مفلح وحكى أيضاً في ترجمة الزربراني صاحب الوجيز انه طالع المنفى ثلاثاً وعشرين مرة وعلق عليه حواشي وحكى أيضاً في ترجمة ابن رزين انه اختصر المنفى في مجلدين وسماه التهذيب وحكى أيضاً في ترجمة عبد العزيز بن علي بن عبد العزيز البغدادي ثم المقدسي المتوفى سنة ست وأربعين ومائتين انه اختصر المنفى \*

وبما اطلعنا عليه من شروح الخرقى شرح القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين ابن الفراء البغدادي وهو في مجلدين ضخمين وبعض نسخه في أربع مجلدات وطريقته انه يذكر المسألة من الخرقى ثم يذكر من خالف فيها ثم يقول ودليلنا فيفيض في إقامة الدليل من الكتاب والسنة والقياس على طريقة الجدل مثاله انه يقول مسألة قال أبو القاسم ولا ينقد النكاح إلا بولي وشاهدين من المسلمين أما قوله لا ينقد إلا بولي فهو خلاف لأبي حنيفة في قوله الولي ليس بشرط في نكاح البائنة دليلنا فيذكر دليل المسألة سالكا مالك فن الخلاف ثم يقول وقوله بشاهدين من المسلمين خلافا لمالك ودادود في قولها الشهادة ليست بشرط في انعقاد النكاح وخلافا لأبي حنيفة في قوله ينقد بشاهد وامرأتين وينقد نكاح المسلمة والكتانية بشهادة كافرين ثم يقول دليلنا على مالك ودادود كذا وكذا وعلى أبي حنيفة كذا وكذا والفرق بين هذا الشرح وبين المنفى أن المنفى يسلك قريبا من هذا المسلك ويكثر من ذكر الفروع زيادة على ما في المتن فذلك صار كتابا جامعاً لمسائل المذهب وأما أبو يعلى فإنه لا يذكر شيئا زائدا على ما في المتن ولكنه يحقق مسائله ويذكر أدلتها ومذاهب الخالفين لها فإذا طبع المنفى مع شرح القاضي قرب الناظر فيهما من ان يحيط بالمذهب دلائل وفروما وحصلت له معرفة ببقية المذاهب وتلك غاية قصوى يحتاجها كل محقق وقد نظم الخرقى النقيب الاديب القوي الزاهد الشاعر المفلح يحيى بن يوسف بن يحيى بن منصور بن المعرف فتح الميم المشددة بن عبد السلام الانصاري الصرصري الزربراني الضريير صاحب الديوان المشهور في مدح النبي ﷺ المتوفى سنة ست وخمسين وسبعمائة شهيدا قتله التتار وقد نظم الخرقى نظما محمداً بخطبه نثرا قال فيها جعلت أكثر تلويني في نظمي هذا على مختصر الخرقى فيما نقلته اذ كان في نفسي أو ثق من تابعته وسمى نظمه الدرة اليتيمة والحجة المستقيمة ثم ذكر أنه كان قد عزم على نظم ربيع العبادات ثم شرح الله صدره لا كمال الكتاب ففعل ونظمه من بحر الطويل وحرف الروي فقال قال في أوائل النظم \*

يا طالباً للعلم والعمل استمع \* ما قلت مخصوصاً بمذهب أحمد  
ان من اختار الامام ابن حنبل \* إماماً له في واضح الشرح يهتدى

فأشروع في ذكر الطهارة أولا \* وهل عالم إلا بذلك يتبدى  
وقال في آخر النظم \*

الفين فاعدها وسعا ميثاها \* وسبعين بيتاً ثم أربعة زد  
بعد المئين الست والأربع التي \* تلتها الثلاثون استتمت فقيد  
بصرصر في أيام أشرف مالك \* أمور الوري المستنصر بن محمد  
وناظمها يحيى بن يوسف أقرر الأنام الى غفران رب محمد  
ثم أن الصرصري نظم زوائد الكافي على الخرقى في كتاب مستقل والنسخة  
التي رأيتها وجندت أولها مخروما الى باب المسح على الخفين فلم أدر شرطه فيها  
والنظم من بحر الطويل على روي السال أيضا وقال في آخرها

فخذها هداك الله أخذ موفق \* لقر المعاني حافظ متدد  
مائل فقه واضحات لناشد \* بإيات شعر رايمتات لمنشد  
وعندها ألفان كن خير ألف \* لها محمد الأثر منها ومحمد  
تخيرتها مما حوى ابن قدامة السمعوني في الكافي تخير مقتد  
همالفتنا صدق له وجمعه \* بتوفيقه تكفى الضلال وتمتدي  
وأسندت منظومي اليه تبركا \* بالفاظه الحسيني تبرك أروشد  
فهدي وما ألفت من قبلها إذا \* حفظتهما حفظ الليب الجود  
وطارحت أهل البحث من قهائنا \* بما حوت الثننان ترشد وترشد

وألف في لغات الخرقى وشرح مفرداتها يوسف بن حسن بن عبد الهادي  
كتابا سماه الدر الثقي في شرح الفاظ الخرقى وهو في مجلد حذا فيه حذو صاحب  
المنطع ورتبه على أبواب الكتاب وقد رأيت بخطه في خزانة الكتب المشقية  
المودعة في قبة الملك الظاهر بيبرس وحكى في آخره أنه فرغ من تأليفه سنة  
ست وسبعين وثمانمائة وبالجملة فهو كتاب نافع في باب هذا ما أمكنني الاطلاع  
عليه من مواد مختصر الخرقى \*

### ﴿ المستوصف ﴾

بكر العين المهمة تأليف العلامة مجتهد المذهب محمد بن عبد الله بن الحسين

إن محمد بن قاسم بن إدريس السامري يضم الميم وكسر الراء مشددة المتقدم ذكره وهو كتاب مختصر الالفاظ كثير الفوائد والمغاني ذكر مؤلفه في خطبته أنه جمع فيه مختصر الخرقى والتنبيه للخلال والارشاد لابن أبي موسى والجامع الصغير والخصال للقاضي أبي يعلى والخصال لابن البناء وكتاب الهداية لابي الخطاب والتذكرة لابن عقيل ثم قال فمن حصل كتابي هذا أغناه عن جميع هذه الكتب المذكورة إذ لم أخل بمسألة منها الا وقد ضمنته حكما وما فيها من الروايات وأقاويل أصحابنا التي تضمنتها هذه الكتب اللهم الا أن يكون في بعض نسخها قصصان ولقد تحريت أصح ما قدرت عليه منها ثم زدت على ذلك مسائل وروايات لم تذكر في هذه الكتب نقلتها من الشافعي لغلام الخلال ومن المجرد ومن كفاية المفتي ومن غيرها من كتب أصحابنا هذا كلامه وبالجملة فهو كتاب أحسن متن صنف في مذهب الإمام أحمد وأجمه وقال في كتابه أنه لم يتعرض فيه لشيء من أصول الدين ولا من أصول الفقه ويكثر فيه من ذكر الآداب الفقهية انتهى وهو في مجلدين ضخمين وقد حذا حذوه الشيخ موسى الحجاوي في كتابه الاقناع لطالب الانتفاع وحمله مادة كتابه وإن لم يذكر ذلك في خطبته لكنه عند تأمل الكتابين يتبين ذلك ربهما الله تعالى \*

### الكافي

هو في مجلدين للشيخ موفق الدين المقدسي صاحب المنقذ بذكر فيه الفروع الفقهية ولا يخلو من ذكر الأدلة والروايات قال مصنفه في خطبته توسعت فيه بين الإطلاة والاختصار وأومات إلى أدلة مسائل مع الاختصار وعزوت أحاديثه إلى كتب إئمة الأمصار ورأيت كتابا لطيفا للمحافظ الكبير صاحب الأحاديث المختارة محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن منصور السعدي المقدسي الملقب بالضيا في تخريج أحاديث الكافي وقد توفي الحافظ سنة ثلاث وأربعين وسنة \*

### العمدة

كتاب مختصر في الفقه لصاحب المنقذ جرى فيه على قول واحد مما اختاره وهو

سول العبارة يصاح المبتدئين وطريقته فيه أنه يصدر الباب بحديث من الصحاح ثم يذكر من الفروع ما إذا أدققت النظر وجدتها مستنبطة من ذلك الحديث فترقى همة مطالعه الى طلب الحديث ثم يرتقى الى مرتبة الاستنباط والاجتهاد في الاحكام ولفاسه ولطف مسلكه شرحه الامام بحر العلوم الثقلية والعقلية أحمد بن تيمية الملقب بشيخ الاسلام فزيته بمسلكه المعروفة وأفرغ عليه من لباس الاجادة صنوفه وكساه حلل الدليل وحلاه بحلي جواهر الخلاف وزينه بالحق والانصاف فرضي الله عنهما ولقد رأيت منه المجلد الاول اوله اول الكتاب وآخره باب الآذان \*

### مختصر ابن تيميم

مؤلفه ابن تيميم المتقدم يذكر فيه الروايات عن الامام أحمد وخلاف الاصحاب ويذهب فيه تارة مذهب التفريع وآونة الى الترخيص وهو كتاب نافع جدا لمن يريد الاطلاع على اختيارات الاصحاب لكنه لم يكمل بل وصل فيه مؤلفه الى أثناء كتاب الزكاة الى قوله فصل ومن غرم لاصلاح ذات البين اي فانه يعطى من الزكاة وطريقته فيه أنه اذا قال شيخنا يكون المراد به ناصح الدين أبو الفرج ابن أبي الفهم وظن بعضهم أنه يريد به أبا الفرج الشيرازي وهو غلط \*

### رؤس المسائل

للشريف الامام الاوحد عبد الخالق بن عيسى بن أحمد ابن أبي موسى الهاشمي المتقدم وطريقته فيه أنه يذكر المسائل التي خالف فيها الامام أحمد واحدا من الائمة أو أكثر ثم يذكر الادلة منتصرا للامام ويذكر المواضع له في تلك المسألة بحيث أن من تأمل كتابه وجده مصححا للمذاهب وذاهبا من أنوالها للمذهب المختار فجزاه الله خيرا \*

### ( الهداية )

لابي الخطاب السكوداني مجلد ضخيم جليل يذكر فيه المسائل الفقهية والروايات عن الامام احمد بها فتارة يجعلها رسالة وتارة يبين اختياره واذا قال فيه قال شيخنا أو عند شيخنا فراده به التفاضي أبو يعلى ابن الفراء وبالجملة فانه

حذا فيه حذو المجتهدين في المذهب للصحيحين لروايات الامام وسعنا أن الشيخ  
عبد الدين عبد السلام ابن تيمية وضع عليه شرحا سماه منتهى الغاية في شرح الهداية  
لكنه يرض به وبقي الباقي مسودة وكثيرا ما رأينا الاصحاب ينقلون عن تلك  
للسودة ورأيت منها فصولا على هوامش بعض الكتب \*

### التذكرة

للإمام أبي الوفاء على بن عفيف البغدادي جعلها على قول واحد في المذهب  
بما صححه واختاره وهي وإن كانت متنا متوسطة لا تخلو من سرد الأدلة في بعض  
الأحاديث كما هي طريقة المتقدمين من أصحابنا \*

### (المحرر)

كتاب في إلقاء الإمام مجد الدين عبد السلام ابن تيمية الحراني حذا فيه حذو  
الهداية لأبي الخطاب يذكر الروايات فتارة يرسلها وتارة يبين اختياره فيها وقد  
شرحه الفقيه الفرضي الفقيه عبد المؤمن بن عبد الحق بن عبد الله بن علي بن مسعود  
الططعي الأصل البغدادي الملقب به في الدين المتوفى سنة تسع وثلاثين وسبعمائة شرحا  
سماه تحرير المقرر في شرح المحرر قال في خطبته لم أذكر فيه شيء سوي ما هو في  
الكتاب من الروايات والوجوه التي ذكرها غيره لخروج ذلك عن المقصود إنما  
أنا بصدد بيان ما أودع من ذلك لا غير انتهى وطريقته فيه أنه يذكر المسألة من  
الكتاب ثم يشرع في شرحها ببيان مقاصدها ويبين منطوقها ومفهومها وما  
تتطوي عليه من الباحث ولا يخل مع ذلك بذكر الدليل والتعالم والتحقق فهو  
من الكتب التي يليق الاعتناء بها ولحق الدين بن قندس حاشية على المحرر ولا ين  
نصر الله حواشي عليه حسنة وللإمام ابن مفلح حاشية على المحرر سماها النكت  
والفوائد السنية على المحرر لمجد الدين ابن تيمية موجود في خزانة  
الكتب الخديوية بمصر \*

### (المقنع)

هو في مجلد تأليف الإمام موفق الدين المقدسي وقال في خطبته اجتهدت في  
جمعه وترتيبه وإيجازه وتقريره وسطا بين القصير والطويل وجامعا لا يكثر

الاحكام عرية عن الدليل والتعليل انتهى وذلك ان موفق الدين راجى في مؤلفاته  
أربع طبقات فنصف العدة لمبتدئين ثم الف المقنع لمن ارتقى عن درجتهم ولم  
يصل الى درجة المتوسطين فلذلك جمعه عربا عن الدليل والتعليل غير انه يذكر  
الروايات عن الامام ليجعل لقارئه مجالا الى كد ذهنه ليترن على التصحيح ثم  
صنف المتوسطين الكافي وذكر فيه كثيرا من الادلة لتسمو نفس قارئه الى درجة  
الاجتهاد في المذهب حينها يرى الادلة وترتفع نفسه الى مناقشتها ولم يجملها قضية  
مسئلة ثم الف المغنى لمن ارتقى درجة عن المتوسطين وهناك يطالع قارئه على  
الروايات وعلى خلاف الائمة وعلى كثير من أدلتهم وعلى ما لهم وما عليهم من  
الاخذ والرد فمن كان فقيه النفس حينئذ مرى نفسه على السمو الى الاجتهاد  
المطلق إن كان أهلا لذلك وتوفرت فيه شروطه والابقي على أخذه بالتقليد فهذه  
هى مقاصد ذلك الإمام في مؤلفاته الأربع وذلك ظاهر من مسالكه لمن تدبرها  
بل هى مقاصد أئمتنا السكابر كابى يعلى وابن عقيل وابن حامد وغيرهم قدس الله  
أرواحهم (واعلم) أن لأصحابنا ثلاثة متون حازت اشتهاراً إما اشتهاراً أولها  
مختصر الخرقى فان شهرته عند المتقدمين سارت مشرقاً ومغرباً الى أن الف الموفق  
كتاب المقنع فاشتهر عند علماء المذهب قريباً من اشتهاار الخرقى الى عصر التسعة  
حيث الف القاضى علاء الدين المرادوى التنقيح المشيع ثم جاء بعده تقي الدين  
احمد ابن النجار الشهير بالفتوحى فجمع للمقنع مع التنقيح فى كتاب سماه منتهى  
الارادات فى جمع المقنع مع التنقيح وزيادات فكشف الناس عليه وهجروا مساواه  
من كتب المتقدمين كسلا منهم ونسياناً لمقاصد علماء هذا المذهب التي ذكرناها  
آنفا وكذلك الشيخ موسى الحجاوى الف كتابه الاقناع وحذا به حذو صاحب  
المستوعب بل أخذ معظم كتابه منه ومن المحرر والفروع والمقنع وجمعه على قول  
واحد فصار معول المتأخرين على هذين الكتابين وعلى شرحيهما (ولما) فكشف  
الناس على المقنع أخذ العلماء فى شرحه قائل شارح له الامام عبد الرحمن  
ابن الامام أبى عمر محمد بن احمد بن قدامة المقدسي فانه شرحه شرحاً وافياً سماه  
بالشافى وقال فى خطبته اعتمدت فى جمعه على كتاب المغنى وذكر فيه من غيره  
ما لم أجده فيه من الفروع والوجوه والروايات ولم أترك من كتاب المغنى الا شيئاً

يسيرا من الادلة وعزوت من الاحاديث ما لم يعزما أمكنني عزوه هذا كلامه وبالجملة  
 فطريقته فيه أنه يذكر المسألة من المقنع فيجعلها كالترجمة ثم يذكر مذهب  
 الموافق فيها والمخالف لها ويذكر ما للكل من دليله ثم يستدل ويعمل للاختار ويضيف  
 دليل المخالف فسلوكه مسلك الاجتهاد الا أنه اجتهاد مقيد في مذهب أحمد \*  
 ثم شرحه القاضي برهان الدين ابراهيم بن محمد الأكل بن عبد الله بن محمد  
 ابن فلفل المتوفى سنة أربع وثمانين وثمانمائة وشرحه في أربع مجلدات ضخم مزج المتن  
 بالشرح ولم يتعرض به لمذاهب المخالفين الا نادرا وما لقيه الى التحقيق وضم الفروع  
 سالكا مسلك المجتهدين في المذهب فهو أنفع شروح المقنع للمتوسطين وعلى طريقته  
 معري شارح الاتفاق ومنه يستمد ورأيت من شروحه أيضا المنع شرح المقنع  
 لسيف الدين أبي البركات ابن المنجا المتقدم ذكره قال في خطبته أحببت أن أشرح  
 المقنع وأبين مراده وأوضحه وأذكر دليل كل حكم وأصححه وطريقته أنه  
 يذكر المسألة من المنفى ويبين دليلها ويحقق المسائل والروايات ولم يتعرض لغير  
 مذهب الامام ثم لما انحطت الهمم عن طلب الدليل وغاض نهر الاشتغال بالخلاف وأكب  
 الناس على التقليد البحث وكادت كتب المتقدمين ومسالكتهم أن تذهب أدراج  
 الرياح انتصب لنصرة هذا المذهب وضم شمله العلامة الفاضل القاضي علاء  
 الدين علي ابن سليمان السعدي المرداوي ثم الصالحي فوجد أهل  
 زمانه قد أكبوا على المقنع فألف عليه شبه شرح سماء بالانصاف في معرفة  
 الراجح من الخلاف وطريقته فيه أنه يذكر في المسألة أقوال الاصحاب ثم  
 يجعل المختار ما قاله الاكثر منهم سالكا في ذلك مسلك ابن قاضي فجعلون في تصحيحه  
 لمنهاج النورى وغيره من كتب التصحيح فصار كتابه مقنيا للفقاد عن سائر كتب  
 المذهب ثم اقتضب منه كتابه المسمى بالتفحيح المشيع في تحرير أحكام المقنع فصحيح  
 فيه الروايات المطلقة في المقنع وما أطلق فيه من الوجهين أو الأوجه وقيد ما أدخل  
 به من الشروط وفسر ما أهم فيه من حكم أولنظ واستثنى من عموم ما هو مستثنى  
 على المذهب حتى خصائص النبي ﷺ وقيد ما يحتاج اليه مما فيه اطلاقه وبحمل  
 على بعض فروعه ما هو مرتبط بها وزاد مسائل محررة مصححة فصار كتابه  
 تصحيحا للعالم بكتب المذهب وبالجملة فهذا الفاضل يليق بان يطلق عليه مجدد



مذهب أحمد في الاصول والفروع وقد اتدب لشرح لغات المفتح العلامة النوى محمد ابن أبي الفتح البلي قال في هذا النوع كتابه المطلع على أبواب المفتح فاجاد في مباحث اللغة ونقل في كتابه فوائد منهذلت على رسوخ قدمه في اللغة والادب وكثيرا ما يذكّر فيه مقالا لشيخه الامام محمد بن مالك المشهور ورتب كتابه على أبواب المفتح ثم ذيله بتراجم ما ذكر في المفتح من الاعلام فجاء كتابه غاية في الجودة ووقع في طرّة نسخة المفتح المطبوعة بمصر ان المطلع شرح المفتح وهو سهو والحق أنه شرح لغاته فدرجته كدرجة المغرب للحنفية والمصباح للشافعية واقتصر المفتح الشيخ موسى الحجاوي كما سيأتي \*

### ﴿ الفروع ﴾

يقال في كشف الظنون هو في مجلدين للشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد ابن مفلح الحلبي المتوفى سنة ثلاث وستين وسبعمائة أجاد فيه وأحسن علي مذهبه وشرحه الشيخ الامام أحمد بن أبي بكر محمد بن العاد الحموي سماه المقصد المنجج لفروع ابن مفلح انتهى. قلت وهو عندي في مجلد واحد ضخّم وهذا الكتاب قل أن يوجد نظيره وقد مدحه الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة فقال صنف يعني ابن مفلح الفروع في مجلدين أجاد فيهما الى الغاية وأورد فيه من الفروع الغربية ما بهر به العلماء وقال ابن كثير كان مؤلفه بارعا فاضلا متفتنا في علوم كثيرة ولا سيما علم الفروع وله على المفتح نحو ثلاثين مجلدة وعلق على كتاب المنقى للسجد ابن تيمية انتهى \* وطريقته في هذا الكتاب انه جرده من دليله وتعليقه ويقدم الراجح في المذهب فان اختلف الترجيح اطلق الخلاف واذا قال في الاصح فمراده أصح الروايتين وبالجملة فقد ذكر اصطلاحه في أول كتابه ولا يقتصر على مذهب أحمد بل يذكر الجميع عليه والمتفق مع الامام احمد في المسألة والخالف له فيها من الائمة الثلاثة وغيرهم ويشير إلى ذلك بالرمز وبطيل النفس في بعض المباحث وأحيانا يتطرق إلى ذكر الأدلة ويذكر من التفاسير ما ينبغي للفاضل أن يطلع عليه بحيث أن كتابه يستفيد منه اتباع كل مذهب فرحم الله مؤلفه وقد شرحه العلامة شيخ المذهب مفتي الديار المصرية عبد الله

أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد بن عمر البغدادي الاصل ثم المصري المتوفى سنة أربع وأربعين وثمانمائة وشرحه هنا أشبه بالخواشي منه بالتشريح وكتب على الفروع حاشية العلامة ذو الفنون تقي الدين أبو بكر بن إبراهيم بن قدس المتوفى سنة إحدى وستين وثمانمائة وهذه الحاشية في مجلد وبها من التحقيق والفوائد ما لا يوجد في غيرها \*

(منفى ذوى الأفهام عن الكتب الكثيرة في الاحكام)

تأليف العلامة المحدث يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي الشهير بابن المبرد الصالحى أخذ الفقه عن القاضي علاء الدين المرداوى وعن تقي الدين ابن قدس المتوفى سنة تسع وتسعمائة وهذا الكتاب في مجلد لطيف صدره بفن أصول الديانات يعنى التوحيد ثم باب معرفة الاعراب ثم باصول الفقه ثم بما يستعمل من الادب ثم اتبعه ببعض اصطلاحات في المذهب ثم استوصل في الفقه على نمط وحيز ثم ختمه بقواعد كلية يترتب عليها مسائل جزئية لكن ما ذكره من الفنون في صدره لا يفيد إلا فائدة قليلة جداً ومثلك في الفقه مسلوكا غريبا فقال في أول كتابه كتبت فيه القول المختار وأشير إلى المسألة المجمع عليها بأن أجعل حكمها اسم فاعل أو مفعول ومع ذلك ومع اتفاق عليه الاثمة الاربعة بصيغة المضارع وربما وقع ذلك لنا فيما اتفق فيه أبو حنيفة والشافعي في بعض مسائل لم نعلم فيها مذهب الامام مالك أولا فيها أو في مذهب ثم قول غير المشهور فان كان لاختلاف عندنا في المسألة فيالباء وأيضاً وإن كان فيه خلاف عندنا فيالتاء وأيضاً وروى فاق الشافعي فقط وأيضاً وس وأبي حنيفة فقط بالنون وأيضاً وفتح ولا أكرر فيه مسألة في علم واحد الا لزيادة فائدة ولا يمتنع تكرارها في علمين لأن كل علم تجري فيه على أصله فربما اختلف حكمها في العلمين وربما اتفق هذا كلامه ورايت بخط مؤلفه هذين البيتين على ظهر الكتاب \*

هنا كتاب قد سما في حصره \* أوراقه من لطفه متعددة  
جميع العلوم بلطفه فيجمعه \* ينفيك عن عشرين ألف مجلدة  
وقرطه ابن قاضي أزروعات بقوله \*

يا كتابا أزدى بكل كتاب \* هو في الأرض لوحنا المحفوظ  
زاد دني منشيه علما وفضلا \* ثم لازال سعه المحفوظ

(منتهى الارادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات)

هو كتاب مشهور عمدة المتأخرين في المذهب وعليه الفتوي فيما بينهم تأليف  
العلامة تقي الدين محمد بن العلامة أحمد بن عبدالعزيز بن علي بن إبراهيم الفتوحى  
المصري الشهير بابن النجار وحل الى الشام قالف بها كتابه المنتهى ثم عاد الى مصر  
بعد أن حرر مسائله على الراجح من المذهب واشتغل به عامة الطلبة في عصره  
واقصروا عليه ثم شرحه شرحا مفيدا في ثلاث مجلدات ضخام وغالب استمداده  
فيه من كتاب الفروع لابن مفلح وبالجملة فقد كان منفردا في علم المذهب توفي سنة  
اثنين وسبعين وتسعمائة وقرأت في طبقات الحنابلة لكمال الدين الفزي الشافعي  
نقل عن ابن طولون أن العلامة الحقوقي أحمد بن عبد الله بن أحمد العسكري صنف  
كتابا جمع فيه بين المقنع والتنقيح فاخرتمته المنية قبل اكمله قال وقد بلغني أن  
صاحبنا أحمد الشوكاني تليذه شرع في تكملة توفي العسكري سنة عشر وتسعمائة  
وقال الفزي في ترجمة أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن أبي بكر الشوكي  
الناقلي ثم الدمشقي الصالح المتوفى سنة تسع وثلاثين وتسعمائة أنه جاور في المدينة  
المنورة وجمع كتاب التوضيح جمع فيه بين المقنع للشيخ موفق الدين بن قدامة  
والتنقيح لعلاء الدين المرداوي وزاد عليها أشياء مهمة قال ابن طولون وسبقه  
الى ذلك شيخه الشهاب العسكري لكنه مات قبل اتمامه ولم يصل فيه الا الى باب  
الوصايا وعاصره أبو الفضل ابن النجار فجمع كتابه المشهور بالمتهى لكنه عقد  
عباواته انتهى وشرح منتهى الارادات العلامة منصور بن يونس بن صلاح الدين  
ابن حسن بن أحمد بن علي بن ادريس البهوتي شيخ الحنابلة في عصره المتوفى سنة  
احدي وخمسين والف وشرحه في ثلاث مجلدات جمعه من شرح مؤلف المنتهى  
لكتاباه ومن شرحه نفسه على الأنواع وهو شرح مشهور مطبوع ولقد كنت  
في حدود أربع عشرة وثلاثمائة بعد الالف ألفت مدة في قصة دوام دمشق فأقرأت  
هذا الشرح وكتبت عليه حاشية وضمتها أثناء القراءة وصلت فيها الى باب السلم

في مجلد ضخم ثم خرجت من دوما الى دمشق وهناك لم أجد أحدا يطلب العلم من الحنابلة بل يندر وجود حنبلي بها ففترت همي عن إتمامها وقيمت على ما هي عليه ولاشيخ منصور حاشية على المتن وكتب الشيخ محمد بن أحمد بن علي البهوتي الشهير بالخلوي المصري تحريرات على هامش نسخته من المنتهى فجردت بعد موته قبلت أربعين كراسا وكان من الملازمين للشيخ منصور توفي سنة ثمان وثمانين والف وعلى المتن حاشية أيضا للشيخ عثمان بن حماد التجدي صاحب شرح العمدة للشيخ منصور البهوتي المتوفى سنة (١) وهي حاشية نافعة تميل الى التحقيق والتدقيق

### ﴿ الاقناع لطالب الانتفاع ﴾

مجلد ضخم كثير الفوائد جم المنافع للامة المحقق موسى بن أحمد بن موسى ابن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي ثم الدمشقي الصالحى بقية المجتهدين والمعول عليه في مذهب أحمد في الديار الشامية ترجمه السكالك الفزى في النعت الاكل ولم يذكر سنة وفاته ونجم الدين الفزى في السكواكب السائرة وبالجملة فهو من أساطين العلماء وأجلهم توفي سنة ثمان وستين وتسعمائة وقد شرح كتابه الاقناع الشيخ منصور البهوتي شرحا مفيدا في أربع مجلدات وكتب الشيخ محمد الخلوئي عليه تعليقات جردت بعد موته قبلت اثني عشر كراسا بالخط الدقيق ولاشيخ منصور عليه حاشية ولصاحبه كتاب في شرح غريب لغاته \*

### ﴿ دليل الطالب ﴾

من مختصر مشهور تأليف العلامة بقية المجتهدين مرعي بن يوسف ابن أبي بكر ابن أحمد ابن أبي بكر بن يوسف بن أحمد الكرعي نسبة لطور كرم قرية بقرب نابلس ثم المقدسي أخذ أكابر علماء هذا المذهب بمصر المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وألف وكتبه هذا أشهر من أن يذكر وللعلامة أحمد بن عوض بن محمد المرادوي المقدسي تلميذ الشيخ عثمان التجدي وكان موجودا سنة واحد ومائة والف حاشية عليه في مجلدين وقرأت في بعض الجاميع أن العلامة الفاضل الشيخ مصطفى الدومي المعروف بالدوماني ثم الصالحى ثم مفتي رواق الحنابلة في مصر له حاشية لطيفة على دليل الطالب ورأيت له كتابا سماه ضوء النيران لفهم تفسير الجلالين وشرحا

على السكافي في المروض والقوافي ولم أعلم سنة وفاته غير أن مترجمه قال رحل إلى القسطنطينية وتوفي بها في خلافة السلطان عبد الحميد يعني الاول وكانت سلطنته من سنة ثمان وسبعين ومائة والقب إلى سنة ثلاث ومائتين والقب وشرح هذا الكتاب الشيخ عبدالقادر بن عمر بن عبد القادر بن عمر بن أبي تغلب بن سالم التغلبي الشيباني الصوفي الدمشقي ورأيت في بعض الجاميع نسخة إلى دوما دمشق الفقيه الفرضي المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائة والقب وشرحه هذا متداول مطبوع لكنه غير محرر وليس بواف بمقصود المتن وشرحه في مجلدين العلامة اسماعيل ابن عبدالكريم بن محي الدين الدمشقي الشهير بالجراحي وكانت وفاته سنة اثنتين ومائتين والقب ولم يتم الكتاب ورأيت في ترجمة الشيخ محمد بن أحمد السقاريني أن له شرحا على دليل الطالب ولم نره ولم نجد من أخبرنا أنه وآه \*

### ( غاية المنتهي )

كتاب جليل للشيخ مرعي السكرمي جمع فيه بين الاقناع والمنتهي وسلك فيه مسالك المجتهدين فاورد فيه اتجاهات له كثيرة يعنونها بالنظر ويتجه ولكنه جاء متأخرا على حين فترة من علماء هذا المذهب ونمكّن التقليد من أفكارهم فلم ينشر انتشار غيره وقد تصدى لشرحه العلامة الفقيه الاديب أبو الفلاح عبد الحى بن محمد ابن العماد فشرحه شرحا لطيفا دل على فقهه وجودة قلبه لكنه لم يتمه ثم زيل على شرحه هذا العلامة الجراحي فوصل فيه إلى باب الوكالة ثم اخترته المنية ثم تلاهما العلامة الفقيه الشيخ مصطفي بن سعد بن عبده السيوطي الرحباني مولدا ثم الدمشقي العلامة الفقيه الفرضي الحقيق مولده سنة خمس وستين ومائة والقب وتوفي سنة ثلاث وأربعين ومائتين والقب ابتداء بشرح الكتاب من أوله حتى أتته في خمس مجلدات بخطه لكنه في شرحه هذا يأتي إلى المسألة من المنتهى فيقل عبارة شرحها للشيخ منصور وإلى المسألة من الاقناع فيقل عبارة شرحه أيضا فكله جمع بين الشرحين من غير تصرف فاذا وصل إلى اتجاه لم يحققه بل قصارى أمره أنه يقول لم أجده لأحد من الاصحاب ثم تلاه تلميذه شيخ مشايخنا العلامة الاوحد الشيخ حسن بن عمر ابن معروف ابن عبد الله بن مصطفى ابن الشيخ شطا المتوفى سنة (١)

فأخذ في مواضع الاتجاه من الفاية والشرح واتصرت للشيخ مرعي وبين صواب تلك الاتجاهات ومن قال بها غيره من العلماء وذكر في غضون ذلك باحث راقية وفوائد لا يستغني عنها فجاء كتابه هذا في أربعين كراسا بخطه الدقيق فلو ضم هذا الكتاب الى الشرح وطبع لحلته منه كتاب فريد في باب ولا سيما اذا ضم اليهما ما كتبه ابن الهادي والجراعي فاللهم ارفع لواء هذا المذهب وأكثروا من علمائه \*

### (عدة الراغب)

مختصر لطيف للشيخ منصور البهوتي وضعه له مبتدئين وشرحه العلامة الشيخ عثمان ابن أحمد النجدي شرحا لطيفا مفيدا ميسوكا سبكاً حسناً ونظماً الشيبخ صالح بن حسن البهوتي من علماء القرن الحادي عشر بمخطوطة أولها \* يقول راجي عفو ربه العلي أبو الهادي صالح نجل الحنبلي وسمي نظمه وسيلة الراغب لعدة الراغب \*

### (كافي المبتدي وأخصر المختصرات ومختصر الاقادات)

هذه المثنون الثلاثة للفقهاء المحدثين محمد بن بدر الدين بن بلبان البلياني البعلبي الاصل ثم الدهشقي الصالحى كان يقرأ الفقه لطالب المذاهب الاربعية توفي سنة ثلاث وثلاثين والف وقد اعتنى من بعده بكتبه (فاما) كافي المبتدي فقد شرحه الورع الفقيه الاصولي الفرضي أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن مصطفى الحلي الاصل البعلبي الدهشقي شرحاً لطيفاً محرراً توفي سنة تسع وثمانين ومائة بعد الألف وسمي شرحه الروض الندي شرح كافي المبتدي وله شرح عدة كل فاض في الفرائض وله الشعر الحرير شرح مختصر التحرير في الاصول وله غير ذلك من التعليقات في الحساب والفرائض والفقه (وأما) أخصر المختصرات فهو من مختصر جداً اختصر فيه كافي المبتدي وقد شرحه العلامة عبد الرحمن ابن عبد الله بن أحمد بن محمد البعلبي الدهشقي نزول حلب وكان فقيهاً متفناً ادبياً شاعران توفي سنة اثنتين وتسعين ومائة بعد الألف وشرحه هذا محرر منقح كثير النفع للمبتدئين (وأما) مختصر الاقادات فقد صدره أولاً بديع العبادات فجعل الكلام عليه وسطاً بين الاسباب والايجاز مستمداً عن الاقتناع ثم ذكر

أحكام البيع والربا ثم أتبعه بقوله كتاب الاداب وفصله فصولا ثم أتبعه بفضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفصل ذكر الله تعالى والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والاحلاس ثم أتبع ذلك بمقيدته التي اختصر بها نهاية المبتدئين لابن حمدان ثم ختم الكتاب بوصية نافذة وبالجملة فهذا الكتاب كاف وواف المتعبدين ولقد كنت قرأت هذا الكتاب على شيخنا العلامة الشيخ محمد بن عثمان المشهور بخطيب دوما وعلقت على هوامشه تعليقات اختبئها أيام بدايتي في الطلب \*

### (الرعايتان)

كلاهما لابن حمدان قد كنت رأيتها ثم غابا عني قال في كشف الظنون رعاية في فروع الحبلية للشيخ نجم الدين ابن حمدان الحراني المتوفى سنة خمس وتسعين وستمائة كبري وصغرى وحشاهما بالروايات الغربية التي لا تسكاد توجد في السكتب الكثيرة أولا الحمد لله قبل كل مقال وإمام كل رغبة وسؤال الى آخره وهي على ثمانية أجزاء في مجلد شرحها الشيخ شمس الدين محمد بن الامام شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم البارزي المتوفى سنة ثمان وثلاثين وسبعائة وسمى شرحه الدواية لاحكام الرعاية ومختصر الرعاية للشيخ عز الدين عبد السلام اشهى وقال ابن مفلح في باب زكاة الثمر والزرع من كتابه الفروع عند الكلام على زكاة الزرع وللثمرات ولا يستقر الوجوب الا بجعله في الجرين والبدر وعنه جمكنه من الاداء كما سبق في كتاب الزكاة للزوم الاخراج إذن وقافاقانه يلزم اخراج زكاة الحب مصفى والتمر يايسا وقافا وفي الرعاية وقيل يجزى رطبه وقيل قيا لا يثمر ولا يربب كذا قال وهذا وأمثاله لا عبرة به وإنما يؤخذ منها أي من الرعايتين بما انفرد به بالصريح وكذا يقدم يعني ابن حمدان في موضع الاطلاق ويطلق في موضع التقديم ويسوي بين شيئين المعروف بالفرقة بينهما وعكسه فلهذا وأمثاله حصل الخوف من كتابيه وعدم الاعتماد عليهما انتهى وبالجملة فهذان الكتابان غير محردين \*

﴿ مختصر الشرح الكبير والانصاف ﴾

تأليف العالم الانري والامام الكبير محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي

يتصل نسبه ببعد مائة بن نعيم التميمي ولد سنة خمس عشرة ومائة وألف وقدر حل  
 إلى البصرة والحجاز لطلب العلم وأخذ عن الشيخ على أفندي الداغستاني وعن  
 الحديث الشيخ اسماعيل العجلوني وغيرهما من العلماء وأجازه محدثو البصرة بكتب  
 الحديث وغيرها على اصطلاح أهل الحديث من المتأخرين ولما امتلأ وطابه من  
 الآثار وعلم السنة هجرع في مذهب احمد أخذ ينصر الحق ويحارب البدع ويقاوم  
 ما أدخله الجاهلون في هذا الدين الحنيفي والشريعة السمحاء وأعانه قوم أخلصوا  
 العبادة لله وحده على ما ريقته التي هي أقامة التوحيد الخالص والدعاة إليه وإخلاص  
 الوجدانية والعبادة كلها بسائر أنواعها خالق الخلق وحده خبياً إلى معارضته أقوام  
 ألقوا الجلود على ما كان عليه الآباء وتدعوا بالسكسل عن طاب الحق وهم لا يزالون  
 إلى اليوم يضربون على ذلك الوتر وجنود الحق تكافحهم فلا بقي منهم ولا تزر  
 وما أحقهم بقول القائل

كناطح صخرة يوماً ليونها فلم يضرها وأعياء قرنه الوعل  
 ولم يزل مثاراً على العوة إلى دين الله تعالى حتى توفاه الله تعالى سنة ست  
 ومائتين وألف وطريقته في هذا المختصر أنه يصدر الياب منه بمسائل الشرح ثم  
 يزيل ذلك بكلام الانصاف وهو كتاب في مجلد

(هذا بيان) ما طلمت عليه من كتب هذا المذهب الجليل بما بعثه موجود  
 عندي وبعضه قد أودع في خزانة الكتب الدمشقية في مدرسة الملك الظاهر  
 ببرس وثني يسير يوجد في خزانة الكتب الخديوية بمصر ولم أقصد بذلك تأليفاً  
 ككشف الظنون بل القصد التنبيه على ما يمكن وجوده مما إذا طبع وانتشر انتفع  
 أهل العلم به أيما انتفاع والا فكتب المذهب كثيرة لا تكاد تدخل تحت حصر فحذرا  
 أيها المطالع من الانتقاد على ما كان مني من الاختصار والله يتولى الصالحين .

#### العقد الثامن

في اقسام الفقه عند اص. ابننا وما الف في هذا النوع

وفي هذا العقد درر

اعلم ان اصحابنا تفنوا في علومهم الفقهية فنونا وجعلوا لشجرتها الثمرة بأنواع



الشرع غصونا وشعبونا من نهرها جداول تروى الصادى ويحمد سيرها السارى  
 فى سبيل الهدى وطريق الاقتداء ففرعوا الفقه الى المسائل الفرعية وألقوا فيها  
 كتباً قد أطلعت على بعض منها ثم أفردوا لها فيه خلاف لأحد الأئمة فنا وسموه  
 بفن الخلاف وتارة يطلقون عليه المفردات وضموا المتناسبات فالحقوها بأصول  
 استنبطوها من فن أصول الفقه وسموها بالقواعد وجعلوا للمسائل المشبهة  
 صورة المختلفة حكماً ودليلاً وعلة فنا سموه بالفروق وعمدوا الى الأحكام التي تتغير  
 بتغير الأزمان مما ينطبق على قاعدة المصالح للمرسلة فاسبوها وسموها بالأحكام  
 السلطانية وأتوا على ما اختلقه العوام وأرباب التدليس فسموه بالبدع وعلى ما هو  
 من الأخلاق مما هو للتأديب والتزينة ووسموه بفن الآداب ولما كانت كتبهم  
 لا تخلو عن الاستدلال بالكتاب والسنة والقياس صنفوا كغيرهم فى أصول الفقه  
 ثم فى تخريج أحاديث الكتب المصنفة فى الفروع ثم عمدوا الى جمع الأحاديث  
 التي يصح الاستدلال بها فجمعوها ورتبوها على أبواب كتب فقههم وسموها بذلك  
 فن الأحكام وألقوا كغيرهم كتب الفرائض مفردة وكتب الحساب والجبر والمقابلة  
 وأفردوا كتب التوحيد عن كتب المتأولين وأكثروا فيها إقامة الدلائل انحصاراً  
 لمذهب السلف فجزاهم الله خيراً وبحسن بنا هنا أن نذكر بعض ما ألف فى كل فن من  
 تلك الفنون انتقاء للاجود منها فنقول

(أما) فن الخلاف فهو علم يعرف به كيفية إيراد الحجج الشرعية ودفع  
 الشبهة وقوادح الأدلة الخلافية بإيراد البراهين القطعية وهو الجدل الذي هو  
 قسم من أقسام المنطق إلا أنه خص بالمقاصد الدينية وقد يعرف بأنه علم يقتدر  
 به على حفظ أي وضع وهدم أي وضع كالتبطل بقدر الامكان ولهذا  
 قيل الجدلي أما يجب يحفظ وضماً أو سائلاً يهدم وضماً وقد علمت مما سبق  
 فى أواخر فن الأصول هذه المسالك لكن ما تقدم لك عام للمجتهدين وغيرهم وما  
 نحن بصدده الآن خاص بالمقلدين الذين يحدون على قول إمامهم أو على ما صح  
 لديهم من رواياته ثم يسلكون مسلك فن الجدل فى نصرة ما قلده وهدم ما لم  
 يقلده وهو أجمع ما رأيت له لأصحابنا فى هذا النوع الخلاف الكبير للقاضى أبى يعلى وهو  
 فى مجلدات لم أطلع منه الا على المجلد الثالث وهو ضخيم أوله كتاب الحجج وآخره

باب السلم وقد سلك فيه مسلكا واسما وتخان في هدم كلام الخصم فتننا لم أراه في غيره واستدل بأحاديث كثيرة لكن تمقبه في أحاديثه الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن ابن علي المعروف بابن الجوزي الصديقي القرشي البكري المتوفى سنة سبع وتسعين وخمسةائة وسمى كتابه هذا التحقيق في مسائل التلويح قال في أوله هذا كتاب نذكر فيه مذهبا في مسائل الخلاف ومذهب الخالف وتكشف عن دليل المذهبين من النقل كشف مناصف لا غيل لنا ولا علينا فيما نقول ولا نحازف وسيحمدنا المطلع عليه أن كان منصفاً والواقف ويعلم أننا أولى بالصحيح من جميع الطوائف ثم قال كان سبب ائثاره الغرم لتصنيف هذا الكتاب أن جماعة من أخواني ومشائخي في الفقه كانوا يسألوني في زمن الصبا جمع أحاديث التعليل وما صح منها وما طعن فيه وكنت أنوأي عن هذا لسنين أحدها اشتغالي بالطلب والثاني ظني أن ما في التلويح من ذلك يكفي فذا نظرت في التلويح رأيت بضاعة أكثر الفقهاء في الحديث مزجاة يعول أكثرهم على أحاديث لا تصح ويعرض عن الصحاح ويتلد بعضهم بعضا فيما ينقل ثم قد اتهم المتأخرون ثلاثة أقسام القسم الأول قوم غاب عليهم الكسل ورأوا أن في البحث تما وكلفة فتعجلوا الراحة واقتنعوا بما سطره غيرهم والقسم الثاني قوم لم يحدوا إلى أمكنة الأحاديث وعلوا أنه لا بد من سؤال من يعلم هذا فاستكفوا عن ذلك والقسم الثالث قوم مقصودهم التوسع في الكلام طلبا للتقدم والرياسة واشتغالهم بالجدل والقياس ولا التفات لهم إلى الحديث لآلئ تصحيحه ولا إلى الطعن فيه وليس هنا شأن من استظهر لدينه وطلب الوثيقة في أمره ولقد رأيت بعض الأكابر من الفقهاء يقول في تصنيفه عن الفاظ قد أخرجت في الصحاح لا يجوز أن يكون رسول الله ﷺ قال هذه الفاظ ويرد الحديث الصحيح ويقول هذا لا يعرف وإنما هو لا يعرفه ثم رأيه قد استدل بمحدث زعم أن البخاري أخرجه وليس كذلك ثم نقله عن مصنف آخر كما قال تعليلا له ثم استدل في مسألة فقال دليلنا ماروي بعضهم أن النبي ﷺ قال كذا ورأيت جهود مشايخنا يقولون في تصانيفهم دليلنا ماروي أبو بكر الخلال بإسناده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ودليلنا ماروي أبو بكر المزيز بإسناده ودليلنا ماروي ابن بطه بإسناده وجهود تلك الأحاديث في الصحاح وفي المسند وفي السنن غير أن السبب في اقتناعهم

بهذا التسكسل عن البحث والموجب من ليس له شغل سوى مسائل الخلاف ثم  
قد اقتصر منها في المناظرة على خمسين مسألة وجمهور هذه الخمسين لا يستدل فيها  
بحديث فما قدر الباقي حتى يتكسل عن المبالغة في معرفته ثم قال فصل والزم عندي  
من قد لته من الفقهاء وجماعة من كبار المحدثين عرفوا صحيح النقل وسقيمه  
وصنفوا في ذلك فاذا جاء حديث ضعيف يخالف مذهبهم ينزوا وجه الطعن فيه  
وان كان موافقا لمذهبهم سكتوا عن الطعن فيه وهذا ياتي عن قلة دين وغلبة  
هوى ثم روي باسناده الى وكيع انه قال اهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم واهل  
الاهواء لا يكتبون الا ما لهم ثم ان ابن الجوزي اخذ في تخريج احاديث التعليق  
باسناده على شرط ذكره هو فقال وهذا حين شرونا فيما اندبنا له من ذكر  
الاحاديث معرضين عن العصبية التي تعتدها في مثل هذا حراما هذا وموضع  
كتابه انه يذكر المسألة فيقول مثلا مسألة الطهور هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره  
ثم يفيض في بيان الحديث فيذكره أولا باسناده ثم يتكلم عليه بكلام كاف شاف  
وقد ألع الفاضل كاتب جاي في كتابه بمشغف الظنون الي كتاب ابن الجوزي  
فقال التحقيق في احاديث الخلاف لابي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي  
البنهادي الحنبلي المتوفى سنة سبع وتسعين وخمسمائة ومختصره للبرهان ابراهيم بن  
علي بن عبد الحق المتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة انتهى ثم تلاه الامام الحافظ  
محمد بن احمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد  
ابن قدامة الجماعلي الاصل الصالحى ولد سنة أربع وسبعمائة وتوفى سنة أربع  
وأربعين وسبعمائة وكان من اصحاب شيخ الاسلام ابن تيمية فتقح التعليق لابن  
الجوزي وحذف اسانيد ونسب احاديثه الى من خرجها من الائمة الاعلام وتكلم  
عليها بما يابق بها وسمى كتابه التحقيق في احاديث التعليق وهر في مجلدين والكلام  
على المسائل قد شجنت كتب الخنابة المطولة به ولا سيما شروح المتقدمين \*

وأما المفردات فهي من جنس الخلاف والذي رأيناه وسمي هذا الاسم المفردات  
لماضى أبي يعلى الصغير والمفردات لابي الخطاب محموظ السكوداني وقد سمي كتابه  
بالاقتصار في المسائل السكار وكلاهما يذكران أفراد المسائل السكار من الخلاف بين  
الائمة وينصران المذهب الامام احمد مع ذكر ما استدلل به اصحاب كل امام لنصرة

امامه وهدمه ومفردات الامام أبي الوفاء على بن عقيل البندادي من هذا النوع واعلم أنك متى رأيت في كتب اصحابنا الاطالة في الدليل فاعلم أن هناك خلافا حقيقيا في شرحى الاقناع والمنتقى وآخر من علمناه صنف في نوع المفردات العلامة محمد بن علي بن عبد الرحمن بن محمد بن سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمران الشيخ ابن عمر بن قدامة المتوفى سنة عشرين وثمانمائة فانه نظم المسائل الملقبة بالمفردات في الفية من بحر الرجز قال في خطبتها \*

وهذه مسائل قهية \* أرجوزة وجيزة الفية  
أذكر فيها ما به قد انقرد \* إمامنا في سلك آيات تعد  
وهو الامام أحمد الشيباني \* العلم الحبر النقي الرباني  
عن مذهب الثمان ثم ابن ألس \* والشافعي كلهم يحكي القيس  
ففى فروع الفقه حيث اختلفوا \* أذكر ما عني عليه أقف  
وكما قد جاء من أقواله \* منفردا بذلك عن أمثاله  
فثله إما من الرسول \* أو صاحب أو تابع مقبول  
مصدق إذا ان شئت يا إمامي \* والنظر وطالع كتب الاسلام  
واعلم بأن اصحابنا قد صنفوا \* في المفردات جملا والفوا  
لكنهم لم يقصدوا هنا الخط \* بل قصدوا الرد على الكيا فقط  
فانه أعنى كيا قد صنفنا \* في مفردات أحمد مصنفنا  
وقصد الرد عليه فيها \* وكان فيما قد عني سفيها  
غالب ما قال بأنه انقرد \* فانه سهو ووم فليرد  
فانه لم يشتر بالاشهر \* ولا خلاف مالك في النظر  
وانما يقصد فيما الفا \* إذا رأى قولاً ولو مزيفا  
لاحمد قد خالف الثمانا \* والشافعي نصب البرهانا  
فصحح الاصحاب ما قد صبحا \* منها وما كان اليه ينحى  
وينوا أغلاطه ووجه \* وناقشوه لفظه وكله  
فاين عقيل منهم والقاضي \* سبط أبي يعلى بعزم ماضى  
كذلك الجوزى والزاغوني \* وغيرهم بالجد لا بالهون

أكثرهم ردا عليه اقتصروا \* ونصبوا أدلة واتصروا  
وابن عقيل زادنا مسائل \* مشهورة وناصبها دلائلا  
لكنه حذا كما قدما \* ينصر غير أشهر قد قدما  
أوما يكون مالك قد وافقا \* امانا فيما له قد حقا  
فتلك اذ قد حررت قل \* والمفردات أصلها يحل  
اذ قد أدخلوا بالكثير منها \* وأدخلوا المنقح قطعا عنها  
أجبت أن اسبر ما قد ذكرنا \* وانظم الصحيح اذ يحور  
وانف مالا يسلم التفريد \* فيه وما يسر لي أزيد  
بقيتها على الصحيح الأشهر \* عندنا كثر الاصحاب أهل النظر  
وهكذا فائز المذاهب \* والخلفاء كرايس من مطالي  
الا اذا ما اختلف التصحيح \* فذكره حينئذ تليح  
أو ان يكن قائل ذلك الحكم \* مفصلا كما تري في النظم

ثم أن الناظم استرسل في موضوعه واما رقت مارأت من هذا النظم لابه من  
الفائدة المتعلقة بموضوعنا واما الكيف بو كسر الهزنة واللام ساكنة والكاف مكسورة  
بدها مناة تحته فعناه بالعجمية الكبير ويقال له الكيا الهراسي وهو على بن محمد  
ابن علي إمام أصحاب الشافعي في زمانه والمناظر منهم برع في الفقه والاصول  
والخلاف وولى تدريس النظامية بدمشق ترجمه الشيخ عبد الوهاب السبكي في طبقات  
الشافعية وعد من مؤلفاته أحكام القرآن وشفاء المسترسلين في مباحث المجتهدين  
ونقض مفردات أحمد وله كتابان في أصول الفقه وكان عبد الغافر الشافعي يقول عنه  
كان ثاني الغزالي بل أبلغ وأطيب في النظر والصوت وأبين في العبارة والتقرير منه  
وان كان الغزالي أحد وأصوب خاطر وأوسع ريانا وعبارة منه ولد سنة خمسين  
وأربع مائة وتوفي سنة أربع وخمسمائة وكانت بينه وبين الزيني والداماني الخلفين  
منافسة وحكي ابن رجب وابن مفلح في طبقاتهما أن أبا الوفاء على بن عقيل البغدادي  
كان كثير المناظرة للكيا الهراسي فكان الكيا ينشده \*  
ارفق ببعده أن فيه فهاهة \* جبيلة ولك العراق وماؤها  
قال السلفي مارأت عينا ي مثل الشيخ أبي الوفاء ابن عقيل ما كان أحد يقدر

أن يتكلم معه لفزارة عليه وحسن إرادته وبلاغة كلامه وقوة حجته ولقد تسكلم يوما مع شيخنا أبي الحسن الكيا الهرواسي في مسألة فقال شيخنا ليس هذا مذهبك فقال له أبو الوفاء أنا لي اجتهد متى ما طالني خصمي بمحنة كان غندي ما أدفع به عن نفسي وأقوم له بمحنتي فقال له شيخنا كذلك الظن بك \*

(وأما) القواعد وهي أن تؤخذ القاعدة الاصولية ثم يفرع عنها ما يليق بها من الفروع وقد رأينا كتابا في خزانة الكتب العمومية في دمشق بخط مؤلفه وعلى ظهره بخط يوسف بن عبد الهادي ما لفظه . يقال أنه لا بن قاضي الجبل وطريقة هذا الكتاب ذكر القاعدة أولا . مثاله أن يقول الجائر واللازم ثم يفرع على هذه القاعدة بقوله الوكالة تصرف بالاذن ومن المعلوم أنه ليس لازما لمن طرف الأذن ولا من طرف المأذون له بل لكل واحد منهما أن يفعل وإن لا يفعل ابتداء واستدانة وقد يكون في بعض المواضع في الخروج عن الوكالة ضرر فيخرج خلاف تكا لو كله في بيع الرهن ليس له عزله في قول وفي الوصية ليس للموصي عزل نفسه بعد موت الموصى في قول فهو يشبه من وجه العقود اللازمة بخير في ابتدائها ولا بخير بعد انعقادها ولزومها ثم أنه يقول مائت للضرورة والحاجة ويقدر الحكم بقدرها ثم يفرع عن هذه القاعدة قوله من وجب عليه أمر لدفع ضرر إذا زال الضرر لم يلزمه عوض مثل نفقة القريب إذا مضى الزمان ومثل المضارب إذا فصل ما عليه فعليه لياخذ أجرته لأن دفع الأجرة إنما كان لتحصيل المقصود وقد حصل فلا عوض انتهى . وبذلك قد علمت مسالك كتب القواعد وللإمام سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبل المتوفى سنة عشرين وسمائة كتابان في هذا النوع (أحدهما) القواعد الكبرى (والثاني) القواعد الصغرى وللحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي المتوفى سنة خمس وتسعين وسمائة كتاب في القواعد يدل على معرفة تامة بالمذهب قال في كشف الظنون وهو كتاب نافع من عجائب الدهر حتى أنه استكثر عليه وزعم بعضهم أن ابن رجب وجسد قواعد مبددة لشيخ الاسلام ابن تيمية فجعلها وليس الأمر كذلك بل كان رحمه الله فوق ذلك انتهى \* ومن هذا النوع القواعد لعلا الدين علي بن عباس البجلي الحنبل المعروف بابن الاحكام المتوفى سنة ثلاث وثمانمائة وهي قواعد مختصرة مفيدة جدا وفي أوله نحو تسع

ووقات تشتت على كشف مسائل هذا الكتاب مرتبة على أبواب افقه رؤيت في خزانة الكتب العمومية في دمشق (وأما الفروق فقد ذكر الاسنوى الشافعي في كتابه مطالع الدقائق أن المطارحة بالمسائل ذوات المأخذ المؤتلفة المتفقة والأجوبة المختلطة المتفرقة من آثار أفاضل العلماء انتهى \* وهذا النوع كثير ما يوجد في كتب الفروع وشموس المتوفى وقد أفرد بالتأليف وقد اطلعنا على كتاب في هذا المسلك لأبي عبد الله السامري بضم الميم وكسر الراء مشددة مسماة بالفروق وذكر فيه المسائل المشبهة صورة الاختلاف أحكامها وادلتها وغلبا بان يقول مثلا: خروج النجاسات من غير السيلين ينقض الوضوء كثيرها ولا ينتقض بغيرها والفرق بينهما ما روي الدارقطني عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ليس في القطرة ولا في القطرتين من الدم وضوء وإنما الوضوء من كل دم سائل» وهذا نص قاطع في الفرق ثم أنه يسترسل في هذا المبيع فتارة يجمل الفرق من الحديث كما علمت وتارة من جهة القواعد الأصولية وهو كتاب نافع جد \*

(وأما الاحكام السلطانية فقد اطلعت على ثلاث مؤلفات في هذا النوع لاصحابنا (أولها) الاحكام السلطانية لمحمد بن محمد بن الحسين بن الفراء (والثاني) الشيخ الاسلام تقي الدين الامام أحمد بن حنبل (والثالث) الامام شمس الدين محمد بن القيم والاخير ان مطبوعان (وأما) مناهضة البدع فأجمع كتاب رأيت لاصحابنا كتاب تلبس ابليس للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ربه على أبواب الفقه وقال فيه الانبياء جاؤا بالبيان الكافي فاقبل الشيطان يخلط بالبيان شها فرائت أن أحذر من مكائده وقسمته ثلاثة عشر بابا ينكشف بمجموعها تلبسه وتلبسه وهو كتاب في مجلد نافع جدا ولا يستغنى عنه طالب الحق ولا الفقيه ولا المعبود (١) وللشيخ موفق الدين المقدسي رسالة في ذم الموسوسين أجاد فيها وأفاد وقد علفت عليها حاشية نفيسة وكتب في هذا النوع لغير اصحابنا كثيرة جدا فجزى الله الكل خيرا (وأما) فن الآداب فانه فن شريف وقد يذكر مفرقا في كتب الفقه كالمستوعب والافقاع ومختصر الاقادات وغيرهم وقد أفرده كثير من الاصحاب بالتأليف كابن أبي موسى وغيره وأجمع ما رأينا صنفت في هذا النوع كتاب الآداب الشرعية والمصالح المرعية لشمس الدين محمد بن مفلح (١) هنا الكتاب طبعناه والحمد لله وعلفنا عليه اه ادارة الطباعة

صاحب الفروع فانه جمع فيه كثيرا من كتيب من تقدمه في هذا النمط وسرد أسماءه في خطبة كتابه وقال في أوله (أما) بعد فهذا كتاب يشتمل على جمل كثيرة من الآداب الشرعية والمصالح المرعية يحتاج الى معرفته الى آخر ما قاله وهو في مجلدين أجاد فيهما وأفاد ووفى بالمراد وله أيضا الآداب الصغرى في مجلد وللإمام الفقيه المحدث محمد بن عبد القوي بن بدران المقدسي المتوفى سنة تسع وتسعين وتسعمائة منظومتان في هذا النوع من بحر الطويل والروي دال أحدهما صغرى وقد شرحها الشيخ شرف محمد الحجاوي والثانية الفية وقد شرحها الشيخ علاء الدين المرادوي ثم الشيخ محمد السفاريني الحنبلي وسمى شرحه غذاء الآداب بشرح منظومة الآداب فجاء شرحا نفيسا في مجلدين وقد طبع فلاحاجة الى الترجمة عنه ولابن عبد القوي ولع كثير في الآداب فانه كثر ما ضمن مؤلفاته المنظومة منه ككتابه النعمة وهو جزء آن والفرائد يبلغ خمسة آلاف بيت وكلها على روي الدال فوحم الله الجميع \*

(وأما) فن الأصول فقد تقدم لك بيانها والقصد هنا ذكر ما طالعنا عليه مما ألف فيه وانتقاء الانفع منها ليشتمل بهذا الفن ولانقسم ذلك الى قسمين أولها المتون المختصرة واليك بيانها \*

قواعد الأصول ومعاقد الفصول لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحمى بن عبد الله بن علي بن مسعود القطيعي الاصل البغدادي الفقيه الفرضي الفقيه المتوفى سنة تسع وثلاثين وسبعمائة وهذا المختصر في نحو سبع وعشرين ورقة اختصره من كتاب له ساه بتحقيق الأمل وحيرته عن الدلائل وهو مختصر مفيد في الأصول لملى ابن عباس البعل الحنبلي المعروف بابن اللحام جملة محذوف التعليق والدلائل وأشار فيه الى الخلاف والوقاف في غالب المسائل وهو في نحو خمس وأربعين ورقة \*

مختصر الروضة القدامية للعلامة سليمان الطوفي مشتمل على الدلائل مع التحقيق والتدقيق والترتيب والتهديب ينخرط مع مختصر ابن الحاجب في سلك واحد وقد شرحه مؤلفه في مجلدين حقق فيهما فن الأصول وأبان فيه عن باع واسع في هذا الفن وأطلع أفر وبالجملة فهو أحسن ما صنف في هذا الفن وأجمعه وأنفعه مع



سهولة العبارة وسبكها في قالب يدخل القلوب بلا استئذان وقد شرح المتن أيضاً الشيخ علاء الدين المستطاني السكتاني في مجلد ولم أره لكن رأيت علاء الدين المرادوي ذكره \*

مختصر التحرير للعلامة الفقيه الأصولي النحوي محمد بن العلامة شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى الشيرى بابن النجار صاحب المنتهى ذكر أنه اختصر فيه كتاباً لمحرر المنقول من علم الأصول لعلاء الدين المرادوي وأنه يجمو على مسائل مما قدمه المرادوي أو كان عليه الأكثر من الأصحاب دون بقية الأقوال خال من قول ثالث إلا لفائدة تزيد على معرفة الخلاف من عزو مقال إلى من أياه قال ثم قال وهتي قلت في وجه قائم غيره أو في قول أو على قول كان إذا قوي الخلاف أو اختلف الترجيح مع إطلاق القولين أو الأقوال إذا لم أطلع على مخرج بالمصحيح ثم أت مصنفه شرحه في مجلد وسماه السكوك المنير في شرح مختصر التحرير ثم شرحه الشيخ أحمد البعلى وسماه الذخيرة الحرير شرح مختصر التحرير وهذا الشرحان يقيدان المتوسط في هذا الفن \* تحرر المنقول ونهذيب علم الأصول للقاضي علاء الدين على بن سليمان بن أحمد ابن محمد المقدسى المرادوي السعدى محرر أصول المذهب وفروعه صاحب التنقيح والانصاف استمد في وضعه من غالب كتب هذا الفن وقال في أوله هذا مختصر في أصول الفقه جامع لمعظم أحكامها وقواعده وضوابطه وأقسامه مشتمل على مذاهب الأئمة الأربعة الأعلام واتباعهم وغيرهم لكن على سبيل الإعلام اجتمعت في تحرير بقوله ونهذيب أصوله وقال الفتوحى في شرح مختصره وأما وقع اختياري على اختصار هذا الكتاب دون بقية كتب هذا الفن لأنه جامع لا أكثر أحكامه حا وقواعده وضوابطه وأقسامه انتهى \* وقد شرحه مؤلفه في مجلد بن أجاد فيها وأفاد \* القسم الثاني الكتب المطولة في هذا الفن واليك بيان بعضها (الواضح) لامين عقيل هو كتاب كبير في ثلاث مجلدات أبان فيه عن علم كالمبحر الزائر وفضل يفهم من فضله بكار وهو أعظم كتاب في هذا الفن حذا فيه حذو المجتهدين \* التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب محفوظ الكلوداني مجلد ضمنه سلك فيه مسائل المتقدمين وأكثر من ذكر الدليل والتعليل \*

روضة الناظر وجنة المناظر - بضم الجيم وتشديد النون المفتوحة - الامام  
 المجتهد موفق الدين المقدسي صاحب المفاتيح والكافي والمقنع والعمدة وهو كتاب  
 في مجلد متوسط رتبته على ثمانية أبواب عدد أبواب الجلة وترتيبها هكذا حقيقة  
 الحكم واقسامه ثم تفصيل الاصول الاربعة ثم بيان الاصول المختلف فيها ثم  
 تفاسيم الاماء ثم الامر والتهى والمعموم والخصوص والاستثناء والشرط ودليل  
 الخطاب ونحوه ثم القياس ثم حكم المجتهد ثم الترجيح وقد تبع في كتابه هذا  
 الشيخ أبا حامد الغزالي في المستصفى حتى في اثبات المقدمة المنطقية في أوله  
 وحتى قال اصحابنا وغيرهم ممن رأى الكتابين ان الروضة مختصر المستصفى  
 ويظهر ذلك قطعاً في اثبات المقدمة المنطقية مع انه خلاف عادة الاصوليين من  
 اصحابنا وكثير من غيرهم ومن متابعتي على ذكر كثير من نصوص الفاظ  
 الشيخ أبي حامد قال الطوفي في أوائل شرحه مختصر الروضة له أقول ان  
 الشيخ أبا محمد التقط أبواب المستصفى فتصرف فيها بمجسباته وأثبتها بكتاب  
 عليها ولم ير الحاجة ماسة إلى ما اعتنى به الشيخ أبو حامد من درج الابواب  
 تحت اقطاب الكتاب أو انه أحب ظهور الامتياز بين الكتابين باختلاف الترتيب  
 لئلا يصير مختصر الكتاب وهو إنما يصنع كتاباً مستقلاً في غير المذهب الذي  
 وضع فيه أبو حامد كتابه لان أبا حامد اشعري شافعي وأبو محمد أئري حنبلي  
 وهو طريقة الحكماء الاوائل وغيرهم لا تسكاد تجد لهم كتاباً في طب أو فلسفة  
 إلا وقد ضبطت مقالاته وأبوابه في أوله بحيث يقف الناظر الذكي من مقدمة  
 الكتاب على ما في اثباته وقد نهج أبو حامد هذا المنهج في المستصفى \* هذا  
 كلامه \* ثم اعلم ان الشيخ أبا محمد اثبت في أوئل الروضة مقدمة تضمنت مسائل  
 من فن المنطق كما فعل مثل ذلك الغزالي ثم ابن الحاجب فمن أجل ذلك تبين  
 انه كان تابعاً للغزالي لان أبا محمد لم يكن متكلاً ولا منطقياً حتى يقال غلب  
 عليه علمه المألوف وقد قال الثقات ان اسحاق الملقب لما أطلع على الروضة ورأى  
 فيها المقدمة المنطقية عاتب الشيخ أبا محمد في إلحاقه هذه المقدمة في كتابه وأنكر  
 عليه ذلك فاسقطها من الروضة بعد ان انتشرت بين الناس فلها توجد في نسخة  
 دون نسخة ولما اختصر الطوفي الكتاب اسقط المقدمة واعتذر باعتذار (منها) وهو

الذي عول عليه انه لا تحقيق له في فن المتطرق ولا أبو محمد له تحقيق به أيضا فلو  
اختصرها لظهر بيان التكلف عليها من الجهتين فلا يتحقق الانتفاع بها للطلاب  
ويقطع عليه الوقت وأما اسحق العائى - بالثناء المئنة - فهو اسحق بن احمد بن محمد  
ابن علي بن نائم العائى الحزلي الامام الزاهد القدوة كان فقهيا عالما امارا بالمعروف  
نهى عن المنكر لا يخاف أحدا إلا الله ولا تأخذه في الله لومة لائم أنكر على  
الحليفة الناصر فمن دونه وواجه الحليفة وصدعه بالحق قال بعضهم هو شيخ  
العراق والقائم بالانكار على الفقهاء والفقراء وغيرهم فيما رخصوا فيه وقال الحافظ  
المنذرى قيل انه لم يكن في زمانه مثله أكثر انكارا للمنكر منه وحبس على ذلك  
مدة وله رسائل كثيرة إلى الاعيان بالانكار عليهم والنصح لهم توفي سنة اربع  
وثلاثين وسبعمائة ببلده الملت هكذا ترجمه الحافظ ابن رجب ورواهان الدين  
ابن مفلح\* وترجع إلى الكلام على الروضة فنقول انه أنفع كتاب لمن يريد  
تعايط الاصول من أصحابنا فمقام هذا الكتاب بين كتب الاصول مقام المنفع  
بين كتب الفروع ولقد ابتدأت في شرحه علي وجه يوضح مناره ويكشف  
استاره ولله الحمد ولاصحابنا في فن الاصول كتب كثيرة (منها) السكافة والمعتمد  
والعدة الجميع للقاضي أبي يعلى (ومنها) مسودة بن تيمية وم الشيخ محمد الدين  
وولده الشيخ عبد الحليم وحفيده شيخ الاسلام الشيخ تقي الدين (ومنها) المنفع  
لابن حمدان (ومنها) الايضاح في الجدل للشيخ أبي محمد ابن الشيخ الامام الحافظ  
عبد الرحمن ابن الجوزي (ومنها) مختصر المنفع لابن حمدان وشرحه كلاهما لابي عبد الله  
محمد بن أحمد الحراني المعروف بابن الخبال أحد من شرح الحرقى المتوفى سنة  
تسع وأربعين وسبعمائة (ومنها) مجلد كبير للامامة ابن مفلح صاحب الفروع قال  
الشيخ علاء الدين المرداوى وهو أصل كتابنا يعني تحرير المقول فان غالب  
استعداداتنا منه (ومنها) أصول الشيخ عبد المؤمن وهو في مجلد كبير (ومنها) مجلد في الاصول  
لعلى ابن عباس البجلي (ومنها) التذكرة في الاصول لابن الحافظ عبد الغنى (ومنها)  
مختصر الحاصل ومختصر المحصول ومعراج الوصول الى فن الاصول والكل  
للطوفى (ومنها) غير ذلك مما يطول ذكره (وأما) تخريج احاديث الكتب المصنفة  
وكتب الاحكام (فاما) الاول فاني لم أطلع منه الا على تخريج احاديث الكافي في

الفقه للامام الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن  
 العددي المسمى الحافظ الكبير لكن هذا التخريج مختصر جدا لم يشف غيللا  
 ولهذا الحافظ كتاب الاحاديث المختارة وهي الاحاديث التي تصلح أن يحتج بها  
 سوى ما في الصحيحين خرجها من مسموعاته قال بعضهم هي خير من صحيح  
 الحاكم انتهى قلت وقد اطاعت منها على مجلدات بخطه قال في كشف الظنون  
 نقلا عن كتاب الشواذ الفياح التزم فيه الصحة فصحيح فيه أحاديث لم يسبق الي تصحيحها  
 قال ابن كثير وهذا الكتاب لم يتم وكان بعض الحفاظ من مشايخنا يرجحه على  
 مستدرك الحاكم توفي الضياء سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة (وأما) كتب الاحكام  
 فاجلها وأوسعها وأنفعها كتاب منتي الاحكام للامام مجد الدين عبد السلام ابن تيمية  
 فإنه جمع فيه الاحاديث التي يعتمد عليها علماء الاسلام في الاحكام انتقاها من الكتب  
 السبعة صحيحي البخاري ومسلم ومسند الامام أحمد بن حنبل وجامع الترمذي  
 وسنن النسائي وسنن أبي داود وسنن ابن ماجه وتارة يذكر أحاديث من سنن  
 البارقطني وغيره ورتب أحاديثه على ترتيب أبواب كتب الفقه ورتب له أبوابا  
 ببعض ما دلت عليه أحاديثه من القوائد وبالجملة فهو كتاب كاف للمجتهد وقد اعتنى  
 المحدثون بهذا الكتاب اعتناء تاما واشتهر عندهم اشتهاؤها وأي شهرة فشرحه  
 سراج الدين عمر ابن الملقن الشافعي المتوفى سنة أربع وثمانمائة لكنه لم يكمله بل  
 كتب قطعة وقال في كتابه البد المثير أحكام الحافظ مجد الدين عبد السلام ابن  
 تيمية المسمى بالمنتقى هو كاسمه لولا اطلاقه في كثير من الاحاديث الغزو الى كتب  
 الأئمة دون التحسين والتضعيف يقول مثلا رواه أحمد رواه الدارقطني رواه أبو داود  
 ويكون الحديث ضعيفا وأشد من ذلك كون الحديث في جامع الترمذي مينا ضمه  
 فيزيه اليه من غير بيان ضعفه فيذنب للحافظ جمع هذه المواضع وكتبها على  
 حواشي هذا الكتاب أو جمعها في مصنف لتكمل فائدة الكتاب وقد شرعت في  
 كتب ذلك على حواشي نسختي وأرجو أن يات هذا كلامه «ولحمد بن أحمد بن عبد الهادي  
 صاحب تقيع التحقيق تلمذة على المنتقى أيضا لم تكمل ثم لم يزل هذا الكتاب  
 يكثر يتجول في الاقطار حتى حظ ركابه في البلاد اليمانية فاشتهر هناك ولا كاشمس  
 في رابعة النهار فتصدى لشرحه مجتهد القطر الباني محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني

بفتح الشين وسكون الواو لية - الي قرية من قري السحامية إحدى قائل خولان  
بينها وبين صنعاء دون مسافة يوم ثم الصنعائي الثاني وكانت ولادته سنة اثنين  
وسبعين ومائة واتفق في سنة خمسين ومائتين واتفق فيسمر الله له عام شرحه في  
ثمان مجلدات وسماه نيل الاوطار من أسرار منقذ الاخبار وهو على اختصاره واف  
بالرأى قد جرده عن كثير من التفريعات والمباحث خصوصا في المقامات التي يقل  
فيها الاختلاف وأطال في المواطن التي يحتدم فيها الجدل وبين مذاهب الأئمة  
حتى مذهب أهل النيبت ولا يخصص فيه لمذهب بل دار مع الدليل كيفما داروهذا  
الشرح قد طبع في مصر وتداوله كل ذي ذهن وقاد وفكر يسود الى مدارك  
الاجتهاد وغض الطرف عنه كل حسود مكابر على ذام التقليد مطبوع وعن غيره  
زاجر فمسأل الله السلامة من سوء التقاليد الاعى واوهم التخصيص القديم وشيطانه الرحيم \*  
وبما اطلعنا عليه من كتب الاحكام لاصحابنا كتاب المطالع ويقال له مطالع  
ابن عبيدان جمع وأليف الشيخ عبدالرحمن بن محمود بن عبيدان البلخي الحنبل  
ولد سنة خمس وسبعين وسبعمائة وتوفي سنة أربعين وسبعمائة وكان عارفا بالغة وغواصه  
والاصول والحديث والعربية ولازم شيخ الاسلام ابن تيمية رضى الله عنه لكنه  
مال في آخر أمره الى القول بوحدة الوجود واختل عقله حتى توفاه الله تعالى  
وكتابه هذا في مجلد جمعه من الكتب الستة ورمز فيه الى الحديث الصحيح  
والحسن ورتبه على أبواب المقنع \*

(ومنها) الاحكام الكبرى المرتبة على أحكام ضياء الدين المقدسي للحافظ محمد  
ابن أحمد المعروف بابن عبد الهادي صاحب تقيع التحقيق لكنه لم يكمل بل تم  
منها سبع مجلدات \*

(ومنها) عدة الاحكام الكبرى للامام الحافظ عبدالنبي بن عبد الواحد بن علي  
ابن سرور الجماعلي المقدسي الحنبل المتوفى سنة ستمائة وهو كتاب في ثلاث مجلدات  
عن نظيره قال في خطبته حضرت الكلام في خمسة أقسام الاول التعريف عن  
ذكر من رواة الحديث إجماله أسما رجالها في مجلد قال أفردت هذا بكتاب سميت  
العدة الثاني في أحاديثه الثالث بيان ما وقع فيه من البيهات الرابع في ضبط لفظه  
ذكر هذا صاحب كشف الظنون وللحافظ المذكور كتاب عدة الاحكام أيضا

وهي الصغرى قال في أولها أما بعد فإن بعض اخواني سألني اختصار جملة من أحاديث الأحكام مما اتفق عليه الامامان الامام أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخاري ومسلم بن الحجاج فأجبته الى سؤاله وقد بلغ هذا الكتاب خمسمائة حديث وقد استغنى العلماء بهذا الكتاب فشرحه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني المالكي المتوفى سنة إحدى وثمانين وسبعمائة في خمس مجلدات شرحا جمع فيه بين كلام ابن دقيق العيد وابن العطار والفاكهاني وغيرهم وشرحه سراج الدين عمر ابن الملقن الشافعي المتوفى سنة أربع وثمانمائة سبأ بالاعلام وهو من أحسن مصنفاته وشرحه صاحب القاموس محمد الدين محمد بن يعقوب القيروزي أباذي الشيرازي وسأه عدة الحكماء في شرح عمدة الأحكام وهو مجلدان وكانت وفاة المجد سنة سبع عشرة وثمانمائة وشرحه السيد تاج الدين عبد الوهاب ابن محمد بن حسن ابن أبي الوفاء العلوي المتوفى سنة خمس وسبعين وثمانمائة وسأه عدة الحكماء وشرحه عبد الرحمن بن علي بن خلف الشيخ زين الدين أبي المعالي الفارسكوري الشافعي شرحا دل على كثرة فضله وتوفى سنة ثمان وثمانمائة قاله في كشف الظنون ثم قال ولعل هذا عمدة الفقه وشرحه الشيخ عماد الدين اسماعيل بن أحمد بن سعيد بن محمد بن الأثير الحنابي الشافعي ذكر فيه أنه قرأ هذا الكتاب على ابن دقيق العيد فشرحه له على طريقة الاملاء وسأه أحكام الأحكام قلت وهذا الشرح مطبوع ومشهور بأنه لا بن دقيق العيد وقد رأيت وطالعه وشرحه أيضا البرماوي الشافعي وشرحه أيضا الشيخ أحمد بن عبد الله الفزري ثم الدمشقي شرحا وصل فيه الى باب الصداق ومات عنه فاته الشيخ رضي الدين الفزري الشافعي الدمشقي وشرحه العلامة الشيخ محمد بن أحمد السفاريني الحنابي في مجلدين وقد كنت طالعه قديما أثناء الطلب ثم أتى كنت ممن ولع في هذا الكتاب وقرأته درسا في جامع بني أمية تحت قبة المنبر ثم شرحته في مجلدين وسأه موارد الأنعام على سبيل عمدة الأحكام سائلا منه تعالى أن ينفع به من يطالعه عنه وكرمه (١) (واعلم) أنها الطالب للحق أن البحر الزاخر في هذا الموضوع والموارد العذب والوابل الصيب أما هو مسند الامام أحمد بن محمد ابن حنبل رضي الله عنه وأرضاه وجعل الجنة منقلبه ومثواه وأما منع الاشتغال

(١) والله الحمد طبعناه وعلقنا عليه تعليقا يسر الناظرين

به اشتغالا كاشتغال بالسنن أمور (أحدها) كونه مرتبا على أحاديث الصحابة  
وهذا الترتيب أصبح غير مألوف عند للتوسطين والمتأخرين فصار بحيث لو أراد  
محدث أن يجمع أحاديث باب منه احتاج الى مطالعته من أوله الى آخره وهذا  
أمر عسر جدا (ثانيها) عزة وجوده لطوله فانه قد ضم ثلاثين ألف حديث وزاد  
عليه ولده الامام عبدالله عشرة آلاف حديث فصار اربعين الفا وقد بلغنا أن الحفاظ  
الكبار كانوا يهجون إذا ظفروا بالجزاء منه ولم يطلع عليه بهامه الا النادر ولقد كنت  
سمعت من بعض مشايخنا الحنابلة من لهم المام بالحديث يزعمون أن المسند قد غرق  
في دجلة بغداد ويشكر وجوده فكنت أفند مزاعمه وأقول له اني أطلعت على  
معظمه في خزانة الكتب العمومية بدمشق فبصر على ما زعمه ويقول هذا مسند  
عبد الله ثم أن الكتاب طبع وتحلى للبيان (ثالثها) أن عزة وجوده كانت سببا لعدم  
خدمته كما خدمت السنن وغيرها من كتب الحديث ومع هذا فلم يعدم معتقبا به  
وقد وقع له فيه من الثلاثيات ما ينوف عن ثلاثمائة حديث ثلاثية الاستناد وقد  
كنت رأيت شرحا لها للامامة محمد بن أحمد السفاريني الحنبلّي ثم غاب عني وقد  
طلب مني أحد أفاضل التجديدين شرحها فابتدأت به وأنا أسأل الله تعالى أن يمن  
بإتمامه وطبعه وقد حكى الحفاظ أن الامام أحمد اشترط أن لا يخرج فامسند  
الأ حديثا صحيحا عنده قلت وهذا صحيح بالنسبة الى أحاديث الاحكام وقد  
روى عنه أنه قال إذا كان الحديث في الحلال والحرام شددنا وإذا كان في غيره  
تساهلنا وحكى البقاعي عن أبيه ومي المديني أنه قال يقال أن فيه أحاديث موضوعة  
كذا قال وتبعه الحفاظ بن الجوزي في كتابه الموضوعات فأورد فيه أحاديث من  
مسند الامام أحمد وانتصر له الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني في كتابه القول المسدد  
في الذب عن مسند أحمد وبين خطأ ابن الجوزي ورد عليه أحسن الرد وأبلغ  
من ذلك أن منها حديثا مخرجا في صحيح مسلم حتى قال ابن حجر هذه غفلة شديدة  
من ابن الجوزي حيث حكم على هذا الحديث بالوضع ومهما تمصب القوم قال  
أحاديث المسند كلها يصح الاحتجاج بها وهي صحيحة على طريقته التي استقام  
عليها كما أشرنا الى بعض ذلك عند الكلام على أصوله وأصل الذين قالوا بضعف  
بعض أحاديث من مسنده جاءتهم من طرق ضعيفة غير طريقته فضمها باعتبار

ما جاء من طرقها وكثيرا ما يذهب الى مثل هذا أصحاب الحديث ممن لا يحيط  
 علما بالطرق فتأمل هذا واحفظه واعتبر به كتب الحديث فاك تجدد الامر واضحا  
 هذا وقد جمع غريب المسند أبو عمر محمد بن عبد الواحد المعروف بفلام ثعلب في  
 كتاب ذكر فيه ما في أحاديث المسند من اللغات الغريبة وكان حنبلياروي عنه أنه  
 أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة فيما نقل وجميع كتبه التي بأيدي الناس إنما  
 أملاها بغير تصنف قاله ابن مفلح في المقصد الارشد وتوفي سنة خمس وأربعين  
 وثلاثمائة واختصر المسند الشيخ الامام سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن  
 الملقن الشافعي المتوفى سنة خمس وثلاثمائة وعليه تلمذة للسيوطي في إعرابه سهاها  
 عقود الزبرجد وقد شرح المسند أبو الحسن محمد بن عبد الهادي السندي تزيل  
 المدينة المنورة المتوفى سنة تسع وثلاثين ومائة والف وقيل سنة ثمان وثلاثين وهو  
 شرح مختصر مفيد كما أخبرني من اطلع عليه في خزائن الكتب بالمدينة وهو في  
 في نحو خمسين كراسة كبار هذا فيه حذو حواشيه على الكتب الستة واختصره  
 الشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشجاع الحلبي وسماه در المنتقد من مذهب أحمد  
 ورأيت في خزانة الكتب العمومية بدمشق كتابا في تراجم رجال المسند تأليف  
 الامام الحافظ محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري سماه المفصل الاحمد  
 في رجال أحمد وله أيضا المسند الاحمد فيما يشاق بمسند أحمد والمصنف الاحمد في  
 ختم مسانيد أحمد وتوفي سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة وممن رتب المسند على  
 الابواب على بن حسين بن عروة كذا ذكره السخاوي في الضوء اللامع وقال في  
 المقصد الارشد علي بن عروة قلت وهكذا رأيته بخطه المشرقي ثم الدمشقي الحنبلي  
 المعروف بابن زكنون فانه رتبه في كتاب سماه كواكب الدراري في ترتيب مسند  
 أحمد على صحيح البخاري وهذا الكتاب من تعاجيب الكتب وقد وصفه السخاوي  
 في الضوء فقال هذا الكتاب رتب فيه المسند وشرحه في مائة وعشرين مجلدا  
 طريقته فيه أنه اذا جاء حديث الاثنا عشر مثلا يأخذ نسخة من شرحه للقاضي عياض  
 فيضمها بتمامها وإذا مرت به مسألة فيها تصنف مفرد لابن القيم أو شيخه ابن  
 تيمية أو غيرها وضعه بتمامه ويستوفي ذلك السبب من المفتي لابن قدامة ونحوه  
 وكل ذلك مع الزهد والورع هنا كلامه قالت وقد رأيت من هذا الكتاب أربعة



وأربعين مجلدا فرأيت مجلداته تارة مفتوحة بتفسير القرآن فاذاجات آية فيها أو  
إشارة إلى مؤلف وضعه بنهاية وتارة مفتوحة بترتيب المسند فيكون على نمط ما ذكره  
السخاوي حتى أن فيه شرح البخاري لابن رجب الذي وصل فيه إلى باب صلاة  
العبدین وغالب مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية نسخت من هذا الكتاب وطبعت حيث  
فيه كثير من كتبه ورسائله والناس يظنون أن ما فيه من التفسير لابن تيمية وهذا  
غلط واضح نعم رأيت في رأيت منه مجلدين خاصين بترتيب المسند ولندكر ترجمة  
هذا الرجل لفراية فقول أمره وأمر كتابه ترجمة السخاوي فقال ولد قبل الستين وسبعائة  
ولشأ في ابتدائه جلالاً ثم أعرض عن ذلك وحفظ القرآن وتفقّه ورع وسمع  
من علماء زمانه الحديث وسرد السخاوي مشايخه ثم قال وانقطع إلى الله تعالى في  
مسجد القدم بآخر أرض القيديات بدمشق يؤدب الاطفال احتساباً مع اعتائهم  
بتحصيل تفاني الكتب وجمعها وكل ذلك مع الزهد والورع الذين صار فيها  
منقطع النظير والتبتل للعبادة ومزيد الاقبال عليها والثقل من الدنيا وسد رمقه  
بما تكتسبه بداه في نسج العبي والاعتصار على عبادة يلبسها والاقبال على ما يمينه  
حتى صار قدوة وحدث سمع منه الفضلاء وقرئ عليه كتابه الكواكب أو  
أكثره في أيام الجمع بعد الصلاة بجامع بني أمية ولم يسلم مع هذا كله من طاعن  
في علاه ظاعن عن حماء حتى حصلت له شدائد وعجن كثيرة كلها في الله وهو  
صابر محتسب حتى مات سنة سبع وثلاثين ومائمائة في مسجده بالتقدم وترجمه  
الحافظ ابن حجر في أنباء النعم بنحو ما تقدم وقال كان لا يقبل من أحد شيئاً  
وثار بينه وبين الشافعية شر كثير بسبب الاعتقاد وذكره البرهان بن مفلح في  
المقصد الارشد وقال رتب مسند الامام أحمد رضى الله عنه على الابواب وزاد فيه  
أنواعا كثيرة من العلم وقد نوقش في ذلك وكان ممن جبهه الله تعالى على حب الشيخ  
تقي الدين ابن تيمية وكان الناس يظنونهم ويعتقدون فيه الصلاح والخير ويباركون  
به ويدعونه ويقصدونه من كل ناحية وكان منجماً عن الناس في منزله وهو على  
طريق السلف الصالح انتهى \*

وعن جمع كتابا في الاحكام العلامة الصالح يوسف بن محمد بن التقي عبدالله  
ابن محمد بن محمود جمال الدين المرادى ذكره الذهبي في المجمع المختص وقال في

حقه الإمام المتقي الصالح أبو الفضل شاب خير إمام في المذهب يعني الحنبل شيخ  
الميزان وله اعتناء بالثبوت والاسناد وقال ابن حجب كان عارفاً بالمذهب لم يكن فيهم  
منه مع فهم وكلام جيد في البحث والنظر ومشاركة في أصول وعربية وجمع كتاباً  
في أحاديث الأحكام قال البرهان بن مفلح في المقصد وكتابه هذا سماه الانتصار  
وبوبه على أبواب الملقن في الفقه وهو محفوظنا توفي سنة تسع وستين وسبعائة \*

### ﴿ فصل ﴾

وأما ما انفصل بنا خبره من كتب التفسير لأصحابنا فزاد  
المسيح في علم التفسير وهو في أربعة أجزاء للحافظ أبي الفرج عبد  
الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي البغدادي المتوفى سنة سبع وتسعين  
وخمسةائة وقد كنت اطلعت على المجلد الأخير منه (ومنها) تفسير أبي البقاء عبد الله بن  
الحسين بن عبد الله بن الحسين المبكر الحنبل ثم البغدادي العقيم المقرئ المفسر النحوي  
الضريح المتوفى سنة ست عشرة وستائة وتفسيره هذا غير تفسيره الذي هو أعراب القرآن  
وهو مطبوع مشهور (ومنها) ما ذكره في كشف الظنون قال تفسير الحرق هو الإمام  
أبو القاسم عمر بن الحسين الدمشقي الحنبل المتوفى سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة  
(ومنها) تفسير الفاتحة للشيخ أبي اسحاق إبراهيم بن أحمد الرقي الحنبل الواعظ  
المتوفى سنة ثلاث وسبعائة قال الذهبي في المعبر كان من أولياء الله تعالى ومن كبار  
المذكرين وقال الحافظ بن رجب في طبقاته صنف تفسير القرآن ولا أعلم هل  
أكمله أم لا \*

(ومنها) تفسير المقدسي وهو شهاب الدين أحمد بن محمد بن الحنبل المتوفى  
سنة ثمان وعشرين وسبعائة \*

(ومنها) تفسير العلامة عبد الرحمن بن الشيخ محمد بن الشيخ زين الدين  
أبي هريرة عبد الرحمن بن الشيخ محمد العمري العليمي المتوفى سنة (١) وقد  
رأيت في مجلد يفسر تفسيراً متوسطاً ويذكر القراءات وإذا جاءت مسألة فرعية  
ذكر أقوال الأئمة الأربعة بها وفيه فوائد لطيفة (وأجل) هذه التفسيرات كلها  
وأثمنها تفسير الإمام الحافظ عبد الرزاق رزق الله بن أبي بكر بن خلف ابن أبي الهيثم

الميجاء الرستغني الفقيه المحدث الحنبلي ولد سنة تسع وثمانين وخمسمائة وسمع من خلق كثير منهم الشيخ موفق الدين المقدسي وثقه عليه وحفظ كتابه المتقن في الفقه . وذكره الذهبي في طبقات الحفاظ وتوفي سنة ستين وثمانمائة وتفسيره سماء رموز الكنوز وهو في أربع مجلدات وفيه فوائد حسنة ويروي فيه أحاديث باسناده وبذكر الفروع الفقهية ميناخلاف الأئمة فيها وله مناقشات مع الزمخشري ولقد اطاعت عليه وارثون من موارده العذب الزلال وشفقت مسامعي بحقيقته وارثون من كونه تدقيقه فرحم الله مؤلفه ههنا ما اتصل بناخبره أو رأيناه من كتب التفسير لأصحابنا وأرجوه تعالى أن يوفقني لأتمام التفسير الذي اشتغل الآن به وسميته جواهر الافسكار ومعادن الاسرار في تفسير كلام العزيز الجبار وأن يجمع عني الشواغل عن اتمامه مع اتمام شرح سنن الترمذي فإنه تعالى واهب الفضل ومفيض الجود \*

### (فصل)

(وأما ما اتصل بنا من كتب الطبقات الخاصة بتراجم أصحابنا فاجلها الطبقات لأبي الحسين محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء القاضي الشهيد ابن شيخ المذهب القاضي أبي يعلى المتوفى في داره ليل سنة ست وعشرين وخمسمائة وقد جعل هذه الطبقات على سير الطبقات الاولى ثم الثانية وهكذا مرتبا كل طبقة على حروف المعجم مرتبا الطبقات على تقديم العمر والوفاة وانتهى فيه الى سنة اثنتي عشرة وخمسمائة ثم ذيله الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد المعروف بابن وجب فوصل في الذيل الى سنة خمسين وسمائة ثم ذيله العلامة يوسف بن حسن ابن أحمد الحنبلي المقدسي مرتبا على الحروف وفرغ من تأليفه سنة إحدى وسبعين وثمانمائة قال في كشف الظنون وذيله أيضا الشيخ تقي الدين مفلح ولم يزد على هذا ولم أدر من مفلح \*

(ومنها) المقصد الارشد في ذكر أصحاب الامام أحمد للامامة برهان الدين ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح صاحب المبدع وهو كتاب مستقل في مجلد ابتداء فيه بترجمة الامام أحمد ثم رتب تراجم الاصحاب على حروف المعجم الى زمنه وكانت وفاته كما تقدم سنة أربع وثمانين وثمانمائة غير أنه مال فيه

الى الاختصار وإذا ترجم من الاصحاب من له مؤلفات يذكر أحيانا كتابا من مؤلفاته وأحيانا لا يذكر منها شيئا وقد كنت عذمت على جميع ذيل له أثناء الطلب فسودت منه جانباً ثم بعد ذلك فترت همى لعدم اشتغال الكتاب فصممت أن أجعل ماسودته ذيلاً على طبقات الحفاظ ابن وجب لكونه يستوفي أسماء مؤلفات المترجم ويذكر ما لاصحاب الاختيارات كثيراً من اختياراتهم ولكونها أشهر من المقصد وأغزر فائدة (ومنها) طبقات العلامة عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العلمي القديسي واسمها المنهج الاحمد في تراجم اصحاب الامام احمد (ومنها) الرياض الجامعة في أعيان المائة التاسعة وكتاب التبيين في طبقات المحدثين المتقدمين والمتأخرين كلاهما ليوסף ابن عبد الهادي (ومنها) التلث الاكل لاصحاب الامام احمد بن حنبل للفاضل الاديب محمد كمال الدين بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الدمشقي الشهير بالفري الشافعي وهى طبقات لطيفة جمع فيها ما كان في القرن التاسع والعاشر من علماء المذهب وقد طالعه بتمامه \*

### ﴿فرائد فوائد﴾

من اللازم على من يريد التفقه على مذهب من مذاهب الائمة أن يعرف أموراً (الامر الاول) أن يعرف فن الحساب وهو العلم بقواعد يعرف بها طرق استخراج الجوهولات العددية من المعلومات العددية المخصوصة والمراد من الاستخراج معرفة كلياتها وموضوعه العدد إذ يبحث فيه عن عوارض الثباتية والعدد والسكنية المتألفة من الوحدات فالوحدة مقومة للعدد (وأما) الواحد فليس بعدد ولا مقوم له وقد يقال لكل ما يقع تحت المد يقع على الواحد وإنما جعلنا فن الحساب مما يلزم التفقه أن يعلم لانه يدخل في كثير من أبواب الفقه فيحتاج اليه فيها وذلك كضبط المعاملات وحفظ الأموال في الشركة والمضاربة وقضاء الديون وقسمة التركات وغير ذلك وما من علم من العلوم الا ويحتاج اليه فيقيح بالتفقه أن يكون جاهلاً به عارياً عنه وخصوصاً في فن الفرائض فان مداره على الحساب ولا يستغنى عنه أبداً ومن ثم قالت الحكماء الاحسن الابتداء عند التعليم فن الحساب لانه معارف منضجة وبراهينه منتظمة فينشأ عنه في الطالب عقل يدل على الصواب

وقد يقال أن من أخذ نفسه بتعلم الحساب أول أمره يثلب عليه الصدق لما في الحساب من صحة المباني ومناقشة النفس فيصير له ذلك خلقا ويطود بالصدق ويلتزمه مذهبا (ومن) فروع علم الحساب علم الجبر والمقابلة وإنما كان من فروعه لانه علم يعرف به استخراج مجهولات عديدة من معلومات مخصوصة على وجه مخصوص ومعنى الجبر زيادة قدر ما نقص من الجملة المعادلة بالاستثناء في الجملة الاخرى ليتعادلا ومعنى المقابلة اسقاط الزائد من إحدى الجملةين للتعادل وقد كان لكثير من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين ولع في الحساب والجبر ولم فيها مؤلفات وقيل إن أول من ألف في فن الجبر الاستاذ أبو عبدالله محمد بن موسى الخوارزمي وقد كان كتابه فيه معروفا مشهورا وصنف فيه بعده أبو كامل شجاع بن أسلم كتابه الشامل وهو من أحسن الكتب فيه فمن أحسن شروحه شرح القرشي وللسلطين مؤلفات لا تحصى في هذين الفين ثم أن القرنجة أخذوا هذين الفين وهذبوها وشححوها واختاروا أقرب الطرق وأدخلوها في مدارسها ثم أن علماء المسلمين أخذوا كتب القرنجة وترجموها الى لغاتهم وسلكوا فيها طريقهم فانتشروا انتشارا باهرا وهجرت كتب المسلمين في هذين الفين حتى صار المشتغلون بفن الجبر يعتقدون أن هذا الفن من مخترعات علماء أوروبا ومن حقق الامر وجدده من مخترعات علماء الاسلام وذلك أنه عن بعض حكمائهم تحليل المقدمة التي استعملها أرشميدس في الرابع من الثانية من الكرة والاسطوانة بالجبر فتأدي حلها الى كماب وأموال وأعداد متعادلة فلم يتفق له حلها بعد أن فكر فيها مليا فجزم بأنه ممنوع حتى تبعه أبو جعفر الخازني وحلها باقتطوع الخروطية ثم اقتقر بعده جماعة من المهندسين الى عدة أصناف منها فيحقق تلك الاصناف حل البعض الآخر \*

(الامر الثاني) فن المساحة الذي هو فن من فنون الهندسة وهو فن يحتاج اليه في مسح الارض ومعنما استخراج مقدار الارض المعلومة بنسبة شبرا وذراع أو غيرها أو نسبة أرض من أرض إذا قويت بمثل ذلك وهذا الفن يحتاج اليه المتفقه في مسألة الماء هل يبلغ قلتين أم لا على قول الشافعي وأحمد فيها إذا كان مكان الماء مديورا أو مثلنا

أو مستطاباً أو كان على وضع من أوضاع أشكال الهندسة وفي مسألة هل يبلغ سطح الماء عشرة في عشر على قول المتأخرين من الحنفية فيما إذا كان محل الماء على وضع من الأوضاع المذكورة ويحتاج اليه في قسمة الأرض المشتركة المتنازع فيها بين الشركاء ويحتاج اليه أيضاً في توظيف الحراج على المزارع والفدن وبساتين الفراسة وفي قسمة الحواطط والأراضي بين الشركاء أو الورثة وأمثل ذلك وبالجملة فهو فن لا يستغني الناس عنه ويقبح بالمتفقه جهله \*

(الامر الثالث) فن الميقات إذ به تعرف جهة القبلة للصلوات وتعرف به الاوقات وتصحيح الساعات المختزعة لمعرفة الاوقات وهذا يعرف بالاسطرلاب وللعمل به رسائل وكتب كثيرة وبالربيعين الجيب والمنظور ولهما أيضاً رسائل وبآلات أخر مشهورة وأن يعرف من النجوم ما به يعرف القبلة وكان للفقهاء اعتناء زائد بهذا وهذا موفق الدين المقدسي كان من العارفين بهذا الشأن وقد ذكر في كتابه المفتي لمعرفة القبلة عدة قواعد تدل على تمكنه من هذا الفن فاللازم على المتفقه أن لا يجهله \*

(الامر الرابع) معرفة تراجم علماء مذهبه ومالهم من المؤلفات وأن يعرف طبقاتهم وإلا فقد يمر به اسم واحد من الحنابلة فيظنه حنفياً أو من الحنفية فيظنه شافعياً أو من المتقدمين فيظنه متأخراً أو من أرباب الأقوال والوجوه في مذهبه فيظنه مقلداً يحتاج ومثل هذا يقبح بالمتفقه وينادي على انحطاطه عن ذروة الكمال والله يتولى الصالحين \*

(الامر الخامس) أن يكون له إلمام بفن العروض والقوافي وذلك أن كل مذهب لا يخلو من كتاب فيه منظوم وقد يذكر الفقهاء كثيراً من الشروط أو الواجبات أو السنن أو الآداب أو المسائل الفقهية منظومة ولم يذكروها كذلك إلا ترغيباً للطلاب في حفظها فإذا كان المرید لحفظها جاهلاً بفني العروض والقوافي حفظها مخلة الوزن غير مستقيمة وربما كان بحيث لا يفرق بين المنظوم والمنثور ولا سيما إذا كان الناسخ جاهلاً فككتب النظم ككتابه لنثر فهناك يفوت القصود وبعد ذلك من الجبل وقد أدركت من علماء بلدنا السكابر من إذا قرأ نظماً قرأه كقراءته للنثر بالافرق وربما حلن فيه لحناً فاحشوا ما ذلك إلا لعدم مزاولته هذا الفن فاللائق بالمتفقه أن يعلمه لئلا يكون جاهلاً به \*

( الامر السادس ) أن يعلم من مفردات اللغة ما به يستعين على فهم الكتاب الذي يطالع فيه والى هذا وجه الفقهاء أنظار الطلبة فقد ألف المصباح المنير للغات الشرح الكبير على الوجيز للرافعي وألف المغرب للحنفية لهذه الغاية أيضاً ومثلها ألف المطلع على أبواب المنقح الحنبلي والدر النقي للشرح النفاذ الحنفي وألف المحجوى كتاباً في بيان غريب كتابه الانتاع فينبغي للنفق أن لا يكون خلواً من معرفة اللغة فإن هذا يشينه ويهيه \*

( الامر السابع ) أن يتعلم من فن التجويد ما عرف منه مخارج الحروف وما لابد للقارئ أن يعلمه فإن جهل مثل ذلك ربما أدخل بصلاته وخصوصاً فإن لهذا مدخلا في باب الامامة حيث يقول الفقهاء يقدم الأقرأ فالأقرأ ومن لم يكن عارفاً بفن التجويد كيف يبين القاري والأقرأ وكما رأينا من المتصدين لأقراء الفقه وللإمامة ثم أنهم إذا قرؤا في الصلاة كانت قراءة الأعجمي أحسن حالاً من قراءتهم وربما لم يقرؤا بين السين وبين التاء المثلثة الفوقية ويزيدون في الكلمات حروفاً ليست منها ولم لا يشعرون ومثل هذا يعاب به العامي فضلاً عن المتفقه \*

### ﴿ لطائف قواعد ﴾

( اعلم ) أن كثيراً من الناس يقضون السنين الطوال في تعلم العلم بل في علم واحد ولا يحصلون منه على طائل وربما قضوا أعمارهم فيه ولم يرتقوا عن درجة المبتدئين وإنما يكون ذلك ل أحد أمرين ( أحدهما ) عدم الذكاء الفطري وانقضاء الإدراك التصوري وهذا لا كلام لنا فيه ولا في علاجه ( والثاني ) الجهل بطرق التعليم وهذا قد وقع فيه غالب المعلمين فتراهم يأني إليهم الطالب المبتدئ ليتعلم النحو مثلاً فيشغلونه بالكلام على البسملة ثم على الحمدلة أياماً بل شهوراً ليوهموه سعة مداركهم وغزارة علمهم ثم إذا قدر له الاختصاص من ذلك أخذوا يلقيونه متناً أو شرحاً بحواشيه وحواشي حواشيه ويحشرون له خلاف العلماء ويشغلونه بكلام من رد علي القائل وما أجيب به عن الرد ولا يزالون يضربون له على ذلك الوتر حتى يرتكز في ذهنه أن نوال هذا الفن من قبيل الصعب الذي لا يصل إليه إلا من أوفى الولاية وحضر مجلس القرب والاختصاص هذا إذا كان الملقن يفهم ظاهراً من عبارات

المصنفين (وأما) اذا كان من أهل الشفيع بالرسوم أشير اليه بأنه عالم فهو على الناس وأزول نفسه منزلة العلماء المحققين وجلس للتعليم فيأتيه الطالب بكتاب مطول أو مختصر فيتلقيه منه سردا لا يفتح له منه مغلقة ولا يحمل له طلبها فإذا سأل ذلك الطالب المسكين عن حل مشكل اتفخ أنفه وورم وقابله بالسب والشتم ونسبه الى البهائم ورماه بالزندقة وأشاع عنه أنه يطلب الاجتهاد ومن أولئك من لا يروم الحماقة لكنه يقول اننا نقرأ الكتب للتبرك بمصنفها وأكثر هؤلاء هم الذين يصعدون لاقراء كتب المتصوفة قائمهم يصرحون بأن كتبهم لا يفهمها الا أهلها وأنهم إنما يشغلون أوقاتهم بها تبركا ولعمري لو تبرك هؤلاء بكتاب الله المنزل لسكان خيرا لهم من ذلك الفضول وهؤلاء كلهم لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى (ومنهم) من يكون داريا بالمسائل وحل العبارات ولكنه متعاطف في نفسه فإذا جاءه طالب علم الفقه أحاله على شرح منتهى الارادات ان كان حنبليا وعلى الهداية إن كان حنفيا وعلى التحفة ان كان شافعيا وعلى شرح مختصر خليل للخطاب ان كان مالكيًا ثم ان كان مبتدئا صاح قاتلا الى الملتقى يوم الدين وان كان بمن زاول العربية وأخذ طرقا من فن أصول الفقه انتفع استفاد نسيبا لاحقيقها وقد قفطن فلاسفة المسلمين لهذا الداء قال أبو نصر الفارابي رسالة في كيفية المدخل الى كتب ارسطاطليس الفلسفية وحذا حذوه قوم من علماء الشرع فاقبضوا نفا من الكلام في هذا الموضوع اذ غاية أمرهم أنهم يتكلمون على الفنون فيذكرون الكتب المختصرة في الفن والمتوسطة والمطولة وربما كان ما ذكروه مشهورا في أيامهم ثم عز وجوده وانقطع خبره ثم أنه بعد الألف من الهجرة ألف الفاضل المحدث الشيخ أحمد المني في دمشق كتابا لطيفا سماه الفرائد النية في الفوائد النحوية وأشار فيه الى طرف من آداب المطالعة وقد خصت ذلك الطرف في رسالة وزدت عليه أشياء استفدتها بالتجربة وسميت تلك الرسالة آداب المطالعة وذكرت أيضا جملة كافية في مقدمة كتابي ايضاح المعالم من شرح العلامة ابن الناطم الذي هو شرح الفقيه ابن مالك في النحو وحيث أن كتابي هذا مدخل لعل الفقه أحببت أن أذكر من النصائح ما يتماق بذلك العلم فاقول لاجرم: أن النصيحة كالفرص خصوصا على العلماء فالواجب الدني على المعالم اذا أراد اقراء المبتدئين أن يقرئهم أولا كتابا أخصر المختصرات أو العمدة للشيخ منصور متنا ان كان حنبليا أو الغاية لابي



شجاع (١) ان كان شافعياً أو اشاعياً أو إماماً كان مالكياً أو مذهباً المصلي أو نوراً الايضاح ان كان حنفياً ويجب عليه أن يشرح له المتن بلا زيادة ولا نقصان بحيث يفهم ما شتمل عليه ومرماه أن يهتدى مسالكه في ذهنه ولا يشغله بما زاد على ذلك وقد كانت هذه طريقة شيخنا العلامة الشيخ محمد بن عثمان الحنبلي المشهور بخطيب دوما المتوفى بالمدينة المنورة سنة ثمان وثلاثمائة بعد الألف وكان رحمه الله يقول لنا لا ينبغي لمن يقرأ كتاباً أن يتصور أنه يريد قراءته مرة ثانية لأن هذا التصور يمنعه عن فهم جميع الكتاب بل يتصور أنه لا يعود إليه مرة ثانية أبداً وكان يقول كل كتاب يشتمل على مسائل مادونه وزيادة فحقق مسائل مادونه لتوفر جديك على فهم الزيادة أنتهي.

ولما أخذت نصيحته مأخذ القبول لم احتج في القراءة على الاساندة في العلوم والفنون إلى أكثر من ست سنين فجزاه الله خيراً وأسكنه فراديس جنته فإذا فرغ الطالب من فهم تلك المتن قلته الحنبلي إلى دليل الطالب والشافعي إلى شرح الفاية والحنفي إلى ملتي الأبحر والمالكى إلى مختصر خليل وليشرح له تلك الكتب على النمط الذي أسلفناه فلا يمدله إلى غيره لأن ذهن الطالب لم يزل كليلاً ووهمه لم يزل عنه بالكلية والاولى عندي للحنبلي أن يدل دليل الطالب بمدة موفى الدين المقدسي ان ظفر بها لئلا ينس الطالب بالحديث ويتعود على الاستدلال به فلا يبقى جامداً ثم إذا شرح له تلك الكتب وكان قد اشتغل بفن العربية على النمط المتقدم أوقفه هنا لك واشغله بشرح أدنى مختصر في مذهبه من فن أصول الفقه كالورقات لامام الحرمين وشرحها للسهلي دون ما لها من شرح الشرح لأن قاسم العبادي والحواشي التي على شرحها فإذا آتمها قلته إلى مختصر التحرير ان كان حنبلياً مثلاً ويتخير له من أصول مذهبه ما هو أعلى من الورقات وشرحها فإذا آتم شرح ذلك أقرأه الحنبلي الروض المربع بشرح زاد المستقنع والحنفي شرح الكنز للطائى والمالكى أحد شروح متن خليل المختصرة والشافعي شرح الخطيب الشربيني للغاية ولا يتجاوز الشروح إلى حواشها ولا يقرئها إياه إلا بعد اطلاعه على طرف من فن أصول الفقه واعلم أنه لا يمكن للطالب أن يصير متفهماً ما لم تكن له دراية بالأصول ولو قرأ الفقه سنين وأعواماً ومن

(١) وقد وقفنا والحمد لله لطبع شرح السلامة الحنفية على أبي شجاع وهو في غاية الوضوح ويذكر لكل حكم دليلًا وبين مرتبته من الصحة والضعف

ادعى غير ذلك كان كلامه اما جهلا واما مكابرة فاذا انتهى من هذه الكتب وشرحا شرح من يفهم العبارات ويدرك بعض الاشارات نقله الحنبل الى شرح المنتهى للشيخ منصور وروضة الناظر وجنة المناظر في الاصول والشافعي الى التحفة في الفقه وشرح الاسنوى على منهاج البضاري في الاصول والمالكى الى شرح مختصر ابن الحاجب الاصولى وشرح اقرب المسالك لمذهب مالك والحنفى الى الهداية وشرح المنار في الاصول فاذا فرغ من هذه الكتب وشرحا بفهم واتقان قرأ ماشاء وطالع ما اراد فلا حرج عليه بعد هذا واعلم \* ان المطالعة والتعلم طريقا ذكرها العلماء وانا ثبت هنا ما اخذناه بالكجربة ثم نذكر بعضا من طرقهم ثلثا يخلو كتابنا هذا من هذه الفوائد اذا عهد هذا قاعلم انا اهتدينا بفضلته تعالى اثناء الطلب الى قاعدة وهي انا كنا نأتى الى المتن أولا فنأخذ منه جملة كافية للدرس ثم نشغل بجل تلك الجملة من غير نظر الى شرحها وزاوها حتى نلظ انا فهمناها ثم قبل على الشرح فنطالع المطالعة الاولى امتحانا لفهمنا فان وجدنا فيها فهمنا غلطنا صححناه ثم اقبلنا على تفهم الشرح على منط ما فعلناه في المتن ثم اذا ظننا انا فهمناه راجعنا حاشيته ان كان له حاشية مراجعة امتحان لفكرنا فاذا علمنا انا فهمنا الدرس تركنا الكتاب واشتغلنا بتصوير مسائله في ذهننا حفظنا حفظ فهم وتصور لا حفظ تراكيب وألفاظ ثم نجتهد على اداء معناه ببارات . من عندنا غير ملتزمين تراكيب المؤلف ثم نذهب الى الاستاذ للقراءة وهنا لك امتحان فكرنا في حل الدرس ونقوم ما عساه أن يكون به من اعوجاج ونوفر الهمة على ما يورده الاستاذ مما هو زائد على المتن والشرح وكنا نرى ان من قرأ كتابا واحدا من فن على هذه الطريقة سهل عليه جميع كتب هذا مختصراتها ومطولاتها وثبتت قواعده في ذهنه وكان الامر على ذلك ثم ان الاولى في تعليم المبتدىء أن يجتبه استاذة عن اقرائه الكتب الشديدة الاختصار العسرة على الفهم كمختصر الاصول لابن الحاجب والكافية له في النحو لان الاشتغال بمثل هذين الكتابين المختصرين اخلال بالتحصيل لما فيها وفي امثالها من التخليط على المبتدي بالقاء الغايات من العلم عليه وهو لم يستعد لقبولها بعد وهو من سوء التعليم ثم فيه مع ذلك شغل كبير على المتعلم بتتبع الفاظ الاختصار

الويصة للفهم بتزاحم المعاني عليها وصعوبة استخراج المسائل من بينها لان الفاظ المختصرات مجدها لاجل ذلك صبة عويصة فيقطع في فهمها حظ صالح عن الوقت كما أشار إلى ذلك ابن خلدون في مقدمته. ثم قال وبمسد ذلك فالملكة الحاصلة من التعلم في تلك المختصرات إذا تم على تصداده ولم تعبه آفة فهي ملكة قاصرة عن الملكات التي تحصل من الموضوعات البسيطة المطولة بكثرة ما يقع في تلك من التكرار والاحالة المفيد لحصول الملكة التامة وإذا اقتصر على التكرار قصرت الملكة لقلته كشان هذه الموضوعات المختصرة بقصدوا إلى تسهيل الحفظ على المتعلمين فاركبهم صبا يقطعهم عن تحصيل الملكات النافعة وتمكنها هذا كلامه \* واعلم أنك إذا قابلت بين من قرأ الكافية وبين من قرأ ابن عقيل شرح الفية ابن مالك وجدت الاول جامدا غير متسع الصدر في ذلك الفن ووجدت الثاني أغزر مادة منفصعا له المجال . وحاصل الامر أن الاساذ ينبغي أن يكون حكيما يتصرف في طرق التعليم بحسب ما يراه موافقا لاستعداد المتعلم والاضاع الوقت بقليل من الفائدة وربما لم توجد الفائدة أصلا وطرق التعليم أمر ذوقي وأمانة مودعة عند الاساذة فمن أداها أتيب على أداها ومن جعدها كان مطالبا بها وقد أودع ابن خلدون في مقدمة تاريخه نفائس من هذه المباحث كالمقدمات ومطالعها تهدي النتيجة لصادق الهمة مطلق من قيد التقليد وثق در ابن عرفة المالكي حيث قال \*

إذا لم يكن في مجلس الدرس نكتة \* وتقرير إيضاح لمشكل صورة وعزو غريب النقل أو حل مقفل \* أو إشكال أبدته نتيجة فكرة فذبح سعيه وأنظر لنفسك واجتهد \* ولا تترك فالترك أقبح خلة وهنا وقف بنا جواد الفن عن المجال في هذا الميدان على سبيل الاختصار ولو ركبنا متن الاسهاب لطال الكتاب والمهم قاصرة والاقبال في عصرنا على العلم قد صار روضة كالهشم تذروه الرياح وغضونه ذابله وجداوله تشقق الى الماء ففسأله تعالى أن يرفع له منارا ويجدد شوقا لاهله على الاقبال عليه بمنه وكرمه \*

(رد المعجز على الصدر)

لا يخفى أن الفاضل أناصدنا كتابنا وزياهما تفتاده عن إمام أهل السنة والآثر

احمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه من رسائله التي نقلت عنه في أصول الدين مما فيه كفاية لمن كان سلفيا وعن لنا الآن أن نختم كتابنا بذكر شيء مما افقه علماء مذهب السلف ليكون البدء موافقا للاختتام وجاء منه تعالى أنه كما وقفنا للتوحيد وجعلنا من أهلها أن تكون الحاجة على توحيدته تعالى الحاصل من الزيغ والاختلاف عنه تعالى وكرمه فنقول : ان الكتب المؤلفة في هذا العلم ليست محصورة بمؤلفات أصحاب الامام أحمد بل جميع علماء القرون الثلاثة وعلماء الحديث باجمعهم على معتقد السلف لا يشذ منهم عن ذلك الا من جعل الفلسفة طريقه التي يقول عليها وأساسه الذي يبنى عليه غير ملتفت الى ما كان عليه الصحابة والتابعون وتابعوهم باحسان فاعظم كتاب في هذا النوع كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ثم ماورد وصح عن نبيه المصطفى ﷺ فيها الشفاء من الداء العضال والهدى في بيضاء الحيرة والضلال فلا يحتاج بعدها الى تأليف ولا الى تنميق وتزويق تصنيف ولكن لما ترجمت كتب الحكماء وظهرت الفرق وتبع أهلها مقالات أرسطو وأفلاطون وسموا مايتوه على ذلك بالعلم الالهى احتاج علماء السلف لتأليف الكتب وتصنيفها ليرد عليهم ولدلالة الناس على الصراط المستقيم وتكلم الأئمة بالرد على من حاد عن الطريقة المثلى فكثرت الشغب وتفاقم الامر وثبت اتباع الامام أحمد على سبيل الكتاب والسنة وناضلوا عنه أشد النضال والقوا في ذلك كتباً مختصرة ومطولة ولم يتعدوا عما كان عليه الصحابة والتابعون والأئمة الموثوق بهم كابى حنيفة وسفيان الثوري وسفيان بن عينة ومالك والشافعي وأحمد وأبي عبيد وداود وأمثالهم قدما ولم يقنم عن عزهم طلاقة لسان مخادع ولا فسفسطة متاول ولا بهرحة ملحد ولا زخرفة متفلسف وكلما انقضت طبقة منهم أنشأ الله تعالى طبقة غيرها على سبيل من قبلهم الابدال والاختيار والآنحاج كيف لا وقد أخبر عنهم الصادق الامين فيما روينا من سنن ابن ماجه عن أبي عتبة الخولاني وكان قد صلى الى القبلتين مع رسول الله ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا يزال الله يفرس في هذا الدين غزاسا يستعملهم في طاعته » وحصلت الاشارة اليهم أيضا في الحديث المشهور المروي بطرق كثيرة عن أبي هريرة وغيره أن النبي ﷺ قال « لا تزال طائفة من أمتي قوامه على أمر الله لا يضرها من خالفها » وقال

ابن مفلح في الآداب الشرعية قل نعم بن طريف عن الامام احمد أنه قال في حديث لا يزال الله يفرس الى آخره هم أصحاب الحديث ونص أحمد علي أن الله أبدل في الارض وقال أيضا عنهم إن يكونوا هؤلاء الناس يعني أهل الحديث فلا أدرى من الناس ثم اعلم أن أجل كتب اعتقاد السلف ما نقله الأئمة للمؤثوق بهم ورواه الثقات عن أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد فانهم أكثروا من القول في الاعتقاد الصحيح ولم يختلف كلمتهم فيه وتدينى أبو جعفر الطحاوي عقيدته علي ما رواه عن أبي حنيفة النعمان بن ثابت وأبي يوسف يعقوب بن ابراهيم وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني وصرح بأنه نقل عنهم ما يعتقدون من أصول الدين ويدعون به رب العالمين وعقيدته هذه سلفية محضة وليست الخنافية من بعده جعلوا هذه العقيدة أساسا متقدما وأكثر من روي عنه من هذا الشأن الامام أحمد بن حنبل لأن زمنه كان زمن القول بخلق القرآن والقيام بتشديد البدع وامتنع علي ذلك فكثر من القول فيه بحيث أن ما نقل عنه من الرسائل في هذا السبيل كاف لمتبع سبيل السلف وهذا سبيل جميع الأئمة المجتهدين وعلماء الحديث دع عنك أولئك الذين يسمون أنفسهم بالخلف ويستندون في مقالاتهم الى دلائل التقطوها من مقالات الفلاسفة فانهم مهما جالوا واستطالوا كان قصارى أمرهم الى الحيرة والموقف منهم من رجع آخر أمره الى التسليم والتفويض وقدم مذهب سلف الأئمة علي من اتبعه ولا يفرقك انتساب أولئك الي الامام أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى فانهم عند التحقيق لم يسلكوا مسلكه ولم يفهموا مراده لأن هذا الامام تصدى أولا للرد علي المعتزلة بعد أن كان منهم وصاحب البيت أدري بالذي فيه يكون فسلك في الرد عليهم مسلك فن الجدل وأخذ يقطع عليهم الطريق بأي وجه كان وزيف مقالاتهم بأي واسطة كانت كما هو شأن فن الجدل الذي قصاري أمره غلبة المذهب بأي وجه وبأي طريقة كانت وكثيرا ما يحتاج الجادل في غلبة خصمه الي السفرة بل الي ابراز المستحيل في صورة الجائز والجائز في صورة الواجب ثم أنه في آخر أمره ألف كتابه المسمى بالإبانة قال فيها مذهب أهل الحق وباح باعتقاده ولما كانت خصومه من الدهاء والفتنة بدرجة لا تسكر وكان لهم في دولتهم مكانة ولم يطبقوا مدافعة الامام عمدوا من بعده الي كتيبه فالتقطوا منها مقالة في مقام المدافعة

ولم تكن من عقيدته مما يقرب من نهايتهم ودوتوا ذلك وجماعه مذهبهم ونسبوا إليه  
ثم أخذوا يثبتون ما ادعوا أنه من معتاد بما اتوه من أدلتهم ثم أتى من بعدهم  
فدس فيه قواعد الفلاسفة وقواها بدلهم حتى أصبح ما نسب إليه من جنس ما يذكر  
في العلم المسمى عند أولئك باللاهى لا فرق بينه وبينه ثم جاء من بعدهم ممن شأنه  
التقليد الاعمى والتقليد يمسد عن الحق وبروح الباطل فاعتقد بأن تلك النصف  
وتلك المقترة هي مذهب الإمام الأشعري فآخذها قضية مسلمة وتأتي أدلتها بالقبول  
فمنهم من اختصرها ومنهم من نظمها ومنهم من شرحها ولو أبصر الأشعري  
ما نسبوا إليه لبرأته ولقال لهم أخطأتم المرمى ومالتمى منكم بعيد ألم تروا كتابي  
الإبانة الذي هو آخر مؤلفاتي ألم تملوا مقاصدي في مسالكي في الرد على خصومي  
والحق يقال أن الأشعري أجل من أن تنسب تلك المقتريات إليه ولقد تنبه لذلك  
جماعة من العلماء فتبعوا مذهب الحق وهو ما كان عليه السلف ولولا خوف الملل  
لذكرتهم واحدا بعد واحد ولكن أقول أجلبهم إمام الحرمين ومن رأى كلامه  
في آخر عمره يعلم يقينا أنه رجع عن جميع ما كان حيث قال نهاية أقدام العقول  
عقال ومن صرح بذلك السنوسي صاحب العقيدة المشهورة بين المدعين بأنهم أشاعرة  
فانه نادى بذلك علنا في شرح له كما تقدم ذلك أول الكتاب وتبع  
الأشعري الخفريق لا الأشعري الوهمي الذي ليس له وجود في الخارج وأنت  
أيها المؤيد بنور الحق إذا رأيت كتب الذين يزعمون أنهم أشاعرة رأيتهم على مذهب  
أرسططاليس ومن تبعه كابن سينا والفارابي ورأيت كتبهم عنوانها ( علم التوحيد )  
وباطنها النوع المسمى ( باللاهى ) من الفلسفة وإذ كنت في ريب مما قلناه والسخام  
فانظر المواقف لعبد الدين الأبيجي وشرحه للسيد الجرجاني وما عليه من الحواشي ثم  
تأمل كتاب الاشارات وكتاب الشفا لابن سينا وشمس الروح الاول فانك تجد السكل  
من واد واحد لا فرق بينهما الا بالتصريح باسم الممثلة والجبرية وغيرهما فهل يؤخذ  
توحيد من هذه الكتب الابعد الوقوع بألف وروطة ثم إن سلم السالك من  
هذه الطامات ظفر بتوحيد من جنس توحيد الفلاسفة والملاحدة ومثل هذا حال  
المشتغل بالطوائف والمطالع وشروحيهما وحواشيها وما الشبهها واطلما اشتغلنا بهذه  
الكتب فلم نر فيها الا أن أصحابها فتحوا على أنفسهم أبواب شبهات عجزوا عن

سدها فأخذوا في اقتناع أنفسهم وكلما أغلقوا منها بابا افتتحت لهم أبواب فأطالوا  
 ذبول الكلام وكتبوا الجلدات ثم ألزموا الناس بها وأقسمهم لم ينالوا منها هدي  
 فكيف غيرهم يهتدي بها على أنهم لو أعطوا عمر نوح وملاوا الدنيا كتباً يبحثون  
 بها عن الهدى لم يجدوه الا في الكتاب والدنة والرجوع الي عقيدة السلف فكأن  
 عليها أيها الناصح لنفسه من أول الامر ولا تطوح بنفسك في تلك الاودية فتهلك  
 واني لك الناصح الامين والله يتولى هداك وحيث انفضى بنا المقال الى هذا الحد  
 لزمتنا أن نقول قد ألف العلماء الاعلام في بيان ما كان عليه السلف كتباً لا تصحى  
 مطولة ومختصرة وانا ارشدك الى بعضها لان من طالع كتاباً منها فكأنه قد طالع  
 السكلى لاقتاتهم على طريقة واحدة فأجل ما كتب في هذا الموضوع رسائل الامام  
 احمد وأحسن طريقة لمن يطلب التحقيق والبرهان كتب شيخ الاسلام تقي الدين  
 احمد بن تيمية الحراني رضي الله عنه فإنه انتصر لمذهب السلف انتصاراً لا مزيد عليه  
 وأخلص لله تعالى في عمله ونصح لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ولا يبولك  
 ما وصحه به أعداؤه فإن كلام الحساد كالزبد يذهب جفاء ثم من بعده مصنفات  
 صاحبه شمس الدين محمد بن تيم الجوزية فإنه على طريقة شيخه سلك وأثره اقضى  
 وحقيقة مؤلفاته بسط مقالات استأذهو ذلك كالمروءات المحرقة والجيوش الاسلامية  
 والكافية الشافية المسماة بالنونية (ثم اعلم) أن كثير أولئك القوم تقسم الى قسمين  
 (القسم الاول) منها قد تكفل بذكر محل افرق ثم منهم من يذكر ذلك سرداً  
 ولم يتعرض للمرد على أحد منهم وذلك كابي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي  
 المتوفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة في كتابه الفرق بين الفرق وكابي الفتح محمد  
 ابن عبد الكريم الشهرستاني المتوفي سنة ثمانية وأربعين وخمسمائة وهذا الكتابان  
 مطبوعان ومشهوران ومنهم من يذكر الفرق ويتكفل باراد حللهم وذلك كابي محمد  
 علي بن أحمد المعروف بابن حزم في كتابه الفصل - بكسر الفاء - وفتح الصاد - وهو  
 مطبوع مشهور وكانت وفاة صاحبه سنة ست وخمسين وأربعمائة وقد قال عنه  
 الشهرستاني هو عندي خير كتاب صنف وقد اعتدي الشيخ عبد الوهاب ابن السبكي  
 على الفصل فقال في كتابه الطبقات هذا من أشهر الكتب وما يرجح المحققون من  
 أصحابنا ينهون عن النظر فيه لما فيه من الازدراء باهل السنة وقد أفرط في التعصب

على أبي الحسن الأشعري حتى صرح بنسبته الى البدعة هذا كلامه \* أقول أراد بآهل السنة من كان على شاكلته من اتباع الأشعري الموهوم الذي لا تحقق له في الخارج وإنما وجوده في غفلة أصحابه وم الذين أفتروا على الأشعري الحقيقي فنسبوا اليه ما هو برى عنه وابن حزم كان اندلسيا فاتهات . تلك المقررات فظن أنها من محلة الأشعري الحقيقي فرد كلامه فالجزم على النسب لاعلى الامام الكامل ابن حزم ( والقسم الثاني ) منها ما هو موضوع لبيان مذهب الساف وهي كثيرة جدا كما أسلفناه لكننا نرشد الطالب هنالى ما فيه مقتنع له فنقول ( منها ) العقيدة الخوية وشرح العقيدة الاصفهانية لشيخ الاسلام ابن تيمية وغيرها من رسائله ومصنفاته ( ومنها ) لعة الاعتقاد للمهدي الى سبيل الرشاد للامام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسى وهي كراسة لطيفة ( ومنها ) مختصر نهاية المتدينين للشيخ بدر الدين محمد البلباني ( ومنها ) العين والاثر للشيخ عبد الباقي ( ومنها ) عقيدة الامام حافظ الوقت عبد الغنى بن سرور عبد الواحد بن علي بن منور الجماعى ( ومنها ) نجاة الخائف فى اعتقاد الساف للشيخ عثمان بن أحمد النجدى ( ومنها ) الدرية بالاضية فى عقد أهل الفترة المرضية وهي مائتا بيت وبضعة عشر بيتا نظمها الشيخ العلامة محمد بن أحمد السفارنى ثم شرحها فى مجلد وصاه لوامع الانوار البهية بسواطع الامرار الاثرية لشرح الدررة المرضية وهو شرح مفيد إلا أنه جري فيه مسلكا وسطايين أهل الاثر وبين طريقة المتأخرين وسلكت فيه غير مسلكت التحقيق وزاد فى آخر النظم والشرح أشياء لم يرض بذكرها من ساف ولم يحلوها من الاعتقاد فى شيء كذكر المهدي وأمثال ذلك مما حقه أن يذكر فى كتب المللح والواظ لافى كتب الاعتقاد وقبل اختصر شيخ مشايخنا الشيخ حسن الشطلى الحنبلى الدهشقى هذا الشرح الا أنه أخذ كلام السفارنى بلفظه وحذف الاقوال والخلاف فحق هذا المختصر أن يناسب للسفارنى لاله وعلى كل فهذا الشرح مفيد وقد طبع واشترى ( ومنها ) كتاب المتمدن مختصر كلامه للقاضى أبى بلى ( ومنها ) كتاب الابانة عن شرعية افرة الناحية ومجانبة الفرق المذمومة للامام عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن بطة العكبرى أحد شيوخ الامام ابن حامد ومن مؤلفاته الابانة الكبير والصغير وغيرهما من الرسائل وقيل أن مصنفاته



تزيد على مائة مصنف توفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة وبطة بفتح الباء والظاء المشددة  
 قاله في المطالع (ومنها) كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله تعالى وصفاته على الاتفاق  
 والتفرد للامام محمد بن اسحاق بن محمد بن يحيى بن منته الاصبهاني وكان من  
 اصحابنا وحكي عنه في المقصد الارشد أنه قال طفت الشرق والغرب مرتين ولم  
 أسمع من المبتدعين حديثاً توفي سنة ثيف وسبعين وأربعمائة وكتابه هذا في سبعة  
 أجزاء وابن منته اثنان وهما من اصحابنا اولهما هذا والثاني الامام الحافظ صاحب  
 صاحب التصانيف الكثيرة التي منها تاريخ اصبيان ومناقب الامام احمد رضي الله  
 عنه وهو مجلد كبير وفيه فوائد حسنة قال في أوله ومن أعظم جهاتهم يعني المبتدعة  
 وغلوهم في مقاتلهم وقوعهم في الامام المرضي امام الائمة وكهف الامة ناصر الاسلام  
 والسنة ومن لم ترعين مثله علماً وزهداً وديانة وامامة امام أهل الحديث أبي عبد الله  
 أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني قدس الله روحه وبرد عليه ضريحه الامام الذي  
 لا يجاري والفحل الذي لا يباري ومن أجمع أئمة الدين رضوان الله عليهم ورحمته  
 في زمانه على تقدمه في شأنه ونبله وعلو مقامه ومكانه والذي له من المناقب مالا  
 يعد ولا يحصى قام الله مقاماً لولاه لجهم الناس ولمشوا على أعقابهم الفهري والضعف  
 الاسلام واندرس العلم ولقد صدق الامام أبو رجاء قتيبة بن سعيد حيث قال ان  
 احمد بن حنبل في زمانه بمنزلة أبي بكر وعمر في زمانها وأحسن من قال لو كان  
 أحمد في بني اسرائيل لكان آية اعاشنا الله على عقيدته وحشرنا يوم القيامة في زمرة  
 وخين وقتت على سرائر هؤلاء وخبت اعتقادهم في هذا الامام قصدت لجموع  
 نبت فيه على بعض فضائله ونبذته من مناقبه وذكرت طرفاً مما منحه الله من  
 المنزلة الرفيعة والرتبة العلية في الاسلام والسنة مع أنني لست أدري لنفسى أهلية  
 لذلك وأن المشايخ الماضين رحمهم الله تعالى قد عتوا بحججه فشقوا لكفي أردت  
 أن يبقى لي بجمع مناقبه ذكر وأن أكون مشرفاً فيما بين أهل العلم من أهل السنة  
 بانتسابي اليه وبحلى مذهبه وطريقته هذا كلامه توفي سنة إحدى عشرة وقيل اثنتا  
 عشرة وخمسمائة باصبيان وبما دفن عند آباءه رحمه الله تعالى (ومنها) كتاب التنبيه  
 والرد على أهل الأهواء والبدع للحدث الكبير احمد بن محمد الملطي المعروف  
 بالطرائقي وهو كتاب لطيف يذكر فيه الفرق المبتدعة وينصر مذهب أهل

الحديث (ومنها) غير ذلك مما لا يحصى مما هو مشهور وأكثر من أن يذكر وليس قصدنا استقصاء أسماء الكتب بل قصدنا التنبيه على بعض ما اطلعنا عليه مما لو طبع لاتي بفوائد جمة تعود على مطالعته بالنفع والا ففى كتاب كشف الظنون ما فيه مقتع لمن أراد معرفة أسماء كتب لا يمكن الحصول الا على أقل القليل منها والله الهادي والموفق وهنا التى القلم عصاه واستقر به النوى فما أجاد به فن فضل الله مفيض الجود والاحسان والكرم وما عساه أن يكون زل به التمس عنه عذرا فان الانسان محل الخطأ والنسيان فسنأله تعالى أن ينفع بما حررناه وأن يقبل ما رقتاه وأن يجعله مقبولا منتفعا به فانما الاعمال بالنيات وحسبنا الله ونعم الوكيل \* وكان الفراغ من كتابة هذه المسودة فى جمادى الاولى سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة والف

فى دمشق الزاهرة فى مدرسة المرحوم عبد الله باشا

العظم على يدى وأنا مؤلفه الفقير عبد القادر

ابن أحمد ابن مصطفى بن عبد الرحيم ابن

محمد المعروف بابن بدران اللهم

اغفرلى ولوالدى ولشايخى

ولجميع المسلمين

أجمعين

آمين





Bibliotheca Alexandrina



0546847